

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

مسلسلة رسائل جامعة (٩٢)

كِتَابُ

فَتْحُ الْوَصِيدِ

فِي شَرْحِ الْقَصِيدِ

تَأليف

الشيخ محمد بن أبي الحسن علي بن محمد السخاوي

المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

رحمه الله تعالى

تمحيق ودراسة

د. مولاوي محمد الإدريسي الطاهري

الجزء الثاني

مكتبة الرشيد

ناشر

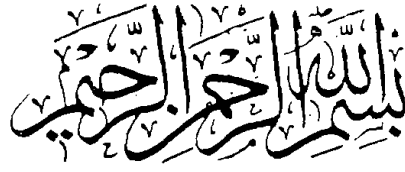
رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

كِتَابُ  
فَتْحِ الْوَصِيلِ  
في شرح القصيدة



ح مكتبة الرشد، ٥١٤٢٣ هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر  
السخاوي، علي بن محمد  
فتح الوصيد في شرح القصيد. - الرياض.  
ص.، ص.، ص.

ردمك ٥ - ١٥٨ - ٠١ - ٩٩٦٠  
القرآن - القراءات والتجويد أ- العنوان  
ديوي ٢٢٨، ٩ ٢٣/٠٧٩٧  
رقم الايداع: ٢٣/٠٧٩٧  
ردمك: ٥ - ١٥٨ - ٠١ - ٩٩٦٠

كِتَابُ

رَفَعُ  
عبد الرحمن (الغفاري)  
أسكنه الله الفردوس

# فَتْحُ الْوَيْدِ

فِي شَرْحِ الْقَصِيدِ

تَأَلَّفَ

الشيخ سالم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي

المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيقه ودراسة

د. مولاوي محمد الإدريسي الطاهري

الجزء الثاني

مكتبة النشر  
الرياض

رَفَعُ  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

جميع الحقوق محفوظة  
الطبعة الاولى  
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م

### مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِينِ

\* المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز  
ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٢٣٨١  
E-MAIL: alrushd@suhuf.net.sa  
www.alrushd.com



- \* فرع مكة المكرمة: - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٢٥٠٦
- \* فرع المدينة المنورة: - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠
- \* فرع القصيم بريدة طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٣١٤
- \* فرع أبهـا: - شارع الملك فيصل هاتف ٣٣١٧٣٠٧
- \* فرع الدمام: - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٢٨٢١٧٥

#### وكلاؤنا في الخارج

- \* الكويت: - مكتبة الرشد - حولي - هاتف: ٢٦١٢٣٤٧
- \* القاهرة: - مكتبة الرشد - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥
- \* بيروت: - الدار اللبنانية - شارع الجاموس - هاتف: ٠٠٩٦١٣٨٤٣٤٥٧
- \* عمان: الاردن - دار النبلاء - هاتف: ٥٣٣٢٦٥٨

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أستاذ الدين والفكر

## الاستعاذة

[٩٥] إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ

جَهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللهِ مُسْجِلاً

الاستعاذة : استدعاء عصمة الله ومنعه؛ إذ التعوذ الالتجاء إليه والاعتصام

به<sup>١</sup>.

وقوله: (إِذَا مَا أَرَدْتَ)، تنبيه<sup>٢</sup> على معنى قوله ﷻ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾؛ لأن معناه: وإذا أردت قراءة القرآن، وهو كقولك: إذا أكلت فسم الله؛ أي إذا أردت الأكل.

وقد تمسك قوم بظاهره، فذهبوا إلى الاستعاذة بعد القراءة؛ وليس ذلك معناه، وإنما هو استغناء بالفعل عن ذكر الإرادة لشدة اتصاله بها، ولكونه موجوداً عنها.

٤

وقوله: (جَهَاراً)، هو المختار لسائر القراء.

والمُسْجِلُ: المطلق؛ أي لجميع القراء وفي جميع القرآن<sup>٥</sup>.

١- به سقط (ح).

٢- تنبه (ح).

٣- وإذا (ص).

٤- من الآية: ٩٨ من سورة النحل.

٥- القراءات (ح).

[٩٦] عَلَى مَا أَتَى فِي التَّحْلِ يُسْرًا وَإِنْ تَزِدْ

لِرَبِّكَ تَنْزِيهَا فَلَسْتَ مُجَاهِلًا

أي على اللفظ الذي أتى في النحل<sup>١</sup>؛ أي بـ : قُلْ<sup>٢</sup> أعوذ بالله من الشيطان الرجيم<sup>٣</sup>.

ومعنى (يُسْرًا)، أي مُيسِّرًا. والميسرُ : المسهلُ ؛ فهو في موضع الحال. وزيادة التنزيه أن تقول : أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم ؛ أو أعوذ بالله السميع العليم، ونحو ذلك.

[٩٧] وَقَدْ ذَكَّرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَزِدْ

وَلَوْ صَحَّ هَذَا التَّنْقُلُ لَمْ يُتَّقِ مُجْمَلًا

هو ما روي عن ابن مسعود أنه قال : «قرأت على رسول الله ﷺ فقلت : أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي : يا ابن أم عبد : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . هكذا أقرأني جبريل عن القلم عن اللوح المحفوظ»<sup>٤</sup> . وفي بعض الطرق : «هكذا أخذتها عن جبريل عن ميكائيل<sup>٥</sup> عن اللوح المحفوظ».

١- قوله تعالى : (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) الآية : ٩٨ من سورة النحل.

٢- بقول (ح).

٣- قال الداني : «وكلهم يستفتح بالتعوذ ، والمختار من لفظه : (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ، وبذلك قرأت وبه أخذ». التعريف : ٢٠٠.

٤- متيسرا (ع).

٥- رواه ابن الجزري عن شيوخه مسندا في النشر : ٢٤٥/١.

وقال أبو شامة : «وقد ذكر جماعة من المصنفين في علم القراءات ، أخبارا عن الرسول ﷺ وغيره ، لم يزد لفظها على ما أوتي في النمل» . وذكر حديث ابن مسعود وحديث جبر بن مطعم وعلق عليهما بقوله : «وكلا الحديثين ضعيف . والأول لا أصل له في كتب الحديث ، والثاني أخرجه أبو داود بغير هذه العبارة... وأشار [الشاطي] بقوله : ولو صح هذا النقل ، إلى عدم صحته». إبراز المعاني : ٢٢٣/١.

٦- ميكائيل (ع).



وروى نافع بن جبير بن مطعم<sup>١</sup> عن أبيه عن النبي ﷺ أنه كان يقول قبل القراءة : «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»<sup>٢</sup> .  
ولو صح هذا النقل لارتفع الإجمال، ولتفقد به إطلاق الآية، ولكنه المختار، لموافقة لفظ الآية، ولورود الحديث على الجملة.  
وأصل أعوذ، أعوذ؛ فاستثقلت الضمة على الواو، فنقلت إلى العين.

## [٩٨] وَفِيهِ مَقَالٌ فِي الْأُصُولِ فُرُوعُهُ

فَلَا تَعُدُّ مِنْهَا بَاسِيقًا وَمُظَلَّلًا

يعني أصول الفقه وأصول القراءات.  
أما أصول الفقه، ففيها فروع ذلك المقال؛ أي ما تشعب منه. وذلك أن القراء يقولون اتباعاً لنص الكتاب، فلا بد من معرفة النص والظاهر، وهل هذا الأمر على الوجوب أم لا ؟!  
وأما أصول القراءات ففيها الحديث في استعادة النبي ﷺ ، ويحتاج إلى معرفة ما قيل في سنده.  
والباسيق : الطويل المرتفع.  
والمظلل : الساتر بظله من استظل<sup>٣</sup> به.

١- هو أبو محمد ، ويقال : أبو عبد الله ، نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل المدني، تابعي ثقة ،  
روى عن أبيه وغيره ، توفي سنة تسع وتسعين . تهذيب التهذيب : ١٠ / ٣٦١ (٧٣٩١).  
٢- ذكره أبو عمرو الداني في التيسير : ١٧ ، وجامع البيان : (ل: ٣٩-ب).  
٣- من أن تظلل به (ص).

[٩٩] وَإِخْفَاؤُهُ (فصل) (أ) أَبَاهُ وَعَائَتَا

وَكَمْ مِنْ فَتَى كَالْمَهْدَوِي فِيهِ أَعْمَلَا

نقل إخفاء التعوذ عن حمزة ونافع في قوله: (فَصَلَّ أَبَاهُ وَعَائَتَا)، وأشار بظاهر اللفظ إلى ضعف هذا المذهب.

قال الحافظ أبو عمرو<sup>١</sup>: «رَوَى الْمُسَيَّبِيُّ<sup>٢</sup> عَنْ نَافِعٍ إِخْفَاءَ الْاسْتِعَاذَةِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ.

وروى سليم عن حمزة أنه كان يجهر بها في أول أم القرآن، ويخفيها بعد ذلك في جميع القرآن، كذا قال خلف عنه.

وقال خلاد: إنه كان يجيز<sup>٣</sup> الجهر والإخفاء جميعا<sup>٤</sup>.

ولم يذكر في القصيد الجهر بها عن حمزة في رواية خلف عن سليم في أول الفاتحة خاصة، لضعف ذلك.

وروى الحلواني<sup>٥</sup> عن خلف قال: «كُنَّا نَقْرَأُ عَلَى سَلِيمٍ، فَنَخْفِي التَّعْوِذَ وَنَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي الْحَمْدِ خَاصَّةً، وَنَخْفِيهِمَا جَمِيعًا فِي سَائِرِ الْقُرْآنِ».

وروى غير الحلواني عن سليم أنه كان يخفيهما جميعا في ذلك كله.

وكذلك لم يذكر التحيير لخلاد غير سليم؛ لأنه لا مَعْوَلَ عليه، وإنما ذَكَرَ مَذْهَبَ حَمْزَةٍ فِي الْإِخْفَاءِ وَهُوَ الَّذِي نَقَلَهُ الْأُثْمَةُ، وَنَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ مَرْغُوبٌ عَنْهُ عِنْدَ الْوَعَاةِ الْحَذَاقِ.

١- هو أبو عمرو سعيد الداني، تقدم التعريف به.

٢- هو أبو محمد إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن المسيبي المخزومي المدني، قرأ على نافع بن أبي نعيم، وهو من جلة أصحابه المحققين، أخذ القراءة عنه ابنه محمد، وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل، وخلف بن هشام وغيرهم، توفي سنة ست ومائتين للهجرة. معرفة القراءة: ٣١٢/١ (٧٤)، غاية النهاية: ١٥٧/١ (٧٣٤).

٣- يجهر (ص).

٤- التيسير: ١٧، جامع البيان: (ل: ٤٠-١).

٥- الحلواني تقدم التعريف به، وتنظر روايته في التبصرة: ٥١.

والغرض بإخفائه الفصلُ بينه وبين البسملة، فإنها عنده آية من الفاتحة ليفصل بين القرآن وغيره.

وذكر المهدوي<sup>١</sup> وغيره الإخفاء، وأخذوا به في الفاتحة وغيرها.  
وروي عن نافع أيضاً الإخفاء للفرق كما سبق.

وروي عنه ترك التعوذ أصلاً، إشعاراً بأن الأمر على الندب لا على الوجوب.

ولم ينقل المهدوي عن نافع الإخفاء.

١- هو أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي، نسبة إلى المهديّة بالمغرب، أستاذ مشهور، رحل وقرأ على محمد بن سفيان، له تأليف منها: التفسير، والهداية في القراءات السبع وشرحها، وغيرها، توفي بعد الثلاثين وأربعمئة. معرفة القراء : ٧٦١/٢ (٤٨٥)، غاية النهاية : ٩٢/١ (٤١٧).  
وقوله هذا في شرح الهداية : ٨/١.

## بأبج البسمة

[١٠٠] وَبَسْمَلٌ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ (بـ) سُنَّةٌ

(ر) جَالٌ (ن) مَوْهًا (د) رِيَّةٌ وَتَحْمُلًا

البسمة : مصدر بسمّل ، إذا قال : بسم الله.

والتسمية : مصدر سُمي ، إذا ذكر الاسم.

قال الزجاج<sup>١</sup> : «لم تبين العرب من هذا فعلاً ولم تتكلم به».

قال : «وقد ذكر بعض النحويين أنه يقال : بَسَمَلْتُ أُبَسِّمُ بِسْمَلَةً».

قال : «وهذا قاله قياساً لا سماعاً».

قال أبو علي<sup>٢</sup> : «يقال هَلَّلَ إذا قال : لا إله إلا الله ؛ أخذ من حروف هذه

الكلمات».

قال غيره : «يقال : لا تحبذ<sup>٣</sup> بما لا ينفعك ؛ أي : لا تقل حبذا<sup>٤</sup>».

واتفق القراء عليها في أول الفاتحة<sup>٥</sup> :

فابن كثير وعاصم والكسائي يعتقدونها آية منها ومن كل سورة.

ووافقهم حمزة على الفاتحة خاصة، والقرآن كله بعد ذلك عنده في حكم

السورة الواحدة.

١- هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج النحوي صاحب كتاب "معاني القرآن وإعرابه"، كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، وله مؤلفات حسان في الأدب، توفي في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ، وقيل غير ذلك . إنباه الرواة : ١/١٩٤ (٩٦).

٢- هو أبو علي الفارسي، تقدم التعريف به.

٣- تنخير (ص).

٤- خيرا (ص).

٥- أي في كونها مرسومة في المصحف في أول الفاتحة ، واختلفوا في كونها آية من الفاتحة وغيرها أو لا.

وأبو عمرو وقالون ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدونها آية من الفاتحة.

و(نَمَوْهَا) : رَفَعُوها ؛ يعني السَّنة المنقولة لمن سَمَّى بين السورتين، وذلك ما رُوِيَ عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «أقرأوا ما في المصحف»<sup>١</sup>، وقد ثبتت بين السورتين في المصاحف.

وروي عن سعيد بن جبیر<sup>٢</sup> قال: «كانوا في عهد النبي ﷺ لا يعرفون انقضاء السورة<sup>٣</sup> حتى تنزل<sup>٤</sup> بسم الله الرحمن الرحيم، فإذا نزلت علموا أن قد انقضت السورة ونزلت أخرى».

وفي رواية أخرى عن سعيد: «كان النبي ﷺ لا يعلم<sup>٥</sup> انقضاء السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم».

ففيه دليل على أنها قد تكرر إنزالها في أول كل سورة. فهذه السنة التي (نَمَوْهَا دَرِيَّةً) . والدَّرِيَّةُ : من الدَّرَايَةِ<sup>٦</sup>، كالرَّكْبَةِ من الركوب، والجلُسة من الجلوس. [ودريةٌ : حالٌ ؛ أي دارين متحملين]<sup>٧</sup>.

١- لم أقف على هذا الأثر .

٢- سعيد بن جبیر ، تقدم التعريف به .

٣- السور (ص).

٤- نزل (ص).

٥- لا يعرف (ح).

٦- الرواية (ح).

٧- بين المعقوفين زيادة من (ح).

[١٠١] وَوَصَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ (فَـ) صَاحَةً

وَصِلْ وَاسْكُنْ (كُلْ) (جَـ) لَايَاهُ (حَـ) صِلَاً

(فَصَاحَةً) <sup>١</sup>، لما فيه من تبيين الإعراب.

وكيفية الوصل في نحو: ﴿فَحَدَّثَ أَلَمٌ﴾ <sup>٢</sup>، و﴿الْحَكِيمِينَ اقْرَأْ﴾ <sup>٣</sup>، و﴿حَامِيَةٌ أَهْلِيكُمْ﴾ <sup>٤</sup>.

وحجته في الوصل، ما قدمناه من أن القرآن عنده في حكم السورة الواحدة <sup>٥</sup>.

و(الْجَلَايَا)، جمع جَلِيَّة.

وهذا التخيير، لما روي عن أهل الأداء فيه.

أما ابن مجاهد فرُوي عنه الوصل لحمزة لمن ترك التسمية.

ورُوي عن غير ابن مجاهد أيضاً، للعلة التي قدمتها لحمزة.

وأما السَّكْتُ، فعليه أكثر أهل الأداء وأجلاء المتصدرين، وهو مروى

أيضاً عن ابن مجاهد. ووجهه أنه عوضٌ من الفصل، لما فيه من الإشعار بالإنقضاء والابتداء.

١- أشار بالفاء في قوله: (فصاحه) إلى حمزة لأنه روي عنه أنه كان يصل آخر السورة بأول الأخرى ولا

يسمى بينهما، وقوله: (وصل واسكن..) أمر بالتخيير بين الوصل والسكت لمن أشار إليهم بالكاف والجيم والخاء. وفي قوله: (كل جلاياه حصلا) وهم ابن عامر وورش وأبو عمرو. سراج القارئ: ٢٨/١.

٢- من الآية الأخيرة من سورة الضحى؛ ومن الآية الأولى من سورة الشرح.

٣- آخر سورة التين وأول سورة العلق.

٤- آخر سورة القارعة وأول سورة التكاثر.

٥- سورة واحدة (ح).

[١٠٢] وَلَا نَصْرَ (كَ) لَا (حُبَّ) وَجَهَ ذَكَرْتُهُ

وَفِيهَا خِلَافٌ (ج) يَدُهُ وَأَضْرَحُ الطَّلَا

يعني أنه لا نص في ذلك عن ابن عامر وأبي عمرو، ولكنه وجه مستحب من الشيوخ، يعني التخيير من غير تحديد<sup>١</sup>. وهذا قول ابن غلبون<sup>٢</sup> وقول الحافظ أبي عمرو رحمه الله في مصنفاته وغيرهما.

قال ابن غلبون : «لم يأت<sup>٣</sup> عنهما رواية منصوصة بفصل ولا بغير فصل، والمأخوذ في قراءتهما بغير فصل، وبه قرأت<sup>٤</sup>» .

ونقل أبو طاهر بن أبي هاشم عن أبي عمرو الوصل بينهما كحمزة.

قال : «والم يأتنا عن ابن عامر في هذا شيء» .

وقد ذكر المهدوي وغيره عن أبي عمرو الفصل بالتسمية والوصل مثل حمزة، والسكت.

يقال : حَبِيتُ وَأَحْبَبْتُ.

قال الشاعر :

وَأُقْسِمُ لَوْ لَا تَمَرُّهُ مَا حَبِيتُهُ<sup>٥</sup>.

١- تحجير (ح).

٢- أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي ثم المصري ، المقرئ ، أحد الخذاق المحققين، ومصنف كتاب : "التذكرة في القراءات الثمان"، أخذ القراءات عن والده عبد المنعم وبرع فيها ، قرأ عليه أبو عمرو الداني ، توفي بمصر سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

معرفة القراء : ٢/٦٩٨ (٤١٦) ، غاية النهاية : ١/٣٣٩ (١٤٧٥).

٣- تأت (ص).

٤- التذكرة في القراءات الثمان : ٦٣/١.

٥- صدر بيت لغيلان بن شجاع النهشلي كما في اللسان : (حب) . وعجزه : وَلَا كَانَ أَذْنُهُ مِنْ عُيْبٍ وَمُشْرِقٍ.

والخلاف المشار إليه عن ورش، أن أبا غانم<sup>١</sup> المظفر بن أحمد بن حمدان المقرئ كان يأخذ بالتسمية بين السورتين لورش في جميع القرآن<sup>٢</sup>. وتابعه على ذلك الآخذون<sup>٣</sup> عنه، كالأذفوي<sup>٤</sup> محمد بن أحمد وغيره. قال الحافظ أبو عمرو: «وسائر المصريين المحققين على خلاف ذلك، يعني في رواية أبي يعقوب عن ورش. وقد روى غير أبي يعقوب التسمية عن ورش»<sup>٥</sup>.

وقد نقل ابن غلبون<sup>٦</sup> ترك الفصل منصوفاً عن ورش. [و(الطلا)، جمع طُلِيَّة، وهي صفحة العنق؛ وهذا مثلٌ للأمر الواضح كما سبق في قوله: (جيداً مُعَمَّاً وَمُخَوَّلاً<sup>٧</sup>)]<sup>٨</sup>.

١- في (ح) زيادة (ثم) بين (أبا غانم) و (المظفر) ولا معنى لها.

وأبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان، تقدم التعريف به.

٢- قال الداني: «وقد كان أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان، يخالف جماعتهم، فيختار الفصل بالتسمية استحساناً منه من غير رواية... وكذلك رواه عنه محمد بن علي المقرئ وغيره». جامع البيان: (ل: ٤٠-ب).

٣- الآخرون (ص) وهو تصحيف.

٤- الأذفوي (ص) وهو تصحيف. والأذفوي، هو أبو بكر محمد بن علي بن أحمد بن محمد المصري المقرئ النحوي المفسر، قرأ القرآن على أبي غانم المظفر بن أحمد، ولزم أبا جعفر النحاس؛ انفرد بالإمالة في وقته في قراءة نافع، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.

معرفة القراء: ٦٧٥/٢ (٣٩٢)، غاية النهاية: ١٩٨/٢ (٣٢٤٠).

٥- جامع البيان: (ل: ٤٠-ب) بتصرف.

٦- في التذكرة: ٦٣/١.

٧- من البيت (٦٥) من الشاطبية.

٨- بين المعقوفين زيادة من (ح).



[١٠٣] وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ

وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بَسْمَلًا

[١٠٤] لَهُمْ دُونَ نَصٍّ وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ

لِـ(حَمَزَةٍ) فَافْهَمْنَاهُ وَلَيْسَ مُخَذَّلًا

إنما اختار أهل الأداء لمن ترك التسمية تقليل<sup>١</sup> السكّت من غير تنفّس، لأنّ ذلك يكفي في الإشعار<sup>٢</sup> بانقضاء السورة، وفي العوض من الفصل؛ [ولأنه إذا طال السكّت، صار مبتدأ بالسورة، فتلزمه التسمية]<sup>٣</sup>.

(في الأربع الزهر)، يعني في القيامة والمطففين والبلد والهزمة.

قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله: «اختلف علينا شيوخنا فيهن، فقرأت على ابن خاقان<sup>٥</sup> وابن غلبون بالتسمية بينهن، وحكيّا ذلك لي عن قرأتهما. وقرأت على أبي الفتح<sup>٦</sup> الضرير بترك التسمية كسائر القرآن. وحكى ذلك أيضاً عن قرأته».

١- بقليل (ح).

٢- الاستعلاء (ح).

٣- بين المعقوفين زيادة من (ح).

٤- يقصد بين أربع سور، بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والمطففين، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهزمة.

٥- هو أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن خاقان المصري المقرئ، أحد الخذاق في رواية ورش، قرأ على أحمد بن أسامة التجيبي. قال الداني في ما نقل عنه الذهبي وابن الجزري: «كتبنا عنه الكثير من القراءات والحديث والفقّه»، توفي بمصر سنة اثنتين وأربعمئة.

معرفة القراء : ٢/٦٩٠ (٤٠٩)، غاية النهاية : ١/٢٧١ (١٢٢٨).

٦- هو أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي المقرئ الضرير، مؤلف كتاب: "المنشأ في القراءات الثمان"، قرأ على أبي أحمد السامري وعبد الباقي بن الحسن... وغيرهما، قرأ عليه الداني وقال في ما نقل عنه الذهبي: «لم ألق مثله في حفظه وضبطه»، توفي بمصر سنة إحدى وأربعمئة.

معرفة القراء : ٢/٧١٧ (٤٣٤)، غاية النهاية : ٥/٢ (٢٥٤٤).

قال أبو عمرو: «وأنا لا أمر بذلك ولا أنهي عنه، وإنما ذلك استحباب من الشيوخ، لثلاثاً يأتيها بعد (المغفرة) <sup>١</sup> بـ (لا) <sup>٢</sup>، وبعد اسم <sup>٣</sup> الله تعالى <sup>٤</sup> بأول المطففين» .

والذي ذكره <sup>٥</sup> من ذلك لازم مع التسمية.  
(وليسَ مُخَذَّلًا)، يعني هذا المذهب.

واختار ابن غلبون <sup>٦</sup> أيضاً لجميع القراء وصل براءة بالأنفال، ولمن لم يسمل وصل <sup>٧</sup> (الذين كفروا) <sup>٨</sup> بالأحقاف، و(الرحمن) بآخر اقتربت السلعة، والحديد بآخر <sup>٩</sup> الواقعة، وسورة قريش بآخر الفيل.

[١٠٥] وَمَهُمَا تَصِلُهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً

لِتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتُ مُبْسِلاً

لا خلاف بين أئمة أهل <sup>١٠</sup> القرآن في ترك التسمية أول براءة، سواء

٤

١- آخر سورة المدثر.

٢- أول سورة القيامة.

٣- اسم سقط (ح).

٤- في قوله تعالى: (والأمر يومئذ لله) من الآية: ١٩ من سورة الانفطار.

٥- (ويل) من الآية: ١ من سورة المطففين. قال الداني بعد ذكر مذاهبهم في هذه السور: «وليس ذلك عن أثر يروى عنهم، وإنما هو استحباب واختيار من أهل الأداء ولكراهة الإتيان بـ (لا) بعد (المغفرة)، وبعد قوله: (وادخلني جنح) ، وبالويل بعد اسم الله تعالى... فاختاروا لذلك الفصل بين هذه السور... ولا فرق إذاً بين التسمية وغيرها». جامع البيان: (١/٤١).

٦- كره (ص) (ع).

٧- في كتاب التذكرة: ٦٤/١.

٨- يعني آخر الأحقاف مع أول سورة محمد ﷺ

٩- بآخر سقط (ص) (ع).

١٠- أهل سقط (ح)، وفي (ع) أهل الأداء.

ابتدأها<sup>١</sup> القارئ أو قرأها بعد الأنفال.

واختلف في سبب ذلك، فقليل<sup>٢</sup>: لأنهم لم يتيقنوا<sup>٣</sup> أنهما سورتان.

وقد سأل ابن عباس عثمان رضي الله عنهما عن ذلك فقال: «كانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وبراءة من آخر القرآن، فكانت قصتها شبيهة<sup>٤</sup> بقصتها، وقُبض رسول الله ﷺ ولم يُبين لنا أنها منها، وظننت أنها منها؛ فمن ثم فرّقت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر: بسم الله الرحمن الرحيم، ووضعتها في السبع الطوال»<sup>٥</sup>.

وقيل -وهو الأقوى-: إنما لم يفعل ذلك، لأنها نزلت بالسيف كما روي عن ابن عباس قال: «سألت علياً عليه السلام: لِمَ لَمْ يكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: لأن بسم الله الرحمن الرحيم أمان، وبراءة ليس فيها أمان، نزلت بالسيف»<sup>٦</sup>.

وقال محمد بن يزيد المبرّد في ذلك<sup>٧</sup>: «بسم الله عِدَّةُ برحمة، وبراءة أنزلت على سخط وعلى التهديد والوعيد، فكيف بعدهم بأنه رحمان رحيم، ثم يتبرأ منهم؟».

١- ابتدأها (ص).

٢- فقال (ص).

٣- لم يتفقوا (ع).

٤- وكانت (ح).

٥- مشبهة (ص).

٦- طرف من أثر أخرجه الترمذي عن ابن عباس في كتاب تفسير القرآن (٨٤)، باب (١٠)، حديث: (٣٠٨٦)، قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عوف بن يزيد الفارسي عن ابن عباس...». الجامع: ٢٥٤/٥.

وأخرجه أبو داود عن يزيد الفارسي عن ابن عباس في كتاب الصلاة، باب من جهر بها [أي البسملة]، حديث: (٧٨٦). سنن أبي داود: ٢٠٨/١.

٧- عنهما (ص) (د).

٨- نقل هذا القول، القرطبي عن عبد الله بن عباس في الجامع لأحكام القرآن: ٦٢/٨.

٩- المبرّد تقدم التعريف به، ونقل عنه الشوكاني كلاماً معناه قريب من هذا. فتح القدير: ٣٣١/٢.

قلت: ولو كان كما قيل أولاً، لكان القارئ إذا ابتدأها مُخَيِّراً في التسمية، كسائر الأجزاء.

على أن لقائل أن يقول: الفرق بينها وبين الأجزاء، أن الأجزاء إذا بَسَمَلَ فيها، لم<sup>١</sup> يُوهم ذلك ما يُوهم<sup>٢</sup> في براءة إذا بَسَمَلَ في أولها من<sup>٣</sup> أنها أول سورة، فترك<sup>٤</sup> لهذا الوهم البسمة في أولها، بخلاف سائر الأجزاء.

[وقوله: (وَمَهْمَا تَصِلُهَا) ، إضمارٌ على شريطة التفسير، وليس (براءة) بمفعول (بدأت)، وإنما هو بدلٌ من الضمير؛ والتقدير: ومهما تصلها أو بدأتها براءة، وقد قال الله تعالى: ﴿فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ﴾<sup>٥</sup>، وهو إضمارٌ على شريطة التفسير؛ لأن قوله: ﴿قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا﴾<sup>٦</sup>، بدلٌ منه<sup>٧</sup>.

## [١٠٦] وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةَ

سِوَاهَا وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرَ مَنْ تَلَا

إن قال قائل: قد أهمل صاحب القصيد ذكر اتفاقهم على التسمية أول الفاتحة، قلت: لم يُهْمَلْهُ، وهو مذكور في قوله:

وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةَ سِوَاهَا...

فقد بين أنه لا بُدَّ من التسمية مهما ابتدأت سورة.

وأنت عند قراءة الفاتحة لا تكون إلا مُبْتَدِئاً بها على كل حال.

وإنما اتفقوا عليها في ابتداء<sup>٨</sup> كل سورة لما في الحديث: «إن جبريل عليه السلام

١- لم سقط (ص).

٢- توهم (ص).

٣- من سقط (ع).

٤- فتركت (ع).

٥- من الآية: ٧٧ من سورة يوسف.

٦- من الآية: ٧٧ من سورة يوسف.

٧- بين المعقوفين زيادة من (ح).

٨- ابتدائه (ع).

نزل بكل سورة مُفْتَتِحاً<sup>١</sup> بالتسمية<sup>٢</sup> .  
وقد روى أنس عن رسول الله ﷺ قال: «أنزلت عليّ آنفا سورة ،  
فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ...﴾ حتى ختمها»<sup>٣</sup> .  
وأما الأجزاء كقوله<sup>٤</sup> : ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ<sup>٥</sup>﴾ و﴿تِلْكَ الرُّسُلُ<sup>٦</sup>﴾ وشبه ذلك ،  
فقد خيروا القارئ في ذلك .  
قال الحافظ أبو عمرو<sup>٧</sup> رحمه الله : «وفي التسمية أثر مروي عن أهل  
المدينة ، قال أبو القاسم المسيبي<sup>٨</sup> : كنا إذا افتتحنا الآية على مشايخنا من بعض  
الصور نبدأ : بسم<sup>٩</sup> الله الرحمن الرحيم» .  
وروي نحوه عن حمزة .  
قال عاصم بن يزيد الأصبهي<sup>١٠</sup> : «سئل حمزة عن أصحاب محمد ﷺ  
فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾...<sup>١١</sup> الآية» .  
وروي عن ابن عباس أنه كان يفتح القراءة بيسم الله الرحمن الرحيم .

١- مفتتح (ص) .

٢- لم أقف على هذا الحديث .

٣- أخرجه أبو داود عن أنس مرفوعاً في كتاب الصلاة ، باب من لم ير الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، حديث  
(٧٨٤) . سنن أبي داود : ٢٠٨/١ .

٤- فقله (ح) .

٥- من الآية : ٢٠٣ من سورة البقرة .

٦- من الآية : ٢٥٣ من سورة البقرة .

٧- جامع البيان : (ل : ٤٠-١) ، والأثر رواه بإسناده عنه من طريق ابن مجاهد .

٨- كذا في جميع النسخ وفي جامع البيان أبو القاسم ابن المسيبي ، وهو محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد  
الرحمن المخزومي المسيبي المدني ، ويقال : أبو عبد الله ، قرأ على والده ، وحدث عن سفيان بن عيينة وغيره ،  
روى عنه مسلم وأبو داود في كتابيهما ، توفي في ربيع الأول سنة ست وثلاثين ومائتين .  
معرفة القراء : ١/٤٣٠ (١٥٣) ، غاية النهاية : ٩٨/٢ (٢٨٤٧) .

٩- بيسم (ح) .

١٠- لم أقف على ترجمته .

١١- من الآيتين : ١٣٤ و ١٤١ من سورة البقرة .

وهو عام في ابتداء السور وأبعاضها.  
فكان<sup>١</sup> شيخنا رحمه الله يأمر بالتسمية في النساء إذا استعاذ القارئ  
وابتداً ﴿الله لا إله إلا هو لِيَجْمَعَ تَكُمْ﴾<sup>٢</sup> وفي حم السجدة إذا قرأ بعد  
الاستعاذة: ﴿إِلَيْهِ يُرَدِّعِلِم الساعه﴾<sup>٣</sup>.

## [١٠٧] وَمَهُمَا تَصِلُهَا مَعِ أَوَاخِرِ سُورَةٍ

فَلَا تَقْفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَقْفَنَّ

اختار الأئمة لمن يفصل بالتسمية<sup>٤</sup> أن يقف القارئ على أواخر السور،  
ثم يتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة، ولا يقطع على التسمية ألبتة إذا  
وصلها بأخر سورة؛ لأن التسمية للمستأنفة لا للسالفة، فإذا<sup>٥</sup> لم يصلها بأخر  
سورة جاز أن يسكت عليها.  
والأول أولى لما ذكرته.  
وقوله: (فَتَقْفَنَّ)، منصوب على الجواب بالفاء.

١- وكان (ح).

٢- من الآية : ٨٧ من سورة النساء.

٣- من الآية : ٤٧ من سورة فصلت.

٤- اختيار (ص).

٥- بين التسمية (ص).

٦- وإذا (ح).

## سورة ألم القرآن

[١٠٨] وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (ر) اَوِيهِ (أ) اصِرَّ

وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسَّرَاطِ لِـ (قُتِبَلَا)

[١٠٩] بِحَيْثُ أَتَى وَالصَّادَ زَايَا أَشْهَمَهَا

لَدَى (خَلَفَ) وَأَشْهَمَ لِـ (خَلَادَ) الْاَوَّلَا

اعلم أن الغرض بذكر حُجَجِ القراء، إبداء وجه القراءة في العربية، لا نُصَرُّ إحدى القراءتين وتزييف الأخرى؛ لأن الكل ثابت صحيح متفق على صحته، بخلاف الخلاف في مسائل الفقه. ومن ظن<sup>١</sup> غير هذا، فقد اعتقد خلاف<sup>٢</sup> الحق.

والقراءة سنة لا رأي، وهي كلها وإن كانت عن السبعة، مروية متواترة لا يقدح في تواترها نقلها عنهم؛ لأن المتواتر إذا أُسند من طريق الأحاد، لا يقدح ذلك في تواتره، كما لو قلت: أخبرني فلان عن فلان أنه رأى مدينة سمرقند-وقد علم وجودها بطريق التواتر- لم يقدح ذلك في ما سبق من العلم بها.

ونحن نقول: إن قراءة السبعة كلها متواترة، وقد وقع الوفاق على أن المكتوب في مصاحف الأئمة متواتر الكلمات والحروف.

فإذا نازعنا أحد بعد ذلك في تواتر القراءة المنسوبة إلى السبعة، فَرَضْنَا الكلام في بعض السور<sup>٣</sup>، فقلنا: ما تقول في قراءة ابن كثير، مثلاً في سورة

١- ومن طريق (ن).

٢- غم (ح).

٣- الصور (ح) وفي (ع) الصدر.

التوبة: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا﴾<sup>١</sup> بزيادة ﴿من﴾ ، وقراءة غيره : ﴿تَجْرِي تَحْتِهَا﴾ ؛ وفي قوله تعالى : ﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾<sup>٢</sup> و﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾ ، أهما متواترتان ؟ فإن قال نعم، فهو العَرْضُ، وإن نَفَى تواترهما خَرَقَ الإجماعَ المتعقد على ثبوتهما، وبَاهَتَ فِي مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْهُمَا.

وإن قال بتواتر بعض دون بعض، تَحَكَّمَ فِي مَا لَيْسَ لَهُ؛ لَأَنَّ ثَبُوتَهُمَا عَلَى سِوَاءٍ، فَلَزِمَ التَّوَاتُرُ فِي قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ.

فَأَمَّا مَا عَدَاهَا، فَغَيْرُ ثَابِتٍ تَوَاتُرًا، وَلَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا<sup>٣</sup> وَلَا يَكْفُرُ جَاوِزُهُ.

وإن جاء من طريق موثوق به، التَّحَقَّقَ بِسَائِرِ الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ تَضَمَّنَ حُكْمًا ثَابِتًا لَزِمَ الْعَمَلُ بِهِ، وَإِلَّا فَلَا.

وَرَبَّمَا كَانَ فِي مَا نُسِخَ لَفْظُهُ، وَمَا نُسِخَ لَفْظُهُ لَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهِ، مَعَ أَنْ الْاجْتِرَاءَ عَلَى جَوَازِهِ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ مُوَكَّلٌ إِلَى اللَّهِ ﷻ؛ إِذْ قَدْ ائْتَدَتْ طَرِيقُ الْعِلْمِ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُثَبَّتَ مَا لَمْ يُعْلَمْ صِحَّةُ كَوْنِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قَرَأْنَا، لَعَلَّ ذَلِكَ تَقْوِيلٌ عَلَى اللَّهِ وَكَذِبٌ، فَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>٤</sup>.

وقد ظنَّ مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يُنْعَمِ النَّظَرُ مِنَ الْفُقَهَاءِ، أَنَّ قِرَاءَةَ السَّبْعَةِ يُكْتَفَى مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ، وَهُوَ غَلَطٌ قَبِيحٌ، بَلْ تَعْلُمُ السَّبْعَةُ فَرَضٌ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ، وَمَتَى اتَّفَقَ عَلَى تَرْكِ وَاحِدَةٍ مِنْهَا وَقَعَ الْإِثْمُ، حَتَّى يَقُومَ بِهَا قَائِمٌ؛ لِأَنَّهَا

١- من الآية : ١٠٠ من سورة التوبة . ينظر التيسير : ١١٩ . وفي (ح) زيادة الألف.

٢- من الآية : ٥٧ من سورة الأنعام، وهي قراءة الحرمين وعاصم، والباقيون يقرأون ﴿يَقْضُ﴾ بالضاد مكسورة، والوقف لهم في هذا ونظيره بغير ياء اتباعاً للخط . التيسير : ١٠٣.

٣- ولا في غيرها سقط (ح).

٤- محله (ص).

٥- أمتد (ص).

٦- مقول (ص).

٧- من الآيتين : ٧٥ و ٧٨ من سورة آل عمران.



أَبْعَاضُ الْقُرْآنِ وَأَجْزَاؤُهُ كَمَا بَيَّنْتُ<sup>١</sup> ، وَلَا بَدَأُ أَنْ تُتْلَى عَلَى وَجْهِ مِنْهَا ، وَتَعْلَمُ الْقُرْآنَ فَرَضَ كِفَايَةٍ .

ولو قيل لهذا الغالط : أَيُّ رَوَايَةٍ يُكْتَفَى بِهَا وَيُتْرَكُ مَا سِوَاهَا ؟ وَمَا مِنْ رَوَايَةٍ إِلَّا وَقَدْ سَاوَتْ أَمْتَهَا فِي الصَّحَّةِ وَفِي شِدَّةِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا ، وَتَضَمَّنَتْ مَا لَمْ تَضْمَنْ الْأُخْرَى ، فَتَرْكُهَا تَضْيِيعٌ لِلْقُرْآنِ وَإِهْمَالٌ لَهُ حَتَّى يُنْسَى وَيُرْفَعَ .  
فَإِنْ قَالَ : يَكْتَفَى كُلُّ وَاحِدٍ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِأَيِّهَا شَاءَ ، فَقَدْ تَقَضَّى مَا قَالَهُ<sup>٢</sup> ، وَاعْتَرَفَ بِأَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنْ ثُبُوتِهَا وَالتَّوْفِيرِ عَلَى نَقْلِهَا لِتَعْلُمِهَا لَتَكُونَ مَحْفُوظَةً عَلَى النَّاسِ ، فَيَخْتَارُ الْمُخْتَارَ مِنْهَا مَا شَاءَ .

وَكَيْفَ يَسْتَجِيزُ هَذَا الْقَائِلُ أَنْ يَسْعَى فِي مَا ثَبَتَ مُتَوَاتِرًا مِنَ الْقُرْآنِ ، لِيُطِيلَ أَكْثَرَهُ وَيُطَرِّحَهُ وَيَجْتَزِيَّ بَعْضُهُ وَيَدَعِ غَيْرَهُ لَا يَقْرَأُ وَلَا يُنْقَلُ حَتَّى يَلْتَحِقَ بِالشَّاذِّ وَالْغَرِيبِ ؟ وَهَذَا مُحْظُورٌ لَا يَجُوزُ ، وَهُوَ مُحَارَبَةٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ، وَسَعْيٌ فِي تَضْيِيعِ كِتَابِهِ .

وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>٣</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَمْسَحُوا<sup>٤</sup> بَرءًا وَسَكَمًا وَأَرْجُلَكُمْ﴾<sup>٥</sup> : «إِنَّهُ أَرَادَ<sup>٦</sup> بِنَصْبِ «أَرْجُلَكُمْ» قَوْمًا<sup>٧</sup> ، وَبِالْخَفْضِ قَوْمًا آخَرِينَ»<sup>٨</sup> .  
يَعْنِي غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ وَمَسَحَ الْخَفَيْنِ .

فَانْظُرْ كَيْفَ أَثْبَتَ الْقَرَاءَتَيْنِ وَأَثْبَتَ الْحُكْمَيْنِ مِنْهُمَا .

وَهَذَا هُوَ الَّذِي فَهَمَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «هَكَذَا أُنْزِلَتْ ، هَكَذَا أُنْزِلَتْ»<sup>٩</sup> .

١- تَبَيَّنْتُ (ج) .

٢- قَالَ (ج) .

٣- وَرَدَ هَذَا الْقَوْلُ مَرَّةً أُخْرَى عِنْدَ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ : ٦١٥ .

٤- فَاْمَسَحُوا (ص) (ج) .

٥- مِنَ الْآيَةِ : ٦ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

٦- قَرَأَ (ص) .

٧- قَوْمَ (ص) .

٨- قَوْمَ آخَرُونَ (ص) .

٩- طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ ، تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ص : ٤١ .

ومعنى (رَأَوِيهِ نَاصِرٌ)، أي ناصراً لما رواه إذا استبعده جاهل فردّه<sup>١</sup>.  
 و(مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ)، اسم فاعل كقوله: «مَلِكُ الْمُلْكِ»<sup>٢</sup>.  
 ومعناه، مَالِكُ إِحْدَائِهِ وإيجاده على حذف المضاف؛ أو مَالِكُ الْحُكْمِ بين عباده<sup>٣</sup> يَوْمَ الدِّينِ، وأضيف اسم الفاعل إلى الظرف على السَّعةِ.  
 وأما من أخذ يُفَضِّلُ بين القراءتين فقال: «المالك أعم من المُلْكِ؛ لأنَّه يُضاف إلى كلِّ مُمْلِكٍ من الدواب والثياب وغيرها، بخلاف الملك»، فغلط، لأن القراءتين صحيحتان. وليس هذا الاحتجاج بصحيح؛ لأنَّ الله تعالى قد وصف نفسه بالمالك والملك، فما وجه هذا الترجيح؟!  
 وليس لأحد أن يقول هذا، ولا أن يقول أيضاً: «ملك أولى من مَلِكٍ»، ويحتج بأن كل ملك مالك وليس كل مالك ملكاً<sup>٤</sup>، وأنَّ<sup>٥</sup> الملك مَنْ نفذ أمره واتسعت قدرته، والمالك ليس إلا الحائز للشيء، فالوصف بالمَلِكِ أولى<sup>٦</sup>». <sup>٧</sup>  
 هذا كله غلط، والكل جائز، وهذا الاحتجاج أيضاً واهٍ في نفسه من جهة

١- المرموز لهما بالراء والنون في (راويه ناصر) وهما الكسائي وعاصم قرءا (مالك) بـالألف، والباقون (مَلِكٌ) بغير ألف . التيسير : ١٨.

٢- من الآية : ٢٦ من سورة آل عمران.

٣- من عباده (ح).

٤- هذا قول مكِّي وغيره . قال مكِّي: «وأيضاً فإن (مالكا) أعمُّ، تقول: هو مالك الجن والطير والدواب، ولا تضيف (مَلِكاً) إلى هذه الأصناف ، وتقول : الله مالكُ كل شيء، ولا تقول : هو ملك كل شيء، فَـ(مَالِكٌ) أعم وأجمع للمعاني في المدح». الكشف : ٢٦/١.

٥- مالك أولى من ملك (ع) تقدم وتأخير، وهو خطأ.

٦- ملك (ص).

٧- أو أن (ص).

٨- أكمل (ح).

٩- وهو قول أبي عمرو البصري فيما أخذه عن اليزيديين، كما ذكره أبو بكر محمد بن السَّري في ما نقل عنه أبو علي الفارسي في الحجة : ٩ / ١. ونُسب هذا القول أيضاً إلى أبي عبيد القاسم، عند ابن زنجلة في حجة القراءات : ٧٧.

أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ لِبَنِي<sup>١</sup> آدَمَ . فَأَمَّا الْخَالِقُ تَعَالَى فَهُوَ الْمَلِكُ وَالْمَالِكُ، فَوْصَفُهُ بِالْمَالِكِ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْمَلِكِ<sup>٢</sup> .

وَمَلِكٌ مَعْدُولٌ عَنِ مَالِكٍ لِلْمِبَالِغَةِ.

وقوله: لِبَنِي (قُتْبِلًا)، أي اتبعه، من: وَلِيَّ هَذَا هَذَا، إِذَا جَاءَ بَعْدَهُ فِي الرِّبَةِ، وَهُوَ فَعْلٌ أَمْرٌ، وَ(قُتْبِلًا) مَفْعُولٌ.

وَالصَّرَاطُ، أَصْلُهُ السَّيْنُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْاِسْتِرَاطِ، وَهُوَ الْاِبْتِلَاعُ، كَأَنَّهُ يَبْتَلِعُ سَالِكِيهِ، وَقِيلَ لَهُ لَقَمٌ، مِنْ ذَلِكَ.

وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: صَرَاطٌ<sup>٣</sup> بِالْصَادِ، قَصْدًا لِلْمَجَانَسَةِ وَالْمَشَاكَلَةِ؛ لِأَنَّ السَّيْنَ لَا تُجَانِسُ الطَّاءَ، وَالْصَادُ تُجَانِسُهَا . أَمَّا الطَّاءُ فَتُجَانِسُهَا فِي الْإِطْبَاقِ وَالِاسْتِعْلَاءِ . وَأَمَّا السَّيْنُ فَتُجَانِسُهَا فِي الصَّفِيرِ وَالْهَمْسِ وَالْمَخْرَجِ، فَعَدَّلُوا إِلَيْهَا لِهَذَا التَّوَسُّطِ.

وَمَنْ أَشَمَّ الصَّادَ زَايَاءً، بَالِغٌ فِي طَلَبِ الْمَشَاكَلَةِ؛ لِأَنَّهُ تَزِيدُ عَلَى الصَّادِ بِالْجَهْرِ الْمُوَافِقِ لِلطَّاءِ.

[١١٠] عَلَيْهِمُ إِلَيْهِمْ (حَمَزَةٌ) وَلَدْنِهِمُ

جَمِيعًا بَضَمَ الْهَاءِ وَقَفَا وَمَوْصِلًا

ضَمُّ الْهَاءِ فِي هَذِهِ هُوَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ فِيهَا مَنْقَلِبَةٌ عَنِ أَلِفٍ. وَالضَّمُّ لُغَةُ قُرَيْشٍ وَمِنْ وَالْأَهْمُ، وَاسْتَوَى الْوَقْفُ وَالْوَصْلُ لَذَلِكَ<sup>٥</sup>، وَلِأَنَّ

١- فِي بَنِي آدَمَ (ح).

٢- فَوْصَفَهُ بِالْمَلِكِ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْمَالِكِ (ح)، تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ.

٣- صَرَاطًا (ح).

٤- قَرَأَ خَلْفَ (الصَّرَاطِ) وَ(صَرَاطِ) حَيْثُ وَقَعَا بِإِشْمَامِ الصَّادِ الزَّايِ، وَقَرَأَ خِلَالَهُ بِإِشْمَامِهَا الزَّايِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ﴾ هُنَا خَاصَّةٌ، وَقَرَأَ قَبْلَ السَّيْنِ حَيْثُ وَقَعَا، وَبِالْقَوْنِ بِالْصَادِ. التَّيْسِيرُ: ١٨.

٥- هِيَ (ح).

٦- وَالضَّمَّةُ (ص).

٧- كَذَلِكَ (ص).

الضم في : هُم ومنهُم وعَنهُم، دليل على أنه الأصل ، وإنما كسر الهاء مَنْ كسر،  
لمجاورة الياء أو الكسرة؛ لأن<sup>٢</sup> الهاء تُشابه الألف في الضَّعْف والخَفَاء .  
وكما كانت الألف تُمال لمجاورتها، فكذلك الهاء التي شابهتها، تكسر  
لشَبِّهِ الكسرِ بالإمالة، ولهذا أجمعوا<sup>٣</sup> على الضم في ما سوى ذلك.

### [١١١] وَصِلْ ضَمِّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرِّكَ

(دِرَاكًا (وَقَالُونَ) بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا

(دِرَاكًا) : مُتَابَعَةٌ .

و(جَلًّا) : كَشَفٌ ؛ لِأَنَّهُ تَبَّهَ بِالتَّخْيِيرِ عَلَى ثُبُوتِ الْقَرَاءَتَيْنِ<sup>٤</sup> ، وَالْأَصْلُ فِي  
هَذِهِ الْمِيمِ، الصَّلَةُ، بِدَلِيلِ : ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُومًا﴾<sup>٥</sup> .

وَلأنَّ الْوَائِي (عَلَيْهِمُ)، كَالْأَلْفِ فِي (عَلَيْهِمَا)؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ وَالْجَمْعَ  
يَجْرِيَانِ فِي الزِّيَادَةِ بِحَرَكَةٍ وَاحِدَةٍ.

فَمَنْ حَذَفَ فَلِلْإِيجَازِ وَالْخِفَةِ لِكَثْرَةِ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ؛ وَلأنَّ مِيمَ الْجَمْعِ نَابِ  
مَنَابِ أَسْمَاءِ ظَاهِرَةٍ غَائِبَةٍ وَحَاضِرَةٍ.

وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْمٌ فِي آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، حَذَفَهَا مَنْ حَذَفَهَا  
لِذَلِكَ، وَأَسْكَنْتِ الْمِيمَ مِبَالِغَةً فِي إِزَالَةِ مَا حَذَفَ، لِأَنَّ بَقَاءَ الضَّمَّةِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ؛  
وَلأنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى مَا يَتَحَامَوْنَهُ فِي الْكَلَامِ، مِنْ اجْتِمَاعِ خَمْسِ حَرَكَاتٍ نَحْوُ:  
﴿رُسُلُهُمْ﴾<sup>٦</sup> وَشَبَّهَهُ.

١- فإنما (ع).

٢- ولأن (ع).

٣- اجتمعوا (ح).

٤- قال الداني: «كان إسماعيل والمسيب وقالون ، يميزون بين ضم ميم الجمع وبين إسكانها في جميع القرآن، وخيرت أنا عند قراءتي لهم فاخترت الضم ، ولا أمتع من الإسكان». التعريف : ٢٠٠ .

٥- من الآية : ٢٨ من سورة هود .

٦- وما (ح).

٧- من مثل الآية : ١٠١ من سورة الأعراف.

[١١٢] وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صَلَها لِـ (وَرَشِهِمْ)

وَأَسَكَّنَهَا الْبَاقُونَ بَعْدَ لِتَكْمُلًا

حُجَّةٌ من ضم الميم عند هَمْزِ الْقَطْعِ، أَنَّ مذهبَه نقلُ الحركة. فكان يَلْزَمُهُ أَنْ يحرك الميم بالفتح والكسر عند الهمزة المفتوحة والمكسورة، وذلك تحريكٌ لها بغير حركتها الأصلية. فإذا لم يكن بُدٌّ من تحريكها، فَبِحَرَكَتِها<sup>١</sup> الأصلية أُولَى، فَرَاجَعَ الْأَصْلَ فراراً من ذلك.

وقوله: (لِتَكْمُلًا)، أي لِتَكْمُلُ<sup>٢</sup> وجوهها. وليست هذه علةٌ من أَسَكَّنَ، وإنما أشار إلى كمال وجوه القراءة.

[١١٣] وَمِنْ دُونِ وَصْلِ ضُمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ

لِكُلِّ وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ (فَتَى الْعَلَا)

[١١٤] مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَاءِ أَوْ الْيَاءِ سَاكِنًا

وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ (شَ) مُلَلًا

[١١٥] كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الِ

قِتَالُ وَقِفْ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمَلًا

فإن لَقِي الميم ساكنٌ، وقبل الميم هاءٌ وقبل الهاء كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ<sup>٣</sup>، فمن كسرَ الهاء، كسرَها لِمَجَاوِرَةٍ مَا يوجب الكسرَ، وقد تقدم. ومن كسرَ الميم كسرَها إِتِّبَاعاً لها ولالتقاء الساكنين.

١- فحركاتها (ص).

٢- ليكمل (ص).

٣- ساكنة سقط (ح).

ومن ضَمَّ الميمَ دون الهاء، احتجَّ بأنَّ الضرورة دعت إلى مراجعة الأصل في الميم دون الهاء، وهي لغة أهل الحرمين؛ إذ كانت حركتها الأصلية بها أولى. ومن ضَمَّهُما جميعاً، راجع الأصل فيهما. و(شَمَّلَل) : أسرع ؛ لأنه أخفُّ وأسرعُ لفظاً. فإن انعدم الشرطُ بعدم الهاء أو الكسر قبلها، أو الياء قبلها، وقع الإجماعُ على الضمِّ فيهما أو في الميم، كقوله: ﴿عليكم القتال﴾<sup>٢</sup>، و﴿منهم المؤمنون﴾<sup>٣</sup> لزوال موجب الكسر.

وقوله: (وَقَفَّ لِلْكُلِّ بِالْكَسْرِ)، يعني بكسر الهاء المكسور ما قبلها أو التي قبلها الياء؛ لأنك إذا وقفت، زالَّ السببُ الموجبُ لمراجعة الأصل، وهو التقاء الساكنين، فَلَمْ تُضَمَّ الميمُ، فانكسرت الهاءُ لما قبلها من الموجبِ للكسر؛ لأن الميم لما انضمت في حال الوصل ضُمتْ الهاء في لغة من ضمها، ليكون عمل اللسان واحداً؛ لأنهم رأوا أنهم لو كسروا الهاء، لَخَرَجُوا من كسرها إلى ضم الميم، وذلك يَثْقُلُ عليهم، ولم يكسروا الميمَ إتباعاً لها؛ لأنَّ الضمَّ أولى بها عند التقاء الساكنين، لأنه الأصل.

١- فمن (ح).

٢- من الآيتين : ٢١٦ و ٢٤٦ من سورة البقرة.

٣- من الآية : ١١٠ من سورة آل عمران.

٤- قف (ص) (ع).

٥- سميت (ح).

## بَابُ الإِدْغَامِ الْكَبِيرِ

[١١٦] وَدَوْنُكَ الإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ

(أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ) فِيهِ تَحَفُّلاً

(الإِدْغَامُ) : الإِدْخَالُ لِلشَّيْءِ<sup>١</sup> فِي الشَّيْءِ ؛ وَمِنْهُ : أَدْغَمْتَ اللَّحَامَ فِي فَمِ الْفَرَسِ، إِذَا أَدْخَلْتَهُ فِيهِ، وَأَدْغَمْتَ رَأْسَ الْفَرَسِ فِي اللَّحَامِ كَذَلِكَ.

قال الشاعر:

بِمُقَرَّبَاتٍ<sup>٢</sup> بِأَيْدِيهِمْ أَعْيَتْهَا خُوصٍ إِذَا فَرَعُوا أَدْغَمْنَ فِي اللَّجْمِ<sup>٣</sup>

وسمي هذا بالإدغام الكبير، لاستيعابه<sup>٤</sup> قواعد الإدغام، وهو إسكان متحرك وإدخاله في مثله، أو قلبه إلى مقاربه فيصيران<sup>٥</sup> حرفاً واحداً مشدداً، يرتفع [عنه اللسان]<sup>٦</sup> ارتفاعاً واحدة، وهو بوزن حرفين. وإنما فعل ذلك طلباً للتحفة؛ لأنَّ اللسان إذا فارق الحرف فعاد إلى مثله، رجع إلى حيث فارق.

كذلك في المتقاربين، فيرجع<sup>٧</sup> إلى قريب منه، ولذلك<sup>٨</sup> شبه [مشي]<sup>٩</sup> المقيّد.

١- إدخال الشيء (ح).

٢- بمقربات (ح).

٣- البيت لساعدة بن جؤبة كما في اللسان : (دغم).

٤- لاستيفائه (ع).

٥- فصير (ص) (ح).

٦- عنه اللسان ، زيادة من (ح) (ع).

٧- فرجع (ح).

٨- وكذلك (ح).

٩- مشي، زيادة من (ح).

(دُونُكَ)، إغراءً تَبَّهَ به على صحة الإدغام وثبوتَه وحُسْن موقعه في العربية، وعلى اطِّراح قولٍ من أنكره.

وما ظَنُّكَ بما مدارَه على أبي عمرو، وهو الإمام القدوة في ما يَخْتارُه ، وهو منقول عن جماعة ممن تقدم أبا عمرو رحمه الله، إلّا أنه انتهى إليه، وقرأ بمجموعه واشتَهَرَ به فنُسِبَ إليه؛ فصار قطعاً له يدور عليه كقطب الرحي.

ومن روي عنه الإدغام<sup>١</sup>: الحسن البصري وابن كثير وابن محيصة<sup>٢</sup> والأعمش وطلحة بن مصرف وعيسى بن عمر ومسلمة بن محارب<sup>٣</sup>.

قال أبو عمرو بن العلاء رحمه الله: «الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يُحسنون غيره»<sup>٥</sup>.

ويقال: تَحَفَّلَ الوادي، إذا امتلأ بالماء؛ كأنه اجتمع في أبي عمرو رحمه الله.

## [١١٧] فِفي كِلْمَةٍ عَنْهُ مَناسِكُكُمْ وَمَا

### سَلَكُكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

الغرض بالإدغام، طلبُ الخفة واجتنابُ الكُلْفَةِ.

ولما كانت حروف الكلمة الواحدة أقلَّ من حروف الكلمتين، استغنى

١- عقد أبو عمرو الداني في كتابه: "الإدغام الكبير" باباً لمن روي عنهم الإدغام الكبير من السلف عليهم السلام، وأسند بعض وجوه الإدغام الكبير إلى هؤلاء الأئمة السبعة، من طريق شيوخه.

الإدغام الكبير في القرآن: ٣٦.

٢- هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصة السُّهْمِي مولا هم المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، عرض على مجاهد ودرباس مولى ابن عباس وسعيد بن جبير، عرّض عليه شبل بن عباد وأبو عمرو بن العلاء وغيرهما، توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة. معرفة القراءة: ١/٢٢١ (٤٣)، غاية النهاية: ١٦٧/٢ (٣١١٨).

٣- هو أبو عبد الله مسلمة بن عبد الله بن محارب الفهري البصري النحوي، كان من العلماء بالعربية، له اختيار في القراءة، وكان يقرأ بالإدغام الكبير كأبي عمرو البصري. غاية النهاية: ٢٩٨/٢ (٣٦٠١).

٤- غيرها (ص) (ع).

٥- هذا القول رواه أبو عمرو الداني عن أبي عمرو البصري في كتاب الإدغام الكبير: ٣٩.



بِخَفِيفَتِهَا لِقَلَّتِهَا ، عن تخفيف الإدغام في الأكثر<sup>١</sup> ، وكثر الإدغام في الكلمتين للتخفيف لكثرة الحروف.

فأما ﴿مَنَاسِكُكُمْ﴾<sup>٢</sup> و﴿سَلَكَكُمْ﴾<sup>٣</sup> ، فحروفهما كثيرة، فلذلك خُفِّفَا بالإدغام . ولا يلزم عليه ﴿بِشْرِكُكُمْ﴾<sup>٤</sup> ، لأن الراء ساكنة، وإدغامه مُؤَدَّه إلى التقاء الساكنين.

وفي إظهاره ما عداه من هذا الباب، جمع بين اللغتين مع اتباع الأثر في جميع ذلك، كما وقع الإجماع على إظهار ﴿وَمَنْ يَشَاقِقِ اللَّهَ﴾<sup>٥</sup> في الأنفال ، وإدغامه في الحشر<sup>٦</sup>.

وقد روي عن أبي عمرو رحمه الله إدغام المثلين<sup>٧</sup> حيث وَقَعَا في جميع القرآن<sup>٨</sup>.

و﴿لَيْسَ مُعَوَّلًا﴾ ، يقال : عَوَّلَ<sup>٩</sup> يُعَوِّلُ تَعْوِيلًا وَمُعَوَّلًا ؛ كما قال تعالى : ﴿وَمَزَّقَهُمْ كُلُّ مُمَزَّقٍ﴾<sup>١٠</sup> ، أي كل تَمَزِيقٍ.

١- في نحو قوله تعالى : ﴿اتَّخِذُوا نَنَا﴾ و﴿يَهْدُونَنَا﴾ و﴿تَدْعُونَنَا﴾ و﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ و﴿نَافِثَتْلُوا﴾ و﴿يُلْهِمُهُمْ﴾ وغيرها من الكلمات التي لم يدغمها أبو عمرو . يُنظر كتاب الإدغام الكبير : ٤٣ .

٢- من الآية : ٢٠٠ من سورة البقرة.

٣- من الآية : ٤٢ من سورة المدثر.

٤- من الآية : ١٤ من سورة فاطر.

٥- مقصود (ح).

٦- من الآية : ١٣ من سورة الأنفال.

٧- في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ من الآية : ٤ من سورة الحشر.

٨- يقصد إدغام المثلين من كلمتين.

٩- قال الداني : «فأما ما كان من المثلين من كلمتين ، فإنه [أي أبا عمرو] كان يؤثر الإدغام فيه لما ذكرناه إلا في أربعة مواضع، فإنه لم يكن يدغم الأول منها في الثاني لعلل وجب ذلك. فالموضع الأول: إذا كان مشدداً نحو قوله: ﴿وَأَجِّلْ لَكُمْ﴾ ... ، والثاني: إذا لحقه تنوين نحو قوله: ﴿مَنْ أَنْصَارُ رَبَّنَا﴾ ... ، والثالث: إذا كان تاء الخطاب أو تاء المتكلم نحو قوله: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ﴾ و﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾ ... ، والرابع: إذا كان معتلاً قليل الحروف، نحو قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ﴾ ... ، وذكر علل ذلك. الإدغام الكبير : ٤٤ .

وسبأني بيان ذلك في شرح البيتين : ١٢٠-١٢١ .

١٠- أعول (ح).

١١- من الآية : ١٩ من سورة سبأ.

## فصل

جمهور الإدغام، حيث تجتمع الحروف وتكثر وتردحم وتتقارب، وذلك في حروف الفم .

وكلما قرب الحرف منها، كان الإدغام فيه أحسن مما بعده .  
ولهذا ضُعِفَ الإدغام في حروف الشَّفَّةِ والحَلَقِ لما بُعِدَتْ<sup>١</sup> عن مجتمَعِ<sup>٢</sup> الحروف .  
وحُكِمَ الإدغام، أن يُدْغَمَ الناقص في الزائد، لِيَقْوَى الضعيف<sup>٣</sup> بالقوي .  
والحرف<sup>٤</sup> الذي يلي حروف الفم، لا يُدْغَمُ في ما بعده، ويُدْغَمُ ذلك الحرف فيه .  
والحروف المتقاربة المذكورة في باب الإدغام هذا، تنقسم ثلاثة أقسام:  
قسمٌ أدغم في غيره وأدغم غيره فيه، وذلك أحد عشر حرفاً يَجْمَعُهَا أوائلُ كلمات هذا البيت:

قَدْ كُلَّ جِسْمٍ لَوْ شَفَوْا ضُرَّهُ رِيحٌ ثَقِيلاً دَاوِيّاً سَلَّ تَرَى

والقسم الثاني : أدغم في غيره ولم يُدْغَمْ غيره فيه، وهو أربعة أحرف يجمعها قولك: (حب ند).

والثالث : لم يُدْغَمْ في غيره وأدغم غيره فيه، وهو ستة أحرف يجمعها أوائل كلمات هذا البيت:

طَبِيبِي مُمْرَضِي ظَلَمَا صَدُوْدُكَ زَلَّةَ عَظْمِي

والحروف التي لا مدخل لها في الإدغام في هذا الباب على مذهب القراء، قولك<sup>٥</sup>: (أخف غاويه).

١- تعذر (ص) وفي (ع) تعدت.

٢- مجمع (ص).

٣- الضعف (ح).

٤- فالحرف (ح).

٥- ذا باسل (ص).

٦- فذلك (ع).

[١١٨] وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كَلِمَتَيْهِمَا

فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامٍ مَا كَانَ أَوَّلًا

[١١٩] كَيْعَلَمُ مَا فِيهِ هُدًى وَطُبِعَ عَلَى

قُلُوبِهِمْ وَالْعَفْوُ وَأُمِرَ تَمَثُّلاً

أراد : ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمِرْ﴾<sup>١</sup>، واستثنى من هذا ما ذكره في البيت الذي يليه

فقال:

[١٢٠] إِذَا لَمْ يَكُنْ تَأْ مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ

أَوْ الْمُكْتَسَى تَنْوِينُهُ أَوْ مُثَقَّلاً

[١٢١] كَكُنْتُ تُرْباً أَنْتَ تُكْرَهُ وَاسِعٌ

عَلِيمٌ وَأَيْضاً تَمَّ مِيقَاتُ مُثَلاً

﴿كُنْتُ<sup>٢</sup> تُرْباً﴾<sup>٣</sup>: تاء المخبر؛ ﴿[أَفْ] أَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسُ﴾<sup>٤</sup>: تاء

المخاطب؛ ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>٥</sup>: المنون؛ ﴿[فَ] تَمَّ مِيقَاتُ﴾<sup>٦</sup>: المثقل.

فأما تاء المخبر والمخاطب، فسبب إظهارهما كونهما على حرف واحد؛ فالإدغام مُحْجِفٌ به ؛ ولأنَّ قبله ساكن، ففي إدغامه جمع بين الساكنين؛ ولأنه إذا أدغم أليس، فلا يُدرى ضمير المخبر من ضمير المخاطب.

١- من الآية : ١٩٩ من سورة الأعراف.

٢- ككنت (ص).

٣- من الآية : ٤٠ من سورة النبأ.

٤- من الآية : ٩٩ من سورة يونس.

٥- من الآية : ١١٥ من سورة البقرة وشبهه.

٦- من الآية : ١٤٢ من سورة الأعراف.

وأما المنون، فلأن التنوين قد فصلَ بين المثليين، وهو في حكم حرفٍ، فاعتُدَّ فاصلاً.

والدليل على أنه في حكم حرف أنه تُلْقَى عليه حركةُ الهمزة<sup>٢</sup>.  
وأيضاً، فإنه جمالٌ وحليةٌ وُضِعَت للتتميم والتَّمكين، والإدغام يَعْدُمُه<sup>٣</sup>؛ فيقع النقص.

وإلى هذا أشار بلفظ: (المَكْتَسَى تَنْوِينُهُ)<sup>٤</sup>، لِمَا في الكسوة من الجمال.  
وأما المشدَّد، فلاَّته بحرفين. وإدغامُ حرفين في حرفٍ ممتنعٌ. ولو أدغم، لانفكَّ الإدغام الذي فيه، وانعدمَ أحد الحرفين.

## [١٢٢] وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ

إِذِ النُّونُ تُخَفَى قَبْلَهَا لِتَجَمَّلاً

أما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ﴾<sup>٥</sup>، فرُوي إدغامه من طريق الدُّوري عن أبي عمرو<sup>٦</sup>، وروى غيره الإظهار، وبه أخذ أبو عمرو الحافظ<sup>٧</sup>، وعليه عول ناظم القصيد.

وعلته سكونُ النون وإخفاؤها قبل الكاف، والإخفاء: بين الإدغام والإظهار، فَلَوْ أدغم لاجتمع إعلالان.

١- يلقي (ص) (ع).

٢- الهمز (ح).

٣- لعدم (ص).

٤- تنوينه سقط (ح).

٥- من الآية: ٢٣ من سورة لقمان.

٦- قال ابن الجزري: «وانفرد الخزاعي عن الشذائي عن ابن شنبوذ عن القاسم بن عبد الوارث عن الدوري بإدغامه، ولم يروه أحد عن الدوري سواه». النشر: ٢٨١/١.

٧- التيسير: ٢٠.

[١٢٣] وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ

تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلاً

[١٢٤] كَيْتَغَ مَجْزُوماً وَإِنْ يَكُ كَاذِباً

وَيَخْلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمِ طَيِّبِ الْخَلَا

كان ابن مجاهد رحمه الله يظهر ﴿ومن يتغ غير الإسلام ديناً﴾<sup>٢</sup>، لأجل ما سقط منه بالحزم وكونه معلولاً بالحذف. والمعلول لا يُعل مرة أخرى بالإدغام.

وقد ثبت الإدغام فيه عن اليزيدي<sup>٣</sup>.

وعلته<sup>٤</sup> وجود التماثل، وهو يُوجب ترك النظر إلى الأصل، وبه أخذ

الحافظ أبو عمرو.

وكذلك قوله: ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ﴾<sup>٥</sup>، كان يأخذ فيه ابن

مجاهد بالإظهار<sup>٦</sup>، إذ هو معلول من جهة حذف الواو منه لالتقاء<sup>٧</sup> الساكنين، ومن جهة النون التي اقتضى كثرة الاستعمال وطلب التخفيف حذفها.

فلو أدغم، لصار معلولاً من ثلاثة أوجه.

وقد روي فيه الإدغام لوجود التماثل.

١- وكذلك ابن المنادي، نقل عنهما الداني ذلك وعلل إظهارهما في هذه الآية بقوله: «لأنه من المنقوص الذي يخل الإدغام به من أجل ما سقط منه للحزم وهو الياء من آخره». الإدغام الكبير: ٥٣.

٢- من الآية: ٨٥ من سورة آل عمران

٣- قال الداني: «وبالإدغام قرأت أنا ذلك من جميع الطرق، وعن اليزيدي من أجل التماثل وبه أخذ، وكذلك ما رواه منصوصاً عن اليزيدي ابنه أبو عبد الرحمن ومحمد بن سعدان». الإدغام الكبير: ٥٣.

٤- وعلة (ص).

٥- من الآية: ٢٨ من سورة غافر.

٦- قال الداني: «كان ابن مجاهد وابن المنادي يختاران فيه الإظهار لأنه من المنقوص». الإدغام الكبير: ٥٦.

٧- للالتقاء (ح).

فكذلك<sup>١</sup> ﴿يَجِلْ لَكُمْ وَجْهٌ أَبِيكُمْ﴾<sup>٢</sup> في يوسف، أظهره ابن مجاهد<sup>٣</sup> لما سبق من التعليل.

قال الحافظ أبو عمرو: «وبالإدغام قرأت، وأستحسن فيه الإظهار<sup>٤</sup> من وجهين: أحدهما أنه منقوص، والثاني أن الخاء ساكنة»<sup>٥</sup>.  
قال: «والوجه أن يكون إخفاءً، لا إدغاماً»<sup>٦</sup>.  
والمُعْلَلُ والمُعْلُولُ واحدٌ.

و(العالم الطيبُ الخَلَا): ناظم القصيد، معناه: نُقْلُهُ، [أَوْ خُذَهُ عَنْ عَالِمِ طَيْبِ الْخَلَا؛ أَوْ أَبُو عمرو الحافظ، ويكون معناه: نُقْلُهُ]<sup>٧</sup> عن عالم طيبِ الْخَلَا. يقال: هو (طَيْبُ الْخَلَا)، أي حَسَنُ الحديث.

[١٢٥] وَيَا قَوْمِ مَالِي ثُمَّ يَأْقُومُ مَنْ بَلَا

خِلَافٍ عَلَى الْإِدْغَامِ لِأَشْكَ أُرْسِلَا

ولا خلاف في قوله: ﴿وَيَأْقُومُ مَالِي أَدْعُوكُمْ﴾<sup>٨</sup>، وقوله: ﴿وَيَأْقُومُ مَنْ يَنْصُرُنِي﴾<sup>٩</sup>، وإنما أجمعوا على إدغامه، لأن حذف الياء منه هو اللغة الفصيحة، فصَارَ بمنزلة من لم يُحذف، وَوُجِدَ المثلان، فلم يَجْزُ قياس الإظهار فيه. وإئتمل ذكره لئلا يعترض معترض بأن الحذف قد وَجِدَ، وهو مع ذلك مُدْغَمٌ بإجماع، وهذا ليس بِتَغْيِيرٍ؛ لأن هذا الحذف لغة، لا لِسَبَبٍ أوجب الحذف.

١- وكذلك (ح).

٢- من الآية : ٩ من سورة يوسف.

٣- نقل ذلك الداني في كتاب : الإدغام الكبير : ٧٤.

٤- عبارة الداني : «والإدغام عندي في ﴿يَجِلْ لَكُمْ﴾ قبيح من وجهين...».

٥- الإدغام الكبير : ٧٤.

٦- المصدر نفسه.

٧- بين المعقوفين سقط (ح).

٨- من الآية : ٤١ من سورة غافر.

٩- من الآية : ٣٠ من سورة هود.

[١٢٦] وَإِظْهَارُ قَوْمِ آلِ لُوطٍ لِكَوْنِهِ

قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَبَّلاً

[١٢٧] يَدْغَمُ لَكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ

بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَاعْتَبَلًا

[١٢٨] فَإِنْدَا لَهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٍ أَصْلُهَا

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَائِرِ ابْدِلًا

كان ابن مجاهد رحمه الله وغيره، يختار في: ﴿آل لوط﴾<sup>١</sup> الإظهار لقلة حروفه<sup>٢</sup>.

قال<sup>٣</sup> الحافظ أبو عمرو: «والإدغام فيه حسن، وقد رواه عن أبي عمرو ابن العلاء عصمة بن عروة، وبه كان يأخذ ابن شاذان، وعامة أهل الأداء من أصحاب أبي عبد الرحمن وأبي شعيب وابن سعدان عن اليزيدي»<sup>٤</sup>. قال: «ولا أعلم الإظهار فيه من طريق اليزيدي»<sup>٥</sup>.

والتعليل بقلة الحروف، يَبْطُلُ بِإِدْغَامِ ﴿لَكَ كَيْدًا﴾<sup>٦</sup>؛ إذ هو أقل حروفاً<sup>٧</sup> من ﴿آل لوط﴾.

(وَلَوْ حَجَّ)، أي غَلَبَ؛ يقال: حَجَّه، إِذَا غَلَبَهُ فِي الْحُجَّةِ: مَنْ أَظْهَرَ

١- من الآية: ٥٩ من سورة الحجر وشبهه.

٢- نقل ذلك عنه الداني في كتاب الإدغام الكبير: ٧٤.

٣- وقال (ح).

٤- أبو نجیح عصمة بن عروة الفقيمي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وعاصم بن أبي النجود وغيرهما، روى عنه الحروف يعقوب الحضرمي والعباس بن الفضل وغيرهما. غاية النهاية: ٥١٢/١ (٢١١٩).

٥- الإدغام الكبير: ٧٤.

٦- المصدر نفسه، قال الداني: «ولا أعلمه جاء من طريق اليزيدي، وإنما رواه عنه معاذ بن معاذ العنبري».

٧- من الآية: ٥ من سورة يوسف.

٨- حروف (ح).

بإعلال ثاني ﴿ءال لوط﴾ إذا صح الإظهار عن أبي عمرو .  
 (لَاَعْتَلَاً)، أي: لَعَلَّ . يقال لمن غَلَبَ : عَلَا كَعَبِه ؛ وذلك أن عينه كانت  
 في الأصل هاءً أو واواً على قول الكسائي<sup>١</sup> ، وهو المشار إليه في قوله: (وقد قلل  
 بعض الناس) ، فأبدلت على القول الأول الهاء همزةً، كما أبدلت في: (هَرَقَتَ)  
 الماءَ (أَرَقَتَ)، ثم قُلبت لسكونها ألفاً . ويقال في تصغيره : (أُهَيْل) على هذا .  
 وعلى قول الكسائي، أصله : (أَوَّلٌ) ، كأنه من: آل ؛ أي رجَعَ<sup>٢</sup> ؛ لأن  
 الرجوع إليهم ؛ وتصغيره على هذا: (أَوَيْلٌ) ، فلما تحركت الواو وانفتح ما  
 قبلها، قلبت ألفاً . فإذا ثبت إعلاله بذلك، لم يُعَلَّ بالإدغام<sup>٣</sup> .  
 قال الشيخ رحمه الله: ﴿لك كيدا﴾ لا يشبه ﴿ءال لوط﴾، لأنه قام مقام  
 اسمٍ لو ظَهَرَ، لَأَدْغِمَ-، كقوله: ﴿يُوسُفُ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>٤</sup>، -، وأُعْطِيَ<sup>٥</sup> حكمه .  
 و﴿تَبَّأَلْ﴾ : اتَّقَى الْأَتْبَلَ فَأَلْأَتْبَلَ .

١- نقل الداني ذلك عنه في الإدغام الكبير : ٧٤ .

٢- من آل يؤول أي يرجع (ح) .

٣- هذا التعليل بتمامه ذكره الداني في الإدغام الكبير : ٧٤ .

٤- من الآية : ٢١ من سورة يوسف .

٥- فأعطي (ح) .



[١٢٩] وَوَأُوهُوَ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَهُوَ وَمَنْ

فَأَدْغِمَ وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عَلَاً

احترز<sup>١</sup> بقوله: (الْمَضْمُومُ هَاءٌ)، من مثل قوله<sup>٢</sup>: ﴿فَهُوَ وَلِيَّهُمْ﴾<sup>٣</sup>، وقوله: ﴿وَهُوَ وَأَقِيعَ بِهِمْ﴾<sup>٤</sup>، ومثله بقوله: ﴿هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾<sup>٥</sup>، ومثله قوله: ﴿إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾<sup>٦</sup>، و﴿هُوَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾<sup>٧</sup>.

وذلك أن ابن مجاهد<sup>٨</sup> وأصحابه أظهروه، واحتجوا بأن الواو عندما تُسَكَّن<sup>٩</sup> للإدغام<sup>١٠</sup>، تصير ساكنة قبلها ضمة، فيشبه ذلك ما لا يُدْغَم ك: ﴿ءَامَنُوا وَاتَّقُوا﴾<sup>١١</sup>.

وهذه الحجة لا تستقيم؛ لأن واو (هُوَ)، إنما دخلها<sup>١٢</sup> السكون من أجل الإدغام، فالمدُّ داخل على الإدغام؛ بخلاف: ﴿ءَامَنُوا وَكَانُوا﴾<sup>١٣</sup>، إذ الواو في ذلك ساكنة على كل حال، ولا أصل لها في الحركة؛ فلو أدغمت، لكان الإدغام داخلاً على المد.

١- أخر (ح).

٢- قوله سقط (ح).

٣- من الآية: ٦٣ من سورة النحل.

٤- من الآية: ٢٢ من سورة الشورى.

٥- من الآية: ٧٦ من سورة النحل.

٦- من الآية: ١٨ من سورة آل عمران.

٧- من الآية: ٢٤٩ من سورة البقرة.

٨ نقل عنهم ذلك أبو عمرو في الإدغام الكبير: ٨١.

٩- سكن (ع).

١٠- الإدغام (ح).

١١- من الآية: ١٠٣ من سورة البقرة وشبهه.

١٢- أدخلها (ص).

١٣- من الآية: ٦٣ من سورة يونس.

قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله: «تَبَّتْ فِيهِ الْإِدْغَامُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو نَصًّا،  
وَبِهِ قَرَأَتْ وَبِهِ آخِذٌ»<sup>١</sup>.  
ولهذا قال: (فَادْغِمِ)، ثم قال: (وَمَنْ يُظْهِرِ فَبِالْمَدِّ عَلَّامٌ).

### [١٣٠] وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنَحَوُهُ

وَلَا فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلَا

ونحوه مثل: ﴿نُودَى يَمُوسَى﴾<sup>٢</sup>، و﴿مَنْ خِزْيَ يَوْمَئِذٍ﴾<sup>٣</sup>. وليس ﴿فِي يَوْسُفَ﴾<sup>٤</sup> وشبهه من هذا؛ لأن الياء فيه ساكنة على كل حال فلا تُدْغَمُ.  
وقد تَبَّتْ عن اليزيدي إدغام ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾<sup>٥</sup> و﴿نُودَى يَمُوسَى﴾،  
واستقبحه<sup>٦</sup> قوم وعابوه<sup>٧</sup>، لما يُلْزَمُ من تسكين الياء فيه للإدغام، فيصير بمنزلة  
﴿فِي يَوْسُفَ﴾ و﴿فِي يَوْمِينَ﴾<sup>٨</sup>.

والفرق بينهما، ما ذكرته من أن الياء في ﴿نُودَى﴾ و﴿يَأْتِي﴾، أصلها  
الحركة، وسكوئها عارضٌ من أجل الإدغام، فلا يُعَدُّ<sup>٩</sup> العارض من المد المانع  
للإدغام بخلاف السكون اللازم.

١- الإدغام الكبير : ٨٢.

٢- من الآية : ١١ من سورة طه.

٣- من الآية : ٦٦ من سورة هود، وهو ساقط من (ح).

٤- من الآية : ٧ من سورة يوسف.

٥- قال الداني : «وقد نص على الإدغام في ما تقدم عن اليزيدي، أبو عمر الدوري، وبذلك قرأت وبه أخذ». الإدغام الكبير : ٥٩.

٦- من الآية : ٢٥٤ من سورة البقرة وشبهه.

٧- واستقبحوه (ح).

٨- قال الداني : «والإدغام في ﴿أَنْ يَأْتِي يَوْمٌ﴾ و﴿نُودَى يَمُوسَى﴾ عند علمائنا قبيح، لما يلزم من تسكين الياء فيها الإدغام...». الإدغام الكبير : ٥٨.

٩- من الآية : ٢٠٣ من سورة البقرة.

١٠- يعتد (ص).

وهذا إلزام لابن مجاهد ومن وافقه في تعليقه إظهار ﴿هُوَ وَمَنْ﴾<sup>١</sup> بالمدّ  
الحاصل بإسكان الواو للإدغام، لأنه يُدغم ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ وبابه.  
وعلى مقتضى التعليل، لا ينبغي أن يُدغم، لأن الحكم فيهما<sup>٢</sup> واحد.

[١٣١] وَقَبْلَ يَسْنَنَ الْيَاءِ فِي اللَّاءِ عَارِضٌ

سُكُونًا أَوْ أَصْلًا فَهُوَ يُظْهِرُ مُسْهَلًا

أصل (اللاء): اللائي، ياء ساكنة بعد الهمزة، فحذفت الياء تخفيفاً لتطريفها  
وانكيسار ما قبلها، كما حذفت في الغاز والرام. وحكى حذفها بسيوئية<sup>٣</sup>.  
وأُشْد الفراء<sup>٤</sup> :

اللائي كَنِّ مَرَابَعًا وَمَصَائِفًا

ثم أُبدل من الهمزة ياء ساكنة على غير قياس؛ إذ حقها أن تُسَهَّل بين بين،  
فاجتمع تغييران<sup>٥</sup>: حذف الياء، وذهاب الهمزة. وما غير هذا التغيير<sup>٦</sup>، لا<sup>٧</sup> يغير  
بالإدغام: [لَا من قبل اجتماع المثلين، والأول ساكن، لأن سكون الياء  
عارض، فلا يلزم أباعمرؤ واليزيدي الإدغام؛ ولا على مذهب أبي عمرو في

١- من الآية: ٧٦ من سورة النمل.

٢- يأتي سقط (ح).

٣- فيها (ص).

٤- نقله عنه أبو علي الفارسي في الحجة: ٤٦٧/٥.

٥- أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي الكوفي المعروف بالفراء، شيخ  
النحاة، روى الحروف عن أبي بكر بن عياش وعلى حمزة الكسائي وغيرهما، توفي سنة سبع ومائتين.

إنهاء الرواة: ٧/٤ (٨١٤)، سير أعلام النبلاء: ١١٨/١٠ (١٢)، غاية النهاية: ٣٧١/٢ (٣٨٤١).

وهذا الشاهد لم أحده في معاني القرآن له.

٦- تغييران (ص).

٧- التغير (ص).

٨- فلا (ح).

الإدغام الكبير؛ لأن الياء إن كان سكوتها عارضاً، فهي مبدلة من همزة<sup>١</sup>؛ فالياء على هذا عارض، وسكوتها عارض.

وأيضاً فإن الهمزة<sup>٢</sup> وإن أبدلت، فهي في حكم الثابت، بدليل قولهم: (الرؤيا)، في حال البدل. ولولا أن الهمزة في حكم الثابت، لقالوا: الرؤيا، لأن الواو والياء إذا اجتمعتا، قلبت الواو ياءً وأدغمت، سواء سبقت الياء أو الواو نحو: سَيَا وَطِيًّا وَلِيًّا.

فلما كانت الواو في (الرؤيا) بدلاً<sup>٣</sup> من همزة، لم يفعلوا ذلك؛ لأن الهمزة المنوَّية كالثابتة.

كذلك الياء في (اللائمي)، هي مبدلة عن همزة، والهمزة لا تُدغم، فكذلك الياء المبدلة منها، لأن الهمزة كالثابتة.

فإن قيل: إن هذه الياء هي التي كانت بعد الهمزة في الأصل، وحُذفت الهمزة بعد أن أُجرت<sup>٤</sup> كما قالوا: (هار)، وأصله: (هاير)!

قيل<sup>٥</sup>: لم يَرَوْ ذلك أحدٌ من أئمة العربية الذين رَوَوْ لغات العرب في هذه الكلمة، والقياس على (هار) لا يجوز؛ لأن القراءة سنة متبعة لا يجوز<sup>٦</sup>

القياس فيها؛ فهي دعوى لا برهان عليها<sup>٧</sup>.  
ويقال: (أَسْهَل)، إذا ركب السهل.

١- بين المعقوفين زيادة من (ح).

٢- فالهمزة (ح).

٣- بدل (ع).

٤- أجرت (ص).

٥- فقبل (ص).

٦- بما (ح).

٧- عنها (ص) (ع).

[و(أَصْلًا): منصوب على المصدر، كقولك: ما فعله أصلاً . و(أَوْ) هاهنا بمعنى (بل). وقد أثبت (أَوْ) بمعنى (بل)، أبو عبيدة<sup>١</sup> والفراء<sup>٢</sup>، وصرَّح بأن ذلك من لغة العرب.

ويجوز أيضاً أن يكون (أَوْ) بمعنى الواو، وقد قال ذلك الفراء وابن قتيبة<sup>٣</sup>].

- ١- أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، النحوي العلامة، صاحب التصانيف الكثيرة في النحو واللغة والتفسير وغيرها. توفي سنة عشر ومائتين، وقيل غير ذلك. إنباه الرواة: ٢٧٦/٣ (٧٥٩).
- وقد أثبت أبو عبيدة أو بمعنى بل، عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، الآية: ١٤٧ من سورة الصافات، في مجاز القرآن: ١٧٥/٢.
- ٢- عند تفسيره الآية السالفة نفسها في معاني القرآن: ٣٩٣/٢. قال ابن قتيبة معقبا على قول من جعلها بمعنى بل: «وليس هذا كما تأولوا، وإنما هي بمعنى الواو في جميع هذه المواضع» ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾. تأويل مشكل القرآن: ٥٤٤.
- ٣- في تأويل مشكل القرآن: ٥٤٣، وسمّاها ابن قتيبة: واو النسق.
- ٤- بين المعنويين زيادة من (ح). ونقل نص هذه الزيادة أبو شامة عن شيخه السخاوي في إبراز المعاني: ٢٧٧/١، وله فيها نظر، قال أبو شامة: «وشيخنا أبو الحسن زاد في شرحه بآخرة: أن أصلاً منصوب على المصدر كقولك: ما فعلته أصلاً».
- ثم قال: «وَأَوْ بمعنى بل، أو بمعنى الواو، فكأنه جعل المجموع علة واحدة والظاهر خلافه».

## بَابُ إِدْغَامِ الْمَعْرِفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَفِي كَلِمَتَيْنِ:

[١٣٢] وَإِنْ كَلِمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا

فَادْغَامُهُ لِلْقَافِ فِي الْكَافِ مُجْتَمِلًا

قد ذكرتُ علة إدغام التماثلين، وما في العود إلى الحرف بعد النطق به من الكلفة، وإنَّ ذلك مُشَبَّهٌ بمشي المقيد، ثم وجدنا مثل ذلك في المتقاربين أو قريباً منه. ولا يخلو الحرفان المتقاربان أن يجتمعا في كلمة أو يفترقا في كلمتين . فأما الكلمة الواحدة، فما أدغم أبو عمرو من ذلك إلا القاف في الكاف، على ما شرط في البيت بعده، وقد علل ذلك بمثل ما ذكرته في المثليين. ومعنى قوله: (مُجْتَمِلًا)، أي منظور<sup>٢</sup> إليه؛ يقال : اجتليت العروس، إذا نظرت إليها.

[١٣٣] وَهَذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ

مُبِينٌ وَبَعْدَ الْكَافِ مِمَّ تَخْلُلاً

يقال: أبان يبين فهو (مُبِينٌ)، بمعنى: بَان واستبان.

ومعنى (تَخْلُلٌ)، أي تخلل الحروف.

فأما اشتراط المتحرك قبله، فلأنه إذا سكن، خَفَّتْ الكلمة فاستغنت<sup>٣</sup> عن الإدغام؛ ولأن في إدغام ما قبله ساكن، جمعاً<sup>٤</sup> بين ساكنين.

١- ما سقط (ص).

٢- منظورا (ص).

٣- واستغنت (ص).

٤- جمع (ص) (ع).

وأما الميم بعده، فلما حصل بها من الثقل بكثرة حروف الكلمة<sup>١</sup> وثقل الجمع؛ ثم مثله فقال:

[١٣٤] كَيْرُزُقُكُمْ وَاثْقُكُمْ وَخَلَقُكُمْ

وَمِثْلُكُمْ أَظْهَرُ وَنُرْزُقُكَ الْجَلَى

فمثّل بقوله: ﴿مِثْلُكُمْ﴾<sup>٢</sup>، ما قبله ساكن، وإن كان قد اختلف فيه، لكن المعول على ما ذكر.  
ومثّل ما لا ميم فيه بقوله<sup>٣</sup>: ﴿نُرْزُقُكَ﴾<sup>٤</sup>.  
(والجلى): انكشف.

[١٣٥] وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقُكُنْ قُلْ

أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أَثْقَلًا

أراد ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ﴾<sup>٥</sup>.  
روى عن اليزيدي أنه قال: يلزم أبا عمرو إدغامه<sup>٦</sup>. وإليه أشار<sup>٧</sup> بقوله:  
(أَحَقُّ). فقال قائلون: هذا دليل على أنه لم يرو عن أبي عمرو إدغامه.  
قال الشيخ رحمه الله: واللفظ محتمل؛ لأن قوله: يلزم أبا عمرو إدغامه،  
يحتمل أن أبا عمرو أدغمه؛ لأن إدغامه لازم له على أصله. وإذا احتمل فكيف

١- الكلمات (ح).

٢- من الآية: ٦٣ من سورة البقرة وشبهه.

٣- بنرزقك (ح) سقط قوله.

٤- من الآية: ١٣٢ من سورة طه.

٥- من الآية: ٥ من سورة التحريم.

٦- نقل ذلك أبو عمرو الداني عنه في الإدغام الكبير: ٤٧، ولفظه: «وألزم اليزيدي أبا عمرو إدغامه».

٧- وأشار إليه (ح).

يُقطع بأنه لم يُرو عنه إدغامه ؟ وكان ابن مجاهد<sup>١</sup> يُظهره .  
 ووجهه، استقال ثلاثة أحرف مضعفة في كلمة، وإدغامه أقيس لِثقل الجمع  
 وثقل التأنيث. وإذا ثقل من وجهين، فالأولى تخفيفه بالإدغام.

[١٣٦] وَمَهُمَا يَكُونَا كِلْمَتَيْنِ فَمُدْغِمٌ

أَوَائِلَ كِلِمِ الْبَيْتِ بَعْدُ عَلَى الْوَلَا

يقول: (مَهُمَا يَكُونَا كِلْمَتَيْنِ) تَقَارَبَ فِيهِمَا حَرْفَانِ، فَأُدْغِمَ مِنْ ذَلِكَ  
 الْحُرُوفِ الْأَوَائِلَ فِي كَلِمَاتِ الْبَيْتِ الْآتِي فِي مَا<sup>٢</sup> يِقَارِبُهَا.  
 وسنذكر<sup>٣</sup> في ما يُدْغِمُ<sup>٤</sup> كُلَّ حَرْفٍ مِنْهَا، وَهِيَ هَذِهِ الْأَحْرَفُ.

[١٣٧] شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَا رُمْ دَوَاضِنِ

ثَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا

جرى في هذا البيت ونحوه على عادة من سبق في التَّضْمِينِ.  
 و(شِفَا) : اسم امرأة، وقد سَمَّتْ بِهِ الْعَرَبُ النِّسَاءَ، وَعَنَى وَاحِدَةً مِنْ نِسَاءِ  
 الْآخِرَةِ، وَلَمْ يَنْوَنَ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ.  
 ويجوز أن يُمنَعَ<sup>٥</sup> مِنَ الصَّرْفِ بَعْلَةً وَاحِدَةً عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ، وَهِيَ  
 التَّأْنِيثُ إِذَا قُلْنَا لَا عَلَمِيَّةَ، أَوْ يَكُونُ وَصِلَ<sup>٦</sup> بِنِيَّةِ الْوَقْفِ، فَحَذَفَ التَّنْوِينَ لِلْوَقْفِ،  
 وَعَلَيْهِ قَرَأَ ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>٧</sup>.

١- ذكر ذلك مع التعليل، أبو عمرو الداني في الإدغام الكبير : ٤٧.

٢- مم (ص).

٣- وسنذكر (ص).

٤- بعد (ج).

٥- يمتنع (ص).

٦- وصلا (ص).

٧- من الآية : ٢٨٤ من سورة البقرة.



وَوَيْسَاءُ، منصوب على التمييز؛ أراد أنها<sup>١</sup> حسنة الخلق.  
 وَتَوَى، أقام ضنائه.  
 وَسَاءُ، بمعنى ساء؛ أي ساء من يراه ذلك.  
 مِنْهُ قَدْ جَلَّ، أي كشف الضنى أمره. ويجوز أن تكون (مِنْ) زائدة  
 على رأي الأخفش<sup>٢</sup>، فيكون المعنى: ساء الضنأ.

[١٣٨] إِذَا لَمْ يُتَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَب

وَمَا لَيْسَ مَجْزُومًا وَلَا مُتَقَلِّلاً

قد سبق تعليل هذا في المثليين؛ [ومثاله]<sup>٣</sup>: ﴿وَلَا نَصِيرَ لَقَدْ﴾<sup>٤</sup>، و﴿الْحَقُّ  
 كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾<sup>٥</sup>، و﴿خَلَقْتَ طِينًا﴾<sup>٦</sup>، و﴿جَنَّتْ شَيْثًا﴾<sup>٧</sup>.  
 وليس في القرآن تاء محبر.  
 ﴿وَلَمْ يُوتِ سَعَةً﴾<sup>٨</sup>، هو المجزوم، وشبهه من المعتل المجزوم؛ لأنه<sup>٩</sup> قد  
 أُعِلَّ<sup>١٠</sup> بال حذف، فلم يُعَلَّ بالإدغام ثانياً.

٤

١- بها (ص).

٢- لعله سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، وقد تقدم.

٣- ومثاله زيادة من (ح).

٤- من الآيتين: ١١٦ و ١١٧ من سورة التوبة.

٥- من الآية: ١٩ من سورة الرعد.

٦- من الآية: ٦١ من سورة الإسراء.

٧- من الآية: ٧١ من سورة الكهف وشبهه.

٨- من الآية: ٢٤٧ من سورة البقرة، وفي (ح) زيادة (من المال).

٩- ولأنه (ح).

١٠- اعتل (صر).

[١٣٩] فَرُحِزَحَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاهُ مُدْغَمٌ

وَفِي الْكَافِ قَافٌ وَهُوَ فِي الْقَافِ أُدْخِلَا

وجه إدغام «فمن زُحِزَحَ عَنِ النَّارِ»<sup>١</sup>، كونُ الحاءِ والعَيْنِ من مخرج واحد، وروى الإدغام فيه نصاً عن أبي عمرو<sup>٢</sup>.

فأما من أدغم هذا الباب جميعه وطرده فيه القياس نحو: «المسيحُ عيسى ابن مريم»<sup>٣</sup> و«فلا جناح عليهما»<sup>٤</sup> و«الريح عاصفة»<sup>٥</sup>، فعَلَّته أن اليزيدي حكى عن أبي عمرو أنه قال: من العرب من يُدغم الحاء في العين<sup>٦</sup>.

وليس في هذه الرواية ما يدل على طرد القياس؛ إذ يجوز أن يكون ذلك حجةً لإدغام «زُحِزَحَ عَنِ النَّارِ».

قال الحافظ أبو عمرو: «وقد روى القاسم بن عبد الوارث<sup>٧</sup> عن أبي عمر الدُّوري عن اليزيدي عنه الإدغام في «المسيحُ عيسى» و«[فـ]لا جناح عليهما»<sup>٨</sup>»<sup>٩</sup>.

قال: «وبالإظهار قرأت . وقد انعقد الإجماع على إظهار الحاء وهي

١- من الآية : ١٨٥ من سورة آل عمران.

٢- قال أبو عمرو الداني: «وقد أقراني أبو الفتح عن قراءته : «فمن زحزح عن النار» مدغماً، كما رواه أبو عبد الرحمن عن أبيه ، وبذلك أخذ فيه خاصة . الإدغام الكبير : ٥٣.

٣- من الآية : ٤٥ من سورة آل عمران وشبهه.

٤- من الآية : ٢٢٩ من سورة البقرة وشبهه، وفي (ج) «فلا جناح عليه أن يطوف بهما».

٥- من الآية : ٨١ من سورة الأنبياء.

٦- ذكر ذلك عنه أبو عمرو الداني في الإدغام الكبير : ٥٢.

٧- أبو نصر القاسم بن عبد الوارث البغدادي، أخذ القراءة عن أبي عمر الدوري وهو من قدماء أصحابه وإسماعيل بن أبي محمد اليزيدي ، وروى القراءة عنه ابن مجاهد ومحمد بن شنبوذ وغيرهما .

غاية النهاية : ١٩/٢ (٢٥٩٦).

٨- (لا جناح) بغير الفاء في جميع النسخ، وكذلك في كتاب الإدغام الكبير للداني.

٩- الإدغام الكبير : ٥٢.

ساكنة عند العين في قوله تعالى: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ﴾<sup>١</sup> إلا ما لَا يُعْرَجُ عليه. وذلك مبطل لرواية القاسم، ودافع لصحتها؛ لأن الحاء الساكنة أقوى في الإدغام وأولى به من المتحركة»<sup>٢</sup>.

وأما القاف والكاف، فإنهما<sup>٣</sup> متقاربان في المخرج. أما القاف، فمخرجها من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، وهي من حروف الجهر والاستعلاء. والكاف من أقصى اللسان، لكن مستفلة عن أعلى الحنك محاذية لموضع القاف، وهي مهموسة. فَعِلَّةُ الإدغام هذا : التقاربُ. وعِلَّةُ الإظهار إذا سَكَنَ ما قبلهما، ما ذكرته من خِفة الكلمة بالسكون، ومن امتناع اجتماع ساكنين ؛ ومَثَلُ ذلك فقال:

[١٤٠] خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَكَ قُصُورًا وَأُظْهِرًا

إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلُ أَقْبَلًا

يقال: أَقْبَلَهُ الرِّيحُ وغيره، إذا جعله قبله.

[١٤١] وَفِي ذِي الْمَعَارِجِ تَغْرُجُ الْجِيمُ مُدْغَمَ

وَمِنْ قَبْلُ أَخْرَجَ شَطْأَهُ قَدْ تَثَقَّلَا

مخرجُ الجيم من وسط اللسان، وهو حرفٌ مجهور شديدٌ، ومخرجُ التاء مما بين طرفِ اللسان وأطرافِ الثنايا العليا؛ فهما متباينان في المخرج.

١- من الآية : ٨٩ من سورة الزخرف.

٢- الإدغام الكبير : ٥٣.

٣- فهما (ص).

ولكن لما أُدغمت الجيم في الشين في قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطْئَهُ﴾<sup>٢</sup> لتقاربهما، أُدغمت في التاء لقربهما من الشين؛ لأن الشين تتصل بما فيها من التفشي بمخرج التاء. ولا يَلْزَمُ عليه إدغامُ الشين في التاء لزيادة صوت الشين، وذلك معذور في الجيم، فأُدغمت الجيم دون الشين. وقيل: أُدغمت الجيم في التاء لتقاربهما في الشدة.

[١٤٢] وَعِنْدَ سَيِّلٍ شَيْنُ ذِي الْعَرْشِ مُدْغَمٌ

وَصَادَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ مُدْغَمًا تَلَا

لم تُدغم الشين في غيرها لزيادة صوتها إلا في السين، ومخرج السين من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، وهو حرف مهموس. وإنما أُدغمت فيه، لأشتراكهما في الهمس، ومقابلة الضمير بالتفشي، وقد روي عن اليزيدي<sup>٣</sup> فيه الإدغام والإظهار. قال الحافظ أبو عمرو: «وبالوجهين قرأت»<sup>٤</sup>. وأما ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾<sup>٥</sup>، فَرَوَى الإدغام فيه منصوباً أبو شعيب<sup>٦</sup> عن اليزيدي عنه.

وقيل<sup>٧</sup>: إن ابن مجاهد كان لا يُمكنُ من إدغامه إلا حاذقاً.

١- إذا (ح).

٢- من الآية : ٢٩ من سورة الفتح.

٣- روى الإدغام عنه ابنه أبو عبد الرحمن، وروى غيره الإظهار عنه عن أبي عمرو، كما ذكر الداني في الإدغام الكبير : ٥٨.

٤- الإدغام الكبير : ٥٤، قال الداني: «وبالوجهين قرأت أنا، والإظهار أوجه من أجل التفشي الذي في الشين، والإدغام وجه من القياس، وهو أن الصفر الذي في السين، بمنزلة التفشي الذي في الشين مع اشتراكهما في الهمس».

٥- من الآية : ٦٢ من سورة النور.

٦- أبو شعيب هو السوسي تقدم التعريف به، ونقل الداني ذلك عنه في الإدغام الكبير : ٧٦.

٧- قاله الداني، وحكاه عن بعض شيوخه عن ابن مجاهد. الإدغام الكبير : ٧٦.

وقد وقع الإتفاق على إظهار الضاد عند الشين في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضِ شَيْئاً﴾<sup>١</sup> في النحل<sup>٢</sup>. ولا فرق، إلا الجمع بين اللغتين واتباع سنة القراءة. فإن قيل: الضاد أقوى من الشين لإطباقها واستعلائها، فلا تدغم! قيل: يقابل الإستعلاء تفشي الشين، فَيَعْتَدِلَانِ ويتكافآن؛ ثم إلهما متقاربان في المخرج؛ لأن الشين من وسط اللسان، والضاد من حافته. وقد أنكر النحويون إدغامه، وطعن الزمخشري<sup>٣</sup> في رواية أبي شعيب فقال: «ما برئت من عيب رواية أبي شعيب»، على عادة المعتزلة في الطعن على الأئمة الأثبات والنقلة الثقات.

قال شيخنا رحمه الله: «إنما سمي الاختلاس إدغاماً، لأن المدغم لا يكون بعد حرف ساكن صحيح». ويجوز نصب (وَضَادٌ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ) ورفع. فنصبه على أنه مفعول، وفاعله الضمير في (تَلَا)، وهو يعود على أبي عمرو بن العلاء.

ورفعه بالابتداء، على أن (تَلَا) بمعنى تبع؛ أي تبع ما قبله من المدغم.

### [١٤٣] وَفِي زُوجَتِ سَيْنِ النَّفُوسِ وَمَدْغَمٍ

لَهُ الرَّأْسُ شَيْئاً بِاخْتِلَافٍ تَوْصِلاً

يعني أن السين أدغمت في هذين: في الزاي في قوله: ﴿وَإِذَا النَّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾<sup>٤</sup>، ووجهه كونهما من مخرج واحد، والسين مهموسة والزاي مجهورة؛ فهو من إدغام الأضعف في الأقوى.

١- من الآية: ٧٣ من سورة النحل.

٢- قال الداني: «ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في إظهاره». الإدغام الكبير: ٧٦.

٣- هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري المفسر المشهور.

سير أعلام النبلاء: ٢٠/١٥١ (٩١).

٤- وضاد سقط (ح).

٥- من الآية: ٧ من سورة التكوين.

وفي الشين في قوله: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾<sup>١</sup>.  
وقد اختلف فيه، فرَوَى البيهقي<sup>٢</sup> عن أبيه عن أبي عمرو إدغامه لتقاربهما  
في الهمس؛ ولأنَّ الشين أقوى بما فيه من التفشي الذي يتصل به إلى مخرج الطاء.  
وإدغام الأضعف في الأقوى هو قضية الإدغام.  
واختار ابن مجاهد الإخفاء فيه، وهو بين الإظهار والإدغام<sup>٣</sup>؛ [لأن الكلمة قد  
نحفت بالسكون، فاستغنت عن تخفيف الإدغام]<sup>٤</sup>. وأيضاً، فإن القارئ يحتاج بعد  
النطق بالسين، أن يتدبَّر الشين لقوته بقوة وهمية، ليعطيه حقه من الإظهار، وذلك  
يزول بالإدغام. وعلى الإدغام عَوَّلَ أبو عمرو الحافظ<sup>٥</sup> رحمه الله.  
قال: «وبه قرأت وبه آخذ».  
فهذا معنى قوله: (بِاخْتِلَافٍ تَوْصَلًا).  
وقد وقع الإجماع على إظهار قوله<sup>٦</sup>: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾<sup>٧</sup>  
لخفة الفتحة<sup>٨</sup>.

١- من الآية : ٤ من سورة مريم.

٢- هو أبو عبد الرحمن ابن البيهقي .

وقد ذكر ذلك مع نص التعليل أبو عمرو الداني في الإدغام الكبير : ٦٧.

٣- في (ج) وخبر ابن مجاهد رحمه الله بين الإظهار والإدغام، مكان (واختار...).

٤- بين المعقوفين زيادة من (ج) و(ع).

٥- الإدغام الكبير : ٦٧.

٦- قوله سقط (ج).

٧- من الآية : ٤٤ من سورة يونس

٨- قال الداني: «ولا أعلم خلافا في نص ولا أداء في قوله في يونس: ﴿لا يظلم الناس شيئا﴾، إنه مظهر

لخفة الفتحة». الإدغام الكبير : ٦٧.

[١٤٤] وَلِلدَّالِ كَلِمٌ تُرْبُ سَهْلٍ ذَكََا شَدًّا

صَفَا ثُمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلَا

يعني أن للدال أحرفاً تدغم فيها، وقد جمعها في أوائل الكلمات من قوله: (تُرْبُ سَهْلٍ...).

ومعنى هذا الكلام، تُرْبُ سهل بن عبد الله التستري<sup>١</sup>.  
(ذَكََا شَدًّا)، أي عَبَقُ طَبِيبِهِ . والشَّدَا : حِدَّةُ الطَّيِّبِ .  
(صَفَا)، أي طَالَ . (ثُمَّ)، أي هناك . (زُهْدٌ صِدْقُهُ)، أي صدق ذلك  
الزهد . (ظَاهِرٌ)، أي بَيِّنٌ مكشوفٌ . (جَلَا)، أراد جَلَاءً ، وهو منصوب على  
التمييز.

والدَّالُّ، مخرجها من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا من مخرج التاء  
والطاء ، وهي حرفٌ مجهورٌ، وهي تدغم في هذه الأحرف العشرة المذكورة.  
أما<sup>٢</sup> تسعة منها فهي تقاربها.

وأما الجيم، فبخلاف ذلك، لأنني قد ذكرتُ أنها تخرجُ من وسط اللسان.  
وإنما أدغمت فيها الدال مع عدم التقارب لاتفاقهما في الجهر.  
وفي «دار الخلد جزاء»<sup>٣</sup> اختلاف، والحافظ أبو عمرو رحمه الله يدغمه؛  
قال: «وبه قرأت»<sup>٤</sup>.

وسياقي ذكره في ما بعد إن شاء الله [تعالى]<sup>٥</sup>.

١- أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس التستري الصوفي الزاهد، له كلمات نافعة ومواعظ حسنة، توفي في المحرم سنة ثلاث وثمانين ومائتين. سير أعلام النبلاء : ٣٣٠/١٣ (١٥١).

٢- وأما (ح).

٣- من الآية : ٢٨ من سورة فصلت.

٤- الإدغام الكبير : ٦٢، قال الداني: «وكان ابن مجاهد لا يرى الإدغام في قوله: «دار الخلد جزاء»، لأن الساكن ليس بحرف مد، وكان ابن المنادي وابن شنبوذ وغيرهما يرون الإدغام فيه، لأن كسرة الدال يشير إليها فيصير ذلك إخفاء، وبذلك قرأت فيه لقوة الكسرة، وبه أخذ».

٥- تعالى زيادة من (ح).

[١٤٥] وَلَمْ تُدْغَمْ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ سَاكِنٍ

بِحَرْفٍ بَغِيرِ التَّاءِ فَأَعْلَمْنَاهُ وَأَعْمَلْنَا

يعني أن الدال لم تدغم وهي مفتوحة وقبلها ساكن، إلا في التاء خاصة.  
أما علة إدغامها في التاء، فلأنهما من مخرج واحد؛ فهما كالمثلين.  
وأما علة إظهارها مع غيرها، فإن الحفة قد حصلت بالفتح والسكون.

[١٤٦] وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمْ تَأْوُهَا

وَفِي أَحْرَفٍ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهْلُلًا

لك أن تُعيد الضمير في (عَشْرِهَا) على الأحرف السابقة [للدال]<sup>١</sup>، وأن  
تعيده على الدال.

وأما الضمير في (تَأْوُهَا)، فعائدٌ على الأحرف السابقة.

واعلم أن كلَّ حرفين أدغمت فيهما لَامُ التعريف، فهما متقاربان. فإذا  
نظرت إلى الأحرف المذكورة، وجدت لَامَ التعريف تُدغم في<sup>٢</sup> جميعها<sup>٣</sup>، إلا في  
الجيم؛ فالتقارب<sup>٤</sup> علة الإدغام. وإنما أدغمت في الجيم للعلة السابقة في إدغام  
الجيم فيها في «المعارج تعرج»<sup>٥</sup>.

يقال: (تَهْلُلُ) وجهه، إذا استنار.

والهاء في (عَنْهُ)، تعود على أبي عمرو بن العلاء رحمه الله<sup>٦</sup>.

١- للدال زيادة من (ح).

٢- فيهما (ع).

٣- جميعها (ع).

٤- والتقارب (ح).

٥- من الآيتين: ٤ و ٣ من سورة المعارج.

٦- رحمه الله سقط (ح) (ع).



[١٤٧] فَمَعُ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ الرَّكَاءَ قُلْ

وَقُلْ آتِ ذَالِ وَلَّتْ طَائِفَةٌ عَالَا

هذه الأحرف التي ذكر فيها الخلاف .

أما قوله: ﴿وَعَاتُوا الرُّكُوءَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾<sup>١</sup>، و﴿التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾<sup>٢</sup>، فأظهر<sup>٣</sup> ذلك ابن مجاهد وأصحابه<sup>٤</sup> .

وقد روي إدغامه عن أبي عمرو<sup>٥</sup>، وعليه عَوَّلَ الحافظ أبو عمرو .

فحجة من أظهر، وجود الألف قبل التاء، مع أن التاء خفيفة بالفتح .

وحجة من أدغم، وجود التقارب .

وكذلك أظهر ابن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَعَاتِ ذَا الْقُرْبَى﴾<sup>٦</sup>، و﴿فَنَاتِ

ذَا الْقُرْبَى﴾<sup>٧</sup> ومن تابعه، لقلة حروف الكلمة ولاعتلاها<sup>٨</sup> .

وكان الداجوني<sup>٩</sup> وغيره يُدغم لثقل الكسر<sup>١٠</sup> في التاء، لتخف بالإدغام .

١- من الآية : ٨٣ من سورة البقرة .

٢- من الآية : ٥ من سورة الجمعة .

٣- وأظهر (ح) .

٤- ذكر ذلك أبو عمرو الداني في الإدغام الكبير : ٦٤ .

٥- قال الداني: «روى أحمد بن حنبل ومحمد بن رومي عن يزيد، والقاسم بن عبد الوارث عن أبي عمر عن الزبيدي عنه إدغام التاء في ذلك من أجل التقارب، وبه كان يأخذ ابن شيبوذ وابن المنادي والداجوني، وبذلك قرأت، وبه أخذ» . الإدغام الكبير : ٦٤ .

٦- من الآية : ٢٦ من سورة الإسراء .

٧- من الآية : ٣٨ من سورة الروم .

٨- ذكر ذلك الداني عنه مع العلة نفسها في الإدغام الكبير : ٦٦ .

٩- في (ع) الداجوني وهو تصنيف، هو أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الرَّملي الداجوني الكبير الضريبر المقرئ، قرأ هارون الأخفش وغيره، قرأ عليه أبو بكر بن مجاهد، والعباس بن محمد الداجوني الصغير، توفي بعد العشرين<sup>١٠</sup> ثلاثمائة . معرفة القراء : ٥٣٩/٢ (٢٦٧) ، غاية النهاية : ٧٧/٢ (٢٧٦٥) .

ونقل عنه الداني الإدغام مع علته في الإدغام الكبير : ٦٦ .

١٠- الكسرة (ع) .

أخبرنا<sup>١</sup> أبو القاسم شيخنا رحمه الله قال: أخبرنا أبو الحسن بن هذيل قال: أخبرنا أبو داود قال: أخبرنا الحافظ أبو عمرو قال: أخبرنا أبو الفتح [عن]<sup>٢</sup> عبد الباقي<sup>٣</sup>: أخبرنا زيد بن علي<sup>٤</sup> أنه سمع ابن مجاهد يقرأ سنة ثلاث مائة: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾<sup>٥</sup>، وجميع ما كان من المنقوص بالإدغام؛ لأن أبا عمرو لم يستثنه، ثم رجع أبو بكر في آخر عمره عن الإدغام فأظهر<sup>٦</sup>. واعتل بما قدمته.

### [١٤٨] وَفِي جَنَّتِ شَيْئًا أَظْهَرُوا لِخِطَابِهِ

#### وَلِقْصَانِهِ وَالْكَسْرُ الْإِدْغَامَ سَهْلًا

لا خُلف في إظهار ﴿لقد جئت شيئاً نكراً﴾<sup>٧</sup>، وقد سبق تعليقه<sup>٨</sup>.  
وأما ﴿لقد جئت شيئاً فرياً﴾<sup>٩</sup>، فأكثرهم لا يرون<sup>١٠</sup> إدغامه؛ لأنه منقوص العين، فالإدغام يُخِلُّ به، مع ما قدمت في تاء الخطاب.

١- حدثنا (ع) في الإسناد كله.

٢- [عن] سقطت في جميع النسخ وزادها يقتضيها السياق، لأن أبا الفتح شيخ أبي عمرو الداني هو فارس بن أحمد بن موسى المقرئ الضريع، قرأ على عبد الباقي بن الحسن .  
وقد تقدمت ترجمته في شرح البيت : ١٠٤.

٣- هو أبو الحسن عبد الباقي بن الحسن بن أحمد بن السقا الخراساني ثم الدمشقي المقرئ، أحد الخذاق ، قرأ على محمد بن سليمان بن ذكوان البعلبيكي، قرأ عليه أبو الفتح فارس بن أحمد، توفي بمصر أو الإسكندرية سنة ثمانين وثلاثمائة . معرفة القراء : ٢/ ٢٨٠ (٣٩٦) ، غاية النهاية : ١/ ٣٥٦ (١٥٢٧).

٤- أبو القاسم زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران ابن أبي بلال العجلي الكوفي، أحد الخذاق وشيخ العراق، قرأ على أحمد بن فرح ومحمد بن أحمد الداجوني، وابن مجاهد... توفي ببغداد في جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة . معرفة القراء : ٢/ ٦٠٦ (٣٢٥) ، غاية النهاية : ١/ ٢٩٨ (١٣٠٨).

٥- من الآية : ١٠٢ من سورة النساء.

٦- هذه الرواية ذكرها الداني هذا الإسناد في الإدغام الكبير : ٦٤.

٧- من الآية : ٧٤ من سورة الكهف.

٨- سبق في شرح البيتين : ١٢٠ و ١٢١.

٩- من الآية : ٢٧ من سورة مريم.

١٠- لا يرى (ح).

وأدغمه<sup>١</sup> آخرون لقوة كسرة التاء.  
قال الحافظ أبو عمرو: «وبالوجهين قرأت»<sup>٢</sup>.  
[ومعنى قوله منقوص العين، أن أصل جاء : جَيَّأً، فقلبت الياء ألفاً  
لتحركها وافتتاح ما قبلها، فلما اتصل به تاء الضمير، سكنت الهمزة ، فحذفت  
العين لالتقاء الساكنين]<sup>٣</sup>.

### [١٤٩] وَفِي خَمْسَةِ وَهَيِّ الْأَوَائِلُ ثَاوُهَا

وَفِي الصَّادِ ثُمَّ السَّيْنِ ذَالٌ تَدْخُلُ

يعني الخمسة الأوائل من أحرف الدال، إما بين التاء وبينها من التقارب  
نحو قوله تعالى: ﴿حَيْثُ تَمْرُونَ﴾<sup>٤</sup>، [و] ﴿وَوَرِثَ سَلِيمٌ﴾<sup>٥</sup>، و﴿الْحَارِثُ  
ذَلِكَ﴾<sup>٦</sup>، و﴿حَيْثُ شَيْتُمَا﴾<sup>٧</sup>، و﴿ثَلَاثُ شُعَبٍ﴾<sup>٨</sup>، و﴿حَدِيثُ ضَيْفٍ﴾<sup>٩</sup>.  
ولم يدغم الدال إلا في الصاد والسين كقوله: ﴿مَا آتَخَذَ صَاحِبَةً﴾<sup>١٠</sup>،  
[و] ﴿وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾<sup>١١</sup>.  
والعلة: التقارب.

١- وأدغم (ع).

٢- الإدغام الكبير : ٦٦.

٣- بين المعقوفين زيادة من (ح).

٤- من الآية : ٦٥ من سورة الحجر.

٥- من الآية : ١٦ من سورة النمل.

٦- من الآية : ١٤ من سورة آل عمران.

٧- من الآية : ٣٥ من سورة البقرة.

٨- من الآية : ٣٠ من سورة المرسلات.

٩- من الآية : ٢٤ من سورة الذاريات.

١٠- من الآية : ٣ من سورة الجن.

١١- من الآية : ٦٣ من سورة الكهف.

[١٥٠] وَفِي اللَّامِ رَاءٌ وَهِيَ فِي الرَّأِ وَأُظْهِرَا

إِذَا انْفَتَحَا بَعْدَ الْمُسْكَنِ مَنُزَلًا

[١٥١] سَوَى قَالَ ثُمَّ التُّونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا

عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ سَوَى نَحْنُ مُسْجَلًا

التقارب علة إدغام اللام والراء.

وعلة إظهارهما إذا انفتحتا وسكن ما قبلهما، وجود الحُفَّة الحاصلة بـالفتح والسكون، مثل: ﴿رَسُولَ رِهِم﴾<sup>١</sup>، و﴿فَأَضْلُونا السَّبِيلَ رَبَّنَا﴾<sup>٢</sup>.  
وإنما أدغم ﴿قَالَ رَب﴾<sup>٣</sup> مع وجود ما يقتضي الإظهار، لأن الساكن فيه ألف، وهي لقوة المدِّ فيها تقوم مقام حركة.

وإنما كان المدُّ فيها أقوى منه في الواو والياء، لأن الحركة قبلها لازمة، وهي قبلهما متغيرة، ولهذا جاز أن تُجعل الهمزة بعدها بين بين، كما تُجعل بعد المتحرِّك نحو: ﴿سَأَلْ﴾<sup>٤</sup> و﴿جَاءَكَ﴾<sup>٥</sup> و﴿هَآؤُمْ﴾<sup>٦</sup>.

فإذا كانت الحركة قبل الواو والياء من جنسهما، أُعطيَّا<sup>٧</sup> حكمها<sup>٨</sup>، وشُبَّهتا بهما<sup>٩</sup>؛ ولم يَجْزُ جعل الهمزة بعدهما بين بين لتقدير السكون الخالص فيهما.

١- من الآية : ١٠ من سورة الحاقة.

٢- من الآيتين : ٦٧ و ٦٨ من سورة الأحزاب.

٣- من الآية : ٣٨ من سورة آل عمران وشبهه.

٤- من الآية : ١ من سورة المعارج.

٥- من الآية : ١٢٠ من سورة البقرة وشبهه.

٦- من الآية : ١٩ من سورة الحاقة.

٧- أُعطيَا (ح).

٨- حكمهما (ع).

٩- هما (ع).

فلو جعلتها (بعدهما بين بين لكنت كالجامع)<sup>١</sup> بين ساكنين، لأن<sup>٢</sup> بين بين تقريب من الساكن؛ فدل ذلك على قوة المد في الألف. ويتجه أن يقال: إن الألف لمّا كانت خفية<sup>٣</sup>، صارت اللام كأنها بعد الحركة، فتنزل منزلة ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ﴾ وشبهه. وروى<sup>٤</sup> ابن اليزيدي وأبو شعيب<sup>٥</sup> عن اليزيدي إدغام ﴿قَالَ رَبُّ﴾<sup>٦</sup>. قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله<sup>٧</sup>: «وأجمع أهل الأداء على طرد القياس في نظائره نحو: ﴿[وَأَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ]﴾ و﴿قَالَ رَجُلَانِ]﴾<sup>٨</sup>. قال<sup>٩</sup>: «وبذلك قرأت».

وإن كان النص إنما ورد عن اليزيدي في ﴿قَالَ رَبُّ﴾<sup>١٠</sup>. ومنع الخليل وسيبويه<sup>١١</sup> إدغام الراء في اللام، لأن الإدغام يذهب تكريرها فينجل بها؛ وحكيًا عن العرب: اجتر بُطّة بالإظهار، و(بُطّة): إنسلن، والقراءة سنة متبعة وحجة قاطعة، ومع ذلك فقد حكى الكسائي والفراء الإدغام سماعاً نحو: (صَارَ لَكَ) و(صَارَ لِي) وكذلك حكاه أبو عمرو بن العلاء

١- بين القوسين سقط (ح).

٢- لا (ع).

٣- خفيفة (ص).

٤- من الآية : ٢٤ من سورة مريم.

٥- وقد روى (ح).

٦- ذكر عنه أبو عمرو الداني ذلك في الإدغام الكبير : ٧٥.

٧- من الآية : ٣٨ من سورة آل عمران وشبهه.

٨- الإدغام الكبير : ٧٢.

٩- من الآية : ٢٨ من سورة غافر.

١٠- من الآية : ٢٣ من سورة المائدة.

١١- قال سقط (ح).

١٢- ذكر ذلك أبو عمرو الداني في الإدغام الكبير : ٧٥.

١٣- الكتاب : ٤/٤٤٨، ونقل الداني ذلك عن الخليل وسيبويه في الإدغام الكبير : ٧٢.

وأبو جعفر الرؤاسي<sup>١</sup> أستاذ الكسائي وإمام البصرة في العربية.  
وليس في إظهار مَنْ لغته الإظهار في : (اجِرْ لُبَطَةً) ، دليل على أن غيره  
من العرب لم يُدغم.  
ومثال الراء في اللام: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ﴾<sup>٢</sup>، و﴿أَطْهَرُ لَكُمْ﴾<sup>٣</sup>، و﴿سَخَّرَ  
لَكُمْ﴾<sup>٤</sup>، و﴿الْعُمُرُ لِكَيْلًا﴾<sup>٥</sup>.

وأما النون ، فإدغامها في اللام والراء للقرب؛ إذ مخرج النون غير السلطنة  
من طرف اللسان وما يتصل بالخياشيم، ومخرج الراء من طرف اللسان، غير أنها  
أَدْخَلُ في ظهر اللسان منحرفةً إلى اللام ، ومخرج اللام من أدنى حافة اللسان إلى  
ما يلي الحنك الأعلى فوق الضاحك.

وإنما تظهر إذا سكن ما قبلها، لِمَا تقدم من خفة السكون، ولثلا يلتقي ساكنان.  
(سوى نحن)<sup>٦</sup>، للزوم حركتها ، وكونها لا تَنْتَقِلُ عن الضم إلى غيره.  
وقد روى أبو شعيب وابن اليزيدي عنه إدغامه<sup>٧</sup>، وعليه عول الحافظ أبو  
عمرو.

قال: «وبه قرأت»<sup>٨</sup>.  
وروى غيرُهما<sup>٩</sup> إظهاره طرداً للقياس.

١- هو أبو جعفر محمد بن أبي سارة الرؤاسي الكوفي ، أستاذ علي بن حمزة الكسائي، عالم بنحو الكوفة،  
وهو أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو، ولم يذكر له تاريخ وفاة. إنباه الرواة : ٤ / ١٠٥ (٨٤٩).  
ونقل الداني حكاية أبي عمرو بن العلاء والرؤاسي في الإدغام الكبير : ٧٢.

٢- من الآية : ٣١ من سورة آل عمران وشبهه . ولا يوجد في القرآن الكريم (يغفرُ) متحرك الراء ، بعنه (لكم).

٣- من الآية : ٤٨ من سورة هود .

٤- من الآية : ٦٥ من سورة الحج وشبهه.

٥- من الآية : ٧٠ من سورة النحل و(لكي لآ) منفصلة، ومن الآية : ٥ من سورة الحج و(لكيلا) متصلة.

٦- في مثل قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ من الآيتين : ١٣٦ و١٣٨ من سورة البقرة. وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْنُ  
لَكُمْ﴾ من الآية : ٧٨ من سورة يونس.

٧- ذكر ذلك عنهما أبو عمرو الداني في الإدغام الكبير : ٦٩.

٨- الإدغام الكبير : ٦٩ .

٩- هو ابن جبير كما نص عليه الداني في المصدر السابق.

[١٥٢] وَتُسَكِّنُ عَنْهُ الْمِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا

عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ فَتَخْفَى تَنْزُلًا

[١٥٣] وَفِي مَنْ يَشَاءُ بَا يُعَذَّبُ حَيْثُمَا

أَتَى مُدْغَمٌ فَادِرُ الْأُصُولِ لِتَأْصُلًا

مخرج الميم والباء من الشفتين.

والميمُ مجهورة مستفلة مفتحة، من حروف الغنة، والباء شديدة مفتحة مستفلة.

والرواة عن أبي عمرو يطلقون عليها عند الباء الإدغام<sup>١</sup>.

قال الحافظ أبو عمرو: «وذلك إخفاء لا إدغام؛ لأن الحركة استثقلت

على الميم، فأسكنت عند الباء»<sup>٢</sup>.

وإنما جاز إدغام الباء في الميم في قوله: ﴿يُعَذَّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>٣</sup>، ولم يَجْزِ

إدغام الميم في الباء؛ لأن الميم ذات غنة، والغنة تذهب في الإدغام، فهو يُجْلُ بها،

فلم يَجْزِ لذلك، وليس كذلك الباء، وإنما خص ﴿يُعَذَّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ بالإدغام،

وهو خمسة مواضع<sup>٤</sup>: في آل عمران<sup>٥</sup>: موضع، وفي العنكبوت<sup>٦</sup>: موضعان، وفي

العنكبوت<sup>٧</sup>: موضع، وفي الفتح<sup>٨</sup>: موضع.

١- قال الداني: «والقراء يعبرون عن الميم عند الباء بالإدغام، وكذا ترجمه البيهقي عن أبي عمرو، وليس

بإدغام في الحقيقة لامتناع قلب الميم بـاء... والعبرة عن ذلك بالإدغام إنما هي مجاز واتساع لما بيناه».

الإدغام الكبير: ٨١.

٢- المصدر السابق.

٣- من الآية: ١٢٩ من سورة آل عمران وشبهه.

٤- لم يذكر حرف البقرة من الآية: ٢٨٤، وسبب ذلك يعود إلى كون أبي عمرو البصري الذي هو

قطب الإدغام الكبير لم يقرأه بضم الراء، خلافاً لابن عامر وعاصم. التيسير: ٨٥.

٥- من الآية: ١٢٩.

٦- من الآيتين: ١٨ و ٤٠.

٧- من الآية: ٢١.

٨- من الآية: ١٤.

ولم يدغم نحو: «سَكُتُبُ مَا»<sup>١</sup>، و«ضَرَبَ مَثَلًا»<sup>٢</sup>، و«كُذِّبَ مُوسَى»<sup>٣</sup>، لأن هذا الحرف عندي ثَقُلَ من قبل كسرة الذال وضمة الباء، فخُفِفَ بالإدغام. قال الحافظ أبو عمرو: «وإنما» تخصه بالإدغام، لأنه لما سكنت بـاؤه في البقرة ووجب إدغامه عنده كذلك<sup>٤</sup>، أتبع<sup>٥</sup> ذلك ما كان من جنسه فأدغمه ليأتي اللفظ على طريقة واحدة من الإدغام. وأيضاً فإنه لما ولي<sup>٦</sup> هذه الكلمات واتصل بها ما هو مدغم بإجماع عنه، أدغمه لأجلها ليأتي اللفظ متحداً كقوله: «يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ»<sup>٧</sup>، و«يَرْحَمُ مَن»<sup>٨</sup>، كما فعل في قوله تعالى في الأنعام: «عَلَى أَن يُنْزَلَ آيَةً»<sup>٩</sup> حين<sup>١٠</sup> نقله إنباعاً لما تقدّمه<sup>١١</sup>، من قوله: «لَوْلَا نُزِّلَ»<sup>١٢</sup> «١٣»<sup>١٤</sup>.

وفي ما قاله الحافظ أبو عمرو نظر لمن تأمل.

- ١- من الآية : ١٨١ من سورة آل عمران.
- ٢- من الآية : ٧٣ من سورة الحج . وفي (ص) (مثلاً) وهو خطأ.
- ٣- من الآية : ٤٤ من سورة الحج.
- ٤- إنما (ح).
- ٥- لذلك (ح).
- ٦- واتبع (ح).
- ٧- أولى.
- ٨- من الآية : ١٢٩ من سورة آل عمران وشبهه.
- ٩- من الآية : ٢١ من سورة العنكبوت.
- ١٠- من الآية : ٣٧ من سورة الأنعام.
- ١١- خير فيها (ص).
- ١٢- نقله (ص)، وفي (ع) قبله، والصحيح ما أثبت كما في كتاب الإدغام الكبير : ٧٩.
- ١٣- من الآية : ٣٧ من سورة الأنعام.
- ١٤- الإدغام الكبير : ٧٩.



[١٥٤] وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ

إِمَالَةً كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَثْقَلًا

ذهب قوم من أهل الأداء ومشيخة القراء<sup>١</sup>، إلى ترك الإمالة في ما أدغم من نحو: ﴿عَذَابُ النَّارِ رَبَّنَا﴾<sup>٢</sup>، و﴿الْأَبْرَارِ لَفِي﴾<sup>٣</sup>، وقالوا: لأن موجب الإمالة هو الكسر وقد زال، وتابعهم على ذلك بعض النحاة. ومذهب ابن مجاهد<sup>٤</sup> وأكثر القراء على الإمالة؛ لأن الإدغام عارض، وهو كالوقف، يجوز أن يقع وأن لا يقع، ولا يقال إن الحركة ذهبت أصلاً؛ إذ هي مرادة<sup>٥</sup> منوية<sup>٦</sup>؛ ولأن العارض لا يُغَيَّرُ له الأصول<sup>٧</sup>. وبذلك يقول ثعلب وغيره من أئمة النحو<sup>٨</sup>.

وإنما موضع هذا البيت باب الإمالة. و﴿أَثْقَلًا﴾، منصوب على الحال؛ أي لا تُمنع إمالاته في حال ثقله، يعني حالة الإدغام.

٢

١- قال الداني: «وهم مذهب ناسٍ من البصريين النحويين، وقومٍ من أهل الأداء المتصدرين، منهم: أبو الحسن بن المنادي وأحمد بن نصر الشاذلي ومحمد بن عبد الله بن أشته والحسين بن محمد بن حبش الدينوري وغيرهم». الإدغام الكبير: ٧٢.

٢- من الآيتين: ١٩١ و ١٩٢ من سورة آل عمران.

٣- من الآية: ١٨ من سورة المطففين.

٤- ذكر ذلك الداني في الإدغام الكبير: ٧٣.

٥- مزادة (ص).

٦- منونة (ص).

٧- لا يغيره الأصول (ص).

٨- ذكر ذلك الداني في الإدغام الكبير: ٧٣.

[١٥٥] وَأَشْمِمُ وَرَمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمٍ هَا

مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلًا

يعني أن لك أن تروم وتُشِمَّ في ما أدغمته مما ذكره في الباب كله إلا في باء أو ميم جاءت كل واحدة منهما ملاقية للباء أو الميم<sup>١</sup>؛ لأن مذهب أبي عمرو رحمه الله، الإشارة إلى حركة الحرف المدغم في حال إدغامه تنبيهاً عليها<sup>٢</sup> ما لم تكن الحركة فتحة؛ لأنه لو رَامَهَا، لظهر<sup>٣</sup> المدغم لحفة الفتحة وسرعة ظهورها. ولما تعذرت الإشارة بانطباق الشفتين في الباء مع الباء والميم، وفي الميم مع الميم والباء، لم يُشر في ذلك.

[١٥٦] وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ

عَسِيرٌ وَبِالْإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصِلًا

إذا كان قبل الحرف المدغم حرف ساكن صحيح جامد ليس بحرف مد ولين، فحقيقة الإدغام فيه راجعة إلى الإخفاء.

والإخفاء بمنزلة التحريك، وهو الوجه عند أهل العربية.

ومعنى : (عَسِيرٌ)، أي يَعْسُرُ النطق به، وتعسر الدلالة على صحته.

ويقال : طَبَقَ الْمَفْصِلَ، إذا أصاب.

فإذا كان الساكن حرف مد ولين، قام المدُّ مقام الحركة؛ فكأنه إنما وقع

بعد متحرك.

وعلى هذا يُوَجَّهُ الإدغامُ في : «لَبِغْضِ شَأْنِهِمْ»<sup>٤</sup> وشبهه؛ وذلك أنهم عبروا

عن الإخفاء بالإدغام.

١- والميم (ح).

٢- عليهما (ص).

٣- أظهر (ح).

٤- من الآية : ٦٢ من سورة النور.

وإذا كان من مذهب أبي عمرو الروم في المدغم، كان حقيقته الإخفاء،  
وقد عبر عنه بالإدغام.  
ثم مثل ما وقع قبله ساكن صحيح فقال:

[١٥٧] خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْهُمْ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ

وَفِي الْمَهْدِ تُمُّ الْخُلْدِ وَالْعِلْمُ فَاشْتُمَلَا

أراد ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾<sup>١</sup>، و﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾<sup>٢</sup>، و﴿مِنْ الْعِلْمِ مَالِكٌ﴾<sup>٣</sup>.  
وكان أبو القاسم رحمه الله يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسني،  
لأنه كذلك قرأ؛ ولأن رواية السوسني أعم، ولأن أبا عمرو بن العلاء رحمه الله،  
كان يجمع بين ترك الهمز والإدغام في الحذر والصلاة.

١- من الآية : ٢٩ من سورة مريم .

٢- من الآية : ٢٨ من سورة فصلت.

٣- من الآية : ١٢٠ من سورة البقرة ، ومن الآية : ٣٧ من سورة الرعد.

## باب هاء الكناية

[١٥٨] وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٌ قَبْلَ سَاكِنٍ  
وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيكُ لِلْكَسْرِ وَصَلًا

هاء الكناية، هي الهاء التي يُكْنَى بها عن الاسم الظاهر الغائب. والغرض بذلك الإيجاز. وأصلها الضم؛ لأنها لما كانت حَقِيَّةً تُشَبِّه الألف في الخفاء، قَوِيَّتْ بِأَقْوَى الحركات وهو الضم، ثم زيد في تقويتها بإضافة حرف من جنس تلك الحركة إليها وهو الواو.

وأجمعوا على حذف هذه الواو إذا وَلَّيَهَا ساكن لالتقاء الساكنين. وكذلك أجمعوا على إثباتها إذا تحرك ما قبل الهاء بضم أو فتح<sup>١</sup>، ولم يلق السواو ساكن نحو: «مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلُهُ»<sup>٢</sup>، حرصاً على بيان خفائها<sup>٣</sup>.  
فإن كانت الحركة التي قبل الهاء كسرة، كسروا الهاء، وأبدلوا من هذه الواو ياء لانكسار ما قبلها طلباً للخفة والمشاكلة نحو: «إِلَى أُمِّهِ»<sup>٤</sup>، ثم قال:

[١٥٩] وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ (لَاِبْنِ كَثِيرِهِمْ)  
وَفِيهِ مُهَانًا مَعَهُ (حَفْصٌ) أَخُو وَلَا  
يعني: وما قبله من هاءات الكناية ساكن، فالوصل لابن كثير.

١- بضم أو فتح سقط (ع).

٢- من الآية: ٢٥ من سورة الحديد.

٣- حقائقها (ح).

٤- أمي في (ع)، وأمهي في جميع النسخ، وأثبتت صورتها في الرسم.

٥- من الآية: ١٣ من سورة القصص.

و(ابن كثير) : مضاف إلى ضمير عائذ على القراء.  
 ثم إن ابن كثير يكسرُ الهاء ويصلُّها بياء إذا كان الساكن ياء، ويضمُّها  
 واصلًا بواو في ما سوى ذلك.  
 والحجة لمن لم<sup>١</sup> يصلها، أن الهاء خفية، فليست بحاجز حصين؛ فكأن  
 الساكنين قد التقيا.  
 وحجة ابن كثير، أن الهاء قد فصلت بين الساكنين، ولا<sup>٢</sup> ينظر إلى خفائها؛  
 لأنها وإن كانت خفية، فإن الخفاء لا يُخرجها عن الفصل؛ إذ هي في وزن الشعر  
 بمثابة<sup>٣</sup> غيرها من الحروف.  
 ووافقه حفص على قوله تعالى: ﴿فِيهِ مِهَانًا﴾<sup>٤</sup>، فَوَصَلَهُ جَمْعًا بين اللغتين.  
 و(الولاء): المتابعة : إما متابعة<sup>٥</sup> له في مذهبه، لأن الموافقة كالتابعة؛ أو  
 متابعة<sup>٦</sup> للسنة<sup>٧</sup> في القراءة.

### [١٦٠] وَسَكَنَ يُؤَدِّهِ مَعَ تُوَلِّهِ وَتُصَلِّهِ

وَتُوَلِّهِ مِنْهَا (فَ) اِعْتَبِرْ (صَ) اِفْيَأْ (حَ) لَا

نبه بقوله: (صافيا حلا)، على صحة القراءة، وترك الالتفات إلى مَنْ طعن  
 في ذلك من النحويين، فاحتج بأنها اسمٌ مضمَر، فكان من حقها أن تُجرى  
 مجرى أخواتها.

وما ورد به القرآن واستعمل في كلام العرب، فلا وجه لإنكاره.

١- لم سقط (ح).

٢- ولم (ع).

٣- بمنزلة (ص).

٤- من الآية : ٦٩ من سورة الفرقان.

٥- إما متابعة، سقط (ح).

٦- ومتابعة (ح).

٧- للتشبيه (ص).

وقد أنشد الأخفش<sup>١</sup> :  
 فَبِتْ لَدَى الْيَتِّ الْعَيْقِ أُخِيلُهُ وَمَطْرَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ  
 وأنشد ابن مجاهد<sup>٢</sup> رحمه الله :  
 وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوُهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهُ سَائِلٌ وَادِيَهَا  
 وقال قطرب : «هي لغة لبعض العرب».

قال أبو علي الفارسي<sup>٣</sup> : هو مشبه في هذه اللغة بألف التثنية، وبالياء في (غلامي)، وهي أيضاً على قياس إسكان الميم في: ﴿عليكم﴾، لأن الميم والهاء ضميران؛ فكما جاز حذف صلة الميم وإسكانها وهي لغة فاشية، جاز ذلك في الهاء. ووجه ثان، وهو أن الياء لَمَّا حُذِفَتْ فِيهِ لِلْجُزْمِ سَدَّتْ الْهَاءُ مَسَدَهَا، وحصلت في مكانها، أُسْكِنْتَ تَبْيِيهَا عَلَى ذَلِكَ، وهي تبدل من الياء كما قالوا: هذه، والأصل: هذي. ووجه ثالث، وهو أنها وصلت بنية الوقف.

[١٦١] وَعَنْهُمْ وَعَنْ (حَفَصٍ) فَأَلْقَاهُ وَيَتَّقَاهُ

(حَ) مَي (صَ) فَوَهُ (قَ) وَمَ بِخُلْفٍ وَأَلْهَلَا

يعني أن حفصاً وافقهم على ﴿فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ﴾<sup>٥</sup>، فأسكن<sup>٦</sup> الهاء على ما سبق، وأما

١- في معاني القرآن له : ٢٨/١، ونسبه ابن منظور نقلاً عن الأصبهاني إلى يعلى بن الأحول في اللسان: (ها) . وروايتها : فَظَلْتُ لَدَى... ، وهو أيضاً من شواهد أبي علي في الحجة : ١٣٤/١، وابن جني في المختب : ٢٤٤/١، والخصائص : ٣٧١/١، ورواه عن قطرب.

٢- في غير كتاب السبعة .

والبيت بلا نسبة عند ابن جني في المختب : ٢٤٤/١، وابن منظور في اللسان: (ها).

٣- الحجة : ٢٠٥/١.

٤- الهاء (ع).

٥- من الآية : ٢٨ من سورة النمل.

٦- وأسكن (ص).

قوله تعالى: ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ﴾<sup>١</sup>، فَـ(حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ)<sup>٢</sup>، لأَنَّهُم احتجوا له بخلف؛ أي بحجج مختلفة، وقد ذكرتها فافهمها<sup>٣</sup> موقفاً إن شاء الله تعالى<sup>٤</sup>. وهذا من جهة الظاهر.

وأما الخلف في الباطن، فمعناه أن الحافظ أبا عمرو قال: «قرأت على أبي الفتح خلاداً<sup>٥</sup> بإسكان الهاء، وعلى أبي الحسن<sup>٦</sup> بكسرها وصلتها بياء». وكذلك رأيته أنا في كتابي أبي الفتح وأبي الحسن<sup>٧</sup>. والهاء في (صَفْوَهُ)، تعود على ﴿يَتَّقُهُ﴾؛ أي صَفْوُهُ الإسكان فيه<sup>٨</sup>. و(أَنَّهُلَ)، أي روى.

## [١٦٢] وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ (حَفْصُهُمْ)

وَيَأْتِيهِ لَدَى طَهَ بِالْإِسْكَانِ (يُـ) جَتَلَى

قرأ حفص ﴿وَيَتَّقُهُ﴾ بسكون القاف وكسر الهاء من غير صلة. وقال أبو علي في الحجة<sup>٩</sup>: «وأما ما رواه حفص عن عاصم (وَيَتَّقُهُ)، فإن وجهه أن (تَقَّهُ) من (يَتَّقُهُ)، مثل: (كَتَفَهُ)، فكما يسكن نحو: كَتَفَ،

١- من الآية: ٥٢ من سورة النور.

٢- أشار إلى تسكين هاء (ويتقه) بلا خلاف للمشار إليهما بالحاء والصاد في قوله (حمى صفوه)، وهما أبو عمرو وشعبة، والمشار إليه بالقاف من قوله (قوم)، وهو خلاد بخلاف عنه. سراج القارئ: ٤٦.

٣- فافهما (ص).

٤- لفظ تعالى سقط (ح).

٥- هذا (ص).

٦- جامع البيان: (ل: ١٩٨-ب).

٧- هو أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تقدم التعريف به.

٨- التذكرة في القراءات الثمان: ٤٦١/٢.

٩- صفوه (ح).

١٠- فيه سقط (ح).

١١- الحجة: ٣٢٩/٥.

كذلك يسكن القاف من تَقِه ؛ وعلى هذا قول الشاعر:  
... لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ .

ومثله:

قَبَاتٌ مُنْتَصَاً وَمَا تَكَرَّدَسَا<sup>٢</sup> .

فلما أسكن ما قبل الهاء لهذا التشبيه، حَرَّكَ الهاء بالكسر، كما حرك الدال بالفتح في : (لَمْ يَلِدْهُ)<sup>٣</sup> .

قال الشيخ أبو القاسم الشاطبي رحمه الله: «قوله: (حَرَّكَ الهاء بالكسر)، غُلِّطَ فيه من قِيلَ علمه بالقراءة؛ لأنَّ أصلَ حَفَص أن يكسر هذه الهاء ونظائرها ويصلها<sup>٥</sup> بياء . فإن سكن ما قبل الهاء لم يصلها بياء، فَلَمَّا أسكن القاف للتخفيف هاهنا، وقع قبلها ساكن، فجرى على أصله في حذف الصلة، وبقيت الهاء على الكسر الذي كان فيها، ولا يصح قول أبي علي أنه كسر لالتقاء الساكنين، لأن حَفَصاً لم يُسكن الهاء في قراءته قط، [إلا في (فَالْقَهْ)<sup>٦</sup>]»<sup>٧</sup>.

قال: «والذي قاله مكِّي رحمه الله في الكشف<sup>٨</sup> جيد».

قال: «كان يجب [على]<sup>٩</sup> من أسكن القاف، ضَمُّ الهاء؛ لأن هاء الكناية إذا سكن ما قبلها ولم يكن الساكن ياء، ضُمَّت نحو: (منه) و(عنه). لكن لَمَّا كان سكون القاف عارضاً، لم يعتد به، وأبقى الهاء على كسرها التي كانت عليها مع كسر القاف».

١- يشير أبو علي إلى بيت لرجل من أزد السراة كما في الكتاب : ٢٦٦/٢، ونصه :

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ .

٢- رجز للعجاج وهو في ديوانه : ١٣٠، وبعده : إِذَا أَحْسُ بُيَاةٌ تَوَجَّسَا .

٣- ولم (ج).

٤- هنا انتهى كلام أبي علي.

٥- ويصله (ع).

٦- من الآية : ٢٨ من سورة النمل.

٧- بين المعقوفين زيادة من (ج).

٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : ١٤٢/٢.

٩- على زيادة من (ج) (ع).



وإلى هاهنا كلام<sup>١</sup> سديد، ثم قال بعد ذلك: «وَلَمْ يَصْلُهَا بِيَاءٌ؛ لِأَنَّ الْبِيَاءَ  
 الْمَحذُوفَةَ قَبْلَ الْهَاءِ مَقْدَرَةٌ مَنُوتِيَّةٌ، فَبَقِيَ الْحَذْفُ فِي الْبِيَاءِ الَّتِي بَعْدَ الْهَاءِ عَلَى أَصْلِهِ».   
 وهذا التعليل لا يستقيم من قبل أنه قرأ ﴿يُودَّةً﴾<sup>٢</sup> بالوصل وشبهه، ولو  
 كان يُعتبر<sup>٣</sup> ما قاله من تقدير الياء قبله، لم يصل هناك.   
 وإنما يقال: إنه لما أسكن القاف، حصل قبل الهاء ساكنٌ، فلم يصل الهاء،  
 وكسرها جرياً على أصله.   
 وأما قوله تعالى في طه: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾<sup>٤</sup>، فإن أبا عمرو ذكر في  
 التيسير<sup>٥</sup> الإسكان فيه عن السوسي.   
 وذكر ابن غلبون<sup>٦</sup> ومكي<sup>٧</sup> والطرسوسي مثل ذلك.   
 وقال صاحب الروضة<sup>٨</sup>: «اختلف فيه».   
 قال: «والذي قرأت به من جميع طرقه ورواياته<sup>٩</sup>، كسرُ الهاء ووصلها بياء  
 في اللفظ»<sup>١٠</sup>.

٤

١- كلامه (ص).

٢- من الآية : ٧٥ من سورة آل عمران.

٣- تغير (ص).

٤- من الآية : ٧٥ من سورة طه.

٥- التيسير : ١٥٢.

٦- التذكرة : ٤٣٢/٢.

٧- البصرة : ٢٦٠ ، الكشف : ٨٤/١.

٨- هو كتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة، وهي قراءة العشرة المشهورة وقراءة الأعمش، وصاحبه  
 هو أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي، المقرئ، سكن مصر وصار شيخ القراء بها، قرأ  
 عليه أبو القاسم الهذلي وابن شريح وغيرهما، توفي في شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة.

معرفة القراء : ٧٥٥/٢ (٤٧٩)، غاية النهاية : ٢٣٠/١ (١٠٤٥).

توجد نسخة مخطوطة من الروضة بمكتبة الحرم المكي الشريف برقم : (٢٤/٢٦٣)، وعليها اعتمدت في  
 إحالاتي عليه.

٩- وروايته (ص) (ع). وما أثبت هو الصواب كما في الروضة.

١٠- الروضة : ٢٩٠.

وعليه عَوَّلَ المهدوي<sup>١</sup>؛ لأنه لم يذكر سواه.  
وقال ابن أبي هاشم: حكى أبو عبد الرحمن عن اليزيدي: ﴿ومن يأتيه مؤمناً﴾، يصله بياء<sup>٢</sup>.

وحكى الحلواني عن أبي عمرو<sup>٣</sup> عن اليزيدي، أنه أسكن الهاء<sup>٤</sup>.  
وروى ابن أشتة<sup>٥</sup> الإسكان فيه عن أبي بكر عن عاصم دون أبي عمرو.  
وقد نبه في القصيد على هذا الخلاف إذ قال: (يُجْتَلَا)، أي يُكْشَف.

[١٦٣] وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ (ب) إِنْ (ل) سَلْتُهُ

بِخُلْفٍ وَفِي طهِ بَوَجْهَيْنِ (ب) جَّالًا

قوله: (بَانَ لِسَانُهُ)، أي ظهر نعله. وإنما ذَكَرَ اللسان وهو يُوَثُّ، إذ كلن بمعنى الكلمة كما قال:

إِنِّي أَتَنِي لِسَانَ لَا أُسَرُّ بِهَا<sup>٦</sup>

لأنه ذهب إلى النقل؛ أو أراد باللسان هاهنا اللغة، أي أنه ظاهر في كلام العرب بَيِّنٌ.

وقالون يقرأ بقصر الهاء وهو الاختلاس.

١- لعله في كتاب الهداية، وفي شرح الهداية لم يعرج عليه في هَاءِ الإضمار كما سماها، ولا في فرش سورة طه، وذكر عِلَّلَ هذه الأوجه في فرش الآية الخامسة والسبعين من سورة آل عمران دون عزو القراءات إلى أصحابها. شرح الهداية: ٢٢٥/١، ولم يذكر وجه إسكان الهاء.

٢- هاء (ح).

٣- أبي عمر (ص).

٤- ذكر الداني ذلك عن الحلواني في جامع البيان: (ل: ١٩٢ - ١).

٥- أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الأصبهاني المقرئ النحوي المعروف بابن أشتة، أستاذ كبير وإمام مشهور، ونحوي محقق، قرأ القرآن على ابن مجاهد وغيره، وصنف كتاب "الحكم في القراءات"، و"المفيسد في الشاذ"، توفي بمصر سنة ستين وثلاثمائة. معرفة القراء: ٦١٧/٢ (٣٣٦)، غاية النهاية: ١٨٤/٢ (٣١٧٧).

٦- صدر بيت لأعشى باهلة كما في اللسان: (لسن)، وعجزه: من عَلَوَ لَا عَجَبَ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ.

وعن هشام وجهان : الصلة والقصر، وهو رواية الحلواني عنه<sup>١</sup>.  
وأما قصر الهاء - ويسمونه الاختلاس والإشمام -، فلغة فصيحة<sup>٢</sup> شائعة.  
ووجه ذلك، أن الهاء لمّا كانت خفيفة بين ياءين ساكتين قبل دخول  
الجزم، لم يُعتدّ بها حاجزاً، فحذفت ياء الصلة<sup>٣</sup>، لئلا يلتقي ساكنان، ثم حذفت  
التي قبل الهاء للجزم، وبقيت الهاء على كسرها.  
وأما من وصل، فقد قدمت حجته.  
ومعنى قوله: (بِوَجْهَيْنِ بُجَّلًا)، أي وُقِّرَا، فلم يُطعن فيهما.  
وقد ذكر الحافظ أبو عمرو عن قالون اختلاس<sup>٤</sup> حركة الهاء في الوصل.  
وقال: «أقراني ذلك أبو الفتح، وأقراني أبو الحسن بالصلة»<sup>٥</sup>؛ وهو معنى  
قوله: (بِوَجْهَيْنِ بُجَّلًا).

[١٦٤] وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ (يُ) مَثْنُهُ (لُ) نَسْ (طَب) يَّبْ

بِخُلْفِهِمَا وَالْقَصْرَ (فَ) اذْكُرْهُ (نَب) وَقَلَا

أشار بقوله: (يُمَثْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ)، إلى تقوية الإسكان كما فعل في نظائره.  
وقوله: (بِخُلْفِهِمَا)، روي عن الدُّوري الإسكان والوصل بواو.  
وخلف هشام في الإسكان والاختلاس لا غير.

١- ذكره الداني في التيسير : ٨٩ . ومعنى (وفي الكل)، أي جميع الألفاظ المتقدمة من قوله : (وسكن

يوده) إلى قوله : (وياته لدى طه)، وهي سبع كلمات. سراج القارئ : ٤٦.

٢- صحيحة (ص).

٣- من ثيل (ع) بزيادة من .

٤- بالصلة (ص).

٥- الاختلاس (ص) (ع).

٦- قال الداني في جامع البيان: (ل: ١٣٤-١): «وبكسر الهاء قرأت في الباب كله من غير صلة لقالون من جميع الطرق ما خلا قوله تعالى: (ومن يأتهم مومناً) في سورة طه، فإني قرأت على أبي الفتح بالصلة، وعلى أبي الحسن بالاختلاس من غير صلة». وهذا نقيض ما نقله السخاوي عنه، ويؤيد ما في جامع البيان قول أبي الحسن ابن غلبون : «وقرأ قالون (ومن يأتهم مومناً) بوصل الهاء بكسرة مختلصة». التذكرة : ٤٣٢/٢.

فإن قلت: فهذا يَلِيسُ<sup>١</sup> ! قلت : قد صرح بمذهب هشام الثاني في البيت بعده . ودل مفهومه على مذهب الدّوري فقال:

...والقَصْرُ قَدْ ذُكِرَ نُوفَلًا

لَهُ الرَّحْبُ...

وفي هذا الكلام، إشارة إلى ظهور وجه القصر واتساعه في العربية، فيجد المتصدي لنصرتة رَحْبًا وَسَعَةً بحال، من نقل ذلك لغةً، وإبراز وجوه من التعليل يذكرها نوافل.

[١٦٥] (لَهُ) (١) لِرَّحْبُ وَالزَّلْزَالُ خَيْرًا يَرَهُ بِهَا

وَشَرًّا يَرَهُ حَرْفِيهِ سَكَنُ (لِ) يَسْهَلًا

أشار بقوله: (لِيسْهَلًا) ، إلى معنى غير ما تقدم من الإحتجاج للإسكان؛ وذلك أنه إذا وصل (يَرَهُ) بواو، التقى واوان<sup>٢</sup>، وهو ثقيل في اللفظ، وفي الإسكان تخفيفٌ لذلك الثقل، وتسهيلٌ للفظ به؛ إذ الخلاف إنما هو في حال الوصل دون<sup>٣</sup> الوقف.

١- من الآية : ٨ من سورة الزلزلة.

٢- يقصد واو الصلة، وواو (والعاديات)، من الآية : ١ من سورة العاديات.

٣- دون سقط (ع).

[١٦٦] وَغَى (تَفَرُّ) أَرْجِيئُهُ بِالْهَمْزِ سَاكِناً

وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ (لَفَّ) ف (دَغَوَاهُ) (حَ) رَمَلًا

[١٦٧] وَأَسْكِنَ (تَبَصَّرًا) (فَ) أَزَّ وَكَسَرَ لِغَيْرِهِمْ

وَصَلَّهَا (جَ) وَادَا (دُ) وَنَ (رَ) يَب (لَ) ثَوَّصَلًا

ذكر أبو زيد<sup>١</sup> في كتاب الهمز، أن أَرْجِيئُهُ<sup>٢</sup> وأَرْجَأْتُهُ لغتان.

وقد أوجز في هذا النظم في حكاية المذاهب في هذا الحرف، فجمع أصحاب الهمز، وأصحاب الضم في الهاء، وأصحاب إسكانها، وأصحاب الكسر، وأصحاب الوصل.

ومعنى (لَفَّ دَغَوَاهُ)، أي ما يدَّعي فيه، والهاء عائدة على الضم.

و (الْحَرْمَلُ)، من الأدوية القلبية المفرحة؛ أشار بذلك إلى ظهور وجه الضم.

قال أبو علي: «ضم الهاء مع الهمز لا يجوز غيره»<sup>٣</sup>.

قال: «ورواية ابن ذكوان عن ابن عامر غلط»<sup>٤</sup>.

وقال<sup>٥</sup> ابن مجاهد بعد ما رواه: «وهذا لا يجوز؛ لأن الهاء لا تكسر إلا

إذا وقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة»<sup>٦</sup>.

فإذا<sup>٧</sup> ثبتت القراءة، فلا وجه لإنكاره.

١- أبو عمرو (ح) وهو تصحيف، وأبو زيد هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري النحوي، تقدم.

٢- أرجه (ص).

٣- في كتابه: الحجة: ٦٠/٤.

٤- لم يقل أبو علي: «ورواية ابن ذكوان عن ابن عامر غلط»، وإنما قال: «كسر الهاء مع الهمز غلط، لا يجوز». الحجة: ٦٢/٤.

٥- قال (ح).

٦- كتاب السبعة: ٢٨٨. قال ابن مجاهد بعد ذكر رواية ابن ذكوان: «وقول ابن ذكوان هذا وهم، لأن الهاء لا يجوز كسرها وقبلها همزة ساكنة، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وأما الهمز فلا».

٧- وإذا (ح).

ووجه هذه القراءة، أنه لم يعتد بالساكن حاجزاً، فكأنَّ الهاء وقعت بعد الجيم، وجاز ذلك في الهمز دون غيره من الأحرف الصحيحة، لأن الهمز ليس كغيره، إذ هو قابلٌ للتغيير والنقل.

وأشار بقوله: (نصيراً فَازَ)، إلى قوة الإسكان.

والتنبيه على الكلام فيه كما سبق.

و(جَوَاداً)، منصوب على الحال؛ أي مشبهاً ذلك، وهو الفرس الظاهر الجودة؛ لأن الواصل<sup>١</sup> يجري كجريحه لظهور وجه قراءته.

أو (جَوَاداً)، يعني الرجل الكريم الذي له جود؛ فيكون معناه سخياً بوصلها<sup>٢</sup>، كأنه ندبه إلى مواصلة هذه القراءة لما لم يرتب فيها ضعيف المعرفة؛ إذ وَصَلَ عِلْمُهَا إلى كل واحد. ولهذا قال: (دُونَ رَبِّبٍ لِّتَوْصَلَا)، أي لا تَهْجُرْ ولا يَطْعن عليك جاهل؛ وإن كان مَنْ لم يصل، لا يُبَالَى بطعنه.

١- الوصل (ح).

٢- لوصلها (ص)، وفي (ع) بوصله.

## باب المد والقصر

[١٦٨] إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَأُوهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ

أَوْ الْوَءُ عَنْ ضَمٍّ لَقِيَ الْهَمْزُ طَوَّلًا

حروف المد هي هذه التي ذكرها.

سُميت بذلك لإمتداد الصوت بها، وتسمى حروف اللين لضعفها من أجل اتساع مخارجها مع ما لحقها من المد؛ ولأنها ضعفت أيضاً بالتغيير<sup>١</sup> والانتقال والاعتلال الذي ينوبها.

وقد أجمعوا<sup>٢</sup> على إطلاق هذين عليها إذا وجد سبب المد.

وأبى بعضهم إطلاق المد خاصة عليها إذا لم يقع بعدها سبب المد. فأما الألف، فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

وأما غيرها، فقد يقع قبلها غير حركتها، فلهذا قيد في ما سوى الألف. ومعنى قوله: (لَقِيَ الْهَمْزُ)، لأنه مُوجبٌ للمد.

ومعنى (طَوَّلَ)، أي مَدَّ؛ لأن المد إطالة الصوت بالحرف الممدود.

والهاء في قوله: (أَوْ يَأُوهَا)، عائدة على الألف؛ لأنها تصحبها أبداً<sup>٣</sup>

وتوافقها في أنهما من حروف العلة ومن حروف المد واللين، وهي أقرب إليها في المخرج من الواو؛ أو تعود على الحروف، وإن لم يسبق ذكرها، لأنه معلوم.

وقوله: (عَنْ ضَمٍّ)، أي بعد ضم؛ لأن (عن): للمجاوزة، فأنت تجاوز

عن الضم إليها. فإذا وجد ما شرط، فلا خلاف في المد للملازمة حرف المد

١- بالتغير (ص).

٢- اجتمعوا (ح).

٣- أيضاً (ع).

السبب الموجب له المدُّ في حالتي<sup>١</sup> الوصل والوقف<sup>٢</sup>؛ لأنه لَمَّا لازمَه في الحالتين، اشتد الخفاء في حرف المد بمجاورة الهمز، لأن الهمز قوي جَلْدٌ بعيدُ المخرج، فَقَوِيَ لمجاورته بالمد، لئلا يسقط لحنائه من اللفظ عند سرعة التلاوة.

وإنما أظهر بالمد دون التضعيف، لأن التضعيف ثقيل؛ ولأن المد مجانس للحرف من حيث إنه لا يخرج من مخرجه إلا به، فكان إظهاره به أولى؛ [ولأن الألف لا يمكن تضعيفها]<sup>٣</sup>.

وسوى في القصيد بين جميع القراء في مقدار المد في هذا. وقال الحافظ<sup>٤</sup> أبو عمرو وغيره: «أطولهم مدًا ورش وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق [أهل] العراق، ودونه قالون من طريق أبي نشيط بخلاف عنه»<sup>٥</sup>.

ثم قال بعد ذلك: «وهذا كله على التقريب من غير إفراط . وإنما هو على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحد»<sup>٦</sup>.

وكذلك رتب ابن غلبون<sup>٧</sup>.

وقدّر بعض القراء أطول المد بألفين أو واوين أو ياءين؛ وهو في مذهب ورش وحمزة؛ ودون ذلك لعاصم.

والقسم الثالث<sup>٨</sup> أوسط، وهو لابن عامر، ويُقدر بألف ونصف، ودونه لأبي عمرو<sup>٩</sup> الدوري عن أبي عمرو.

١- حالي (ص).

٢- الوقف والوصل (ع) تقسم وتأخير.

٣- بين المعقوفين زيادة من (ح).

٤- الحافظ سقط (ح).

٥- أهل زيادة من كتاب : التيسير يقتضيها السياق.

٦- التيسير : ٣٠.

٧- المصدر نفسه : ٣١.

٨- في التذكرة : ١٠٧/١.

٩- الثاني (ص).

١٠- أبي عمرو (ح).



والرابع: القصر، ويقدر بألف، وفيه يتساوى<sup>١</sup> الباقيون.  
وقال بعضهم<sup>٢</sup>: «فإذا<sup>٣</sup> قرأ القارئ ﴿يُولِيكَ عَالِدٌ﴾<sup>٤</sup>، فعلى مذهب  
ورش تكون المدة في ﴿يُولِيكَ﴾ بقدر ألفين، وفي ﴿عَالِدٌ﴾ بقدر ألف.  
وعلى مذهب أبي نَشِيط عن قالون وأبي عمر الدوري عن أبي عمرو،  
وهشام عن ابن عامر، يكون ﴿يُولِيكَ﴾ بمقدار ثلثي ﴿عَالِدٌ﴾<sup>٥</sup>، فيكون  
﴿عَالِدٌ﴾ بمقدار ألفين، و﴿يُولِيكَ﴾ بمقدار ألف وثلث؛ لأنهم يدخلون في نحو:  
﴿عَالِدٌ﴾ بين الهمزتين ألفاً.  
وعلى<sup>٦</sup> مذهب الحلواني عن قالون والسوسي، تكون الأولى مثل نصف  
الثانية، تُقدر الثانية بألفين والأولى بألف: الأولى<sup>٧</sup> على أصلهما في القصر،  
والثانية على الفصل.  
وعلى مذهب ابن كثير يتساويان، فيكون المد فيهما بمقدار ألف على  
مذهبه في القصر، وترك الفصل، والتسهيل.  
وعلى مذهب ابن ذكوان والكوفيين، تكون الأولى بقدر<sup>٨</sup> ألفين،  
والثانية تسقط، لأنهم يحققون ولا يفصلون». انتهى كلامه.  
وكان شيخنا رحمه الله يرى في هذا الضرب بمدتين: طُولَى لـورش  
وحَمَزَة، ووسطى لمن بقي. ويقول: «هذه الرتب في المد لا تتحقق؛ لأن ذلك  
يؤدي إلى ما لا يجوز من الطول أو القصر؛ ولأن المد لكل فريق من ذكر، لا يعلم  
عينه وحده، فيأتي به القارئ لمن نسب إليه في كل مرة من غير زيادة ولا نقصان.

١- تساوى (ص).

٢- بعضهم سقط (ح).

٣- إذا (ح).

٤- من الآية : ٧٢ من سورة هود.

٥- ألف (ص).

٦- وهو على مذهب (ع).

٧- الأول (ص).

٨- بمقدار (ص).

وإذا امتنع علم<sup>١</sup> ذلك، ثبت أن ذكر ذلك تنبيه على ما يُؤثر القراء في مذاهبهم من حذرٍ أو تحقيقٍ كما ذكر أبو عمرو.

[١٦٩] فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ (ب) اِدْرَةُ (ط) اِلْبَدُ

بِخُلْفِهِمَا (ي) رُويك (د) رَأً وَمُخَضَّالاً

أشار بقوله: (بَادِرَةُ طَالِباً بِخُلْفِهِمَا)<sup>٢</sup>، إلى استحسانه للفرق بين ما يلزم فيه المد ولا يزول بحال، وبين ما هو بصدد الزوال؛ لأنه إذا وقف على الكلمة الأولى زال المد.

وأشار أيضاً إلى الفرق بين ما هو من كلمة، وبين ما هو من كلمتين، بقوله: (بِخُلْفِهِمَا) في ظاهر اللفظ.

وكان المبرد يختار في المنفصل القصير، لما فيه من الفرق بين المقصور والممدود في نحو: «الهُوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى»<sup>٣</sup>، لأن الهوى إذا لقي الهمز ومددته، اشتبه بالهواء الممدود<sup>٤</sup>، ثم مثل النوعين فقال:

[١٧٠] كَجِئِ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتَّصَالَه

وَمَقْصُولُهُ فِي أُمَّهَاتِ أَمْرُهُ إِلَى

فَمَثَلُ الْبَاءِ بقوله تعالى: «وَجَاءَ يَوْمَئِذٍ»<sup>٥</sup>، والواو بقوله: «أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ»<sup>٦</sup>، والألف بقوله: «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ»<sup>٧</sup>، ونحوه.

١- على (ص).

٢- بخلفهما سقط (ح).

٣- من الآيتين : ٣ و ٤ من سورة النجم.

٤- المخلود (ص).

٥- من الآية : ٢٣ من سورة الفجر.

٦- من الآية : ١٤٩ من سورة النساء.

٧- من الآية : ٧٠ من سورة البقرة.

وفي المنفصل: الياء بقوله<sup>١</sup>: ﴿فِي أُمَّهَا رَسُولًا﴾<sup>٢</sup>، والواو بقوله: ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>٣</sup>، ومثال الألف في هذا النوع: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ﴾<sup>٤</sup>، ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ﴾<sup>٥</sup>.  
فمن ترك المد في المنفصل، اعتبر الانفصال.  
ومن مدّ، نظر إلى اتصال حرف المد واللين بالهمز، فطرد العلة في المتصل.

### [١٧١] وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ

فَقَصَّرَ وَقَدْ يُرْوَى لِـ(وَرَشٍ) مُطَوَّلًا

يعني: وما وقع من حروف المد بعد همز محقق نحو: ﴿وَعَاتَى الزَّكَاةَ﴾<sup>٦</sup>، أو مخفف: إما بالنقل نحو: ﴿لِلْإِيمَنِ﴾<sup>٧</sup>، وإما بالبدل نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِلَهَةٌ﴾<sup>٨</sup>، وإما بالتسهيل نحو: ﴿جَاءَ آلَ لُوطَ﴾<sup>٩</sup>، والمغير<sup>١٠</sup> على وجه - والمغير يجمع ذلك كله-، فَقَصَّرَ لجميع القراء: ورش وغيره.  
(وقد يُروى لسورس مُطَوَّلًا)، أي مشبعًا؛ ذكر ذلك مكّي<sup>١١</sup> وغيره.

١- في قوله (ص) (ع).

٢- من الآية : ٥٩ من سورة القصص.

٣- فأمر هو (ص) (ع).

٤- من الآية : ٢٧٥ من سورة البقرة.

٥- من الآية : ١٢ من سورة البقرة وشبهه.

٦- من الآية : ٥٣ من سورة الشورى.

٧- من الآية : ١٧٧ من سورة البقرة ، ومن الآية : ١٨ من سورة التوبة.

٨- الإيمان (ص) (ع).

٩- من الآية : ١٦٧ من سورة آل عمران وشبهه.

١٠- من الآية : ٩٩ من سورة الأنبياء.

١١- من الآية : ٦١ من سورة الحجر ، وفي (ح) ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾.

١٢- والمغير سقط (ح).

١٣- التبصرة : ٦٠.

[١٧٢] وَوَسَطَهُ قَوْمٌ كَأَمَّنَ هَؤُلَاءِ

ءِ إِلَهَةٍ آتَىٰ لِلْإِيمَانِ مُثَلًّا

وقد ذكر التوسط أيضاً : مكى<sup>١</sup>، [وذكره أبو عمرو]<sup>٢</sup>.  
وذكر ابن غلبون<sup>٣</sup> القصر له كسائر القواء، وأنكر الإشباع وردّه وقال :  
«إنه يؤدى إلى التباس الخبر بالاستفهام كقوله: «عَامِنَ الرَّسُولُ»<sup>٤</sup>،  
و«عَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ»<sup>٥</sup>».

[١٧٣] سِوَى يَاءِ إِسْرَاعِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ

صَحِيحٌ كَقُرْآنٍ وَمَسْتُوْلًا اسْمًا

هذا استثناء من لم يقصر لورش فقصره، وهو ياء «إسر عيل»<sup>٦</sup>،  
وما وقعت الهمزة فيه بعد ساكن ليس بحرف علة، وما وقع من حروف المد بعد  
همزة الوصل المجتلية للإبتداء نحو: «إِلَذْنَ لِي»<sup>٧</sup>، «أَوْثَمَنَ»<sup>٨</sup>، «إِسْتِ  
بَقُرْعَانَ»<sup>٩</sup>.

١- وهو رواية البغداديين عنه . التبصرة : ٦٠ .

٢- وذكره أبو عمرو، زيادة من (ح) (ع)، قال أبو عمرو : «فإن أهل الأداء من مشيخة المصريين  
الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش يزيدون في تمكين حرف المد في ذلك زيادة متوسطة على مقدار  
التحقيق» . التيسير : ٣١ .

٣- في النذكرة : ١٠٨/١ .

٤- بأنه (ح) .

٥- من الآية : ٢٨٥ من سورة البقرة .

٦- من الآية : ٤ من سورة قريش .

٧- من الآية : ٤٠ من سورة البقرة وشبهه .

٨- من الآية : ٤٩ من سورة التوبة .

٩- من الآية : ٢٨٣ من سورة البقرة .

١٠- من الآية : ١٥ من سورة يونس .

فأما من قصر، فإنه يحتاج بزوال الخفاء لتقدم الهمز .  
ومن مدّ، احتج بأنه لا بد من وجود الخفاء لمجاورة الهمز، وإن كان دون  
الأول.

ومن وسط، اقتصد وقال: لا بد من الخفاء وإن كان دون الأول؛ فعلى  
ذلك يكون المد.

وأما «إسْرَءِيل»، فررد النص عن نافع بمد أوله وقصر آخره، وعلّل  
بكثرة تكراره، فخفف بالقصر؛ لأن الجمع بين مدتين في كلمة يكثر دورها  
مستصعب؛ ولأن الغرض بالمد عند قوم: بيان الهمز، إما على الناطق به من  
المؤنة والكلفة، لأنه يخرج من الصدر باجتهاد<sup>١</sup> وشدة، ولذلك يُشَبَّه بالتسهيوع  
والسعلة، فجعل<sup>٢</sup> المد ليستعين به على إخراج الهمز، وقد حصل ذلك بمد أوله.  
وأما ما وقع بعد ساكن صحيح، كـ «قِرْءَان»<sup>٣</sup> و «مَسْئُولًا»<sup>٤</sup>،  
فوجهه الجمع بين اللغتين، مع<sup>٥</sup> أن القراءة سنة متبعة.

ويمكن أن يقال: إن هذه الهمزة لمّا كانت تُقبل النقل، فكأنه قد توهم  
فيها النقل، فلم يمدّها استشعاراً للحذف الذي هي<sup>٦</sup> معرضة له بعد إلقاء  
حركتها على الساكن قبلها، فلم يمدّها كما<sup>٧</sup> لم يمدّها في «تَرَى» ونحوه.  
ولاً<sup>٨</sup> يلزم عليه مده بعد المنقول في نحو: «مَنْ-أَمِنْ»<sup>٩</sup>، و «لِلْإِيمَان»<sup>١٠</sup>،  
اعتداداً<sup>١١</sup> بالأصل وإهمالاً للعارض، لأن النقل في مثل «مَنْ-أَمِنْ» غير لازم؛ إذ

١- باجتهاد (ص).

٢- فحصل (ح).

٣- من الآية: ١٨٥ من سورة البقرة وشبهه.

٤- من الآية: ٣٤ من سورة الإسراء وشبهه.

٥- من (ح).

٦- هو (ح).

٧- كمن (ص).

٨- فلا (ع).

٩- من الآية: ٦٢ من سورة البقرة وشبهه.

١٠- اعتداد (ع).

لو ابتداءً «عامن»، لم ينقل.  
و«للايمان» أيضاً في حكم المنفصل، بخلاف «قرءان»؛ لأنه لازم، إذا  
لو نقل لم يكن فيه ذلك.  
والمعول على ما قدمته.  
وأما مدّه إذا كان الساكن<sup>٢</sup> قبل الهمز حرف مد نحو: «وَجَاءُوا عَلَى»<sup>٣</sup>،  
و«بَأَعُو بِغَضَبٍ»<sup>٤</sup>، فلأنّ المد قبل الهمز قام مقام الحركة؛ لأنه حال بينها وبين  
الساكن، فلم يكن كالساكن الصحيح مثل: «قرءان» وبابه، فمدّ على أصله في  
ما قبله متحرك.

#### [١٧٤] وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ اِيتِ وَبَعْضُهُمْ

يُؤَاخِذُكُمْ الْآنَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا

(وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ)، معطوف على ما قبله؛ فهو داخل في المستثنى.  
ووجه ترك المدّ في ما بعد همز الوصل، ترك الاعتداد بالعارض؛ لأن همزة  
الوصل عارضة، وإبدال الهمز بعد هاء ياء عارض أيضاً، فلم يمد لذلك.  
وأما «يؤاخذكم»<sup>٥</sup> و«الن»<sup>٦</sup> في يونس في الموضعين<sup>٧</sup>، و«عادا  
الاولى»<sup>٨</sup>، فهو من زيادات القصيد، وترك ذكرها في التيسير طرد<sup>٩</sup> للأصل،

١- إذ سقط (ح) (ع).

٢- إذا كان ألفاً (ص).

٣- من الآية : ١٨ من سورة يوسف.

٤- من الآية : ١١٢ من سورة آل عمران.

٥- ولأن (ص).

٦- الهمزة (ح).

٧- من الآية : ٢٢٥ من سورة البقرة وشبهه.

٨- من الآيتين : ٥١ و ٩١.

٩- من الآية : ٥٠ من سورة النجم.

١٠- طرداً (ص).

وموجب لدخولها في حكم ما سبق من المد في نظائرها.  
فأما من استثنى «يوأخذكم» كيف ما وقع، فهو عنده من: (واخذ) غير مهموز على لغة من قال: واخذته.  
وإذا احتمل، فلا سبيل إلى تيقن وجود الهمز فيه.  
وأما «الن»، فإنه اجتمع فيه همزتان: محققة ومخففة، فمد المحققة<sup>١</sup>، وترك المد للأخرى استثقالاً لمديتين في كلمة.  
وأيضاً فإنهم اعتدوا بحركة اللام، وحكموا لها<sup>٢</sup> بحكم الحركة اللازمة على لغة من يقول: (الحمز)، فلم يزيدوا في المد بعدها كما لم يزيدوا بعد اللازمة في نحو: «يقتلونكم»<sup>٣</sup> و«يرضونكم»<sup>٤</sup>.

## [١٧٥] وَعَادَا الْأُولَى وَابْنُ غَلْبُون طَاهِرٌ

### بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالِ وَقَوْلًا

وأما «عادا الأولى»، فإنما لم يمد هؤلاء له وإن كانوا قد مدوا نحو: «سيرتها الأولى»<sup>١</sup> وبابه؛ لأن الحركة في اللام أشبهت اللازمة شبيهاً قويا من أجل إدغام التنوين فيها كما يدغم في اللازمة مثل: «أنداداً ليضلوا»<sup>٢</sup>.  
ولولا ذلك لما أمكن الإدغام؛ لأن اللام كانت تكون في معنى الساكنة، ولا تدغم إلا في متحرك<sup>٣</sup>، فسقط المد؛ إذ المد إنما يكون حيث تقوى الهمزة؛ وإنما

١- فمد للمحققة سقط (ع) وفي (ص) فمد المحققة.

٢- بأنها (ح).

٣- من الآية: ١٩٠ من سورة البقرة.

٤- من الآية: ٨ من سورة التوبة.

٥- كان (ح).

٦- من الآية: ٢١ من سورة طه.

٧- من الآية: ٣٠ من سورة إبراهيم.

٨- ولأن (ص).

٩- متحركة (ح).

تقوى، إذا كانت الحركة عارضة، فلما توغلت الحركة في شبه اللازمة، صارت الهمزة كأثما غير منوية<sup>١</sup>.

وقد سبق مذهب ابن غلبون في منع المد وإنكاره ذلك<sup>٢</sup>.  
ومعنى<sup>٣</sup> قوله: (وَقَوْلَ)، أي قَوْلَ نَافِعاً به، ومنع أن يكون المد قراءة له<sup>٤</sup>،  
وجعل القول به غلطاً ووهماً وقال: إنما ذلك على إرادة التحقيق، وإعطاء اللفظ  
حقه فتوهم ذلك إشباعاً.

وإنما اعتمد ابن غلبون على رواية البغداديين .  
فأما المصريون فإنهم رَوَوْا التمكن عن ورش<sup>٥</sup>.

[١٧٦] وَعَنْ كُلِّهِم بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا

أجمع القراء على المد في ما<sup>٦</sup> لقيه ساكن، نحو: ﴿الصَّاحَّة﴾<sup>٧</sup>، و﴿مِنْ دَابَّة﴾<sup>٨</sup>.

١- منونة (ص).

٢- في شرح البيت : ١٧٢.

٣- وهي (ع).

٤- قال ابن غلبون: «روى عن نافع أنه قال: (قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله ﷺ، سَهْلٌ حَزَلٌ، لَا تَمْضَغُ وَلَا تَلُوكُ، تَنْبِرُ وَلَا تَنْتَهَرُ، لُسَهْلٌ وَلَا تُشَدِّدُ، نَقْرًا عَلَى أَفْصَحِ اللُّغَاتِ وَأَمْضَاهَا...) فهذا يؤيد لك ما عرفتك من ترك الإفراط في المد والإسراف فيه، وأن نافعاً رحمه الله لم يكن يرى إشباع المد في حروف المد واللين الواقعة بعد الهمزة... كما يذهب إليه بعض منتحلي قراءة ورش، لأن إشباع المد في هذا كله مَضْغٌ ولو كُتِبَ وانتَهَارَ وتشديد، وليس بأفصح اللغات وأَمْضَاهَا، وقد نفى نافع أن تكون قراءته كذلك». التذكرة : ١٠٧/١.

٥- التبصرة : ٦٠.

٦- ١٠٩ (ح).

٧- من الآية : ٣٣ من سورة عبس.

٨- من الآية : ٣٨ من سورة الأنعام وشبهه.



ووجه ذلك : الفصلُ بين الساكنين بالمد.  
وأما سكون الوقف فهو مثل : «يؤمنون»<sup>١</sup> و«الغافلون»<sup>٢</sup>  
و«الظالمين»<sup>٣</sup> و«المصير»<sup>٤</sup> .  
وإنما قال : (سُكُونُ الْوَقْفِ) ولم يقل عند الوقف ، احترازاً من الروم ؛ إذ  
لا مدّ معه .

وقوله : (وَجَهَانٌ أَصْلًا) ، أي جُعلاً أصلاً يعتمد عليه ، وهما<sup>٥</sup> :  
زيادة المد كما يمد مع المشدد ؛ ووجهه وجود السكون . فقد ساوى  
المشدد .

والثاني : التوسط دون الإشباع والمبالغة ؛ ووجهه الفرق بين ما سكونه  
عارض ، وما سكونه أصلي<sup>٦</sup> .  
وأشار بقوله : (أَصْلًا) ، إلى وجه غيرهما ، لم يُوصَلْ ولم يعتمد عليه . وهو  
رأي جماعة من المتأخرين : يرون ألا يمد ، لكن يقتصر على حرف المد ، ويحتجون  
بأن سكون الوقف عارض .

قالوا : فلا وجه لزيادة المد ؛ ولأن الوقف أيضاً لا يمتنع فيه الجمع بين  
الساكنين .

ولمّا لم تعمل المشايخ بهذا الوجه ، لم يذكره ، واكتفى بالتنبيه عليه .  
و(أَصْلًا) ، ليس برمز ؛ لأن الرمز لا يجتمع مع المصرّح به في ترجمة واحدة ،

١- من الآية : ٦ من سورة البقرة وشبهه .

٢- من الآيتين : ٩٤ و ٢٢٤ من سورة الشعراء .

٣- من الآية : ٣٥ من سورة البقرة وشبهه ، وفي (ص) الظمنان .

٤- من الآية : ١٢٦ من سورة البقرة وشبهه .

٥- مسكون (ع) .

٦- وعند (ص) .

٧- وهو (ح) .

٨- أصل (ح) .

وقد صرح بقوله: (وعن كلهم)، فكذلك الوجهان المؤصلان<sup>١</sup> عن جميعهم .  
وإنما أُلجأه إلى هذا ولم يقل وُصلاً، التنبيه<sup>٢</sup> على الوجه الثالث.

[١٧٧] وَمَدُّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعاً

وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ الطُّوْلُ فَضْلاً

(وَمَدُّ لَهُ)، يعني للسكون<sup>٣</sup>.

وحروف الفواتح على أربعة أقسام:

فالمد المشبع، في نحو: ميم وسين<sup>٤</sup> ولام، يقع<sup>٥</sup> الفصل بين الساكنين بالمد.  
والقسم الثاني: عين؛ واختلف فيه: فمن أشبع المد فلهذه العلة، ومن لم  
يُشبع المد، فليفرق بينه وبين ما وليت الياء فيه حركتها: والأول: مذهب ابن  
مجاهد، والثاني: مذهب جماعة من أهل الأداء منهم ابن غلبون<sup>٦</sup>.  
وإنما فضل الطول، لأنه قياس مذهبهم في الفرق بين الساكنين وعليه  
جولة<sup>٧</sup> الأئمة.

وقال أبو محمد مكي رحمه الله: «تفضيل مد<sup>٨</sup> ميم على مد عين، أقوى في  
النظر وفي الرواية لجميع القراء»<sup>٩</sup>.  
والقسمان الآخران، ذكر<sup>١٠</sup> في البيت بعده.

١- المؤملان (ح).

٢- بالتنبيه (ع).

٣- السكون (ع).

٤- يس (ص).

٥- ليقطع (ص).

٦- التذكرة: ٦٩/١.

٧- جملة (ص).

٨- مد سقط (ح).

٩- الكشف: ٦٧/١.

١٠- ذكران (ح).

[١٧٨] وَفِي نَحْوِ طَه الْقَصْرِ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ

وَمَا فِي أَلِفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٍّ فَيَمُطُّ أَلَا

سماء قصرًا، لأنه لم يأت بعد الألف موجبٌ لزيادة المد. وهذا هو القسم الثالث.

والرابع : أَلِفٌ فِي «الْم»، لا يُمد لعدم حرف المد أصلاً.

[وَمَعْنَى فَيَمُطُّ : فَيَمُدُّ ؛ يُقَالُ : مَطَلَتِ الْحَدِيدَةُ ، إِذَا مَدَدَتْهَا ؛ وَمِنْهُ : مَطَلَّ النَّعِيمُ ؛ لِأَنَّهُ مَدَّ فِي الْمَدَّةِ ]<sup>١</sup> .

[١٧٩] وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا يَنْ فَتَحِ وَهَمْزَةٌ

بِكَلِمَةٍ أَوْ وَآوِ فَوَجَّهَانِ جُمْلًا<sup>٢</sup>

يقول: إذا كانت الياء أو الواو<sup>٣</sup> مع الهمزة في كلمة، وقبلهما فتحة، نحو: «شَيْءٌ»<sup>٥</sup>، و«شَيْئًا»<sup>٦</sup>، و«كَهَيْئَةً»<sup>٧</sup>، و«وَلَا تَأْيِسُوا»<sup>٨</sup>، ونحو: «مَطَرٌ السَّوَاءُ»<sup>٩</sup>، و«سَوَاءٌ»<sup>١٠</sup>، فأهل الأداء على وجهين: منهم من يأخذ فيه لورش بالمد المتوسط، وعلته أن المد الذي فيهما قد

١- بين المعقوفين زيادة من نسخة المكتبة الوطنية بباريس، وقد أثرت إثباتها لكون هذه النسخة متفقة في كثير من الزيادات مع نسخة المكتبة الأحمدية بتونس. وهي من زيادة المؤلف كما بينت في المقدمة.

٢- هذا البيت وما بعده من باب المد والقصر من زيادات القصيد على التيسير.

٣- والواو (ح).

٤- وقبلها (ص) وفي (ح) أو قبلها.

٥- من الآية : ٢٠ من سورة البقرة وشبهه.

٦- من الآية : ٤٨ من سورة البقرة وشبهه.

٧- من الآية : ٤٩ من سورة آل عمران ، ومن الآية : ١١٠ من سورة المائدة.

٨- من الآية : ٨٧ من سورة يوسف.

٩- من الآية : ٤٠ من سورة الفرقان.

١٠- من الآية : ٣١ من سورة المائدة.

زال معظمه بتغير الحركة.

والثاني : التمكين ؛ لأنه لا بد فيهما من المد، ولهذا قال سيبويه<sup>١</sup> : لا يدغمان وإن انفتح ما قبلهما<sup>٢</sup> مع شيء من مقاربهما ؛ لأن فيهما ليئا ومداً. وأجاز الإدغام في نحو: (ثوب بكر)<sup>٣</sup>.

ولولا المد الذي فيهما وقيامه مقام الحركة، لما جاز الإدغام.

وذكر أن العرب الذين ينقلون الحركة في الوقف في نحو: (بكر)، لا تنقل الحركة إلى الساكن قبل ، في الوقف [على]<sup>٤</sup> مثل: (زيد) و(عون)، لوجود المد واللين في هذين الحرفين. فقد سماهما حرفي مدّ ولين، وقد جاءت الياء مفتوحاً ما قبلها مع حرفي المد واللين ردفاً في الشعر كما قال عمرو بن كلثوم:

كَأَنَّ غُضُوهُنَّ مُتَوْنُ غُدْرٍ<sup>٥</sup> تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا<sup>٦</sup>

والقصيدة مبنية على الياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها نحو:  
...فَاصْبَحِينَا<sup>٧</sup>

... وَجُلُودَ الْقَوْمِ جُونًا<sup>٨</sup> .

١- الكتاب : ٤/ ٤٤٦.

٢- قبلها (ح).

٣- الكتاب : ٤/ ٤٤٠.

٤- على زيادة من (ح).

٥- غرز (ع) وهو تصحيف.

٦- شرح القصائد العشر (معلقة عمرو بن كلثوم) : ٢٨٢، وروايته فيه : كأن متوغن... وهو من شواهد الصيمري في التبصرة والتذكرة : ٩٣١/٢. والقصيدة كلها مبنية على ياء قبلها كسرة وواو قبلها ضمة.

٧- طرف من صدر البيت الأول من معلقة عمرو بن كلثوم : أَلَا هَبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبَحِينَا .

شرح القصائد العشر : ٢٥٤.

٨- طرف من عجز بيت من معلقة عمرو بن كلثوم وبصه :

إِذَا وُضِعَتْ عَنِ الْأَبْطَالِ يَوْمًا رَأَيْتَ لَهَا جُلُودَ الْقَوْمِ جُونًا .

شرح القصائد العشر : ٢٨٢، وهو من شواهد الصيمري في التبصرة والتذكرة : ٩٣١/٢.

[١٨٠] بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلُّ (وَرَشٍ) وَوَقْفُهُ

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَلًا

فالجohan المذكوران عن ورش لأهل الأداء.  
وكان ابن غلبون يمد له في «شيء» و«شيئا» لا غير، مداً ممكناً من غير  
إسراف.

وقوله: (وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَلًا)، يعني أعمل الوجهان.  
ففي (أعمالاً)، ضمير يعود على الوجهين، يعني سكون الوقف في<sup>١</sup> هذا  
الضرب المفتوح ما قبله.

[١٨١] وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ (وَرَشُهُمْ)

يُؤَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزٌ مُذْخِلاً

فقد صار للقراء في الياء والواو المفتوح ما قبلهما عند سكون الوقف  
ثلاثة مذاهب .

- إسقاط المد ، وهو مذهب النحويين، لذهاب معظم المد واللين بتغيير<sup>٢</sup>  
الحركة، ولكون سكون الوقف عارضاً. وكل واحد من هذين يوجب ترك  
الزيادة.

- واعتل الذين مدوا زائدين في التمكن، بالفصل بين الساكنين، ولم  
يفرقوا بينه وبين الضرب الأول: الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها.  
قال الحافظ أبو عمرو<sup>٣</sup>: «والذي أخذ به التمكن المتوسط من غير  
إسراف، وبذلك قرأت».

١- وهذا الضرب (ح).

٢- بتغير (ص).

٣- جامع البيان : (ل: ٥٧-١).

- (وَوَرِثَهُمْ يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمَزَ)، مثل: ﴿رَأَى الْعَيْنُ﴾<sup>١</sup>،  
و﴿إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾<sup>٢</sup>، و﴿فَلَا قُوَّةَ﴾<sup>٣</sup>، و﴿الْمَوْتَ﴾<sup>٤</sup>.  
فأما نحو: ﴿شَيْءٌ﴾ و﴿السَّوَاءُ﴾، فقد تقدم ذكر الخلف في قوله: (وَصَلُّ  
وَرِشَ وَوَقَّفَهُ)<sup>٥</sup>.

[١٨٢] وَفِي وَائِ سَوَاتٍ خِلَافٍ لِـ (وَرِشَهُمْ)

وَعَنْ كُلِّ الْمَوْعُودَةِ أَقْصُرَ وَمَوْئِلًا

أما الجماعة، فعلى أصولهم في ترك الهمز<sup>٦</sup> في: ﴿مَوْئِلًا﴾<sup>٧</sup> و﴿الموعودة﴾<sup>٨</sup>.  
وأما ورش فخالف أصله فيهما.

وحجته أن الواو فيهما أصلها الحركة، وإنما سكنت بدخول الميم عليها  
بدليل<sup>٩</sup> تحركها في: (وَأَدَّ) و(وَأَلَّ)، فلم يعتد بالسكون لأنه عارض، ولأن  
تشاكل الفواصل معتبر؛ فلو مددت ﴿مَوْئِلًا﴾، لخالف ﴿مَوْعِدًا﴾<sup>١٠</sup>؛ ولأن في  
استثنائهما إشعاراً بجواز الوجهين؛ ولأن الهمزة قد تُحذف في بعض اللغات فلم  
يَمدَّ لها. هذا كله مع اتباع الأثر.

١- من الآية : ١٣ من سورة آل عمران.

٢- من الآية : ٥٢ من سورة التوبة.

٣- من الآية : ٥١ من سورة سبأ.

٤- من الآية : ١٩ من سورة البقرة وشبهه.

٥- من البيت : ١٨٠.

٦- المد (ح).

٧- من الآية : ٥٨ من سورة الكهف.

٨- من الآية : ٨ من سورة التكوين.

٩- بد (ح).

١٠- من الآية : ٤٨ من سورة الكهف وشبهه.

وأما «سَوْءَ أَهْمَا»<sup>١</sup> و«سَوْعَاتِكُمْ»<sup>٢</sup>، ففي الواو عن ورش وجبهان: المد الممكن، والقصر. ولا خلاف عنه في مدّ الألف. ومن أصله ألا<sup>٣</sup> يمدّ ما بعد الهمز إذا كان قبل الهمز ساكن، إلا أن يكون الساكن حرف مد، فاقترضى ذلك ألا يمدّ الألف هاهنا. إلا أن سكّون الواو قبلها عارض؛ لأنّ فَعْلَةً اسْمًا، يُجْمَعُ على (فَعْلَاتٍ)، نحو: جَفَنَةٌ وَجَفَنَاتٍ.

فإذا كان عين<sup>٤</sup> الكلمة واوًا أو ياء، جُمِعَت على فَعْلَاتٍ نحو: جَوَزَاتٍ وَيَيْضَاتٍ. وإنما سكّنتا هاهنا؛ لأنهما إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قُلِبَتَا أَلِفًا، وهذيل تجمع ذلك: يَيْضَاتٍ وَجَوَزَاتٍ كالصحيح.

ولأبي الحسن علي بن عبد الغني المعروف بالحصري<sup>٥</sup> المقرئ رحمه الله في هذه الكلمات<sup>٦</sup> أبيات، قال:

سَأَلْتُكُمْ يَا مُقَرَّنِي الْغُرْبِ كُلَّهُ      وَمَا مِنْ سُؤَالٍ الْحَبْرِ عَنْ عِلْمِهِ بُدُّ  
بِحَرْفَيْنِ مَدُّوْا ذَا وَمَا الْمَدُّ أَصْلُهُ      وَذَا لَمْ يَمْدُوْهُ وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ  
وَقَدْ جُمِعَا فِي كَلِمَةٍ مُسْتَبَيِّنَةٍ      عَلَى بَعْضِكُمْ تَخْفَى وَمِنْ بَعْضِكُمْ تَبْدُو

١- من الآية : ٢٠ من سورة الأعراف وشبهه.

٢- من الآية : ٢٦ من سورة الأعراف.

٣- لا يمد (ح).

٤- كذا في جميع النسخ بما فيها المستأنس بها، وصححت في النسخة (ح)، من غير الناسخ (اسم)، ولعلها

- إن صح ما في النسخ- (صفة) لفعلة.

٥- غير (ح).

٦- هو أبو الحسن علي بن عبد الغني الفهرري القيرواني الحصري، أستاذ ماهر أديب حاذق، صاحب

القصيدة الرائية في قراءة نافع، قرأ على عبد العزيز بن محمد صاحب ابن سفيان وغيره، توفي بطنجة سنة

ثمان وثمانين وأربعمائة عند الذهبي. وعند الذهبي: سنة ثمان وستين وأربعمائة.

سير أعلام النبلاء : ١٩ / ٢٦ (١٦)، معرفة القراء : ٨٦٩ / ٢ (٥٧٩)، غاية النهاية : ١ / ٥٥٠ (٢٢٥٠).

٧- الكلمة (ص).

٨- لسؤال (ع).

٩- بعضهم (ح).

فالْحَرْفُ الَّذِي مُدٌّ وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي الْمَدِّ فِي قَوْلِهِ : الْأَلْفُ. وَالَّذِي لَمْ يُمَدَّ  
وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ : الْوَاوُ.  
وَأَشَارَ إِلَى «سَوْءِ أَيْكُمُ» بِقَوْلِهِ : (عَلَى بَعْضِكُمْ تَخْفَى وَمِنْ بَعْضِكُمْ  
تَبْدُو).

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>١</sup> فِي جَوَابِهِ :  
عَجِبْتُ لِأَهْلِ الْقِيَرَوَانِ وَمَا جَدُّوا لَدَى قَصْرِ سَوَعَاتٍ وَفِي هَمْزِهَا مَدُّوا  
لِوَرَشٍ وَمَدُّ اللَّيْنِ لِلْهَمْزِ أَصْلُهُ سِوَى مَشْرَعِ الثَّنِيَّا<sup>٢</sup> إِذَا عَذَبَ الْوَرْدُ  
أَصْلُهُ : يَعْنِي أَصْلُ وَرَشٍ ، إِلَّا مَا اسْتَنْهَاهُ نَحْوُ : «مُوئَلَّا» وَ«الْمَوْعُودَةُ» .  
وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ حَرْفٌ مَدٌّ يَمْدُّهُ سِوَى مَا سَكُنَ قَبْلَهُ مَا لَهُ مَدٌّ  
يَعْنِي : وَالَّذِي بَعْدَ هَمْزٍ حَرْفٌ مَدِّ يَمْدُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْهَمْزِ سَاكِنٌ غَيْرُ  
حَرْفٍ<sup>٣</sup> مَدِّ .

وَفِي هَمْزِ سَوَعَاتٍ يَمْدٌ وَقَبْلَهُ سَكُونٌ بِلَا مَدٍّ فَمِنْ أَيْنَ ذَا الْمَدِّ  
(يَعْنِي أَنَّ السَّائِلَ قَالَ بَعْدَ تَقْرِيرِ هَذَا الْأَصْلِ لِوَرَشٍ : كَيْفَ يَمْدُ بَعْدَ  
الْهَمْزِ فِي (سَوَعَاتٍ) ، وَقَدْ وَقَعَ قَبْلَ الْهَمْزِ سَاكِنٌ لَيْسَ بِحَرْفٍ مَدٍّ<sup>٤</sup> .  
يَقُولُونَ عَيْنُ الْجَمْعِ فَرَعٌ سَكُونُهَا فَذُو الْقَصْرِ بِالتَّحْرِيكِ الْأَصْلِيِّ يُعْتَدُ  
وَيُوجِبُ مَدَّ الْهَمْزِ هَذَا بِعَيْنِهِ لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَ الْحَرْكِ مَتَدُّ  
أَيُّ يَقُولُ الْعُلَمَاءُ : عَيْنُ الْجَمْعِ فِي : (فَعَلَاتٍ) ، أَصْلُهَا التَّحْرِيكُ ،  
وَالسَّكُونُ عَارِضٌ لِلْعِلَّةِ الَّتِي قَدَمْتُهَا ، وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِقَصْرِ الْوَاوِ وَلِمَدِّ مَا<sup>٥</sup> بَعْدَ  
الْهَمْزِ ؛ فَكَأَنَّهُ إِنَّمَا مَدٌّ وَقَبْلَهُ مَتَحَرِّكٌ .

١- رَحِمَهُ اللَّهُ سَقَطَ (ع) ، وَجَوَابُ الشَّاطِطِيِّ عَلَى لُغَزِ الْحَصْرِيِّ كَانَ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِنَحْوِ يَرْتَوِ عَلَى قَرْنٍ مِنَ الزَّمَنِ .

٢- الثَّنِي (ص) .

٣- لَيْسَ بِحَرْفٍ مَدٍّ (ع) .

٤- بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَقَطَ (ع) .

٥- وَلَمْدُهَا (ص) .



وَلَوْلَا لُزُومُ الْوَاوِ قَلْبٌ لَحُرَكَتُ<sup>١</sup> بِجَمْعِ بَفَعَلَاتٍ فِي الْأَسْمَاءِ لَهُ عِقْدٌ  
يعني : أن العلة في إسكانها<sup>٢</sup> ، أن لا تنقلب ألفاً<sup>٣</sup> لتحركها وانفتاح ما  
قبلها ، وإلا فَـ (فَعْلَةٌ) اسماً ، إِنَّمَا يُجْمَعُ عَلَى (فَعْلَاتٍ) .  
وَتَحْرِيكُهَا وَأَلْيَا هُذَيْلٌ وَإِنْ فَشَا فَلَيْسَ لَهُ فِيمَا رَوَى قَارِيٌّ عَدُّ<sup>٤</sup>  
يعني أن تحريك الواو والياء لغة هذيل ، وإن كان هذا التحريك عنهم  
فاشياً ، فلم يقرأ بهذه اللغة أحدٌ في (سوءات) ، فنقول : «سوءاتهما» .  
وَلِلْحَصْرِيِّ تَعْظُمُ السُّؤَالُ بِهَا وَكَمْ عَلَيْهِ عِتْرَاضٌ حِينَ زَايَلَهُ الْجَدُّ<sup>٥</sup>  
أي : فارقه الجد ، لقوله : (عَلَى بَعْضِكُمْ ...) إلى آخره ، يعني «سوءاتكم» .  
وَمَنْ يَعْنِ وَجْهَ اللَّهِ بِالْعِلْمِ فَلْيُعِنْ عَلَيْهِ وَإِنْ عَنَى<sup>٦</sup> بِهِ خَائَهُ الْجَدُّ<sup>٧</sup>  
وأجابه أيضاً المقرئ أبو إسحاق إبراهيم بن طلحة البلياني<sup>٨</sup> المعروف  
بـابن الحداد .

أَلَا أَيُّهَا الْأَسَاذُ وَاللَّهُ رَاحِمٌ وَغَافِرٌ لَهُوَ ظَلْتُمْ دَهْرَكُمْ تَشْدُوا<sup>٩</sup>  
وجه جواز<sup>١٠</sup> (تَشْدُوا) ، أن المخاطب بلفظ الجمع واحد .  
أَسْأَلُكُمْ يَا مَقْرئِي الْغَرْبِ كُلِّهِ وَمَا لِسُؤَالِ الْحَبْرِ عَنْ عِلْمِهِ بُدُّ<sup>١١</sup>  
بِحَرْفَيْنِ مَدُّوْا ذَا وَمَا الْمَدُّ أَصْلُهُ وَذَا لَمْ يَمْدُوْهُ وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ<sup>١٢</sup>

١- تحركت (ح).

٢- إسكانه (ح).

٣- ألفا سقط (ح).

٤- أي سقط (ص) (ح).

٥- كقولہ (ع).

٦- عني به (ص) ، وفي (ع) عنا .

٧- التياي (ح) ، وأبو إسحاق لم أفق على ترجمته .

٨- جواز سقط (ص).

وَقَدْ أَتَيْتُ فِي لَفْظَةٍ مُسْتَبِينَةٍ  
وَهَذَا أَتَى قَلَّ الزَّمَانُ<sup>١</sup> أُجِيبُكُمْ  
بِلَفْظَةٍ سَوَاعَاتٍ لَغَزَتْ وَوَاوِهَا  
فَقُلْتُ عَنْ الْمَدَّاتِ مَا الْمَدُّ أَصْلُهَا  
وَهَذَا مَقَالٌ مِنْكَ غَيْرُ مُحَرَّرٍ  
فَلَيْتَكَ إِذْ لَمْ تُعْطِ ذَا الْحَقِّ حَقَّهُ  
فَقُلْتُ وَبَعْضُ الْقَوْلِ عَيٌّْ وَعَيْلَةٌ  
فَيَا لَيْتَ شِعْرِي مَا دَهَاكَ وَمَا الَّذِي  
وَهَلْ مُدٌّ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ  
لَوْ<sup>٢</sup> قَالَ : يَدْرِي حَكْمَهَا الْحَرَّ وَالْعَبْدَ لِأَجَاد.

لَهَا أُمّهَاتٌ هُنَّ وَلَدُنَّ مَدَّهَا  
وَهَلْ مُدٌّ حَرْفُ اللَّيْنِ إِلَّا لِكُونِهِ  
فَإِنْ لَمْ يُمَدَّ اسْتَغْنَى الدَّهْرُ كُلُّهُ  
وَمَا أَصْلُ حَرْفِ اللَّيْنِ فِي جَمْعٍ يَبْضَعُ  
وَهُنَّ لَهَا أَصْلٌ وَهُنَّ لَهَا وَلَدٌ  
يُضَارِعُهَا فِي اللَّيْنِ إِنْ مُدَّ يَمْتَدُّ  
عَنِ الْمَدِّ فِيهِ وَاسْتَوَى الْوَجْدُ وَالْفَقْدُ  
وَسَوَاعَاتِكُمْ إِلَّا التَّحْرُكُ لَا الضَّدُّ

١- وها أنذا في ذا الزمان ، في الذيل والتكملة.

٢- ولم تخرج (ص) ، وفي (ع) فلم تخرج.

٣- يخفى (ح).

٤- يبدو (ح).

٥- ولو (ح).

هذا كما قال:

... فَتَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ<sup>١</sup>

وذلك راعى مَنْ رواه لورشنا      بقصرَ وَمَدُّوا سائرَ الحرفِ واعتدُوا<sup>٢</sup>  
لِكَوْنِهِ<sup>٣</sup> الْأَوَّلَى وَالْأَحَقُّ بِمَدِّهِ      لِمَا قَدْ ذَكَرْنَا وَالْإِلَهَ لَهُ الْحَمْدُ<sup>٤</sup>

١- عجز البيت الأخير من معلقة عمرو بن كلثوم ، صدره : أَلَا لَا يَجْهَلُنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا .  
شرح القصائد العشر : ٢٨٨ .

٢- واعتد (ص).

٣- لكون (ص).

٤- واللاحقون (ص).

٥- قد سقط (ح).

٦- هذه الأبيات جميعها ، أوردها ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ، في ترجمة الإمام الشاطبي ، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ . وأغلب الظن أنه استفادها من فتح الوصيد .  
بنظر الذيل والتكملة : القسم الثاني : ٥٤٨ - ٥٥٤ .

## باب الهمزتين من كلمة

[١٨٣] وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ

(سَمَا) وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ (لِ) تَجْمُلاً

الهمز والنبر سواء عند بعض النحاة والقراء .  
وبعضهم يطلق الهمز على المحقق ، أو مصدر<sup>١</sup> : همزت<sup>٢</sup> همزاً ؛ ومعناه الغمز ، لأن الصوت به يغمز ويدفع ؛ ومنه قولهم : هُمَّاز غَمَّاز .  
واشتقاق النبر من الارتفاع ؛ ومنه المنبر ، ويُقدر فيه ما يُقدر في الهمز من المصدر والجمع .

والسبب في تخفيف الهمز ، أنه حرف جُلْد متكلف في النطق ، بعيد المخرج ، وقد شبه بالسُّعْلَة لكونه نبرة من المصدر .

وأشار بقوله : (سَمَا) ، إلى شهرة التسهيل في العربية وأن أكثر العرب عليه .  
وقوله : (وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ) ، ولم يقل : وفي المفتوحين خلف ، لأن الأولى لا تكون إلا مفتوحة .

وأشار بقوله : (لِتَجْمُلاً) ، إلى حسن التسهيل لكونهما متماثلتين<sup>٣</sup> .  
ألا ترى أن هشاماً خالف أصله وهو التحقيق ، فسَهَّلَ في أحد وجهيه لذلك ، وهو المشهور عنه في كتب<sup>٤</sup> الأئمة - أعني التسهيل - وهو الذي ذكر في التيسير<sup>٥</sup> ، وكذلك ذكر مكي<sup>٦</sup> وعبد الجبار وأبو الفتح وابن غلبون أبو

١ - ومصدر (ص) .

٢ - همزات (ح) .

٣ - متماثلين (ص) .

٤ - كتاب (ص) .

٥ - التيسير : ٣٢ .

٦ - التبصرة : ٧١ .

الحسن<sup>١</sup> والمهدوي<sup>٢</sup> وابن شريح<sup>٣</sup>.  
وقال عبد المنعم بن غلبون<sup>٤</sup>: «إن الهمز مروى عن هشام . والذي آخذ به<sup>٥</sup> التسهيل، وبه قرأت». وذكر التحقيق صاحب الروضة<sup>٦</sup> وابن مجاهد<sup>٧</sup> ومحمد بن الحسن<sup>٨</sup> النقاش وغيرهم.

وحجة من حقق، أنه الأصل ؛ إذ<sup>٩</sup> كانت الأولى في تقدير المنفصلة؛ لأنها همزة استفهام داخلية على ما بعدها ؛ ولأن التسهيل وإن كان أشهر، فليس التحقيق بمتروك كما في: «آدم»<sup>١٠</sup> و «آمن»<sup>١١</sup>. وفي التحقيق أمّن من اجتماع الساكنين في نحو: «آنت»<sup>١٢</sup>. وكما جاز الجمع بين حرفي الحلق ، في (كععت)، كذلك هذا، إذ الهمز من حروف الحلق.

- ١- في كتاب التذكرة : ١١١/١ ، وفي (ص) ، أبو الحسن علي بزيادة علي وهي زيادة لا معنى لها.
- ٢- لعله في كتاب الهداية . وفي شرحه للمهدوي ذكر علة من خفف إحدى الهمزتين ، دون نسبة الأوجه إلى أصحابها ، وذلك منهجه فيه . شرح الهداية : ٤١/١ .
- ٣- هو أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيثي الإشبيلي ، صنف كتاب: "الكافي" ، وكتاب: "التذكير" في القراءات، وكان من جلة قراء الأندلس، توفي في ربيع شوال سنة ست وسبعين وأربع مائة . معرفة القراء : ٨٢٤/٢ (٥٣٥) ، غاية النهاية : ١٥٣/٢ (٣٠٦٢) . وقد ذكر ذلك في الكافي : ١٨ .
- ٤- هو والد أبي الحسن طاهر، تقدم التعريف به ، ولعل كلامه هنا في كتابه : "الإرشاد" ، ولم يصل إلينا في ما أعلم.
- ٥- أخذته (ج).
- ٦- الروضة في القراءات الإحدى عشرة : ٤٢ .
- ٧- كتاب السبعة : ١٣٧ .
- ٨- الحسن (ص)، تصحيف، وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون الموصلي البغدادي المقرئ النقاش، أحد الأعلام، روى القراءة عنه خلق لا يحصى عددهم؛ منهم محمد بن عبد الله بن أشته، وعلي بن عمر الدارقطني، توفي سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة . معرفة القراء : ٥٧٨/٢ (٢٩٩) ، غاية النهاية : ١١٩/٢ (٢٩٣٨) .
- ٩- إذا (ص).
- ١٠- من الآية : ٣١ من سورة البقرة وشبهه.
- ١١- من الآية : ١٣ من سورة البقرة وشبهه.
- ١٢- من الآية : ١١٦ من سورة المائدة وشبهه.

[١٨٤] وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلْتُ

لـ (ورش) وَفِي بَغْدَادَ يُرَوِّى مُسَهَّلًا

(تَبَدَّلْتُ)، يعني الثانية المفتوحة أَلِفًا في رواية المصريين خالصة ، وأشبعوا المد إذا لقيها بعدها ساكن نحو: ﴿ءانذرهم﴾<sup>١</sup> .  
وجه ذلك أن المسهَّلة في زنة المحققة ، فكأن الإستتقال باق، وهي لغة قريش - حكى ذلك قطرب - ، ولغة غيرها من العرب .

وبإبدال الهمز المتحرك عند النحويين على غير قياس . وقد استعمل في نحو: ﴿منساته﴾<sup>٢</sup> ، و﴿سأل سائل﴾<sup>٣</sup> .

والذي يلزم أصحاب البدل من التقاء الساكنين مغفّرٌ، لكون الأول حرف مدّ ولين، فيكون المد فاصلاً بينهما؛ ولأنه مبدلٌ من همزة متحركة، فالبدل عارض، فكأن الهمزة موجودة بحركتها، ولا يجتمع ساكنان نظراً إلى الأصل.

والبغداديون أجمعون<sup>٤</sup> ، يُسهّلونها لورش بين الهمزة والألف على القيلس المطرد والوجه الشائع في العربية ، ثم يشبع بعضهم المد للساكن، لأن الهمزة المسهلة قد قربت من الساكن لِمَا لحقها بالتسهيل من التوهين والضعف وخفاء التبرة ، فأشبعوا المد ليفصلوا<sup>٥</sup> به<sup>٦</sup> بينها وبين الساكن بعدها.

ومنهم من لم يشبع المد، لأنها في حكم المتحركة ، بدليل قيامها مقامها في وزن الشعر.

١- من الآية : ٦ من سورة البقرة.

٢- من الآية : ١٤ من سورة سبأ.

٣- من الآية : ١ من سورة المعارج.

٤- فلا (ح).

٥- ينظر كلام الداني عن هذه المسألة في كل من التعريف : ٢٣٥ مع تعليق أستاذنا الدكتور النهامي

الراجحي الهاشمي عليه . وخلاصته : أن ورشا «يقرأ بالتسهيل، مع عدم الإدخال». و ينظر التيسير : ٣٢

٦- به سقط (ص).

وإنما أضعف الصوت بها ، لِيَخِفَّ النطقُ [بها] <sup>١</sup> ، كما يخف بالحرف الساكن ؛  
 ألا ترى أنك تنشئ قول الشاعر :  
 أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَ بِهِ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مَفْنَدٌ خَبِلٌ <sup>٢</sup>  
 فيستقيم الوزن مع التسهيل ، كما يستقيم مع التحقيق .  
 وإن لم يقع بعد الهمزة ساكن ، زال الموجب للإشباع ، وذلك موضعان :  
 ﴿الد﴾ <sup>٣</sup> و﴿امتم من في السماء﴾ <sup>٤</sup> .

### [١٨٥] رَحَقَّقَهَا فِي فَصَّلَتْ (صُحْبَةً) ءَأَعْنُ

جَمِيٍّ وَالْأُولَى أَسْقَطْنَ (لِـ) تَسْهَلًا  
 وجه قراءة هشام - وهي قراءة أبي ومجاهد والضحاك <sup>٥</sup> والحسن وابن سيرين <sup>٦</sup>  
 وقتادة وغيرهم <sup>٧</sup> : قرأوا هذا على الخير - أن تكون الآيات مفصلة ، فيجعل  
 بعضها أعجميا وبعضها عربيا ؛ أو يكون على الإخبار بأن القرآن أعجمي ،  
 والمرسل إليهم لسأئهم عربي ؛ أو الرسول عربي .  
 ويقال : أسهل ، إذا ركب السهل ، لأنه لم يقرأ بهمزتين .

- ١ - بما زيادة من (ع) .
- ٢ - مقيد (ع) .
- ٣ - البيت للأعشى ، وهو في ديوانه : ٥٥ .
- ٤ - من الآية : ٧٢ من سورة هود .
- ٥ - من الآية : ١٦ من سورة الملك .
- ٦ - هو أبو القاسم الضحاك بن مزاحم الهلالي السمرقندي ، تابعي جليل ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، توفي سنة خمس ومائة . سير أعلام النبلاء : ٥٩٨/٤ (٢٣٨) ، غاية النهاية : ٣٣٧/١ (١٤٦٧) .
- ٧ - هو أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم ، تابعي جليل ، روى عن مولاة أنس بن مالك وزيد بن ثابت وغيرهما ، توفي سنة عشرة ومائة .
- سير أعلام النبلاء : ٦٠٦/٤ (٢٤٦) ، تهذيب التهذيب : ١٨٤/٩ (٦٢٢١) .
- ٨ - وكذلك قرأ ابن عباس وأبو الأسود والجحدري . ينظر البحر المحيط : ٤٨٠/٧ .

[١٨٦] وَهَمْزَةٌ أَذْهَبْتُمْ فِي الْأَحْقَافِ شُفِّعَتْ

بِأُخْرَى (كَ) مَا (دَ) اَمَتْ وَصَلَاً مُوَصَّلاً

أشار بقوله: (كَمَا دَامَتْ وَصَلَاً مُوَصَّلاً)، إلى أنها كذلك مشفَّعة بهمزة الاستفهام في مواضع من القرآن كثيرة نحو: ﴿عَاشِقْتُمْ﴾<sup>١</sup> وشبهه. والعرب توبخ بهمزة الاستفهام تارة، وتستغني عنها تارة، لأنها ليست للاستخبار. فالتوبيخ يحصل بهمزة الخبر، كقولك: يا فلان ! أَتَيْتَ منكراً.

[١٨٧] وَفِي ثُونٍ فِي أَنْ كَانَ شَفَّعَ (همزة)

وَوَشَّعَةً أَيْضاً وَالدَّمَشْقِيَّ مُسَهَّلاً

من قرأ: ﴿أَنْ كَانَ﴾<sup>٢</sup>، فمعناه: أَلَا إِنَّ<sup>٣</sup> كان ذا مال يطيعه. و(الدَّمَشْقِيَّ)، معطوف على ما قبله. و(مُسَهَّلاً)، منصوب على الحال؛ أي: وشفع الدمشقي في حال تسهيله.

[١٨٨] وَفِي آلِ عِمْرَانَ عَنِ (ابن كثيرهم)

يُشَفِّعُ أَنْ يُؤْتَى إِلَى مَا تَسَهَّلَا

معناه: (يُشَفِّعُ أَنْ يُؤْتَى) مضافاً. (إِلَى مَا تَسَهَّلَا)، يعني إلى ما قال بتسهيله؛ لأن مذهبه التسهيل، فلما زادها هنا همزة الإنكار، قرأه على أصله.

١- من الآية: ١٣ من سورة المجادلة.

٢- من الآية: ١٤ من سورة القلم. وبذلك قرأ أبو بكر وحمة. التيسير: ٢١٣.

٣- ألا إن (ح).

٤- شفع (ص).



[١٨٩] وَطَّةٌ وَفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا بِهَا

ءَ آمَتْهُمْ لِلْكَُلِّ ثَالِثًا أُبْدِلَا

أصل هذه الكلمة : (أَمْنٌ) على وزن (أَفْعَلُ) ، فالهمزة التي هي فاء الفعل ساكنة، أُبدلت أَلِفًا كما أُبدلت في (ءَادَمَ) و (ءَاخِرَ) ، ثم دخلت على الكلمة همزةُ الإستفهام ، فاجتمع ثلاث همزات ، الثالثةُ مبدلة باتفاق .

[١٩٠] وَحَقَّقَ ثَانٍ (عُحْبَةٌ) وَلِـ (قَبِيلِ)

بِإِسْقَاطِهِ الْأُولَى بِطَّةٌ ثُقْبِلَا

فأصحاب التحقيق على أصلهم في تحقيق الهمزتين نحو: (ءَأَنْذَرْتَهُم) ، وأزال استئصال اجتماع الهمزتين المحققتين كون الأولى في تقدير الانفصال . ومن قرأ بأصل الكلمة على الخير، فكأنه استغنى عن همزة الإنكار، لأن في الكلمة معنى التوبيخ .

وقال: (ثَانٍ) ، كما قال:

لَعَلِّي أَرَى بَاقٍ عَلَى الْحَدَثَانِ<sup>١</sup>

[١٩١] وَفِي كُلِّهَا (حَفْصٌ) وَأَبْدَلْ (قُبَيْلِ)

فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوُ وَالْمُلْكُ مُوَصِّلَا

يعني أنه قرأ بإسقاط الأولى<sup>٢</sup> في هذا الحرف أينما وقع .

١- من الآية : ٦ من سورة البقرة .

٢- لم أقف على قائل هذا الشاهد . وذكره أبو شامة في إبراز المعاني : ٣٥٨/١ ، والجعري في كثر المتاني :

٨٩ ، في معرض شرحهما للبيت نفسه . ولعلهما استفاداه من المصنف رحمه الله .

٣- الأول (ص) .

وأما البدل في قوله: ﴿فِرْعَوْنُ ءَامِتُّمُ﴾<sup>١</sup>، و﴿النَّشُورُ ءَامِتُّمُ﴾<sup>٢</sup>، بواو من همزة الاستفهام في حال الوصل، فوجهه أنها انفتحت وانضم ما قبلها. واجتمع في قراءة قبل هذه، أنه أبدل الأولى<sup>٣</sup> وسهل الثانية. وإنما سهل هذا، من أجل أن الأولى في تقدير الشققة، لأن تحقيقها عارض، لأنه إذا ابتداء الكلمة حقق. والتي في الملك<sup>٤</sup>، أصلها: (أَمِتُّم) من: أَمِنَ، ثم دخلت همزة الاستفهام، فلما انضم ما قبلها في الوصل، أبدلها واواً مفتوحة. وإذا ابتداء حقق.

ومن سهّل الثانية بين بين، فعلى أصل التخفيف. ومن خالف أصله فغاير بين المواضع، فلأثر اتباع، وبين اللغتين جمع.

## [١٩٢] وَإِنْ هَمْزٌ وَصَلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ

### وَهَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ فَاْمُدُّهُ مُبْدِلًا

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل التي معها لَامٌ التعريف، وذلك في ستة مواضع: ﴿ءَالِدُكُورَيْنِ﴾<sup>٥</sup> في الموضعين، و﴿ءَالِنِ﴾<sup>٦</sup> في يونس في الموضعين، و﴿ءَاللهُ أَذْنُ لَكُمْ﴾<sup>٧</sup> فيها، و﴿ءَاللهُ خَيْرٌ﴾<sup>٨</sup> في النمل: أبدلت من همزة الوصل عند بعض أهل الأداء والنحويين ألفاً خالصة، ليحصل الفرق بين الاستفهام والخبر.

١- من الآية: ١٢٣ من سورة الأعراف.

٢- من الآيتين: ١٥ و ١٦ من سورة الملك.

٣- الأول (ص).

٤- من الآية: ١٦ من سورة الملك.

٥- من الآيتين: ١٤٣ و ١٤٤ من سورة الأنعام.

٦- من الآيتين: ٥١ و ٩١.

٧- من الآية: ٥٩.

٨- من الآية: ٥٩.

## [١٩٣] فَلِلْكَ لِّذَا أَوَّلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي

يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَالَانَ مُثْلًا

قوله: (فَلِلْكَ لِّذَا أَوَّلَى) <sup>١</sup>، أي لجميع القراء هذا أولى، ومنهم من يسهلها لجميعهم: بين الألف والهمزة الساكنة، ويأبى البدل، لأنه جمع بين ساكنين <sup>٢</sup>. ويقول: المسهلة في زنة الحركة؛ ويُنشد:

أَلْحَقْ أَنْ دَارَ الرِّبَابِ تَبَاعَدَتْ      أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ <sup>٣</sup>

ولا يتزن <sup>٤</sup> الشعر مع البدل، ويتزن <sup>٥</sup> مع التسهيل كما يتزن <sup>٦</sup> مع التحريك؛ فدل ذلك على أنها في زنة المتحركة، فإذا كانت بزنة المتحركة، لم يقع مع التسهيل اجتماع ساكنين، وهذا إجراء <sup>٧</sup> على القياس. ومن أبدل، احتج بأن المد يقوم مقام الحركة، فاستسهل اجتماع الساكنين لذلك، وعليه أكثر القراء.

وليس في الكلام موضع بُنِتَ <sup>٨</sup> فيه همزة الوصل مع همزة الاستفهام غير هذا الموضع؛ لأنهم لو حذفوا ألف الوصل هاهنا كما تحذف في جميع الكلام، لَأَتَبَسَ الاستفهام بالخبر، لأن ألفهما مفتوحة، فأبدلوا من همزة الوصل ألفاً ليقع الفرق بينهما.

١- ويقصره زيادة في (ص) من البيت.

٢- الساكنين (ح).

٣- البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه: ١٣٣، وروايته: أَحَقَّا لَيْنَ دَارَ الرِّبَابِ ...

وهو من شواهد سيويه: ١٣٦/٣.

٤- يقرن (ص).

٥- وقرن (ص).

٦- يقرن (ص).

٧- أجرى (ح).

٨- بُنِتَ (ص).

وقوله: (وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ)، لأن المسهلة كما قدّمت في زنة المتحرّكة. وإنما أضعف الصوت بنبرتها فقربت بذلك من الساكن، فَخَفَّ<sup>١</sup> النطق بها كخفته بالساكن.

## [١٩٤] وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلَا

بِحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَفَرَّقْنَ تَنْزُلًا

(وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا)، لِيَقَعَ الفرق بين همزة الإِسْتِفْهَام وهمزة الوصل، لأن همزة الوصل ضعيفة، فلم يُفْتَقَر إلى الفرق بينهما بالمد، بخلاف المد بينها وبين همزة القطع لقوة همزة القطع. وأما حيث يجتمع ثلاث همزات، فذلك في ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ في المواضع الثلاثة<sup>٢</sup>، وفي ﴿ءَاٰهْتَنَا خَيْرٌ﴾<sup>٣</sup>.

ولا مدّ بين الهمزتين لأصحاب الفصل كما فعلوا في ﴿ءَاٰذَرْقُمْ﴾ ونحوه، لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع أربع ألفات. لكن يجب على القارئ التحفظ في إتيانه بالأولى محققة<sup>٤</sup>، وبالثانية مسهلة، وبالثالثة مبدلة.

## [١٩٥] وَأَضْرُبْ جَمْعَ الْهَمْزَتَيْنِ ثَلَاثَةً

أَأْذَرْقَهُمْ أَمْ لَمْ أَئِنَّا أَعْنَزِلَا

يريد أن الهمزتين في كلمة لا تكون الأولى منهما إلا مفتوحة؛ لأنها همزة

١- فخفف (ص).

٢- من الآية : ١٢٣ من سورة الأعراف ، ومن الآية : ٧١ من سورة طه ، ومن الآية : ٤٩ من سورة الشعراء.

٣- من الآية : ٥٨ من سورة الزخرف.

٤- التحفظ. على إتيانه محققة (ص).

استفهام ، والثانية تأتي مفتوحة ومضمومة ومكسورة.  
وإنما قدّم هذا ليحعله توطئة للكلام<sup>١</sup> في الفصل بين الهمزتين؛ ثم قال بعده:

[١٩٦] وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ (ح) جَّةٌ

(ب) هَا (ل) ذُ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ (ل) هُ وَلَا

أشار بقوله: (حُجَّةٌ بِهَا لُذٌ) ، إلى الجواب عن<sup>٢</sup> اعتراض المعارض إذ قلل:  
إِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ<sup>٣</sup> خَفَفُوا الْهَمْزَةَ بِأَنْ سَهَّلُوهَا .

والغرض بالمد بين الهمزتين، زوال استتقال اجتماعهما، فأرادوا الفصل بينهما  
كما فصلوا بين المثليين في قولهم : (اضربنا)، وقد زال ذلك بتخفيف الثانية،  
فيجاب صاحب هذا الاعتراض، بأنها وإن سُهِّلَتْ فهي في زنة المحققة في الاستتقال.

(وَقَبْلُ الْكَسْرِ)، أي وفي المد قبل المكسورة خُلْفٌ لهشام.

(وَالْوَلَا)، مصدر: وَلَّى يَلِيّ وَلَاءً ، فهو وَلِيٌّ، والوليُّ : الناصر هاهنا؛ لأن  
هذا الخلف لما تولى الوجهين معاً، صار كأنه قد نصرهما.

[١٩٧] وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ بِمَرِّمٍ

وَفِي حَرْفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا الْعُلَا

لا خلف عن هشام في المد في هذه السبعة، وقد ذكرها معينة فقال: (بِمَرِّمٍ)،  
يعني: ﴿أَذَا مَامِتُ﴾<sup>٤</sup>، وفي (حَرْفِي الْأَعْرَافِ) : ﴿أَعْنِكُمْ لَتَأْتُونَ﴾<sup>٥</sup>، ﴿أَنْ لَنَا

١- إلى الكلام (ح).

٢- على (ص).

٣- قد سقط (ع).

٤- قبل (ع) بغير واو.

٥- المد سقط (ح).

٦- من الآية : ٦٦ .

٧- من الآية : ٨١ .

لَأَجْرًا<sup>١</sup>، وفي الشعراء: «أَيْنَ لَنَا لِأَجْرًا»<sup>٢</sup>.  
[وَالْعَلَا: صِفَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: الصِّفَاتُ الْعَلَا]<sup>٣</sup>.

[١٩٨] أَنْتَكَ آتِفُكَأَ مَعَا فَوْقَ صَادِهَآ

وَفِي فَصَّلَتْ حَرْفٌ وَبِالْخُلْفِ سُهَّلَا

(فَوْقَ صَادِهَآ)، يريد الصافات: «أَنَّكَ لَمِنْ الْمُصْذِقِينَ»<sup>٤</sup>، «أَتِفُكَأَ»<sup>٥</sup>،  
وفي فصلت: «أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ»<sup>٦</sup>.

(وَبِالْخُلْفِ سُهَّلَا) عن هشام، يعني أنه أدخل بينهما ألفاً في فصلت،  
وسهّل الثانية جمعاً بين اللغتين، ووقوفاً عند النقل والرواية.  
ففي هذه السبعة المواضع، أدخل بينهما ألفاً بلا خلاف. وفي ما سوى  
ذلك من هذا الضرب خلف.

قال الحافظ أبو عمرو<sup>٧</sup>: «قرأت على أبي الفتح بالمد في جميع ذلك من  
غير استثناء... وقرأت على ابن غلبون بالمد له في المواضع السبعة المذكورة دون  
غيرها».

وحجة من فرق، الجمع بين اللغتين، ومتابعة السنة.

١- من الآية: ١١٣.

٢- من الآية: ٤١.

٣- بين المعقوفين زيادة من (ح).

٤- من الآية: ٥٢ من سورة الصافات.

٥- من الآية: ٨٦ من سورة الصافات.

٦- من الآية: ٩ من سورة فصلت.

٧- في كتاب التيسير: ٣٢.

## [١٩٩] وَائْتِمَةٌ بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَخَدَهُ

وَسَهَّلَ (سَمًا) وَصَفًا وَفِي النَّحْوِ أَبْدِلًا

وجه المد، أنه أعطاه حكم الهمزتين المجتمعتين، فأدخل الألف بينهما ليزول الثقل الحاصل باجتماعهما .

وترك المد، لأنه ليس بموضع للمد لعدم حرف المد، فهو مثل قولك: أسد وأبد.

وقوله: (وَسَهَّلَ سَمًا وَصَفًا)، يشيرُ به إلى صحة مذهب من سهَّلَ وتقديمه

على رأي من أبدل.

والتسهيل: أن تجعل الثانية بين مخرج الياء والهمزة، وهو الذي جاء به<sup>١</sup>

الأثر في مذهب من لم يحقق، وأطبق عليه أهل الضبط والإتقان ممن يرجع إليه

ويعول عليه كابن مجاهد وابن أبي هاشم وغيرهما، وهو الذي دونوه في

كتبهم<sup>٢</sup>، واشتهر في أمصار الإسلام.

وقد قال بعض أئمة العربية: إن التصريح بالياء ليس بقراءة، ولا يجوز أن

يكون؛ ومن صرح بها فهو لآحن مُحَرَّف.

ومن سهَّلَ، فعلى أصله في استئصال اللفظ بهمزتين مجتمعتين، فأجرى ذلك

بجرى «أ.ذ.»<sup>٣</sup> و«أنفكا»<sup>٤</sup>. وإن كانت هذه الهمزة أصلها السكون، إلا أنها

الآن متحركة، ولا فرق في الاستئصال بين الحركة العارضة والأصلية.

وقوله: (وَفِي النَّحْوِ أَبْدِلًا)، يريد أن من النحويين من لا يميز فيها غير

البدل نظراً إلى الأصل، وعلى ذلك أبو علي<sup>٥</sup> ومن تابعه ممن لخص كلامه،

١- في (ص) (ع).

٢- ابن مجاهد عبر بالتلين في الهمزة الثانية . السبعة : ١٣٦ .

٣- من الآية : ٦٦ من سورة مريم .

٤- من الآية : ٨٦ من سورة الصافات .

٥- الحجة : ٢٨٦/١ .

أوجبوا البَدَل، وفرقوا بين هذه الكلمة وبين «أ.نا»<sup>١</sup> و«أ.ذا» من جهة أن الحركة هنا أصلية، وثم عارضة، فنظروا إلى سكونها في الأصل. ومن الأمر المستقر، أن الثانية إذا كانت ساكنة أُبدلت، فأبدل منها ياء مكسورة لَمَّا كانت مكسورة، كما يبدل منها ألف في نحو: «آدم»، إذ كلنت ساكنة.

ولما نظرُوا إلى أن أصل هذه الهمزة السكون، ضعفوا قراءة من حقق لذلك وكرهوها.

والقراءة ثابتة لا ترد بمثل هذه الخرافات.

ووجه التحقيق، أن هذه الحركة التي على الهمزة، هي حركة الميم نقلت إليها، فاقضى ذلك ببقية الهمزة، لتدل بحركتها على ذلك.

قال أبو إسحاق<sup>٢</sup>: «أئمة: جمع إمام، وأصلها: أئمة، كسوار وأسورة، ومثال وأمثلة، وخمار وأخمرة».

ومن الأصل المقرر في العربية، أنه متى اجتمع مثلان في غير فعل نحو: (شَرَر) و(ظَلَّل)، أو في غير الملحق نحو: (قَرَدَد)<sup>٣</sup>، فلا بد من الإدغام<sup>٤</sup>، إلا في أشياء شاذة.

فلما اجتمع الميمان هاهنا، ووجب الإدغام على الأصل المطرد في العربية، نقلت حركة الميم إلى الهمزة، ثم أدغمت فصّار: أئمة، فأشبه لفظ (أ.نا).

فمن حقق، شبهه به من حيث إن الهمزة التي للاستفهام زائدة دخلت على «إنا» و«إذا» و«إفكا». كذلك الهمزة الزائدة المفتوحة في «أئمة»، دخلت على همزة (إمام)، فلما اشتبهتا في الزيادة، جرى على حكم واحد. وكذلك شبهه من سهل.

١- من الآية: ١٠ من سورة النازعات وشبهه.

٢- هو أبو إسحاق الزجاج، تقدم التعريف به في باب البسطة: (البيت: ١٠٠). وقوله هذا في كتاب معاني القرآن وإعرابه: ٤٣٤/٢، بتصريف طفيف.

٣- تردد (ص).

٤- ينظر ما قاله سيويه في (فردد) في باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه في موضع واحد، وإذا ضاعفت اللام وأردت بناء الأربعة، لم تسكن الأولى فتدغم. الكتاب: ٤٢٤/٤، وينظر تعقب ابن سيده وابن منظور كلام سيويه في اللسان: (فرد).



[٢٠٠] وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ (لَبَّيْ حَبِيْبُهُ

بِخُلْفِهِمَا (بَرَأَ وَجَاءَ لِيَفْصِلَا

هذه الهمزة جاءت في ثلاثة مواضع: ﴿أُوْبَيْتُكُمْ﴾<sup>١</sup> في آل عمران، و﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾<sup>٢</sup> في ص، و﴿أَلْقَى الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾<sup>٣</sup> في القمر. ولم يذكر في التيسير فيه الخلاف عن أبي عمرو، وإنما ذكره عن هشام؛ وقد ذكر ذلك غيره<sup>٤</sup> عن أبي عمرو، وطرذاً لأصله<sup>٥</sup> في الفصل بين الهمزتين بألف: روي ذلك عن ابن الزبيدي عن أبيه عن أبي عمرو، وروي من طريق أبي شعيب أيضاً. والمشهور عن أبي عمرو ترك المد. ومعنى قوله: (وَجَاءَ لِيَفْصِلَا)، أي ليفصل بين الهمزتين؛ ولأن المسهلة لما كانت بزنة المحققة، بقي شيء من الثقل الحاصل باجتماعهما، فجاء المد للفصل بينهما.

[٢٠١] وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لِـ(هَشَامِهِمْ)

كَـ(حَفْصٍ) وَفِي الْبَاقِي كـ(قَالُونَ) وَأَعْتَلَى

قال الحافظ أبو عمرو في التيسير<sup>٧</sup>: «قرأت على أبي الحسن هشام بتحقيق الهمزتين في آل عمران من غير مد».

١- من الآية : ١٥ .

٢- من الآية : ٨ .

٣- من الآية : ٢٥ .

٤- التيسير : ٣٢ . وذكر أبو عمرو الداني الخلاف عن أبي عمرو في جامع البيان: (ل: ٦٠-ب).

٥- من أمثال ابن مجاهد في كتاب السبعة : ١٣٦ ، ومكي بن أبي طالب في التبصرة : ٢٢ .

٦- وطرذ الأصل (ع) وهو تصحيف.

٧- التيسير : ٣٢ .

فهذا معنى قوله: (كحفص).

وإنما مثل بحفص دون غيره ممن يقرأ كذلك، ليقيم الوزن .  
قال صاحب التيسير: «وقرأت في الموضعين الباقيين كـقالون»<sup>١</sup>: بللد  
والتسهيل.

فهذا معنى قوله: (وفي الباقي كـقالون).

ثم ذكر في التيسير من قراءته على أبي الفتح لهشام بتحقيقهما وإدخال  
ألف بينهما في الجميع<sup>٢</sup>.

١- لقالون (ع).

٢- التيسير : ٣٢.

٣- المصدر نفسه : ٣٢.

## بَابُ الْمَمَزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ

[٢٠٢] وَاسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعاً

إِذَا كَانَتَا مِنْ كِلِمَتَيْنِ (فَقِيَ الْعَلَا)

حُجَّةٌ مِنْ اسْقَاطِ الْأُولَى مِنْ هَذَا النُّوعِ، أَنَّهُ اكْتَفَى بِالثَّانِيَةِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى الْأُولَى بِحَرَكَتِهَا الْمُمَاثِلَةِ لِحَرَكَتِهَا.  
وَإِنَّمَا اخْتَصَّ الْأُولَى بِالْحَذْفِ، لِأَنَّهَا فِي طَرَفٍ، وَالْأُطْرَافُ مَوَاضِعُ التَّغْيِيرِ<sup>١</sup>؛ وَلِأَنَّهُ أَجْرَى بِجَرَى السَّاكِنِينَ إِذَا اجْتَمَعَتَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فِي تَغْيِيرِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا، ثُمَّ مَثَلَهُ فَقَالَ :

[٢٠٣] كَجَاءَ امْرُؤًا مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ أُولِيَا

أُولَيْكَ أُنْوَاعُ اتِّفَاقٍ تَجَمُّلاً

فـ «جَاءَ امْرُؤًا»<sup>٢</sup> مثال المفتوحتين، و«مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ فِي ذَلِكَ»<sup>٣</sup> مثال المكسورتين، و«أُولِيَاءُ أُولَيْكَ»<sup>٤</sup> مثال المضمومتين.  
(أُنْوَاعُ اتِّفَاقٍ تَجَمُّلاً)، أَي تَزِينٍ أَوْ تَجْمَعِ.

١- التغير سقط (ح)، وفي (ع) التغير.

٢- من الآية : ٤٠ من سورة هود وشبهه.

٣- من الآية : ٩ من سورة سبأ . وقوله «فِي ذَلِكَ» سقط (ع).

٤- من الآية : ٣٢ من سورة الأحقاف.

[٢٠٤] وَ(قَالُونَ) وَ(الْبَرْيُّ) فِي الْفَتْحِ وَافَقَا

وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا

الحجة لهذا التفريق، أنه اتباع للنقل، وجمع بين اللغتين.  
والحجة في تليين الأولى من المذكور، أن اجتماعهما هو علة التخفيف،  
فإذا حذف الأولى<sup>١</sup>، فكأنه خفف قبل الاجتماع.  
ويشهد<sup>٢</sup> لذلك، إجماع العرب على تخفيف الثانية الساكنة في الكلمة الواحدة.

[٢٠٥] وَبِالسُّوءِ إِلَّا أَبْدَلًا ثُمَّ أَدْغَمَا

وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقَفَّلًا

إنما أبدلا في هذا، لأن أصلهما تسهيلُ الهمزة بين بين. فلو فعلاً ذلك  
هاهنا، لقربت من الساكن وقبلها ساكن؛ ففي ذلك ما هو كاجتماع<sup>٣</sup>  
الساكنين، وليس من مذهبهما في هذا الضرب الحذف، فلم يبق من وجوه  
التخفيف إلا البدل، فأبدلا، فاجتمع مثلاًن، فوجب الإدغام.  
وأما الخلاف عنهما<sup>٤</sup>، فلم يذكره في التيسير، وهو أنهما يجريان على  
أصلهما في تليين الأولى نحو الياء.

وهذا عن البري أشهر<sup>٥</sup>، والآخر عن قالون أكثر.

واعتمد ابن عبد البر على هذا الوجه لـقالون، في كتابه الذي صنفه في  
قراءة نافع، وأباه أبو عمرو في كتبه وبين خطأه.

١- الأولى (ص).

٢- وشهد (ح).

٣- باجتماع (ص).

٤- بينهما (ص).

٥- اشتهر (ع).

[٢٠٦] وَالْأُخْرَى كَمَدٌ عِنْدَ (وَرَشٍ) وَ(قُبْلٍ)

وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً

اختلف عنهما في كيفية تخفيف الثانية، فقال قوم بالبدل، وهو مذهب القراء، وقال آخرون: بل تجعل بين بين، وهو مذهب النحاة. فغير في قوله<sup>١</sup>: (كَمَدٌ)، عن تسهيلها بين الهمزة والألف، أو بين الهمزة والياء الساكنة، أو بين<sup>٢</sup> الهمزة والواو الساكنة؛ لأنها<sup>٣</sup> تصير كأنها مدة في اللفظ. وغير بمحض المد عن البدل؛ وكيفية<sup>٤</sup> ذلك: أما المفتوحة كـ ﴿جَاءَ امْرَأَتَا﴾<sup>٥</sup>، فإذا أبدلها، صار في اللفظ مدتان: مدة قبل الهمزة بقدر ألفين، ومدة بعدها بقدر ألف. قال أبو عمرو: «لأنها خلّف من همزة، فمدتها<sup>٦</sup> في التقدير كشطر المدة الأولى».

والبدل قول عامة المصريين<sup>٧</sup> عن ورش، ويُستغرب عن قنبل؛ وممن ذكره عنهما ابن شريح في الكافي<sup>٨</sup>. وإذا سهل الهمزة، صار في الحرف الذي جعل خلفاً منها، مدٌّ يسير على قدر التسهيل.

قال أبو عمرو<sup>٩</sup>: «وإنما يقدره القراء بألف تقريباً، والتسهيل أقيس في العربية».

١- بقوله (ع).

٢- وبين (ح).

٣- لا تصير (ح).

٤- وكيفيته ذلك (ع).

٥- من الآية: ٤٠ من سورة هود وشبهه.

٦- بعدها (ح).

٧- المصريين (ع).

٨- الكافي: ١٩.

٩- في غير مصنفاته التي وقفت عليها. وكذلك سائر أقواله في شرح هذا البيت والذي يليه.

وأما ﴿جاء عال لوط﴾<sup>١</sup> و﴿جاء عال فرعون﴾<sup>٢</sup>، فإن البدل هاهنا ممتنع، والتسهيل متعين، لأن بعد الهمزة ألفاً، فإذا أبدلنا، اجتمع ألفان، فيؤدي إلى حذف الألف للساكنين.

وكيفيته، أن الهمزة تقع بين مدتين مشبعتين زائدتين في التمكين، مستويتين من أجل تلك الألف لورش، وهما مستويتان أيضاً لقبلاً<sup>٣</sup>، ومقدارهما في المد واحد.

قال أبو عمرو: «وهذا مذهب الخذاق من أهل الأداء».

والدليل على زيادة المد هاهنا، أنك إذا ابتدأت<sup>٤</sup> كلمة عال<sup>٥</sup>، أتيت بعد الهمزة بألف، وإذا وقفت في سائر الباب على الكلمة الأولى وابتدأت بالثانية، حققتها ولم تأت بعدها بألف، فاتضح بذلك<sup>٦</sup> زيادة التمكين في الموضعين المذكورين دون سائر الباب.

قال أبو عمرو: «وقولنا مدة في تقدير ألف وألفين، إنما نعني به تحقيق المد في الزيادة والنقصان، وقد استعمل ذلك الأكابر من أهل الأداء، كابن مجاهد وأبي طاهر<sup>٧</sup> وأحمد بن يعقوب<sup>٨</sup> ونظائرهم، وأطلقوا ذلك في كتبهم، وكذلك من تقدمهم من رؤساء النحويين وأعلامهم، مثل سيبويه والمبرد وغيرهما من سلك طريقهما<sup>٩</sup>».

١- من الآية : ٦١ من سورة الحجر.

٢- من الآية : ٤١ من سورة القمر.

٣- لقبلاً أيضاً (ج)، تقدم وتأخير.

٤- ابدات (ص)، وفي (ع) أبدلت.

٥- إلى (ص).

٦- لذلك (ص).

٧- هو عبد الواحد بن أبي هاشم، تقدم.

٨- هو أبو الطيب أحمد بن يعقوب الأنطاكي الملقب بالثائب، روى القراءة عن بكر بن سهل، قال الداني في ما نقل عنه الذهبي: «له كتاب حسن في القراءات»، وهو إمام في ذلك ضابط بصير «العربية»، توفي بأنطاكية سنة أربعين وثلاثمائة. معرفة القراء : ٥٥٩/٢ (٢٨١)، غاية النهاية : ١٥١/١ (٧٠٠).

٩- طريقتهما (ص).

ولا يُلْتَفَت إلى من غَلِظَ طبعه، وَبَعَدَ فهمه، وَتَحَكَّمَ جهْلُه، وَضَعُفَت بصيرته، وَقَلَّتْ معرفته، فَأُنْكَرَ ذلك وَطَعَنَ فيه، لِقَوْلِ من تَقَدَّمَ من الأئمة به مع وَضُوح صحته وظهور دليله». قال: «فإن قيل: فهل<sup>١</sup> يكون مَدُّ دون ألفٍ أو فوق ألفين؟ قلت: ذلك لا يكون عند علمائنا أصلاً».

قال: «ودليل تقديرهم الهمزة المجعولة بين بين بألف، أن المد الذي حدث فيها بالتوهين، قدرُ ألفٍ ساكنة، مع كونها في الحقيقة كالمتحركة. وأما المضمومة فيجعلها بين الهمزة والواو الساكنة، فتصير كأنها ممددة في اللفظ، وإن أبدلت جعلتها واواً ساكنة».

قال أبو عمرو- وأَخَذَ على<sup>٢</sup> خلف بن إبراهيم<sup>٣</sup> لورش يجعل الثانية واواً مضمومة بدلاً من الهمزة كما سيأتي في: «هَوَلَاءِ أَنْ»، و«الْبَغَاءِ أَنْ»<sup>٤</sup>:- «وأما المكسورة، فإذا سَهِّلْتَ لهما، لَيِّنْتَهُمَا بين الهمزة والياء الساكنة، فتصير كأنها ممددة في اللفظ. وإن أبدلت، جَعَلْتَهُمَا ياءً ساكنة».

[٢٠٧] وَفِي هَوَلَاءِ أَنْ وَالْبَغَاءِ أَنْ لِرَشِيهِمْ

بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا

قوله: (بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكَسْرِ)، قد تقدم مذهبه في البدل والتسهيل، وذلك<sup>٥</sup> في هذين وغيرهما. وروى عنه في هذين خاصة، إبدال الثانية ياء مكسورة لانكسار ما قبلها.

١- فهل سقط (ع).

٢- عن (ح).

٣- هو ابن خاقان، تقدم.

٤- من الآية ٣١٠ من سورة البقرة.

٥- وفي «الْبَغَاءِ أَنْ» (ع). والحرف من الآية: ٣٣ من سورة النور.

٦- وكذلك (ح).

قال الحافظ أبو عمرو: «يَكْسِرُهَا كَسْرَةَ خَفِيفَةٍ ؛ حَكَى لِي ذَلِكَ خَلْفُ بَنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ خَاصَّةً. وَكَذَلِكَ قَرَأْتُهُمَا عَلَى أَبِي الْفَتْحِ وَابْنِ غَلْبُونٍ وَابْنِ خَاقَانَ، وَذَلِكَ مَشْهُورٌ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْمَصْرِيِّينَ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ أَبُو غَانَمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَغَيْرُهُمَا.

وَقَدْ قَرَأْتُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ أَيْضاً بِالترجمة الأولى، وَهُوَ الْقِيَاسُ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسِيبَوِيهِ ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْمٌ مِنَ الْمَصْرِيِّينَ: أَبُو بَكْرُ بْنُ سَيْفٍ وَغَيْرُهُ». قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ عَبْدُ الْمَنَعَمِ بْنُ غَلْبُونٍ<sup>٢</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ: «اخْتِيَارِي فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ ، اخْتِيَارَ ابْنِ سَيْفٍ وَابْنِ هَلَالٍ<sup>٣</sup> وَمَنْ قَبْلَهُمَا مِنَ الْأُتَمَّةِ ، لِيَكُونَ الْفَصْلُ بِكَمَالِهِ عَلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ. وَقَدْ اتَّفَقَ عَلَيْهِ لُغَوِيَانِ، وَقَبِلَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَمُقَرَّتَانِ جَلِيلَانِ مِنَ الْمَصْرِيِّينَ » ؛ يَعْنِي جَعَلَ الثَّانِيَةَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ السَّاكِنَةِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِي التَّيْسِيرِ فِي الْبَابِ كُلِّهِ -أَعْنِي بَابَ الْمُتَفَقَّتَيْنِ - غَيْرَ التَّسْهِيلِ.

## [٢٠٨] وَإِنْ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُعْجَرٍ

يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا

مَنْ مَدَّ ، احْتِجَ بِأَنَّ الثَّانِيَةَ قَامَتْ مَقَامَ الْأُولَى ، وَأَنَّ الْمُسَهِّلَةَ فِي مَعْنَى الْحَقِيقَةِ. وَمَنْ قَصَرَ ، احْتِجَ بِأَنَّ مَوْجِبَ الْمَدِّ قَدْ زَالَ ، إِمَّا بِالْحَذْفِ وَإِمَّا بِالتَّسْهِيلِ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ و﴿مَنْ السَّمَاءُ إِنَّ﴾ و﴿أُولِيَاءَ أَوْلَئِكَ﴾<sup>٥</sup> .

١- هو أبو بكر الأذفوي ، تقدم.

٢- لعله في كتاب "الارشاد في القراءات السبع" ولم يصل إلينا -في ما أعلم- مطبوعاً ولا مخطوطاً.

٣- هو أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال الأزدي المصري، أحد الأئمة القراء بمصر، تصدر للإقراء ، وتلا عليه أبو غانم المظفر بن أحمد ، توفي سنة عشر وثلاثمائة .

معرفة القراء : ٤٢/٢ (٢٧٢) ، غاية النهاية : ٧٤/١ (٣٣٣).

٤- تقدم تخريج هذه الأمثلة الثلاثة في شرح البيت : ٢٠٣.

٥- ﴿أُولِيَاءَ أَوْلَئِكَ﴾ و﴿مَنْ السَّمَاءُ﴾ (ج)، تقلبم وتأخير.



[٢٠٩] وَتَسْهِيلُ الْأُخْرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا (سَمَا)

تَفِيءُ إِلَى مَعِ جَاءَ أُمَّةٌ أُزِلَا

إنما (سما) التسهيل هاهنا على الحذف فكان أولى، لأن حركتهما مختلفتة. فلو حذف، لم يبق ما يدل، فوجب التسهيل، ونُحِصَتْ به الثانية، لأن الثقل بهما حصل؛ ثم قال:

[٢١٠] نَشَاءُ أَصْبَنَّا وَالسَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا

فَنَوْعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهْلًا

اعلم أن أضربَ هذا النوع خمسة، وقد ذكرها، فذكر في هذا البيت مفتوحة بعد مضمومة، ومفتوحة بعد مكسورة.

وذكر في البيت الذي قبله مكسورة بعد مفتوحة، ومضمومة بعد مفتوحة. والضرب الخامس في ما بعد، وهو قوله: ﴿نَشَاءُ إِلَى﴾<sup>١</sup>.

فأما ﴿تَفِيءَ إِلَى﴾<sup>٢</sup> و﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾<sup>٣</sup>، ﴿فَنَوْعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهْلًا﴾ أراد بقوله: (كَالْيَا): ﴿تَفِيءَ إِلَى﴾؛ و(كَالْوَاوِ): ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾.

والضابط<sup>٤</sup> أنك تجعلها بين الهزرة والحرف الذي منه حركتها.

وأما ﴿نَشَاءُ أَصْبَنَّا﴾<sup>٥</sup>، و﴿السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا﴾<sup>٦</sup>، فنوعان منها أبديلاً

١- من الآية : ١٤٢ من سورة البقرة وشبهه.

٢- من الآية : ٩ من سورة الحجرات.

٣- من الآية : ٤٤ من سورة المؤمنون.

٤- والضابط له (ص).

٥- أصبنا (ص) في الموضعين

٦- من الآية : ١٠٠ من سورة الأعراف.

٧- من الآية : ٣٢ من سورة الأنفال.

منهما، يعني: أبدال الواو أو الياء، (منهما)؛ أي من هزهما.  
 وإنما وجب البديل هاهنا، لأنها همزة مفتوحة وقبلها مضمومة أو مكسورة؛  
 فلو سَهَّلْتَهَا، لَقَرَّبَتْهَا من الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فلم يبق  
 إلا إبدالها من جنس حركة ما قبلها، فتبدل واواً في: ﴿نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾، وياء  
 في: ﴿السَّمَاءُ أَوْ﴾.

## [٢١١] وَتَوَعَّانِ مِنْهَا أُبْدِلَا مِنْهُمَا وَقُلْ

يَشَاءُ إِلَى كَالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدِلًا

وأما ﴿نَشَاءُ<sup>١</sup> إِلَى<sup>٢</sup>﴾، فالقياس أن يسهل بين الهمزة والياء، لأن الياء أم  
 الكسرة وحركتها كسرة.  
 والضمير في (أُبْدِلَا)، يعود على الياء والواو.

## [٢١٢] ، وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ تُبْدَلُ وَأَوْهَا

وَكُلٌّ بِهِمْزٍ الْكُلُّ يَبْدَأُ مُفْصَلًا

أي تبدل عن أكثر القراء واواً مختلصة الكسرة.  
 وقال (عَنْ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ)، لأن منهم من يجعلها بين الواو والهمزة .  
 ووجهه: أن الضم لما كان أثقل من الكسرة، والحاكم على التسهيل هو  
 الأثقل، كَانَ تَدْبِيرُهَا بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا -لأنها أثقل- أولى من تَدْبِيرِهَا بِحَرَكَةِ نَفْسِهَا.  
 وقد أشار إلى أن الوجهين مقبولان معمول بهما، وأن أهل التحقيق  
 يأخذون بهما بما<sup>٣</sup> وُصف به<sup>٤</sup> كُلُّ واحد منهما.

١- يشاء (ص).

٢- من الآية: هـ من سورة الحج.

٣- فيما (ع).

٤- بما وُصف به على كل واحد (ص) (ع) بزيادة على، ولا معنى لها.

وقوله: (وَكُلُّ بِهَمْزٍ الْكُلِّ يَبْدَأُ مُفَصَّلًا)، لأنَّ بالفصل يزول موجب التسهيل، وهو استئصال اجتماعهما. وكذلك من حقق، قدَّر الانفصال فيهما ونواه، ولم يَعْتَدُ بالاتصال لذهابه في الوقف؛ فلما لم يَعْتَدُ بالاتصال، لم يعتد بالتخفيف له.

### [٢١٣] وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسَهِّلُ بَيْنَ مَا

هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَلًا

بَيَّنَّ بهذا حقيقة الإبدال والتسهيل، فقال :  
الإبدال هو أن تُبَدِّلَ الهمزة حرفاً محضاً خالصاً.  
والتسهيل أن تجعل<sup>١</sup> بين الهمزة والحرف الذي منه تولدت حركة الهمزة.  
هذا معنى قوله : (مِنْهُ أَشْكَلًا) ، يعني أشكل الهمز.  
وأما كيفية اللفظ به، فقد نصوا عليه فقالوا : هو أن تجعل في الحرف الذي جعل خلفاً منها<sup>٢</sup> مدّاً يسيراً بمقدار التسهيل.  
وقال بعضهم : هو أن تُلَيِّنَ صَوْتَهَا وتقرّب من حرف اللين الذي منه حركتها.  
وقال آخرون: فتصير كالمدة في اللفظ، وهو معنى قول ابن مجاهد<sup>٣</sup> حين حكى<sup>٤</sup> مذهب ابن كثير وأبي عمرو ونافع في ﴿عَالَمُكُمْ﴾، فقال بهمزة مطولة. وكذلك<sup>٥</sup> قال البيهقي عن أبي عمرو في هذا : إنه يقرأ بهمزة واحدة ممدودة. ولم يعن أحدٌ منهم بذلك البدل، وإنما عَنَوْا إضعاف الصوت بالهمزة فتصير كالمدة.  
ويدل على ذلك قول أبي طاهر رحمه الله : «إن أبا عمرو يُدْخِلُ أَلْفًا بَيْنَ هَمَزَتَيْنِ، وَيُلَيِّنُ أَلْفَ الْقَطْعِ، فَيَكُونُ فِي تَقْدِيرِ ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ، وَقَدْ غَلِطَ قَوْمٌ فِي الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا، فَأَخْرَجُوهَا مِنْ مَخْرَجِ الْهَاءِ».

١- أن يجعل (ح) (ع).

٢- منه (ع).

٣- كتاب السبعة : ١٣٦.

٤- على (ح)، وهو تصحيف.

٥- وبذلك (ص) (ع).

## بأبج المميز المفرد

[٢١٤] إِذَا سَكَنْتَ فَاءَ مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةً

فَ(وَرُشُّ) يُرِيهَا حَرْفٌ مَدٌّ مُبَدَّلًا

الذي يَعْرِفُ به المتعلم الهمزة التي هي فاء الفعل ، ثلاثة أشياء:  
أحدها أن يقال: كُلُّ ما كان وقوعه بعد همزة وصل ، فهو فاء الفعل  
نحو: ﴿ايتوا﴾<sup>١</sup> و﴿فاتوا﴾<sup>٢</sup> و﴿الذي اوتمن﴾<sup>٣</sup> .  
والثاني أن يقال: كُلُّ ما كان ساكنًا بعد ميم ، فهو فاء الفعل نحو:  
﴿مامون﴾<sup>٤</sup> و﴿ماكول﴾<sup>٥</sup> و﴿ماتيا﴾<sup>٦</sup> .  
والثالث ، أن ما كان منه بعد حروف المضارعة ، فهو فاء الفعل .  
وحروف المضارعة يجمعها قولك: (نأيت) ؛ نحو: ﴿ناتى الارض﴾<sup>٧</sup>  
و﴿ياتين﴾<sup>٨</sup> و﴿تاتون﴾<sup>٩</sup> .  
واعلم أن تخفيف الهمز<sup>١٠</sup> لغة أهل الحجاز . والموجب له : طلبُ الخفة .

١- من الآية : ٦٤ من سورة طه وشبهه .

٢- من الآية : ٢٣ من سورة البقرة وشبهه .

٣- من الآية : ٢٨٣ من سورة البقرة .

٤- من الآية : ٢٨ من سورة المعارج .

٥- من الآية : ٥ من سورة الفيل .

٦- من الآية : ٦١ من سورة مريم .

٧- من الآية : ٤١ من سورة الرعد .

٨- وياتي (ص) ، والحرف من الآية : ١٥ من سورة النساء وشبهه .

٩- وياتون (ص) ، والحرف من الآية : ٨٠ من سورة الأعراف وشبهه .

١٠- الهمزة (ح) .

وهذه الهمزة أولى بالتخفيف من المتحركة؛ لأن السكون زادها ثِقلاً من أجل أنه أمسكها عن الخروج بسرعة.

وإنما اختص ورش فاء الفعل، لأن من أصله تسهيل الهمزة المبتدأة بنقل حركتها، فلما كانت التي هي فاء الفعل في حكم المبتدأة، أجرى الساكنة هاهنا بحرى المتحركة.

ثم : ولأنه لما سهلها ثم في الماضي، سهّلها هاهنا في المستقبل، ليكون حكم الباب واحداً، ثم جرى هذا الحكم على اسم الفاعل والمفعول، إلحاقاً بالمضارع، إذ كانا مشتقين منه.

وقوله: (حَرَفَ مَدُّ مَبْدَلًا)، أي يُبدلها<sup>٢</sup> حرف مد من جنس حركة ما قبلها: واواً إن كانت ضمة نحو: ﴿يَوْمِن﴾<sup>٣</sup>، وألفاً إن كانت فتحة نحو: ﴿فَاتُوا﴾، وباءً إن كانت كسرة نحو: ﴿الَّذِي أَوْتَمَن﴾.

## [٢١٥] سَوَى جُمْلَةِ الْإِيوَاءِ وَالْوَاوِ عَنْهُ إِنْ

تَفْتَحَ إِثْرَ الضَّمِّ نَحْوُ مُؤَجَّلاً

إنما استثنى ﴿تَسْوَى﴾<sup>٤</sup> وبآيه، لأن التسهيل في ﴿تَسْوَى﴾ أثقل من التحقيق لاجتماع واوين: إحداهما مكسورة والأخرى مضمومة ما قبلها، فاقتضى ذلك ترك التسهيل. وطرد ذلك في جميع الباب، ليكون الحكم فيه واحداً.

وفي<sup>٥</sup> استثنائه أيضاً، جمع بين اللغتين. وعلى اتباع النقل المعول. (وَالْوَاوُ عَنْهُ إِنْ تَفْتَحَ): الهمز الذي هو فاء الفعل بعد مضموم، يعني يُبدله واواً.

١- واحد (ص).

٢- تبدلها (ح).

٣- من الآية: ٢٣٢ من سورة البقرة وشبهه.

٤- من الآية: ٥١ من سورة الأحزاب.

٥- في (ح) بغير واو.

ووجه ذلك ، أنه لما كان من أصله تسهيلُ الهمزة في فاء الفعل إذا كانت ساكنة، جرى على أصله في إبدالها إذا انفتحت وانضم ما قبلها ؛ إذ البديل فيه<sup>١</sup> جارٍ<sup>٢</sup> على القياس المطرد من حيث إنه لا يمكن جعلها بين بين؛ لأنها لو جعلت كذلك ، لكانت بين الهمزة والألف، والألف لا يكون ما قبلها مضموماً، فتعين البديل.

وأما غير هذا من الهمز المتحرّك، فإنما لم يسهله وإن كان فاءً من الفعل ، نحو: «مَنَاب»<sup>٣</sup> و«مَنَارِب»<sup>٤</sup> و«فَأَذْنُ»<sup>٥</sup> و«أَوْ يَتَأَخَّرُ»<sup>٦</sup> و«فَأَكَلَهُ»<sup>٧</sup> و«فَأَخَذَهُمْ»<sup>٨</sup> ونحوه؛ لأنه لو سهله، لسهله بين بين على أصل التسهيل في إبقاء أثر الهمزة، ليدل ذلك على أصلها.

والتسهيل على هذه الصورة، تقريب من الساكن. والدليل على ذلك، أنه لا يُتبدَأُ بهمزة بين بين، كما لا يُتبدَأُ بالساكن.

وما بعد هذا الهمز الذي نحن فيه، فساكن في أكثر المواضع نحو : «مَنَارِب» و«مَنَاب»<sup>٩</sup>، فلو سهّل، لجمع بين ساكنين، فحقق الهمز<sup>١٠</sup> فراراً من اجتماع<sup>١١</sup> ساكنين<sup>١٢</sup>، وحمل عليه ما لم يقع بعد همز ساكن نحو: «يتأخر» و«فأكله»، ليكون حكم الباب واحداً.

١- فيها (ح).

٢- جاز (ص).

٣- من الآية : ٣٦ من سورة الرعد.

٤- من الآية : ١٨ من سورة طه.

٥- من الآية : ٤٤ من الأعراف.

٦- من الآية : ٣٧ من سورة المدثر.

٧- من الآية : ١٧ من سورة يوسف.

٨- من الآية : ١١ من سورة آل عمران وشبهه.

٩- ما با (ح).

١٠- الجمع (ح).

١١- التقاء (ح).

١٢- الساكنين، (ح).

## [٢١٦] وَيَبْدَلُ لِـ (لِسُوسِيٍّ) كُلُّ مُسَكِّنٍ

مِنْ الهمزِ مَدًّا غَيْرَ مَجْزُومٍ أَهْمِلًا

إنما سهل أبو عمرو همزة الساكنة من باب الهمز المفرد دون<sup>١</sup> المتحركة، لأنها أثقل من المتحركة، أو لأنها أخف؛ وذلك أنهم<sup>٢</sup> اختلفوا في الساكنة والمتحركة، أيهما أخف؟

فقال قوم: الساكنة أخف، واستدلوا بأنك إذا لفظت بالساكنة، لفظت بصوت واحد، وإذا لفظت بالمتحركة، لفظت بصوتها وبصوت حركتها، والحركة كحرف ناقص؛ وحرف أخف من حرفين، فلما كانت أخف، خف تسهيلها لحقتها.

وقال آخرون: بل هي أثقل، لأنها لا تخرج إلا مع جنس<sup>٣</sup> النفس لعدم حركة تُعينها على الخروج، وهي محبوسة، والمتحركة لا يحتبس معها النفس، وهي مطلقة لوجود ما يُعينها على الخروج؛ ولأن إبدال الساكنة مع المتحركة حتم؛ ولولا ثقلها، لم يلزم بدلها، بخلاف المتحركة؛ إذ ليس بحتم تسهيلها، بل يجوز الجمع بين الهمزتين المتحركتين. ولولا أنها أثقل من المتحركة، لحققت مع المتحركة على حال<sup>٤</sup>، فلما كانت أثقل، خففتها.

وقال قوم: إنما سهل الساكنة دون المتحركة، لأنه لو سهل المتحركة لسهلها بين بين. وهمزة بين بين في الثقل كالحققة، ألا تراه فصل بينها وبين أختها في نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>٥</sup>: وحذفها في نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾<sup>٦</sup>؛ فلما

١- دون سقط (ح).

٢- لأنهم (ح).

٣- جنس (ص).

٤- على كل حال (ص).

٥- من الآية: ٦ من سورة البقرة.

٦- من الآية: ٣١ من سورة البقرة.

كان تسهيل المتحركة لا يُخرجها عن الاستثقال، تركها على حالها.  
وأما الساكنة، فإنها تخرج به<sup>١</sup> منه.  
وقوله: (كُلُّ مُسْكِنٍ مِنَ الْهَمْزِ)، بغير شرط، سواء كان فاءً أو عيناً أو  
لاماً، إلا المجزوم المستثنى.  
ومعنى (أَهْمِلًا)، أي لم يدخل مع المسهل.

## [٢١٧] تَسُوْ وَكُشَا سِتَّ وَعَشْرَ يَشَأْ وَمَع

يُهَيَّيْ وَتَنَسَّاهَا يُنْبَأُ تَكَمُّ لَأ

اعلم أن هذا المستثنى على خمسة أضرب:  
الأول: ما سكونه علامة للجزم<sup>٢</sup>، والثاني: ما سكونه علامة للبناء،  
والثالث: ما همزه أخف من تسهيله، والرابع: ما تسهيله يلبسه<sup>٣</sup> بغيره،  
والخامس: ما يخرج تسهيله<sup>٤</sup> من لغة إلى أخرى.  
فأما الضرب الأول: وهو ما سكونه علامة للجزم، فهو<sup>٥</sup> جميع المذكور  
في هذا البيت.

وقوله: (تَسُوْ وَكُشَا سِتَّ<sup>٦</sup>)، يريد أن مجموعها ست؛ لأن (تسو)،  
ثلاثة<sup>٧</sup>: في آل عمران: ﴿تَسُوْهُمْ﴾، وفي المائدة: ﴿تَسُوْكُمْ﴾، وفي التوبة:  
﴿تَسُوْهُمْ﴾.

١- به سقط (ع).

٢- الجزم (ح).

٣- تليسه (ص).

٤- بتسهيله (ص).

٥- وهو (ح).

٦- ست سقط (ح).

٧- الأول: من الآية: ١٢٠ من سورة آل عمران، والثاني: من الآية: ١٠١ من سورة المائدة،  
والثالث: من الآية: ٥٠ من سورة التوبة.



و(نَشَأُ)، ثلاثة<sup>١</sup> : في الشعراء : ﴿إِنْ نَشَأْ نُزَلِّ عَلَيْهِمْ﴾، وفي سبأ : ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمْ﴾، وفي يس : ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾ .  
 وأَمَّا (يَشَأُ)، فعشر كلمات<sup>٢</sup> : في النساء : ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾، وفي الأنعام : ﴿مَنْ يَشَأُ اللَّهُ يُضِلِّهِ﴾ و﴿مَنْ يَشَأُ يُجْعَلْهُ﴾، وفيها : ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾، ومثله في إبراهيم، ومثله في فاطر، وفي بني إسرائيل : ﴿إِنْ يَشَأْ يُرْهِقْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾، وفي الشورى : ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾ و﴿فَإِنْ يَشَأُ اللَّهُ يُخْتَمِ عَلَى قَلْبِكَ﴾ .  
 وَمَعَ يُهَيِّئُ، يعني : ﴿وَيُهَيِّئُ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ﴾<sup>٣</sup> .  
 وَتَنْسَاهَا، يعني : ﴿أَوْ تَنْسَاهَا نَاتٍ﴾<sup>٤</sup> .  
 (يُنَبِّئُ)، أي مع هذين ﴿يُنَبِّئُ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى﴾<sup>٥</sup> .  
 ثم ذكر الضرب الثاني وهو ما سكونه للبناء فقال :

١- الأول : من الآية : ٤ من سورة الشعراء ، والثاني : من الآية : ٩ من سورة سبأ ، والثالث : من الآية : ٤٣ من سورة يس .

٢- الأولى : من الآية : ١٣٣ من سورة النساء ، والثانية والثالثة : من الآية : ٣٩ من سورة الأنعام ، والرابعة : من الآية : ١٣٣ من سورة إبراهيم ، والخامسة : من الآية : ١٩ من سورة إبراهيم ، والسادسة : من الآية : ١٦ من سورة فاطر ، والسابعة والثامنة : من الآية : ٥٤ من سورة الإسراء ، والتاسعة : من الآية : ٣٣ من سورة الشورى ، والعاشرة : من الآية : ٢٤ من سورة الشورى .

٣- إن (ح) .

٤- من الآية : ١٦ من سورة الكهف .

٥- من الآية : ١٠٦ من سورة البقرة، و(تَنْسَاهَا) بفتح النون والسين مع الهمزة وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو . ينظر التيسير : ٧٦ .

٦- من الآية : ٣٦ من سورة النجم .

[٢١٨] وَهَيَّئْ وَأَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْ بِأَرْبَعِ

وَأَرْجِئْ مَعَاً وَاقْرَأْ ثَلَاثاً فَحَصَّلاً

يريد: ﴿وَهَيَّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشِداً﴾<sup>١</sup>، و﴿أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾<sup>٢</sup>.  
و﴿نَبِّئْ بِأَرْبَعِ﴾، يريد: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾<sup>٣</sup> و﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾<sup>٤</sup> [و] ﴿نَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>٥</sup> و﴿نَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ﴾<sup>٦</sup>.  
(وَأَرْجِئْ مَعَاً)، يريد: ﴿قَالُوا<sup>٧</sup> أَرْجِنُهُ﴾ في الأعراف والشعراء<sup>٨</sup>.  
(وَاقْرَأْ ثَلَاثاً)<sup>٩</sup>: ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ﴾، و﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، و﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾.

ثم ذكر الضرب الثالث والرابع في هذا البيت فقال:

٤

١- من الآية : ١٠ من سورة الكهف.

٢- من الآية : ٣٣ من سورة البقرة.

٣- من الآية : ٣٦ من سورة يوسف.

٤- من الآية : ٤٩ من سورة الحجر.

٥- من الآية : ٥١ من سورة الحجر.

٦- من الآية : ٢٨ من سورة القمر.

٧- قوله (ص).

٨- من الآية : ١١١ من سورة الأعراف، ومن الآية : ٣٦ من سورة الشعراء . وفي (أرجه) : قرأ أبو

عمرو بالهمز وضم الهاء من غير صلة . التيسير : ١١١.

٩- الأول : من الآية : ١٤ من سورة الإسراء ، والثاني : من الآية : ١ من سورة العلق ، والثالث : من

الآية : ٣ من سورة العلق.

[٢١٩] وَتُزَوِّي وَتُؤْوِيهِ أَخَفُّ بِهَمْزِهِ

وَرِئَاءُ بَتَرَكَ الهمز يشبه الإمتلاء

و«تُؤْوِي إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ»<sup>١</sup>، و«فَصِيلَتُهُ الَّتِي تُؤْوِيهِ»<sup>٢</sup>، فهذا بالهمز أخفُّ منه بالتسهيل.

(وَرِئَاءُ بَتَرَكَ الهمز يشبه الرِّي، وهو الإمتلاء بالماء.

ثم ذكر الضرب الخامس، وهو ما يخرج بتسهيله إلى لغة أخرى فقال:

[٢٢٠] وَمَوْصَدَّةٌ أَوْصَدَتْ يُشَبِّهُ كُلُّهُ

تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَلِّلاً

معنى قوله: (تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَلِّلاً)، هو قول أبي عمرو في التيسير: «إن ابن مجاهد كان يختار تحقيق الهمز<sup>٣</sup> في ذلك كله من أجل تلك المعاني، وبذلك قرأت»<sup>٤</sup>.

وقد تضمنت كتب الأئمة: ابن غلبون<sup>٥</sup> والطرسوسي والنقاش ومكي<sup>٦</sup> والمهدوي وغيرهم، أن السوسي وغيره روى عن البيهقي عن أبي عمرو أنه كان يترك كل همزة ساكنة في جميع القرآن إلا في خمسة وثلاثين موضعاً، فإنه خالف أصله فيها<sup>٧</sup> فهمزها وإن كانت ساكنة.

١- من الآية : ٥١ من سورة الأحزاب.

٢- من الآية : ١٣ من سورة المعارج.

٣- الهمزة (ص) (ع).

٤- قلة (ع).

٥- التيسير : ٣٧.

٦- في النذكرة : ١٣٧/١.

٧- في التبصرة : ٨٢.

٨- فيها سقط (ج).

وفي هذا الموضع إشكال يحتاج إلى بيان:  
فاعلم أن أبا عبد الرحمن<sup>١</sup> حكى عن أبيه عن أبي عمرو أنه كان إذا قرأ، لم يهزم ما كانت الهمزة فيه مجزومة. وكذلك روى محمد بن شجاع<sup>٢</sup> وأبو خلاد وأبو حمدون عن اليزيدي.

فهذا يدل على أنه كان يترك الهمز في الصلاة وغيرها.  
وروى أبو عمر<sup>٣</sup> وإسماعيل وإبراهيم وأبو جعفر اليزيديون<sup>٤</sup> عن اليزيدي: «كان أبو عمرو إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهزم كل ما كانت الهمزة فيه مجزومة مثل: ﴿يَوْمَنون﴾<sup>٥</sup> و﴿يَاكُلون﴾<sup>٦</sup>»<sup>٧</sup>.

وهذا القول يدل على أنه إذا لم يُسرع هَمَز.  
وروى السوسي عن اليزيدي: «كان أبو عمرو إذا قرأ في الصلاة لم يهزم كل ما كانت الهمزة فيه مجزومة»<sup>٨</sup>.

فقول السوسي يدل على أنه يهزم في غير الصلاة، لكن مجموع هذه الروايات يدل<sup>٩</sup> على أنه كان<sup>١٠</sup> يترك الهمز في الحال المقتضية للتخفيف.

٤

١- هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك اليزيدي، تقدم التعريف به في شرح البيت : ٣١.  
٢- أبو عبد الله محمد بن شجاع البلخي البغدادي الفقيه الحنفي، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن أبي محمد يحيى اليزيدي عن أبي عمرو، توفي سنة أربع وستين ومائتين، وقيل غير ذلك.

غاية النهاية : ١٥٢/٢ (٣٠٦٠).

٣- أبو عمرو في (ص) (ع)، والصحيح ما أثبت، وهو أبو عمر حفص بن عمر الدُّوري.

٤- أبو علي إسماعيل بن يحيى، وأبو إسحاق إبراهيم بن يحيى، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن يحيى حفيد يحيى اليزيدي، تقدم التعريف بهم في حواشي البيت : ٣١.

٥- من الآية : ٣ من سورة البقرة وشبهه.

٦- من الآية : ١٧٤ من سورة البقرة وشبهه.

٧- نقل ذلك عنه ابن مجاهد في كتاب السبعة : ١٣٣.

٨- ذكر ذلك ابن مجاهد في كتاب السبعة : ١٣٣، وأبو علي الفارسي في الحجة : ٢١٤/١.

٩- تدل (ح).

١٠- كان سقط (ح).

فقد جاءت الرواية عن اليزيدي<sup>١</sup> من جميع هذه الطرق ، أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة، سهّل كل همزة ساكنة في جميع القرآن. فأما قوله: (وَيُبَدِّلُ لِلسُّوسِيِّ)<sup>٢</sup>، فلأن القراءة به وقعت من طريقه، لا من طريق الدوري . وعن السوسىي اشتهر ذلك اشتهاراً عظيماً دون غيره. وأما المواضع المذكورة المستثناة ، فكل الأئمة الذين ذكرتهم وغيرهم يذكر<sup>٣</sup> ذلك عن أبي عمرو.

إلا أن أبا طاهر قال: «فخص أبو بكر شيخنا<sup>٤</sup> من ذلك ، ما كانت الهمزة فيه ساكنة سكوناً لازماً ، فترك همزه كله ، وهمز منه ما كان سكونه عارضاً غير لازم ، كسكون همزة (أَوْ تَنْسَنَهَا) ، و(إِنْ يَشَأْ يَسْكُنَ الرِّيحُ) ، و(إِنْ تَصْبِكَ حَسَنَةً تَسُوهُمْ) ، و(هَيْ لَنَا) ، و(يَهْيَ لَكُمْ) ، و(نَبْهَمُ عَنْ ضَيْفٍ [إِبْرَاهِيمِ])<sup>٥</sup> ، و(أَنْبَهُمُ بِأَسْمَانِهِمْ)».

ثم قال: «وكان أبو بكر<sup>٦</sup> لا يرى ترك الهمزة إذا كانت علماً لمعنى يزول ذلك المعنى بذهاها.

وذلك قوله: (أَثْثاً وَرْءَ يَأْ)<sup>٦</sup> ، و(إِنَّمَا عَلَيْهِمْ مُّوَصَّدَةٌ)<sup>٧</sup> ، ولا يرى ترك الهمز في قوله: (الَّتِي تَنْوِيهِ) ، و(تَنْوِي إِلَيْكَ) ؛ لأنه<sup>٨</sup> حدثنا عن

١- نقل ذلك عنه أبو علي الفارسي في الحجة : ٢١٥/١ ، ومكي في كتاب التبصرة : ٨٢.

٢- في صدر البيت : ٢١٦ ، وقول السخاوي هذا أورده أبو شامة وعلق عليه بقوله: «وممن نسبته إلى السوسىي من المصنفين: ابن شريح وابن الفحام وغيرهما». إبراز المعاني : ٣٩٠/١.

٣- يذكرون (ح).

٤- هو أبو بكر ابن مجاهد، تقدم التعريف به.

٥- إبراهيم زيادة من (ح)(ع).

٦- من الآية : ٧٤ من سورة مريم.

٧- من الآية : ٨ من سورة الهمزة.

٨- لأنه سقط (ح).

عبد العزيز بن محمد الهلالي<sup>١</sup> عن أبيه<sup>٢</sup> عن محمد بن عمر بن رومي<sup>٣</sup> عن  
اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يهمله».

فمن هاهنا أخذ صاحب التيسير أن ذلك اختيار ابن مجاهد.  
والرواية في «تأويه» و«تأوى إليك»، تدل على أن ذلك  
عن أبي عمرو. وقد صرح ابن مجاهد في كتابه بنسبة ذلك إلى أبي عمرو وقلل:  
«فإذا كان سكون الهمزة علامة للحزم، لم يترك همزها مثل: «ننسيها»  
و«تسؤكم» و«هي لنا» و«اقرأ كتابك» و«من يشأ يجعله» و«يهي  
لكم» وما أشبه ذلك»<sup>٤</sup>.

فلم يبق سوى «ورعيا» و«مؤصدة»، وقد ذكر عن أبي عمرو همزها في  
موضعيهما في كتابه<sup>٥</sup>، فثبت جميع ذلك عن أبي عمرو، بخلاف ما ذكر أبو  
طاهر.

والذي في كتب الأئمة من ذلك صحيح والله الحمد.

١- هو أبو عبد الرحمن عبد العزيز بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عبيد الهلالي البصري، روى القراءة  
عن أبيه عن ابن رومي عن اليزيدي، روى القراءة عنه ابن مجاهد وأحمد بن الحسن وأبو بكر النقاش.

غاية النهاية : ٣٩٦/١ (١٦٨٦).

٢- هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبيد، روى القراءة عن محمد بن عمر بن رومي عن اليزيدي، روى  
عنه الحروف ابنه عبد العزيز وغيره. غاية النهاية : ١٨٢/٢ (١٣٦٥).

٣- أبو عبد الله محمد بن عمر بن عبد الله بن رومي البصري، مقرئ جليل، أخذ القراءة عرضا عن العبلس  
بن الفضل وأبي محمد اليزيدي وهو من أجل أصحابهما. غاية النهاية : ٢١٨/٢ (٣٣١٧).

٤- يدل (ج) (ع).

٥- كتاب السبعة : ١٣٣.

٦- في كتاب السبعة : «رعا» في الصفحة : ٤١١، و«مؤصدة» في الصفحة : ٦٨٦.

### تعليل ذلك:

أما ما سكونه علامة للجزم ، فيتجه في تحقيقه وجهان غير ما سبق:  
أحدهما أن يقال : إنَّ السكون فيه<sup>١</sup> عارض ، والأصل الحركة ؛ فكأنه  
تحل ذلك فيه ، فحققه كما يحقق المتحرك.  
الثاني، أنه لما تغير من الحركة إلى السكون، لم يمكن تغييره<sup>٢</sup> مرة ثانية بالبدل.  
وكذلك القول في ما سكونه للبناء؛ لأن الحركة أصله ، والسكون فيه عارض.  
وأما ما يؤدي إلى الإلباس ، فوجه تحقيقه أن اشتقاقه من الرواء<sup>٣</sup> ، وهو  
الرِّيُّ، وما يظهر على الإنسان ، فكره ترك الهمز فيه، لئلا يظن ظان أن ذلك من  
الرِّي وهو الامتلاء بالماء.  
وأما ما همزه أخف من تسهيله ، فإنه لو سهله لاجتمع واوان كما سبق  
في مذهب ورش.

وأما ما يخرج تسهيله من لغة إلى أخرى، فإنه لَمَّا وقع الخلاف بين أهل  
العربية في اشتقاقه ، فذهب قوم -وصاحب القراءة منهم- إلى أن أصله:  
(أَصَدَتْ)، أي أطبقت ؛ فله أصل في الهمز ؛ وقال آخرون: هو من:  
(أَوْصَدَتْ)، ولا أصل له في الهمز، فاجْتَنِبْ ترك همزه لئلا يتوهم أنه قرأ بلغته  
(أَوْصَدَتْ) ، وليس هو عنده كذلك.

### [٢٢١] وَبَارِئُكُمْ بِالْهَمْزِ حَالِ سُكُونِهِ

وَقَالَ ابْنُ غُلْبُونٍ بَيَاءٌ تَبَدُّلاً

أما «بارئكم»<sup>٤</sup>، فإن سكونه عارض للتخفيف عند توالي الحركات؛ فإِذْ  
غُيِّرَ بالسكون فلا يَغَيَّرُ بالبدل.

١- فيهما (ع).

٢- تغييره (ص).

٣- الرباء (ص)، وفي (ع) الروياء.

٤- ورد مرتين في الآية : ٥٤ من سورة البقرة.

وقال ابن غلبون: «تبدل الهمز بياء ، لأنه قد صار ساكناً فالتحق بهذا الباب»<sup>١</sup>.

[٢٢٢] وَوَالَاهُ فِي بئرٍ وَفِي بئْسَ (وَرَشُهُمْ)

وَفِي الذَّنْبِ (وَرَشٌ) وَ(الْكِسَائِي) فَأَبْدَلَا

(ووالاه) ، أي تابعه ؛ يعني تابع السوسى ورش.

وليس ذلك من أصل ورش، لأنه ليس بفاء الفعل . وإنما تابعه عليه، لأن البئر واحد الآبار، والآبار<sup>٢</sup> يلزمها البدل دون التخفيف<sup>٣</sup>، وأجرى<sup>٤</sup> الواحد مجرى الجمع في البدل، وهي لغة قريش وغيرهم.

وأما «الذنب»<sup>٥</sup>، فإنه لما كثر استعماله ولم يكن له عند قوم أصل في الهمز لأنه [عندهم]<sup>٦</sup> من: ذاب يذوب ، وكانت الياء فيه كأنها بدل من الواو، وأجراه مجرى : (جيد) و(ريح).

وأما «بئس»<sup>٧</sup> و«بئسما»<sup>٨</sup>، فإنه جَمَعَ فيه بين اللغتين، فَتَرَكُ الهمز لغة

١- التذكرة : ١٣٩/١، ولم يذكر الداني في التيسير «بارئكم» في المستثنى ولا نبه عليها أنها تبدل ، وذكر مكى فيها الهمزة والإبدال واختار ترك الإبدال . ينظر التبصرة : ٨٤ ، وإبراز المعاني : ١ / ٣٩٧.

وتعقب ابن الجزري ابن غلبون فقال: «وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من «بارئكم» في حرفي البقرة بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو مُلْحَقًا ذَلِكَ بِالْهَمْزِ السَّاكِنِ الْمَبْدَلِ ، وذلك غير مرضي» لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفاً فلا يُعْتَدَ بِهِ...» النشر : ١ / ٣٩٣.

٢- والآبار سقط (ح) ، والبئر ذُكِرَ في موضع واحد في القرآن الكريم، «وبئرٍ معطلة» من الآية : ٤٥ مبنية سورة الحج.

٣- التحقيق (ص).

٤- فأجرى (ص).

٥- من الآيات : ١٤ و ١٧ من سورة يوسف.

٦- [عندهم] زيادة من (ح).

٧- من الآية : ١٢٦ من سورة البقرة وشبهه.

٨- من الآية : ٩٠ من سورة البقرة وشبهه.



أهل الحجاز. وكان أبو عمرو يحكيه عن فصحاء العرب<sup>١</sup>، والتحقيق لغة قيس وتميم. وهذا كله بعد الاعتماد على النقل.  
و«بِيس» عند البصريين، فعلٌ ماضٍ؛ وأصله: (بِيس)، ثم خفف كما قيل: فَخَذَّة.

[٢٢٣] وَفِي لَوْلُو فِي الْعُرْفِ وَالتُّكْرِ (شُعْبَةُ)

وَيَا لِنُكُم (الدُّورِي) وَالْإِنْدَالُ (يُ) جَتَلَى

أي وتابعه في «لَوْلُو»<sup>٢</sup> أبو بكر، فأبدل الهمزة الساكنة لاجتماع همزتين في كلمة طلباً للتخفيف.  
و«يَا لِنُكُم الدُّورِي»<sup>٣</sup>، يعني أنه قرأ بهمزة ساكنة، وهو من: أَلَتْ يَأَلَتْ.  
فـ(الْإِنْدَالُ يُجَتَلَى): لأنه أصله، فجرى عليه.  
وفيه لغة أخرى وهي<sup>٤</sup>: لَاتَ يَلِيتُ، وعليها قراءة الباقيين.  
ومعنى (يجتلى)، أي يكشف.

[٢٢٤] وَرَرَشَ لِئَلَّا وَالنِّسَى بِيَانِهِ

وَأَدْغَمَ فِي يَاءِ النِّسَى فَتَقَالَا

(لِئَلَّا)<sup>٥</sup>، أصله: لَأَنَّ لَا، ثم أدغم كما أدغم عَمَّا وَمِمَّا، فصار لِأَلَّا، ثم

١- العرب سقط (ح).

٢- من الآية: ٢٤ من سورة الطور وشبهه.

٣- في قوله تعالى «يَلْنُكُم» من الآية: ١٤ من سورة الحجر. قال الداني: «قرأ أبو عمرو (يلنكم) بهمزة ساكنة بعد الياء، وإذا خفف أبدلها ألفاً، والباقيون بغير همز ولا ألف». التيسير: ٢٠٢، وكذلك قال مكِّي في التنصرة: ٣٣٣، ولم يميزا بين روايتي الدوري والنوسي كما فعل الشاطي.

٤- وهي سقط (ح).

٥- في مثل قوله تعالى: (لئلا يكون للناس على الله حجة)، من الآية: ١٥٠ من سورة البقرة.

خفف الهمز بأن قلب ياء على ما تقرر في المفتوحة المكسور ما قبلها فصار (لَيْلًا)، ثم كُتب على لفظ التخفيف ، واتبع ورش في قراءته <sup>١</sup>رَسْمَةً .  
وأما «النسي» <sup>٢</sup>، فهو مصدر كالنذير والنكير، من: أنسأت، بمعنى: أخرجت.  
وقراءة <sup>٣</sup>ورش، على إبدال الهمزة ياء <sup>٤</sup>، وإدغام الياء في الياء <sup>٥</sup> التي قبلها فيها.  
كما تقول في هَنِيء : هَنِيٌّ ، وفي خطيئة : خطيئة .  
والهاء في (بيائه)، عائدة على <sup>٦</sup>الهمز في «لئلا» و«النسيء»، وأدغم في ياء النسيء.

## [٢٢٥] وَإِبْدَالُ أُخْرَى الهمزتين لِكُلِّهِمَّ

إِذَا سَكَنْتَ عَزَمَ كَأَدَمَ أَوْهَلًا

معناه : متى اجتمع همزتان والثانية ساكنة، فلا بد من إبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها، ثم مثل ذلك بـ(آدم)، لأن أصله : أَدَم، وبـ(أوهل) <sup>٧</sup>وليس في القرآن، يُعلم أنها تبدل من جنس حركة ما قبلها، ومثاله في القرآن: «أوتى» <sup>٨</sup>.  
ومعنى أوهل، من قولهم : أوهل فلان لكذا، أي جعل له أهلاً.  
وقوله : (عَزَمَ) ، أي لا بد منه.  
وإنما وجب ذلك، لأنها ساكنة لا حركة لها فتخفف بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة ، فلزم البدل.

١- قراءته سقط (ع).

٢- من الآية : ٣٧ من سورة التوبة.

٣- وقوله (ع).

٤- ياء سقط (ع).

٥- في الياء سقط (ح).

٦- إلى (ص).

٧- وياء وهل (ع).

٨- أوى (ع).

## بَابُ نَقْلِ حَرَكَةِ الْمَنْزِلَةِ إِلَى السَّائِلِ قَبْلَهَا

[٢٢٦] وَحَرَّكَ لـ (وَرَش) كُلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ

صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسَهَّلًا

قوله: (كُلَّ سَاكِنٍ) ، أي كُلَّ حرف ساكن .  
فإن قلت : التنوين ليس بحرف ، وتنقل إليه الحركة نحو: ﴿كَفَرُوا أَحَدًا﴾<sup>١</sup> !  
قلتُ : هو حرف ، والدليل على ذلك تحريكه إذا وافق ساكنًا ، كقوله: ﴿رَحِيمًا  
النَّبِيِّ﴾<sup>٢</sup> ، وحذفه للساكن<sup>٣</sup> أيضًا كقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ﴾<sup>٤</sup> .  
وإنما لم ترسم له صورة ، لئلا يشتبه<sup>٥</sup> بالنون الأصلية التي هي<sup>٦</sup> من نفس الكلمة .  
وقوله: (آخِرٍ) ، أي في آخر كلمة ، ولا يلزم عليه لام التعريف ، لأنها  
وإن اتصلت فهي منفصلة في الأصل ، ولهذا تقول العرب : رأيت ال ، ثم تذكر  
فتقول : كِتَابٌ<sup>٧</sup> .

فالألف مع اللام<sup>٨</sup> ، بمنزلة (قد) ، في أنها كلمة منفصلة .  
تقول: قد ، فتقف عليها حتى تذكر ما بعدها ، فإن توهمت بعدها أَلْفَ

١- من الآية : ٤ من سورة الإخلاص .

٢- من الآيتين : ٦٥ و ٦٦ من سورة الأحزاب .

٣- للساكنين (ص) .

٤- من الآية : ٣٠ من سورة التوبة .

٥- يشبه (ح) .

٦- هي سقَط (ص) .

٧- الكتاب (ح) .

٨- واللام (ع) بإسقاط مع .

وصل قلْتُ: قَدِي<sup>١</sup>، تُقَدِّرُ: قد انطلقت. وكذلك يقولون: جاءني إلي<sup>٢</sup> يريدون: الإنسان، على نقل الحركة، فيفصلون كالمفصل من الحروف. ومنه قول الراجز<sup>٣</sup>:

دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ

فوقف عليها ثم قال -فكرَّرها وحرف الخفض الذي معها-:

بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلْ

وقال عبيد<sup>٤</sup>:

يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخْبِرَا أَلْ- مَنَزِلَ الدَّارِسِ عَنْ حَيٍّ حَلَالٍ

ولأن اللام تُحذف فتبقى الكلمة بعدها مستعملة مفهومة<sup>٥</sup>.

وقوله: (صَحِيح)، أي ليس بحرف مد ولين، مثل: ﴿مَنْ-أَمِنْ﴾<sup>٦</sup>، ﴿أَوْ آخِرَانِ﴾<sup>٧</sup>، وحرف المد كـ ﴿قَالُوا أَمِنَّا﴾<sup>٨</sup>، و﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾<sup>٩</sup> و﴿عَلَيْهِمْ، عَانِدِرْتُمْ﴾<sup>١٠</sup>.

فأما الألف، كمَّا<sup>١١</sup> يصح تحريكها، فلا يصح النقل إليها.

١- قد (ح).

٢- أَلِ (ص).

٣- الرجز من شواهد سيبويه في الكتاب: ٣/٣٢٥، ينظر مخرجا فيه، وهو أيضاً من شواهد ابن جني في الخصائص: ١/٢٩١، برواية: «عجل لنا هذا وألحقنا...».

٤- هو عبيد بن الأبرص، والبيت في ديوانه: ١١٥، وروايته:

يَا خَلِيلِي قَنَا وَاسْتَخْبِرَا أَلْ- مَنَزِلَ الدَّارِسِ مِنْ أَهْلِ الْحَلَالِ

٥- مفتوحة (ص).

٦- من الآية: ٦٢ من سورة البقرة وشبهه.

٧- من الآية: ١٠٦ من سورة المائدة.

٨- من الآية: ١٤ من سورة البقرة وشبهه.

٩- من الآية: ٢٣٥ من سورة البقرة وشبهه.

١٠- من الآيتين: ٦ من سورة البقرة، و١٠ من سورة يس.

١١- فلا (ح)، وفي (ع) لا.

وأما الواو والياء، فلو نُقل إليهما لزال المد منهما بتحريكهما<sup>١</sup>، وذلك مانع من النقل.

وأيضاً، فإن النقل إلى المتحرك لا يصح، والمد بمنزلة الحركة؛ والدليل على ذلك، وقوع الساكن بعدها في نحو: ﴿ذآبَةٌ﴾، ولا<sup>٢</sup> يصح النقل إلى حرف المد لأنه كالمتحرك.

وقوله: (بشكّل الهمز)، أي بحركته.

(وأحذفه)، يعني الهمز؛ لأنه إنما غُيِّر للاستخفاف، فلو لم يُحذف، لبقيت الكلمة أثقل مما كانت، وللزم من بقائها الجمع بين ساكنين في نحو: ﴿قد افلح﴾<sup>٣</sup>.

ومن ظن أنها حذفت لبقائها<sup>٤</sup> ساكنة وما قبلها كان ساكناً في الأصل، وحركته عارضة، فلو بقيت لكان جمعا بين ساكنين، فهذا<sup>٥</sup> يبطل بـ: ﴿قد افلح﴾ ونحوه، فإن هذه الحركة العارضة موجودةٌ ومعها ساكن، وكذلك (خذ الرجل).

ويُعارض هذا الوهم، بأن السكون في الهمزة عارض أيضاً، كما أن الحركة في الساكن قبلها عارضة، فلا يجتمع ساكنان، وإنما نقل ولم يبدل ولم يسهل، لأن البدل لا يصح؛ وإنما لم يبدلها بعد نقل حركتها، لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع ساكنين في نحو:

﴿من استبرق﴾<sup>٦</sup>، و﴿قالت اخريهم﴾<sup>٧</sup>، و﴿حامية أهلكم﴾<sup>٨</sup>، و﴿أو

١- بتحريكهما (ح).

٢- فلا (ح).

٣- من الآية : ٦٤ من سورة طه وشبهه.

٤- ببقائها (ع).

٥- وهذا (ح).

٦- من الآية : ٥٤ من سورة الرحمن.

٧- من الآية : ٣٨ من سورة الأعراف.

٨- من الآيتين ١١٠ من سورة القارعة ، و ١ من سورة التكاثر.

اطعم<sup>١</sup>، و﴿كَلَّا عَلِمَ﴾<sup>٢</sup> و﴿الْإِنْسَانُ﴾<sup>٣</sup>، و﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾<sup>٤</sup>.  
والتسهيل بين بين يقرها أيضاً من الساكن، وتقع بعدها هذه السواكن.  
فهو كالجمع بين الساكنين<sup>٥</sup>، فلم يبق إلا النقل لتبقى الحركة دالة عليها، ووجب حذفها لما ذكرت.

[٢٢٧] وَعَنْ (حَمْزَةٍ) فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ

رَوَى (خَلْفٌ) فِي الْوَصْلِ سَكْتًا مُقْلًا

اعلم أن حمزة رحمه الله، يسهل الهمز<sup>٦</sup> في وقفه-على ما سيأتي ذكره إن شاء الله-إذا كان الهمز متوسطاً أو متطرفاً.  
فأما الهمزة التي في أول<sup>٧</sup> الكلمة، فهي تنقسم إلى ما قبله متحرك وإلى ما قبله ساكن.

والساكن قبله، ينقسم إلى ما هو ساكن صحيح، وهو المذكور لـ(وَرَشِي)، وإلى ما هو حرف مد نحو: ﴿لَهُ أَجْرٌ﴾<sup>٨</sup> و﴿مَاذَا أَجَبْتُمْ﴾<sup>٩</sup>.

١- من الآية : ١٤ من سورة البلد.

٢- من الآية : ٢٤ من سورة الرحمن.

٣- من الآية : ٢٨ من سورة النساء وشبهه.

٤- من الآية : ٧ من سورة القصص.

٥- ساكنين (ص).

٦- الهمزة (ص) (ع).

٧- أول سقط (ع).

٨- من الآية : ١١ من سورة الحديد.

٩- من الآية : ٥٥ من سورة التقصص.

فأما ما قبله ساكن صحيح، فأصحاب حمزة مجمعون على موافقة ورش في نقل الحركة في حال الوقف، إلا العَبَّسي<sup>١</sup> عن حمزة، والضبي والوزان عن سليم عنه، فإنهم حققوها في الوقف<sup>٢</sup> وذلك في نحو: ﴿قَدْ افلح﴾ و﴿من-امن﴾ و﴿لَوْ انهم﴾<sup>٣</sup> و﴿من ارضا﴾<sup>٤</sup> و﴿عذاب اليم﴾<sup>٥</sup> وما أشبه ذلك.

أخبرنا بذلك الشيخ المقرئ أبو الجود غياث بن فارس<sup>٦</sup>، قال: أخبرنا الشريف المقرئ أبو الفتوح ناصر بن الحسن<sup>٧</sup> قال: أخبرنا أبو عبد الله الفضي<sup>٨</sup> عن أبي الحسن بن الصواف<sup>٩</sup> عن أبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي<sup>١٠</sup> رحمه الله.

١- هو أبو محمد عبيد الله بن موسى العبَّسي المقرئ مولا هم الكوفي، شيخ البخاري، أخذ الحروف عن حمزة والكسائي وغيرهما، توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين.

معرفة القراء : ٣٤٧/١ (٩٦)، غاية النهاية : ٤٩٣/١ (٢٠٥٤).

٢- في الوقف سقط (ص).

٣- من الآية : ١٠٣ من سورة البقرة وشبهه.

٤- من الآية : ١٣ من سورة إبراهيم وشبهه.

٥- من الآية : ١٠ من سورة البقرة وشبهه.

٦- أبو الجود غياث بن فارس بن مكِّي اللخمي المنذري المصري، الأستاذ المقرئ، شيخ القراء بديار مصر، قرأ القراءات على الشريف أبي الفتوح الخطيب، وقرأ عليه خلق كثير منهم علم الدين السخاوي، توفي في تاسع رمضان سنة خمس وستمائة . معرفة القراء : ١١٤٦/٣ (٨٧٢)، غاية النهاية : ٤/٢ (٢٥٤٢).

٧- أبو الفتوح ناصر بن الحسن بن إسماعيل الشريف الزيدي الخطيب، مقرئ الديار المصرية، قرأ بالروايات على أبي الحسن الأهري وأبي الحسن الخشاب... قرأ عليه أبو الجود غياث بن فارس وغيره، توفي في عيد الفطر سنة ثلاث وستين وخمسمائة. معرفة القراء : ١٠٠٢/٢ (٧٢٤)، غاية النهاية : ٣٢٩/٢ (٣٧١٤).

٨- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مسبح بن عبد الرحمن الفضي المصري، مقرئ مصدر، إمام في القياة ناقل كثير الروايات، قرأ عليه الشريف أبو الفتوح وغيره.

معرفة القراء : ٩١٧/٢ (٦٢٩)، غاية النهاية : ١٨٧/٢ (٣١٨٣).

٩- هو أبو الحسن علي بن محمد بن حميد بن الصواف المصري الواعظ المعروف بالمعدل، مقرئ مصدر، قرأ على الحسن بن محمد المالكي بمضمن كتابه: "الروضة" وسمعتها منه . غاية النهاية : ٥٦٧/١ (٢٣١٣).

١٠- هو المالكي صاحب كتاب "الروضة"، تقدم التعريف به، ونص هذه الرواية في كتاب الروضة : ٦٩.

وكان أبو الطيب بن غلبون-ومن أخذ عنه<sup>١</sup> مثل ابنه أبي الحسن ومكي وغيرهما- يأخذ<sup>٢</sup> في ذلك بالتحقيق في الوقف كالوصل.

قال أبو الطيب: «سألت عن مذهب حمزة في هذا الباب أستاذي أبا سهل صالح بن إدريس، فكتب لي بخط يده فقال<sup>٣</sup>: «اعلم أن مذهبه في ذلك أن يترك الهمزة إذا كانت متوسطة أو كانت في آخر الكلمة، ولا يتركها إذا كانت في أول الكلمة كقوله تعالى: ﴿قد افلح المومنون﴾، وما أشبهه، إذا اتصلت في اللفظ بما قبلها.

وكذلك لا يترك الهمزة في ما يسكت على الساكن قبله، وإن كان متصلاً مع الهمزة في الكتاب واللفظ كقوله جل وعز<sup>٤</sup> ﴿الارض﴾<sup>٥</sup> و﴿الاسماء﴾<sup>٦</sup> و﴿الانعام﴾<sup>٧</sup>، وما أشبه ذلك، لأنه على مذهبه كالمفصل وإن كان متصلاً؛ ومن أجل ذلك، سكت عليه، يعني: إذا قرأ من غير وقف». انتهى كلامه.

وأما قوله تعالى: ﴿عليكم أنفسكم﴾<sup>٨</sup> و﴿ضاقت عليهم أنفسهم﴾<sup>٩</sup>، و﴿فأنسيهم أنفسهم﴾<sup>١٠</sup>، فلا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا. قال أبو علي البغدادي: «ويقف<sup>١١</sup> على لام المعرفة نحو: ﴿الارض﴾ و﴿الأنعم﴾ و﴿الأفقر﴾ و﴿الآخرة﴾ و﴿الاسماء﴾ و﴿الانثى﴾ و﴿الآخرة﴾ و﴿الانجيل﴾، وما أشبه ذلك بإلقاء حركة الهمزة عليها وحذف الهمزة، لأنها

١- عليه (ص).

٢- ياخذون (ع).

٣- فقال لي (ج).

٤- عز وجل (ع).

٥- من الآية : ٢٢ من سورة البقرة وشبهه.

٦- من الآية : ٣١ من سورة البقرة وشبهه.

٧- من الآية : ١٤ من سورة آل عمران وشبهه.

٨- من الآية : ١٠٥ من سورة المائدة.

٩- من الآية : ١١٨ من سورة التوبة.

١٠- من الآية : ١٩ من سورة الحشر.

١١- وتقف (ص)، والصحيح ما أثبت كما في الروضة.



متصلة بالكلمة في الخط، فأشبهت الحرف الذي هو من بناء الكلمة، فلم يفرق بينهما في الحكم»<sup>١</sup>.

قال: «وذهب البصريون إلى تحقيق الهمزة في هذا الضرب»<sup>٢</sup>.

ثم قال: «والذي يُعول<sup>٣</sup> عليه، نقل حركة الهمزة إلى اللام، لأن القراءة سنة يأخذ بها الخلف عن السلف»<sup>٤</sup>.

وقال الحافظ أبو عمرو: «مذهب شيخنا أبي الحسن<sup>٥</sup> وغيره من أهل الأداء، التحقيق في ذلك كله، يعني «الأرض» و«قد اقلح» و«أو امن»».

قال: «وكان [شيخنا]<sup>٦</sup> أبو الفتح يختار تسهيل الهمز<sup>٧</sup> في جميع ذلك».

ثم قال: «وهو<sup>٨</sup> مذهب الخدّاق من أئمتنا. والمذهبان مرويان عن حمزة، صحيحان في القياس».

وقوله: صحيحان في القياس؛ لأن من سهل احتج بأن الكلمة التي فيها الهمزة، لما تعلق معناها بالحرف الذي قبلها، كانا كالكلمة الواحدة، فصارت الهمزة كالمتوسطة.

وأما إذا كان الساكن حرف مد، فليس إلا التحقيق لما ذكرناه في نقل ورش. وأما ما قبله متحرك نحو: «فبأي»<sup>٩</sup> و«لآية»<sup>١٠</sup>، فسيذكر في ما بعد إن شاء الله.

ثم قال: (وعنده)، يعني: وعند الساكن المذكور في باب نقل الحركة

١- الروضة : ٧٧.

٢- المصدر نفسه.

٣- نعول (ج) (ع)، وما أثبت يوافق ما في كتاب الروضة.

٤- الروضة : ٧٨.

٥- أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، وما رواه عنه الداني نص عليه في التذكرة : ١٥٧/١.

٦- شيخنا زيادة من (ج).

٧- الهمزة (ص).

٨- وهو سقط (ج).

٩- من الآية : ١٣ من سورة الرحمن وشبهه.

١٠- وآلانه (ج)، والحرف (لآية)، من الآية : ٢٤٨ من سورة البقرة وشبهه.

بشرطه، روى خلف في الوصل سكتاً مقلداً.  
والغرض بهذا السكت، الاستعانة على إخراج الهمزة وتحقيقها بالاستراحة قبلها ثم قال:

[٢٢٨] وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئاً وَيَغْضُ هُمْ

لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ (حَمْزَةٍ) تَلَا

قال أبو عمرو<sup>١</sup>: «وقرأت<sup>٢</sup> - يعني لخلف - على أبي الفتح<sup>٣</sup> عن قرأته بالسكت على الساكن الصحيح نحو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ و﴿هَلْ أَتَىكَ﴾ و﴿ابْنِي آدَمَ﴾<sup>٤</sup> و﴿مَنْ إِلَهَ﴾<sup>٥</sup> و﴿الْأَرْضِ﴾ و﴿الْأَسْمَاءِ﴾ و﴿الْأَزْفَةِ﴾<sup>٦</sup>، وما كان مثله حيث وقع. وعلى ذلك أهل الأداء لرواية خلف. وقرأت على أبي الحسن بالسكوت على اللام الداخلة للمعرفة وحدها لا غير».

قال: «فإذا كانت الهمزة والساكن في كلمة واحدة، لم يسكت على الساكن إلا في قوله ﷻ: ﴿شَيْءٌ﴾<sup>٧</sup> و﴿شَيْئاً﴾<sup>٨</sup> حيث وقعا، فإنه كان يسكت على الياء قبل الهمزة فيهما لا غير، لكثرة دورهما».

قال الحافظ أبو عمرو: «وقرأت لخلاّد على فارس بغير<sup>٩</sup> سكت على

١- في غير كتاب التيسير، وذكر في جامع البيان (ل: ٧٧-ب) روايتي خلف و خلاّد بجميع طرقها.

٢- قرأت (ع).

٣- هو أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، شيخ الداني، تقدم.

٤- من الآية : ٩ من سورة طه وشبهه.

٥- من الآية : ٢٧ من سورة المائدة.

٦- من الآية : ٦٢ من سورة البقرة وشبهه.

٧- من الآيتين : ١٨ من سورة غافر، و ٥٧ من سورة النجم.

٨- من الآية : ٢٠ من سورة البقرة وشبهه.

٩- من الآية : ٤٨ من سورة البقرة وشبهه.

١٠- يعني (ص).

الساكن الواقع قبل الهمزة<sup>١</sup> في جميع القرآن.  
 وقرأت على طاهر بالسكت على لام المعرفة وعلى الياء من ﴿شئ﴾  
 و﴿شيئا﴾ كقراءتي عليه في ذلك لخلف سواء.  
 فهذا معنى قوله: (وَبَعْضُهُمْ لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةِ تَلَا).  
 فمذهب أبي الفتح، ترك السكت لخلاّد في جميع القرآن، وبالسكت لخلف.  
 ومذهب ابن غلبون، ترك السكت لهما إلا على لام المعرفة، و﴿شئ﴾  
 و﴿شيئا﴾. فقد صار لخلف وجهان، ولخلاّد وجهان.

[٢٢٩] وَشَيْءٌ لَمْ يَزِدْ وَلِـ (نَافِع)

لَدَى يُؤْنَسِ الْإِنِّ بِالتَّنْقِلِ نُقْلًا

أي لَمْ يَزِدْ المذكور<sup>٢</sup>، فإذا وقفت على التحقيق، وقفت كما تصل  
 بالسكت إلا في ﴿شئ﴾ و﴿شيئا﴾، وسيأتي ذكرهما<sup>٣</sup>.  
 وإنما وافق قالون ورشاً في نقل ﴿ءالآن وقد كنتم به تستعجلون﴾<sup>٤</sup>  
 و﴿ءالآن وقد عصيت قبل﴾<sup>٥</sup>، لأنه اجتمع فيه ساكنان، وهما: المدة ولام  
 التعريف؛ وهمزتان، فثقلت الكلمة بذلك.  
 فلما ثقل<sup>٦</sup>، تحرك الساكن وهو اللام، وزالت إحدى الهمزتين فخفت<sup>٧</sup>.  
 [ونُقِلَ: أي نقله واحد بعد واحد إلى أن وصل إلينا]<sup>٨</sup>.

١- الهمز (ص).

٢- للمذكور (ص).

٣- وسائر ذكرها (ص)، وفي (ع) وسيأتي ذكرها.

٤- من الآية : ٥١ من سورة يونس.

٥- من الآية : ٩١ من سورة يونس.

٦- نقل (ص).

٧- فخفف (ص).

٨- بين المعقوفين زيادة من (ح).

[٢٣٠] وَقُلْ عَادَا الْأُولَى يَاسْكَا نِ لَا مِ

وَتَنْوِينُهُ بِالْكَسْرِ (ك) اسِيهِ (ظ) لَلا

أصل (الأولى) عند البصريين : (وُولَى)، فقلبت الواو الأولى همزة لَمَّا كرهوا اجتماع واوين كما قالوا : (أواق)، وأصله الواو ، فصارت : (أولى). وعند الكوفيين، الأصل : (وُولَى) ، من : (وَأَل)، إذا نجا؛ أو من : (وَأَلَتْ) إلى المكان، إذا بادرت إليه؛ فأبدلوا من الواو همزة لانضمامها، كما فعلوا في : (وُجُوه)، و(وُقُوت)، فاجتمع هزتان، فقلبوا الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ؛ ثم دخل على (أولى) آلة التعريف. فمن قرأ ﴿عَادَا الْأُولَى﴾<sup>١</sup>، أتى بالكلمة على الأصل، وكسر التنوين للساكين، وكساها من زينة التنوين ما ظللها به وسترها. فليس لقائل فيها كلام.

[٢٣١] وَأَدْغَمَ بَاقِيَهُمْ وَبِالْتَقْلِ وَصَلُّهُمْ

وَبَدَوْهُمْ مُو وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فَضَّالاً

وَمَنْ أَدْغَمَ ، اتبع أولاً الرسم، لأنها وقعت في المصحف : (الولى)<sup>٢</sup>، كما لو كتبوا ﴿ليكة﴾<sup>٣</sup>.

وله من الحجة بعد ذلك، أنه لما أراد تخفيف الكلمة بالإدغام، لم يتمكن من إدغام التنوين في اللام لسكون اللام<sup>٤</sup>، فنقل إليها حركة الهمزة ليتمكن من

١- من الآية : ٥٠ من سورة النجم.

٢- أولى (ح).

٣- من الآيتين : ١٧٦ من سورة الشعراء ، و ١٣ من سورة ص ، وحرف سورة الحجر رسم بلام الألف ﴿الأيكة﴾ من الآية : ٧٨.

٤- لسكون اللام سقط (ص).

الإدغام ، واعتد بها كما اعتد بها قومٌ في (لَحْمَرٍ) حين حذفوا ألف الوصل؛ إذ<sup>١</sup> كانت ألف الوصل مجتلبة للساكن<sup>٢</sup> بعدها ، فلما تحرك، استغنى عنها. فلو لا الاعتداد بحركة اللام لم تحذف الألف.

وهؤلاء يقولون: (لم يذهب لَحْمَرٌ)، فييقون سكون الباء اعتداداً بالحركة. فعلى هذا يكون التنوين غير محرك<sup>٣</sup>، لأن الذي كسر من أجله قد تحرك، فلم يلتق ساكنان، ثم أدغمت النون ساكنة في اللام . وعلى لغة من أثبتت ألف الوصل بعد النقل ولم يعتد بحركة اللام نظراً إلى الأصل وقال: (لم يذهب الأحمر) فحرّك الباء ، يُقدّر هاهنا سكون التنوين، وأدغم في اللام، وإن<sup>٤</sup> كانت اللام في نية السكون كما فعل ذلك في: (رُدُّ) و(فِرُّ)، والثاني ساكن.

وقد ضَعَّفَ بعض النحويين<sup>٥</sup> قراءة نافع وأبي عمرو هذه، وعدها من اللحن، لأنه إدغام<sup>٦</sup> للتنوين في اللام وهي ساكنة. ولا يعتد بحركتها لأنها عارضة. فلهذا الطعن قال في القراءة الأولى: (كَاسِيهِ ظُلَّلًا)<sup>٨</sup>.

١- إذا (ح).

٢- لساكن (ص) (ع).

٣- متحرك (ص).

٤- فإن كانت (ص).

٥- قد (ع).

٦- نقل أبو علي الفارسي عن أبي عثمان [ولعله المازني] قوله: «أساء عندي أبو عمرو في قراءته» وأنه أهلك عاداً لولي، لأنه أدغم النون في لام المعرفة، واللام إنما تحركت بحركة الهمزة ، وليسست بحركة لازمة، والدليل على ذلك أنك تقول: لَحْمَرٌ، فإذا طرحت حركة الهمزة على السلام ، لم تحذف ألف الوصل، لأنها ليست بحركة لازمة... ولكن كان أبو الحسن روى عن بعض العرب أنه يقول: هذا لَحْمَرٌ قد جاء، فيحذف ألف الوصل لحركة اللام». الحجة: ٢٣٧/٦.

ونقل أبو جعفر النحاس عن محمد بن يزيد [وهو المبرد] قوله في قراءة أبي عمرو: «هو لحن». إعراب القرآن: ٢٧٩/٤. وتنتظر الحجة لنافع وأبي عمرو بأوضح من هذا عند أبي إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: ٧٧/٥، وأبي علي في الحجة: ٢٣٧/٦-٢٤٠.

٧- أدغم (ص).

٨- من البيت: ٢٣٠.

وأبو عمرو رحمه الله يروي عن العرب : رأيت زياد لعجم<sup>١</sup>، وهو قدوة<sup>٢</sup> في العربية.

وقوله: (وَبِالتَّقْلِ وَصَلُّهُمْ وَبَدُّهُمْ)، يعني إذا وقفت على عاداً واستأنفت، فيبقى من نقل في الوصل على النقل؛ لأنه أراد أن يسوي بين الوصل والوقف، وأن يأتي باللفظ محكياً على ما كان، فيكون الابتداء في حال النقل على<sup>٣</sup> وجهين: (الأولى)، والآخر (لولى). ثم ذكر الذين فضّل لهم البدء بالأصل فقال:

[٢٣٢] لـ(قَالُونَ) وَ(الْبَصْرِي) وَتَهْمَزُ وَآوُهُ

لـ(قَالُونَ) حَالِ التَّقْلِ بَدْءاً وَمَوْصِلاً

وإنما فضّل لـ(قَالُونَ) والبصري، لأن الموجب لنقل الحركة عندهما هو الإدغام، وقد زال. فالأصل (أولى)؛ إذ لم يكن من أصلهما نقل الحركة فيقول<sup>٤</sup>: (الأولى) بغير نقل، فيصير لكل واحد من أبي عمرو وقالون في الابتداء ثلاثة أوجه، فتأمل ذلك.

ثم قال: (وَتَهْمَزُ وَآوُهُ لِقَالُونَ) : هذه الهمزة في الواو راجعة إلى ما ذكرته من أصل الكلمة.

فإما أن يكون رد الواو إلى أصلها من الهمز، لأن الموجب لإبدال الهمز هو اجتماع همزتين، وقد زال ذلك بنقل حركة (الأولى) كما يفعل في ﴿الَّذِي أَوْتَمَنَ﴾ في حال الوصل، لزوال ما يوجب البديل فيه : هذا إذا قلنا أصلها (وولى). فإن قلنا: أصلها (وؤلى)، فهمز الواو للضمة قبلها، كأنه قدر ضمة الواو الأولى على الثانية.

١- زياد العجم (ح).

٢- قدره (ح).

٣- على سقط (ح).

٤- فتقول (ح).

٥- ويهمز (ص).

والواو إذا كانت مضمومة لغير إعراب، حُوت همزة كما قالوا: (أدور)،  
(أشحت)، و(أرؤق).

قال الشاعر:

مِنَ الْأَرْقِ حَمَاءُ الْعِلَاطِينَ بَاكَرَتْ عَسِيبَ أَشَاءٍ مَطْلَعِ الشَّمْسِ أَسْحَمًا<sup>١</sup>  
وعليه جاء همز (مؤسى)<sup>٢</sup> اسماً، وعلى مجاورة الضم الهمز في (سوق)<sup>٣</sup>،  
فإذا ابتدأت لقالون بالأصل، لم تهمز الواو لوجود المانع لذلك. وإليه أشار  
بقوله: (لقالون حال الثقل).

[٢٣٣] وَتَبَدَا بِهِمْزِ الْوَصْلِ فِي الثَّقَلِ كُلِّهِ

وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًا بَعَارِضِهِ فَلَا

قد سبق تفسير هذا البيت<sup>٤</sup>، وقد قلت: إن من العرب من يحذف ألف  
الوصل بعد النقل للإستغناء عنها. ومنهم من أثبتها، لأنه لا يعتبر الحركة  
المنقولة إلى الساكن لأنها محارضة، فيقدر السكون باقياً فيها.  
وهذا الخلاف<sup>٥</sup> عند من يجعلها داخلة على لام التعريف.  
فأما من لم يجعلها داخلة على لام التعريف ويجعلها مثل: (هَلْ) و(قَدْ)،  
فلا بد من إثباتها عنده.

١- البيت أورده ابن سيده، ولم ينسبه في المخصص. المجلد ٢: السفر ٨: ص ١٧١.

وروايته: مِنْ الْوَرَقِ... البيت.

٢- ومنه قول جرير: لَحَبُّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَّى.

٣- ومنه قراءة ابن كثير (عَلَى سَوْفِهِ) مهموز، من الآية: ٢٩ من سورة الفتح. السبعة: ٦٠٥.

وينظر ترجيحها في الحجة الفارسية: ٢٠٥/٦.

٤- في شرح البيت: ٢٣١.

٥- وهذا المحذوف (ح).

[٢٣٤] وَنَقْلُ رِدْأٍ عَنِ (نَافِعٍ) وَكِتَابِيَّةِ

بِالِاسْكَانِ عَنِ (وَرْشٍ) أَصَحُّ تَقْبُلاً

يجوز أن يكون (ردأ) من الإعانة، فيكون منقول<sup>٢</sup> حركة الهمزة<sup>٣</sup>. ويجوز أن يكون من قولهم: أردى على كذا، أي زاد عليه، فلا يكون فيه همز؛ ومنه قول الشاعر<sup>٤</sup>:

وَأَسْمَرَ خَطِيٍّ كَأَنَّ كُفُوبَهُ نَوَى الْقَسْبِ قَدْ أَرْدَى ذِرَاعاً عَلَى عَشْرِ

وقد خالف ورش أصله هاهنا؛ لأنه لا ينقل إلى الساكن الذي مع الهمز في كلمة واحدة.

وخالف قالون أصله، لأنه ليس من أصله النقل.

وحجة ذلك: الجمع بين اللغتين والوقوف عند الأثر.

وأما قوله: «كِتَابِيَّةٌ إِنِّي»<sup>٥</sup> في الحاقة، فقال<sup>٦</sup> الحافظ أبو عمرو<sup>٧</sup> رحمه الله: «قرأت لورث فيه بترك النقل على جميع من قرأت عليه برواية أبي يعقوب»<sup>٨</sup>.

١- في قوله تعالى: «رِدْأٌ يَصْدُقْنِي» من الآية: ٣٤ من سورة القصص.

٢- منقولا (ع).

٣- الهمز (ص).

٤- الشاعر هو حاتم الطائي، والبيت في ديوانه: ٤٦.

٥- من الآيتين: ١٩ و ٢٠.

٦- قال (ص).

٧- في جامع البيان: (ل: ٧٦-ب). قال في التيسير في باب ذكر نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها: «راستني أصحاب أبي يعقوب عن ورث من ذلك حرفاً واحداً في الحاقة، وهو قوله: «كِتَابِيَّةٌ إِنِّي ظَنَنْتُ»، فَسَكَنُوا الهاءَ وَحَقَّقُوا الهمزةَ بعدها على مراد القطع والاستئناف؛ وبذلك قرأت على مشيخة المصريين وبه أخذ». التيسير: ٣٦.

٨- هو أبو يعقوب يوسف بن عمرو الأزرق، تقدم التعريف به في مقدمة المصنف.



والنقل رواية عبد الصمد<sup>١</sup> ويونس<sup>٢</sup> وأحمد<sup>٣</sup> فيما قرأت به من طريقهم». قال: «ولم يذكر ذلك منصوباً عنه غير<sup>٤</sup> عبد الصمد، فإنه نص على ذلك في كتابه الذي صنفه في الاختلاف بين نافع وحزمة<sup>٥</sup>». قال: «والروايتان صحيحتان».

وقول الشيخ رحمه الله: (أَصَحُّ تَقْبَلًا)، أراد صحة ذلك في العريضة وقبول علمائها له.

قال أبو محمد مكي رحمه الله: «ترك إلقاء الحركة عليها هو الاختيار<sup>٦</sup>». فمن نقل، اعتمد على مذهب القراء في إثبات [هذه]<sup>٧</sup> الهاء في الوصل؛ فقد صارت بذلك كالأصلية، فجاز النقل إليها كسائر السواكن. ومن لم ينقل، فلأن هذه الهاء، إنما جيء بها لبيان الحركة؛ فموضعها الوقف خاصة، ولا بد<sup>٨</sup> من الوقف عليها.

١- هو أبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العتقي المصري، أحد الأئمة الأعلام، قرأ القرآن وجوده على ورش، وصنف كتاباً في الاختلاف بين نافع وحزمة، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين. معرفة القراء: ١/٣٧٤ (١١٢)، غاية النهاية: ١/٣٨٩ (١٦٦٠).

٢- أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة بن حفص الصديقي، المقرئ الفقيه، قرأ القرآن على ورش وغيره، توفي في ربيع الآخر سنة أربع وستين ومائتين. معرفة القراء: ١/٣٨٣ (١١٦)، غاية النهاية: ٢/٤٠٦ (٣٩٤٩).

٣- هو أبو جعفر أحمد بن صالح المصري، أحد الأعلام، قرأ على ورش وقالون، وله عن كل منهما رواية، توفي في ذي القعدة سنة ثمان وأربعين ومائتين. معرفة القراء: ١/٣٧٧ (١١٥)، غاية النهاية: ١/٦٢ (٢٦٧).

٤- غير سقط (ص).

٥- جامع البيان: (ل: ٧٦-ب). وقال في التعريف: ٢٢٦: «وروى عبد الصمد الإصبهاني عنه كسر الهاء وحذف الهمزة».

٦- ذكر ذلك في الكشف: ١/٩٤، وقال في التبصرة: ٨٨: «فأما هاء السكت، فالاختيار أن لا يقبل عليها الحركة، وهو موضع واحد، قوله **تَقْبَلُ**: (كسبه إن)، وقد أخذ جماعة بنقل الحركة في هذا، وتركه أحسن وأقوى، وبه قرأت».

٧- هذه زيادة من (ج).

٨- فلا بد (ج).

ومن وصل وأثبتها ، فَبَيَّةُ الوقف . وما يوصل بنية الوقف ، فهو بمثابة ما  
يُوقف عليه ، فلم يَحْسُنْ النقل إليها ، لا سيما و﴿كِتَابِيهِ﴾ رأس آية .  
وإلى جميع هذا أشار بقوله : (أَصَحُّ تَقْبَلًا) .

## بَابُ وَقْفِهِ حَمْزَةً وَهَشَاءٍ عَلَى الْهَمْزِ

[٢٣٥] وَ(حَمْزَةً) عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلَ هَمْزُهُ

إِذَا كَانَ وَسْطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنَزِلًا

لَمَّا كَانَ الْوَقْفُ مَحَلَّ اسْتِرَاحَةٍ، وَالْوَاقِفُ فِي حَالِ كِلَالٍ وَإِعْيَاءٍ وَنَفَادِ  
نَفْسٍ، وَكَانَ الْوَقْفُ أَيْضًا مَوْضِعَ حَذْفٍ تَحْذِفُ فِيهِ الْحَرَكَاتُ وَالتَّنْوِينُ، خَفَفَ  
فِيهِ حَمْزَةُ الْهَمْزِ وَمِنْ تَبَعِهِ. وَالْهَمْزَةُ مَبْتَدَأٌ وَمَتَوَسِّطَةٌ وَمَتَطَرِّفَةٌ.  
وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي الْمَبْتَدَأَةِ فِي نَقْلِ الْحَرَكَةِ<sup>١</sup>، وَالْكَلامُ هَاهُنَا فِي الْمَتَوَسِّطَةِ  
وَالْمَتَطَرِّفَةِ.

[٢٣٦] فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا

وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا

(فَأَبْدَلُهُ)<sup>٢</sup>، يَعْنِي الْمَتَوَسِّطَ وَالْمَتَطَرِّفَ.  
يَقُولُ: إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَ الْهَمْزِ فِي حَالِ نَظْقِكَ بِهِ سَاكِنًا سَكُونًا أَصْلِيًّا أَوْ  
عَارِضًا لِلْوَقْفِ، فَأَبْدَلَهُ عَنْ حَمْزَةٍ حَرْفَ مَدٍّ مِنْ جِنْسِ حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهُ.  
وَقَالَ: (مُسَكَّنًا)، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فَأَسْكَنْتَهُ لِلْوَقْفِ، فَأَنْتَ مُسَكِّنٌ لَهُ،  
وَإِنْ كَانَ مَتَوَسِّطًا سَاكِنًا لَا بِتَسْكِينِكَ، فَأَنْتَ فِي نَظْقِكَ بِهِ سَاكِنًا<sup>٣</sup> مُسَكِّنٌ لَهُ.

١- فِي شَرْحِ الْبَيْتِ : ٢٢٧.

٢- فَإِنَّهُ (ص).

٣- سَاكِنٌ (ص).

وذلك نحو: «يؤمنون» و«تُبْنُهُمْ»<sup>١</sup> و«تَبَيَّ»<sup>٢</sup> و«يَنْبَأُ»<sup>٣</sup>.  
ولا تجد في القرآن همزة طرفاً ساكنة لغير الوقف مضموماً ما قبلها.  
ومثال ما تسكنه للوقف: «بدأ»<sup>٤</sup> و«يبدأ»<sup>٥</sup> و«يستهيئ»<sup>٦</sup> و«قال الملاء»<sup>٧</sup> و«لا تظمؤا»<sup>٨</sup> و«من ملجأ»<sup>٩</sup> و«إن امرؤ»<sup>١٠</sup> و«لولؤ»<sup>١١</sup> و«البارئ»<sup>١٢</sup> و«من شاطئ»<sup>١٣</sup> و«لكل امرئ»<sup>١٤</sup>: يستوي<sup>١٥</sup> في ذلك المنون وغيره.

### وجه البديل

أما النوع الأول، فلأنه لم يكن بُدَّ من بدله، إذ لا حركة له، فيسهل بين بين، ولا دليل عليه فيحذف، فُدَبِّرَ<sup>١٧</sup> بحركة ما قبله وأبدل حرفاً من جنسها.  
وأما النوع الثاني، فإنه لضعفه بالسكون ولقوة الحركة قبله، صار كاللنوع

١- من الآية : ٥١ من سورة الحجر، ومن الآية : ٢٨ من سورة القمر.

٢- من الآية : ٤٩ من سورة الحجر، وفي (ص) نبأ.

٣- من الآية : ٣٦ من سورة النجم، وفي (ص) ونبنا.

٤- يسكنه (ص).

٥- من الآية : ٢٠ من سورة العنكبوت وشبهه.

٦- من الآية : ٤ من سورة يونس وشبهه، وفي (ح) يتبوؤا.

٧- من الآية : ١٥ من سورة البقرة، وفي (ص) يستهزون.

٨- من الآية : ٦٠ من سورة الأعراف وشبهه.

٩- من الآية : ١١٩ من سورة طه.

١٠- من الآية : ٤٧ من سورة الشورى.

١١- من الآية : ١٧٦ من سورة النساء.

١٢- من الآية : ٢٤ من سورة الطور.

١٣- من الآية : ٢٤ من سورة الحشر.

١٤- من الآية : ٣٠ من سورة القصص.

١٥- من الآيتين : ١١ من سورة النور، و٣٧ من سورة عس.

١٦- ويستوي (ح).

١٧- يدبر (ص)، وفي (ح) قدبر.

الأول فأبدل، ولم ير جماعة من القراء البدل فيه ، واتبعوا فيه خط المصحف ، فلينوا المضمومة بين الهمزة والواو، نحو: ﴿تَفْتَوُا﴾<sup>١</sup> و﴿وَقَالَ الْمَلَأُ﴾<sup>٢</sup> في أول المؤمنين خاصة ، لأنه رسم ثم بالواو<sup>٣</sup> عندهم ، ووقفوا على ﴿المَلَأُ﴾ في ما سوى ذلك بين الهمزة والألف ، لأنه رسم بالألف<sup>٤</sup> ، ولينوا المفتوحة بين الهمزة والألف نحو: ﴿أَنْ لَا مَلِجًا﴾<sup>٥</sup> ، إلا إذا انكسر ما قبلها نحو: ﴿قُرِئَ﴾<sup>٦</sup> ، فإنها تبدل ياء متحركة؛ إذ<sup>٧</sup> كان هذا من البدل المطرد الذي لا اختلاف فيه ، ولينوا المكسورة بين الهمزة والياء نحو: ﴿مَنْ نَبَأَ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>٨</sup> ، وإنما فعلوا ذلك اتباعاً للرسم لأنهم هكذا رسمت، والبدل مذهب سيبويه<sup>٩</sup> ، وعليه عول الخذاق من الأئمة.

### [٢٣٧] وَحَرَّكَ بِهِ مَا قَبْلَهُ مُتَسَكِّناً

#### وَأَسْقِطُهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا

(به)، أي بالهمز ؛ يريد بحركته ؛ فهو إذا يتكلم في المتحرك، كأنه قال: وإذا كان متحركاً وسكن ما قبله فحرَّك بحركته الساكن قبله؛ أي انقل الحركة إليه، وألقها عليه فحرَّكه بها .  
(وَأَسْقِطُهُ)، يعني الهمز .  
(حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا) مما كان، أو أسهل<sup>١٠</sup> بمعنى سَهْلًا ، وذلك في

- ١- من الآية : ٨٥ من سورة يوسف.
- ٢- من الآية : ٢٤ من سورة المؤمنون.
- ٣- رسم بالواو ثم عندهم (ع) تقلبم وتأخير.
- ٤- يقصد ﴿المَلَأُ﴾ بعد ﴿قَالَ﴾ ، وليس ﴿المَلَأُ﴾ مطلقاً.
- ٥- من الآية : ١١٨ من سورة التوبة.
- ٦- من الآيتين : ٢٠٤ من سورة الأعراف ، و ٢١ من سورة الانشقاق.
- ٧- إذا (ص) (ع).
- ٨- من الآية : ٣٤ من سورة الأنعام.
- ٩- الكتاب : ٥٤٣/٣.
- ١٠- وأسهل (ح)، وفي (ع) أي أسهل.

نحو: «يسئلون»<sup>١</sup> و«مذءوما»<sup>٢</sup> و«موئلا»<sup>٣</sup> و«بين المرء»<sup>٤</sup> و«لكم فيها دفء»<sup>٥</sup> و«يُخرج الحبء»<sup>٦</sup>.

فأما الذين يعتبرون في وقفهم الرسم، فوقفوا من هذا القبيل على «موئلا» بواو ساكنة بعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة اتباعا للرسم. وفيه وجه آخر غير الوجهين.

قال قوم: تقف<sup>٧</sup> عليه (موئلا)، تبدل من الهمزة واواً ويدغم الأولى فيها، يُجري<sup>٨</sup> الأصلي مجرى<sup>٩</sup> الزائد.

ومن هذا الباب: «هزوا»<sup>١٠</sup> و«كفوا»<sup>١١</sup>: كتبوا بواو.

فعلى اتباع الرسم يقف بالواو<sup>١٢</sup>. وعلى ما تقدم، تُلقى الحركة على الساكن وتحذف الهمزة فتقول: (هزا) و(كفا).

وأما «جزآء»<sup>١٣</sup>، فلا خلاف في نقل الحركة فيه إلى الساكن، لأنه كتب<sup>١٤</sup> بغير واو.

١- من الآية: ٢٧٣ من سورة البقرة وشبهه.

٢- من الآية: ١٨ من سورة الأعراف.

٣- من الآية: ٥٨ من سورة الكهف.

٤- من الآية: ١٠٢ من سورة البقرة.

٥- من الآية: ٥ من سورة النحل.

٦- من الآية: ٢٥ من سورة النمل.

٧- يقف (ص).

٨- مجرى (ح).

٩- ومجى (ح).

١٠- من الآية: ٦٧ من سورة البقرة وشبهه.

١١- من الآية: ٤ من سورة الإخلاص.

١٢- وخالف حفص أصله في تحقيق الهمز، وقرأ في الحرفين بضم الزاي والقاء من غير همز. التيسير: ٧٤.

١٣- من الآية: ٨٥ من سورة البقرة وشبهه.

١٤- يكتب (ص).

وأما «الموودة»<sup>١</sup>، فعلى أربعة أوجه:

الأول: نقل حركة الهمزة وحذفها، فتصير: «المؤودة» بوزن المعونة.  
الثاني: اتباع الرسم، فتقول: (المؤدة) بوزن المؤزة؛ لأنها رسمت بواو واحدة. ووجهه أنك حذف الهمزة فالتقى الواوان الساكنان فحذفت إحداهما.  
وإنما حذف الهمزة، (لأنهم لو سهلوها لقربوها)<sup>٢</sup> من الساكن وقبلها وبعدها ساكن.

الثالث: أن تقلب الهمزة واواً وتُدغم فيها الواو الأولى على مذهب من يُجري الأصلي<sup>٣</sup> مجرى الزائد، كما فعلت في (مؤلاً) - وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى -، فتقول: (الموودة) مثل الشبوبة.  
الرابع: أن تخفف الهمزة فتقول: (الموودة)؛ لأن المسهلة بين بين في معنى المتحركة، فلم تلتق السواكن على هذا.

[٢٣٨] سَوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلْفٍ جَرَى

يُسَهِّلُهُ فَمَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْنَخَالاً<sup>٤</sup>

يقول: إلا أن يكون الساكن الذي قبل الهمز المتحرك ألفاً، فإنه إن كان ذلك وكان الهمز متوسطاً، جعلته بين الهمز والحرف الذي منه حركته: أي حركة كانت، لأن إلقاء الحركة على الألف، ممتنع من أجل أن الألف لو تحركت لانقلبت همزةً وخرج اللفظ عن موضعه؛ ولأن الألف بما فيه من المد في معنى المتحرك، والحركة لا تُلقى على متحرك؛ ولأن هذه الهمزة قد قويت بحركتها فلم يحسن بدلها كالساكنة؛ ولأن حذفها لا يمكن، لئلا يلتبس المهموز

١- من الآية: ٨ من سورة التكوين.

٢- لأنك لو سهلتها لقربتها (ح).

٣- الأصل (ص).

٤- جعلت (ع).

٥- على (ص).

بما لا أصل له في الهمز، فلم يبق غير تسهيلها بين بين.

ومثال ذلك: «جزأؤهم»<sup>١</sup> و«شركأؤهم»<sup>٢</sup> و«شركأئهم»<sup>٣</sup>، و«شركأؤكم»<sup>٤</sup> و«دمأؤكم»<sup>٥</sup> و«ندأؤ»<sup>٦</sup> و«جفأؤ»<sup>٧</sup> و«غشأؤ»<sup>٨</sup> و«دعأؤ»<sup>٩</sup>؛ لأن الهمزة في هذا متوسطة من أجل لزوم الألف التي هي عوض من التنوين، ولا فرق في هذا الضرب بين ألف زائدة أو مبدلة من حرف أصلي، ولذلك قال: (مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٌ...) فَأُطْلَقَ.

وفي «تراء الجمعلن»<sup>١٠</sup> أربعة أوجه، وأصله<sup>١١</sup>: تَرَأَيْ، مثل: تفاعل، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سقطت حين اتصلت باللام من «الجمعلن».

فالوجه الأول، أنك تسهل الهمزة بين بين، وتميل الراء والألف قبل الهمزة<sup>١٢</sup> والألف التي بعدها؛ لأنك لما وقفت أعدت الألف المحذوفة لزوال الموجب لحذفها، وأملتها، لأن من أصل حمزة، إمالة الألف المنقلبة عن الياء؛ ثم أملت الهمزة قبلها إتباعاً (لها)، لأن ما قبل الألف أبداً تابع لها، وأملت الراء والألف إتباعاً لإمالة الهمزة، فهي إمالة لإمالة<sup>١٣</sup>.

١- من الآية : ٨٧ من سورة آل عمران وشبهه.

٢- من الآيتين : ١٣٧ من سورة الأنعام ، و ٢٨ من سورة يونس.

٣- من الآية : ١٣٦ من سورة الأنعام وشبهه.

٤- من الآيتين : ٢٢ من سورة الأنعام ، و ٢٨ من سورة يونس.

٥- من الآية : ٧٤ من سورة البقرة.

٦- من الآيتين : ١٧١ من سورة البقرة ، و ٣ من سورة مريم.

٧- من الآية : ١٧ من سورة الرعد.

٨- من الآيتين : ٤١ من سورة المؤمنون ، و ٥ من سورة الأعلى.

٩- من الآية : ١٧١ من سورة البقرة وشبهه.

١٠- من الآية : ٦١ من سورة الشعراء.

١١- أصله (ح).

١٢- همز (ح).

١٣- في إمالة الإمالة (ص) (ع).



وقيل : بل أُمليت الألف الأولى إبتاعاً<sup>١</sup> لإمالة فتحة الراء ؛ لأن القراء يؤثرون إمالة ما تقدمته الراء - على ما سيأتي في باب الإمالة إن شاء الله تعالى - ، وأُمليت الهمزة ثم الألف الأخيرة إبتاعاً لإمالة فتحة الهمزة المسهلة ، فتمد على هذا بعد الراء مدة مطولة في تقدير ألفين مُمالين ، وتشير إلى موضع الهمزة بينهما : تجعلها مسهلة مماله .

كذا روى أبو طاهر وغيره عن حمزة .

وهذا الوجه هو المختار في الوقف على ﴿تراء الجمع﴾ ، والهمزة على هذا متوسطة .

والثاني : أن تعيد الألف الساقطة ، وتحذف<sup>٢</sup> الهمزة ، فيجتمع<sup>٣</sup> ألفان ، فيجب حذف إحداهما ، فتبقى ألف واحدة مماله .

قال أبو علي في قول ابن مجاهد : « كان حمزة يقف : (تراء) ، يمد مدة<sup>٤</sup> بعد الراء<sup>٥</sup> ، فإن أراد بالمدة ألف تفاعل وأسقط العين واللام فهذا الحذف لا يستقيم . وزعم بعض البغداديين أن ذلك يجوز على ما روى الكسائي والقراء : (أسقني شربة مأ يا فتى) . ولا يجوز هذا من حيث جاز ذلك ؛ وذلك أن هذا إنما أبدل من الهمزة ألفاً للضرورة ، ثم حذفها لالتقاءها مع الألف الساكنة . فإذا وقف ، لزمه أن يقول : (مأ) ، فيبدل<sup>٦</sup> من التنوين الألف<sup>٧</sup> . فلو حذف الهمزة من : (تراء) كما حذفها من : (شربة مأ يا هذا) ، لزمه أن يقول إذا وقف : (ترا) ، ولا يمد . وإنما الرواية عن حمزة أنه يمد مدة بعد كسرة الراء<sup>٨</sup> .

١ - بين القوسين سقط من (ع) .

٢ - ويحذف (ح) .

٣ - فتجتمع (ص) .

٤ - تراء يمدده بعد الراء (ص) .

٥ - السبعة : ٤٧١ .

٦ - فيقال (ص) .

٧ - ألفا (ع) .

٨ - الحجة : ٣٦٠/٥ .

الثالث : إبقاء الألف الأخيرة على حذفها في الوصل، فتكون الهمزة على هذا متطرفة، فيقف له<sup>١</sup> ولهشام على هذا بإبدال الهمزة لـ(هشام) ألفاً، ولهجرة ياء؛ لأنها سكنت للوقف وانكسر ما قبلها، فيمد على تقدير ألف ممالئة بعدها ياء ساكنة.

الرابع : روى بعضهم فيه (ترياً) بكسر الراء وبذل الهمزة ياء، وهو ضعيف. وفي «تراءت الفتان»<sup>٢</sup> وجهان: تسهيل الهمزة على ما قدمته.

والثاني، حذفها وفتح الراء والمد اليسير. وأما «بوءاً»<sup>٣</sup>، فاتفق حمزة وهشام على إبدال همزته المتطرفة ألفاً. ولهجرة في الهمزة الأولى وجهان:

أحدهما : أن يجعلها بين الهمزة والألف على الأصل السابق، فيمد على ذلك مداً ممكناً لهمزة بين بين والألف والهمزة المبدلة، أو يمد دون ذلك على ما سيأتي بعد؛ إن شاء الله [تعالى]<sup>٥</sup>. والوجه الثاني : له أن يقف (بُرواً): يقلب الهمزة واواً مفتوحة اتباعاً للرسم، لأنها رسمت بواو بعدها ألف.

[٢٣٩] وَيَبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ

وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا

لما سكنت الهمزة للوقف، وجب أن يُدْبِرَهَا ما قبلها، فوجدنا قبلها ألفاً، والألف ليست بحاجة حصين، وقبل الألف فتحة، فقلبت ألفاً لَمَّا انفتح ما قبلها

١- لها (ص).

٢- من الآية : ٤٨ من سورة الأنفال.

٣- من الآية : ٤ من سورة المنتحنة.

٤- فيما بعد (ح).

٥- تعالى زيادة من (ح).

فاجتمع ألفان، ولا بد من حذف إحداهما.  
فإن قدرت المحذوفة هي الأولى وهو<sup>١</sup> القياس، لم تمد لسقوط حرف المد،  
وإن قَدَّرْتَهَا الثانية، مددت لوجود (حرف المد وبقاء الهمزة في التقدير والنية،  
لأن ما حذفه)<sup>٢</sup> عارض، فبقاؤه مُقَدَّرٌ منوي.  
ويجوز أن لا تحذف الألف؛ لأن الوقف يحتمل الجمع بين الساكنين، فتمد  
على هذا.

والهاء في (مِثْلُهُ)، تعود<sup>٣</sup> على الألف في قوله: (بَعْدِ مَا أَلْفٍ جَرَى)<sup>٤</sup>.  
ومثال ذلك: «صَفْرَاءٌ»<sup>٥</sup> و«السَّمَاءُ»<sup>٦</sup> و«الضَّرَاءُ»<sup>٧</sup> و«السَّرَاءُ»<sup>٨</sup>  
و«مِنَ الْمَاءِ»<sup>٩</sup> و«مِنَ النَّسَاءِ»<sup>١٠</sup> و«إِنِّي نَسَاءٌ»<sup>١١</sup> و«سَمِيعَ الدَّعَاءِ»<sup>١٢</sup>  
و«شَاءٌ»<sup>١٣</sup> و«مَا أَفَاءٌ»<sup>١٤</sup>.

وقد رأى قوم تسهيل هذا بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها،  
فيجعل «السَّرَاءُ» بين الهمزة والواو، و«مِنَ النَّسَاءِ» بين الهمزة والياء، و«مَا  
أَفَاءٌ» بين الهمزة والألف.

- ١- وهي (ص).
- ٢- بين القوسين سقط من (ح).
- ٣- يعود (ص).
- ٤- من البيت : ٢٣٨.
- ٥- من الآية : ٦٩ من سورة البقرة.
- ٦- من الآية : ١٩ من سورة البقرة وشبهه.
- ٧- من الآية : ١٧٧ من سورة البقرة وشبهه.
- ٨- من الآيتين : ١٣٤ من سورة آل عمران، و ٩٥ من سورة الأعراف . وفي (ص) (والسَّراء) (والضَّرَاء):  
تقلسم وتأخير.
- ٩- من الآية : ٥٠ من سورة الأعراف وشبهه.
- ١٠- من الآية : ١٤ من سورة آل عمران وشبهه.
- ١١- من الآية : ٩٠ من سورة النحل وشبهه.
- ١٢- من الآية : ٣٨ من سورة آل عمران .
- ١٣- من الآية : ٢٠ من سورة البقرة وشبهه.
- ١٤- من الآية : ٧ من سورة الحشر.

[٢٤٠] وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَآوَ وَالْيَاءَ مُبَدِّلًا

إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفَصَّلَا

إنما فعل هذا، لأنه لم يبق من وجوه التخفيف سواه؛ لأن الواو والياء الزائدين لمَّا وقعا قبل الهمزة وقد شابها الألف في السكون والمد وكون حركة ما قبلهما من جنسهما<sup>١</sup> في بعض المواضع، أعطيا حكم الألف في امتناع النقل إليهما، كما امتنع ذلك في الألف.

ولمَّا لم يكن فيهما ما في الألف من زيادة المد الفاصل بين الساكنين، لم يجعل الهمز بين بين، لئلا يلتقي ساكنان.

ولمَّا كان في حذف الهمزة إخلالٌ بالكلمة، إذ لا دليل عليها بعد الحذف، لم تحذف، فتعين البديل؛ فلما أبدلت<sup>٢</sup>، اجتمع مثلاً في كلمة واحدة: الأول منهما ساكن، فوجب الإدغام، ولم يلزم فيهما ما لزم في الألف من امتناع الإدغام، لأنهما يقبلان الحركة وتتغير<sup>٣</sup> حركة ما قبلهما، فأشبهها سائر الحروف، فأدغما<sup>٤</sup> وأدغم فيهما.

ومثال ذلك: ﴿خَطِيئَةٌ﴾<sup>٥</sup> و﴿قُرُوءٌ﴾<sup>٦</sup> و﴿النَّسِيءُ﴾<sup>٧</sup> و﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾<sup>٨</sup>؛ تبدل من التي قبلها الواو واوًا، ومن التي قبلها الياء ياء. وقوله: (حَتَّى يُفَصَّلَا)، أي يفرق بين الزائد والأصلي.

١- ما قبلها من جنسها (ص).

٢- أبدل (ح).

٣- وتتغير (ح) (ع).

٤- فأدغما (ح).

٥- من الآية : ١١٢ من سورة النساء.

٦- من الآية : ٢٢٨ من سورة البقرة.

٧- من الآية : ٣٧ من سورة التوبة.

٨- من الآية : ٤ من سورة النساء.

وإنما وجب هذا الفرق، لأن الزائد لا قَدَمَ له في الحركة أصلاً، فكان أولى بالإدغام، والأصلي له قَدَمٌ في الحركة على حال.  
وتعرف الزائد من الأصلي، بأن الزائد واقع بين العين واللام، والأصلي ما كان عيناً أو لاماً نحو: ﴿قروء﴾: فعول، و﴿خطيئة﴾: فعيلة، و﴿كهينة﴾<sup>٢</sup>: فعلة، و﴿شيء﴾: فعل.

### [٢٤١] وَيَسْمَعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزَةٌ

لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَاوٌ مُخَوَّلًا

يقول: إن الهمزة إذا انفتحت، فإن كان ما قبلها كسرة، حولتها ياءً مفتوحة من أجل الكسرة، نحو: ﴿مائة﴾<sup>٣</sup> و﴿فئة﴾<sup>٤</sup> و﴿ناشئة﴾<sup>٥</sup> و﴿خاسئة﴾<sup>٦</sup> و﴿بالخاطئة﴾<sup>٧</sup> و﴿لئلا﴾<sup>٨</sup>. وإن كان قبلها ضمة، أبدلتها من أجل الضم وواواً مفتوحة نحو: ﴿يؤيد﴾<sup>٩</sup> و﴿يؤلف﴾<sup>١٠</sup> و﴿مؤجلاً﴾<sup>١١</sup>.  
وإنما تعين بدلها، لأن إلقاء حركتها متعذر، وجعلها بين الهمزة والألف لا يصح من قبل أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وجعلها بين الهمزة والواو والياء لا يصح، لأنها إنما تكون مسهلة بينها وبين حرفٍ من جنس حركتها.

١- ويعرف (ص).

٢- من الآيتين: ٤٩ من سورة آل عمران، و ١١٠ من سورة المائدة.

٣- من الآية: ٢٥٩ من سورة البقرة وشبهه.

٤- من الآية: ٢٤٩ من سورة البقرة وشبهه.

٥- من الآية: ٦ من سورة المزمل.

٦- من الآية: ٤ من سورة الملوك.

٧- من الآية: ٩ من سورة الحاقة.

٨- من الآية: ١٥٠ من سورة البقرة وشبهه.

٩- من الآية: ١٣ من سورة آل عمران.

١٠- من الآية: ٤٣ من سورة النور.

١١- من الآية: ١٤٥ من سورة آل عمران.

[٢٤٢] وَفِي غَيْرِ هَذَا يَيْنَ يَيْنَ وَمِثْلُهُ

يَقُولُ (هَشَامٌ) مَا تَطَّرَفَ مُسْهَلًا

(غَيْرِ هَذَا)، أَنْ تَنْفَتِحَ وَتَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ: «مُثَارِبٌ»<sup>١</sup> وَ«مُثَابَا»<sup>٢</sup> وَ«سَالْتَهُمُ»<sup>٣</sup> وَ«شَنْثَانٌ»<sup>٤</sup> وَ«مَتَكَا»<sup>٥</sup>؛ تُجْعَلُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلْفِ وَتَنْكَسِرُ<sup>٦</sup> وَيَتَحَرَّكُ مَا قَبْلَهَا بِسَائِرِ الْحَرَكَاتِ مِثْلُ: «يَيْسُ»<sup>٧</sup> وَ«سَلُّ»<sup>٨</sup> وَ«خَاسَتَيْنِ»<sup>٩</sup>؛ أَوْ تَنْضُمُ وَيَتَحَرَّكُ مَا قَبْلَهَا بِالْحَرَكَاتِ كُلِّهَا نَحْوُ: «مُبْرَعُونَ»<sup>١٠</sup> وَ«رَعُوفٌ»<sup>١١</sup> وَ«بِرْعَوْسِكُمْ»<sup>١٢</sup> وَ«يَسْتَهْزِئُ»<sup>١٣</sup>؛ فَيَجْعَلُ<sup>١٤</sup> هَذَا كُلَّهُ بَيْنَ بَيْنَ، لَامْتِنَاعِ إِقَاءِ حَرَكَتِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَلَامْتِنَاعِ بَدَلِهِ لِقُوَّتِهِ بِالْحَرَكَةِ وَتَحْصُنُهُ بِهَا.

(وَمِثْلُهُ يَقُولُ هَشَامٌ)، أَيْ وَمِثْلَ هَمْزَةِ يَقُولُ هَشَامٌ .

(مَا تَطَّرَفَ)، أَيْ مَهْمَا تَطَّرَفَ الْهَمْزُ.

(وَمُسْهَلًا)، لَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ حَالًا مِنْ هَشَامٍ ، أَوْ مِنَ الْهَاءِ فِي (مِثْلُهُ) إِنْ أَعَدَّهَا عَلَى هَمْزَةٍ.

وَأَمَّا وَافَقَهُ فِي الْمَتَطَرَفَةِ، لِأَنَّهَا آخِرُ لَفْظِ الْقَارِئِ وَمُنْتَهَى قُوَّتِهِ وَمَوْضِعُ

١- من الآية : ١٨ من سورة طه.

٢- من الآية : ٢٢ من سورة النبأ.

٣- من الآية : ٦٥ من سورة التوبة وشبهه.

٤- من الآيتين : ٢ و ٨ من سورة المائدة.

٥- من الآية : ٣١ من سورة يوسف.

٦- أَوْ تَنْكَسِرُ (ص).

٧- من الآيتين : ٣ من سورة المائدة ، و ١٣ من سورة الممتحنة. وفي (ص) بئس.

٨- من الآية : ١٠٨ من سورة البقرة.

٩- من الآية : ٦٥ من سورة البقرة.

١٠- من الآية : ٢٦ من سورة النور.

١١- من الآية : ٢٠٧ من سورة البقرة.

١٢- من الآية : ٦ من سورة المائدة.

١٣- من الآية : ١٥ من سورة البقرة.

١٤- فجعل (ح).

استراحته ومنقطع نفسه، فخصها بالتخفيف لما في تحقيقها من الكلفة، لا سيما عند الفتور وطلب الاستراحة.

ولك أن تجعل (مَا تَطَرَّفَ) ، في موضع نصب بِـ (مُسْهِلًا).

[٢٤٣] وَرَبِّئاً عَلَى إِظْهَارِهِ وَادْغَامِهِ

وَبَعْضُ بَكْسَرِ الْهَاءِ لِيَاءٍ تَحَوُّلاً

وإذا وقفت له<sup>١</sup> على «رعيًا»<sup>٢</sup>، أبدلت ؛ ولك بعد ذلك وجهان:

الإظهار نظراً إلى الأصل؛ لأن الياء المبدلة من الهمزة عارضة.

والإدغام لوجود مثلين في اللفظ، ولموافقة خط المصحف .

وكذلك «تنوى»<sup>٣</sup> و«تنويه»<sup>٤</sup>.

ثم قال : (وَبَعْضُ بَكْسَرِ الْهَاءِ لِيَاءٍ تَحَوُّلاً)، ومثله فقال:

[٢٤٤] كَقَوْلِكَ أَلْبَنَهُمْ وَبَنَّهُمْ وَقَدْ

رَوَوْا أَكَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلاً

اعلم أن الوقف على «ألبنهم بأسمائهم»<sup>٥</sup> و«بننهم عن ضيف إبراهيم»<sup>٦</sup>،

بإبدال<sup>٧</sup> الهمزة ياء ساكنة لسكونها وانكسار ما قبلها.

فأما<sup>٨</sup> الهاء، فرُوي عنه إبقاؤها على ضمها؛ لأن الياء قبلها عارضة في الوقف.

١- له سقط (ص).

٢- من الآية : ٧٤ من سورة مريم.

٣- من الآية : ٥١ من سورة الأحزاب.

٤- من الآية : ١٣ من سورة المعارج.

٥- من الآية : ٣٣ من سورة البقرة.

٦- من الآية : ٥١ من سورة الحجر.

٧- بإبدال (ص).

٨- وأما (ح).

وروي عنه كسرُ الهاء من أجل الياء اعتداداً بالعارض، كما يكسرها في نحو: **﴿فِيهِمْ﴾**<sup>١</sup> و**﴿إِلَى أَبِيهِمْ﴾**<sup>٢</sup>، وهو اختيار ابن مجاهد<sup>٣</sup> وأبي الطيب بن غلبون<sup>٤</sup>.  
وأما قوله: (وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا)، فكَذَلِكَ رَوَى سَالِمٌ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعُ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَمْرِ خَطَّ الْمُصْحَفِ.

## [٢٤٥] فِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذَفِ رَسْمُهُ

وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلًا

أي يتبع في إتيانه بالياء والواو بدلاً عن الهمزة وبالحذف<sup>٦</sup> الرسم، فما كان صورةً للهمزة أبدلها به، وإذا لم يكن للهمزة صورة حذفها.  
فالياء نحو: **﴿بَارِكُمْ﴾**<sup>٧</sup> و**﴿سُئِلَ﴾**<sup>٨</sup> و**﴿يُسْأَلُ﴾**<sup>٩</sup>.  
والواو نحو: **﴿نَقَرُوهُ﴾**<sup>١٠</sup> و**﴿يَكَلُّوْكُمْ﴾**<sup>١١</sup> و**﴿تَبَرَّعُوا﴾**<sup>١٢</sup>.  
ثم ذكر مذهب الأخفش<sup>١٣</sup>، وتتمة الكلام في البيت الذي يليه.

٢

١- من الآية : ١٠٢ من سورة النساء وشبهه.

٢- من الآية : ٦٣ من سورة يوسف.

٣- حدثه بذلك أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار. السبعة : ١٥٤.

٤- قال أبو الحسن طاهر بن غلبون: «إلى هذا الوجه كان يذهب ابن مجاهد وأبي رحمة الله عليهما، وكلا الوجهين حسن». التذكرة : ١٥٠/١.

٥- وإن (ع).

٦- وبالحرف (ص) (ع).

٧- من الآية : ٥٤ من سورة البقرة.

٨- من الآية : ١٠٨ من سورة البقرة.

٩- من الآيتين : ٣ من سورة المائدة، و١٣ من سورة الممتحنة.

١٠- من الآية : ٩٣ من سورة الإسراء.

١١- من الآية : ٤٢ من سورة الأنبياء.

١٢- من الآية : ١٦٧ من سورة البقرة.

١٣- قال أبو شامة: «ثم بين الناظم رحمه الله تعالى مذهب الأخفش النحوي، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، وهو الذي يأتي ذكره في سورة الأنعام، وغير الذي ذكره في سورة النحل». إبراز المعاني : ٢٢/٢.



[٢٤٦] بِيَاءٍ وَعَنَّهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ وَمَنْ

حَكَى فِيهِمَا كَأَيَّا وَكَالْوَاوِ أَعْضَالًا

الأخفش يبدل الهمزة المضمومة إذا انكسر ما قبلها ياء نحو: «مستهزءون»<sup>١</sup> و«الخاطئون»<sup>٢</sup> و«فمالتون»<sup>٣</sup> و«سنقرئك»<sup>٤</sup> و«لا يُنبئك»<sup>٥</sup> و«تنبئهم»<sup>٦</sup>.

وأما عكسه، فأن تكون الهمزة مكسورة وقبلها ضمة نحو: «سئل»<sup>٧</sup> و«سئلوا»<sup>٨</sup>: يبدل<sup>٩</sup> من الهمزة واوًا.

واحتج بأنها إذا جعلت بين بين، قربت من الساكن، فيؤدي إلى ما لا يوجد مثله في العربية من واو ساكنة قبلها كسرة، أو ياء ساكنة قبلها ضمة. وكما أن الهمزة إذا انفتحت وانضم ما قبلها أو انكسر<sup>١٠</sup>، تقلب واوًا أو ياء، ولا تجعل بين بين؛ لأنه يؤدي إلى أن<sup>١١</sup> ينكسر ما قبل الألف أو ينضم، فكذا هذا.

وأجيب عن هذا من ثلاثة أوجه:

١- من الآية : ١٤ من سورة البقرة، وفي (ع) «يستهمزون».

٢- من الآية : ٣٧ من سورة الحاقة.

٣- من الآيتين : ٦٦ من سورة الصافات، و٥٣ من سورة الواقعة.

٤- من الآية : ٦ من سورة الأعلى، وفي (ع) «يستنبئونك».

٥- من الآية : ١٤ من سورة فاطر.

٦- من الآية : ٦٤ من سورة التوبة.

٧- من الآية : ١٠٨ من سورة البقرة.

٨- من الآية : ١٤ من سورة الأحزاب.

٩- تبدل (ص).

١٠- انكسرت (ع).

١١- أن سقط (ع).

أحدها : أن المجعولة بين بين، بِزِنَةِ المحققة، وهي كالمتحركة، فلا يُعتبر<sup>١</sup> ما قبلها.

الثاني : أن النطق بها على ما ذكر سيبويه، لا يتعذر كما يتعذر في المفتوحة إذا جعلت بين الهمزة والألف وقبلها ضمة أو كسرة ؛ فحملها إذاً على الأصل أولى من حملها على الفرع.

الثالث : أن هذا المذهب يؤدي إلى ما أطرح استعماله من وجود ياء مضمومة قبلها كسرة ، ألا تراهم رفضوا أن يقولوا: (قاضي) و(غازي)، فيقع القائل بهذا في ما فر منه<sup>٢</sup>.

ثم قال: (وَمَنْ حَكَّى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلًا).

ذكر بعضهم أن الأَخْفَشَ يخفف المكسورة المضموم ما قبلها بين الهمزة والواو ، والمضمومة المكسورة ما قبلها بين الهمزة والياء . وأعْضَلَ ، أي أتى بمعضلة ؛ لأنه جعل همزة بين بين مخففة بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها.

[٢٤٧] وَمُسْتَهْزِئُونَ أَلْحَذُفُ فِيهِ وَكَخَوُهُ

وَضَمَّ وَكَسَرَ قَبْلَ قِيلَ وَأُخْمِلَا

«مستهزئون» و«متكون»<sup>٣</sup> و«فمالئون» و«ليطفئون»<sup>٤</sup> و«ليواطئون»<sup>٥</sup> و«يستنبئونك»<sup>٦</sup> ونحوه : لم يرسم للهمزة<sup>٧</sup> فيه صورة. فعلى اعتبار الرسم يقف بالحذف، إلا أن منهم من وقف (مستهزئون) و(متكون)، فَضَمَّ ما قبل الواو . ومنهم من كسر ما قبلها ولم يحد.

١- تعتبر (ص).

٢- قدمته (ص).

٣- من الآية : ٥٦ من سورة يس.

٤- من الآية : ٨ من سورة الصف.

٥- من الآية : ٣٧ من سورة التوبة.

٦- من الآية : ٥٣ من سورة يونس.

٧- للهمز (ع).

قال الفراء<sup>١</sup>: «من العرب من يحقق الهمزة فيقول: استهزأت. فمن وقف (مستهزؤون)، فعلى ذلك؛ ومنهم من يبدله فيقول: استهزيت، مثل: استقصيت». فمن وقف «مستهزؤون»، فعلى ذلك مثل: مستقصون؛ ومنهم من يبدل الهمز وهو يريد -يعني التسهيل بين بين- (فيقول: استهزأت)<sup>٣</sup>. فمن وقف «مستهزعون»، فعلى ذلك -يعني بين بين-؛ أي بين الهمزة والواو. وهذا هو الوجه المستعمل عند النحاة والقراء، وعليه المعول. و(أخملًا)، يريد المذهبين المذكورين. وإنما أخملًا، لأن حركة الهمزة أُلقيت على متحرك، وفي الوجه الآخر واو ساكنة قبلها كسرة، وليس ذلك في العربية<sup>٤</sup>.

## [٢٤٨] وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطًا بَزَوَائِدِ

دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أَعْمَلَا

يقول: وما في الهمز يوجد متوسطًا بما دخل عليه من الزوائد، ففي الوقف عليه لـهمزة وجهان مستعملان، وهما: التحقيق، لأن الهمز فيه في حكم المبتدأ. والثاني، جعله كالتوسط من الهمز؛ ثم مثله فقال:

١- في غير معاني القرآن.

٢- ثم (ص).

٣- بين القوسين سقط من (ح).

٤- نقل أبو شامة قول السخاوي في (أخملًا) وتعقبه بقوله: «هذا الذي ذكره الشيخ فيه نظر، وإن كان قد تبعه فيه جميع من رأيت له كلاماً على شرح هذا البيت، سوى الشيخ أبي عمرو رحمهما الله تعالى، والصواب أن يقال: ضم ما قبل الواو وجه جيد، وليس نقلاً لحركة الهمزة إليه، وإنما بنى الكلمة على فعلها». إبراز المعاني: ٢/٢٦.

كما تعقب ابن القاصح كلام السخاوي فقال: «أما هذا الوجه، أعني الواو الساكنة المكسور ما قبلها، فحقيق بالإخمال، وهو الذي أراده الناظم، وأما ضم ما قبل الواو، فوجه جيد، وعليه قرأ نافع (والصلبون). فلا وجه لإخمال هذا الوجه، فالألف في (أخملًا) للإطلاق، لا للتثنية». سراج القارئ: ٨٩.

٥- معنى (ص) وهو تصحيف.

[٢٤٩] كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامِ وَالْبَا وَنَحْوَهَا

وَلَامَاتٍ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

- (ها) ، مثل «هؤلاء»<sup>١</sup> .  
 و(يا) ، مثل: «يأيها»<sup>٢</sup> و«يابانا»<sup>٣</sup> .  
 و(اللام) ، مثل : «لأنتم أشدُّ»<sup>٤</sup> و«لأبوتيه»<sup>٥</sup> .  
 و(البا) ، مثل : «بأنهم»<sup>٦</sup> و«بناخرين»<sup>٧</sup> .  
 و(نحوها) ، أي ونحو هذه الزوائد مثل : «فئامنوا»<sup>٨</sup> و«فئاتوهن»<sup>٩</sup>  
 و«فأوأ»<sup>١٠</sup> و«فأى»<sup>١١</sup> و«وأمر»<sup>١٢</sup> و«كأنهم»<sup>١٣</sup> و«أنذرهم»<sup>١٤</sup>  
 و«ألد»<sup>١٥</sup> و«أعلقي»<sup>١٦</sup> .

١- من الآية : ٣١ من سورة البقرة وشبهه.

٢- من الآية : ٢١ من سورة البقرة وشبهه.

٣- من الآية : ١١ من سورة يوسف وشبهه.

٤- من الآية : ١٣ من سورة الحشر.

٥- من الآية : ١١ من سورة النساء.

٦- من الآية : ٦١ من سورة البقرة وشبهه.

٧- من الآية : ١٣٣ من سورة النساء.

٨- من الآية : ١٧٩ من سورة آل عمران وشبهه.

٩- من الآيتين : ٢٤ من سورة النساء ، و٦ من سورة الطلاق.

١٠- من الآية : ١٦ من سورة الكهف.

١١- من الآية : ٨١ من سورة غافر.

١٢- من الآية : ١٤٥ من سورة الأعراف وشبهه.

١٣- من الآية : ١٠١ من سورة البقرة وشبهه.

١٤- من الآية : ٦ من سورة البقرة.

١٥- من الآية : ٧٢ من سورة هود.

١٦- من الآية : ٢٥ من سورة القمر.

فأما نحو: ﴿يُؤْمِنُ﴾<sup>١</sup> و﴿يُؤَيِّدُ﴾<sup>٢</sup>، فالهمزة فيه في حكم المتوسطة بلا خلاف، إذ الزائد لا يمكن انفصاله.

وأما لامات التعريف، فنحو: ﴿الأَرْضِ﴾ و﴿الْآخِرَةِ﴾ و﴿الْإِنْسَانِ﴾ و﴿الْأَسْمَاءِ﴾.

فمن حقق اعتبر الأصل، وجعل الزائد في حكم الأجنبي عن الكلمة. ومن خفف، فلأن الزائد إذا قُدر حذفه، تغير معنى الكلمة، وإن كانت مفهومة، فالهمزة فيه كالمتوسطة.

وقد روى خلف عن حمزة أنه خفف الهمزة الثانية في نحو: ﴿أَنْتُمْ ذُكِّرْتُمْ﴾<sup>٣</sup>.

فأما ﴿هَأَنْتُمْ﴾<sup>٤</sup>، فالهاء عند حمزة للتنبيه، دخلت على (أَنْتُمْ)؛ فعلى هذا يجري الوجهان السابقان في الوقف عليه.

والدليل على أن هذا اعتقاده في ﴿هَأَنْتُمْ﴾، أنه مدٌّ، ولو كانت عنده مبدلة من همزة لم يمد؛ لأنه ليس من أصله أن يمد بين الهمزتين، لآ سيما وقد غُيرت الأولى بالبدل؛ فلمَّا مدَّ، علِم أنه عنده من باب: ﴿هَؤُلَاءِ﴾، لا من باب: ﴿هَأَنْتُمْ﴾<sup>٥</sup>.

وأما ﴿هَأَوْمٌ﴾<sup>٦</sup>، فالهاء فيه ليست التي للتنبيه، ولكنها من أسماء الأفعال؛ تقول: ها يا رجل، أي<sup>٧</sup>: خذ، وتقول للثنين: (هَأَوْمًا)، وللجماعة: (هَأَوْمًا)؛ فليست (ها) دخلت على (أُم).

وقد رسمت في المصحف (هَأَوْم) بغير واو بعد الميم على اللفظ، لأنها

١- من الآية : ٢٣٢ من سورة البقرة وشبهه.

٢- من الآية : ١٣ من سورة آل عمران.

٣- من الآية : ١٩ من سورة يس.

٤- من الآية : ١١٩ من سورة آل عمران وشبهه.

٥- أَنْتُمْ (ص).

٦- من الآية : ١٩ من سورة الحاقة.

٧- إني (ص).

تسقط من اللفظ إذا وصلت فَقُلْتُ: ﴿هَآؤُمِ اقْرَءُوا﴾، فهي إذا متوسطة، ولا بد من تسهيلها.

فإن وقفت على الأصل، قلت: (هَآؤُمُوا)، وفيه مخالفة للرسم.  
وإن وقفت على الرسم، قلت: (هَآؤُم)، وفيه مخالفة الأصل.

## [٢٥٠] وَأَشْمِمُ رُمٌّ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ

بِهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مَخْفِلاً

أراد: أَشْمِمُ أَوْ رُمٌّ إِنْ شئتَ فِي طرفٍ غَيْرِ مُتَبَدِّلِ ذَلِكَ الطَّرْفِ بِالْهَمْزَةِ حَرْفٌ مَدٌّ، وَاعْرِفِ الْبَابَ بِجَمْعِهِ.

وَالْمَخْفِلُ: الْمُجْتَمِعُ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ.

وَقَدْ سَبَقَ مِنْ مَذْهَبِ هَمْزَةِ وَهْشَامٍ<sup>١</sup>، أَنَّهُمَا يَبْدَلَانِ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمُتَطَرِّفَةِ أَلْفًا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، وَمِنْ<sup>٢</sup> الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا يَاءً، وَمِنْ الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا وَاوًا. فَهَذَا هُنَا لَا يَدْخُلُ الرُّومُ وَلَا الْإِشْتِمَامُ، لِأَنَّهُمَا<sup>٣</sup> كَأَلْفٍ (يَخْشَى)، وَوَاوٍ (يَغْزُو)، وَيَاءٍ (يَرْمِي)، فَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْتَهُ لِسُكُونِهِ.

وَفِي مَوْضِعٍ نَقَلَ الْحَرَكَةَ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا نَحْوُ: ﴿دَفْءٌ﴾<sup>٤</sup>، وَفِي مَوْضِعٍ إِبْدَالُهَا حَرْفًا مِنْ جِنْسِ السَّاكِنِ قَبْلَهَا الزَّائِدِ نَحْوُ: ﴿قُرُوءٌ﴾، يَصِحُّ الرُّومُ وَالْإِشْتِمَامُ، لِأَنَّ هَذَا يَشْبَهُ مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَهُ هَمْزَةٌ<sup>٥</sup>، فَيُسْتَعْمَلُ فِيهِ كَمَا يُسْتَعْمَلُ فِي مَا أَشْبَهَهُ.

١- فِي شَرْحِ الْبَيْتِ : ٢٣٦ وَ ٢٤٢.

٢- مِنْ (ع) بَغِيرِ وَاوٍ.

٣- لِأَنَّهُمَا (ص) (ع).

٤- مِنَ الْآيَةِ : ٥ مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ.

٥- هَمْزَةُ أَصْلٍ (ص).

[٢٥١] وَمَا وَآوَاصِلِي تَسْكُنَ قَبْلَهُ

أَوِ الْيَا فَعَنْ بَعْضِ بِالْإِدْغَامِ حُمْلًا

قد سبق ذكر الساكن الزائد والأصلي، وكان ينبغي أن يكون هذا البيت بعد قوله: (وَيَدْغُمُ فِيهِ الْوَآوُ وَالْيَاءُ مُبْدِلًا)<sup>١</sup>.

ومعناه، أن منهم من روي عنه إجراء الأصلي مجرى الزائد، وحكى جواز ذلك سيويه ويونس<sup>٢</sup>. قال سيويه: «من العرب من يجري الأصلي مجرى الزائد».

وروجه إلحاقه به، أن الأصلي أشبه الزائد في السكون والمد، فعلى هذا يقف على «السوء»<sup>٣</sup> بواو واحدة مشددة، وعلى «كهينة»<sup>٤</sup> ياء مشددة. وكذلك «سوءة»<sup>٥</sup> و«سوءاهما»<sup>٦</sup>، ويقف على «شيء»<sup>٧</sup> شيء، وعلى «شيئا»<sup>٨</sup> شيئاً، وعلى «استئيس»<sup>٩</sup> استئيس، كما تقف «هنيئاً مريئاً» وشبه ذلك.

وتقف على «السوأي»<sup>١٠</sup> على المذهب الأول بإلقاء حركة الهمزة على الواو، وتحذف الهمز، فتصير السوأي، مثل العلأي، ويسقط المد؛ لأن حرف المد

١- صدر البيت : ٢٤٠.

٢- هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي النحوي مولا هم، أخذ عن أبي عمرو وحامد بن سلمة، وكان النحر أغلب عليه، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة. إنباه الرواة : ٤ / ٧٤ (٧٣٦).

٣- من الآية : ٩٨ من سورة التوبة وشبهه.

٤- وعلى سقط (ح).

٥- من الآيتين : ٤٩ من سورة آل عمران ، و ١١٠ من سورة المائدة.

٦- من الآية : ٣١ من سورة المائدة.

٧- من الآية : ٢٠ من سورة الأعراف وشبهه.

٨- من الآية : ٢٠ من سورة البقرة وشبهه.

٩- من الآية : ٤٨ من سورة البقرة وشبهه. وفي (ص) سقط «شيئا».

١٠- من الآية : ١١٠ من سورة يوسف.

١١- من الآية : ١٠ من سورة الروم.

قد تحرك بإلقاء الحركة عليه، ولا يقع المد في متحرك، سواء كانت الحركة لازمة أو عارضة.

وعلى المذهب الثاني، تبدل من الهمزة واواً وتدغم فيها الواو التي قبلها، تشبيهاً للأصلي بالزائد، فتقف (السوى)، مثل (الرؤى)، وتسقط المد أيضاً لما سبق. وأما مد الألف، فيسقط أيضاً، لأنها كانت ممدودة لأجل الهمزة بعدها، وقد وقع الانفصال بالوقف.

وتقف على (المسى)² على الأول، بإلقاء حركة الهمزة على الياء وحذف الهمزة، ثم تسكن الياء للوقف، ولا يسقط المد، لأن الياء وإن زال سكوتها، فقد عاد إليها.

ولك أن تروم الحركة فيقل المد لأجل الحركة.

وعلى المذهب الثاني، تبدل الهمزة وتُدغم، ولك فيه الروم والإشمام أيضاً، لأنهما إنما يمتنعان³ حيث تبدل ولا تدغم، لأن الحرف المبدل⁴ ثم، لم تكن عليه حركة قط، وهو غير الهمزة كالوقف على (نعمة) و (رحمة).

وتقف على (ليسوءوا)⁵ على الأول، بإلقاء الحركة على الساكن قبلها ثم تسكنه للوقف، فتقف على واو ساكنة ممدودة، لأن الواو باقية على السكون؛ ولأن حذف الهمزة عارض، ولا يدخل الروم والإشمام في المفتوح عند القراء.

وعلى المذهب الثاني، تبدل وتدغم، فتقف على واو مشددة ولا مد، لأن الواو التي كانت ممدودة قد تحركت عند إدغامها في ما بعدها، ولا يمد متحرك. وكذلك يقف على (جاء)⁶ و (بكل شيء)، فاعلم ذلك.

١- مثل سقط (ع).

٢- من الآية : ٥٨ من سورة غافر، وفي (ص) السى.

٣- إنما لم يقعان (ح) وهو تصحيف.

٤- المدغم (ع).

٥- من الآية : ٧ من سورة الإسراء.

٦- من الآيتين : ٦٩ من سورة الزمر ، و ٢٣ من سورة الفجر.



[٢٥٢] وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مُّحَرَّرٌ

رَكَا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا

يقول: وإذا كان الهمز متحركاً طرفاً، متحركاً ما قبله، وكان الساكن قبله ألفاً نحو: «مَنْ السَّمَاءُ»<sup>١</sup> و«نَشَاءُ»<sup>٢</sup> و«إِلَّا أَنْ يَشَاءَ»<sup>٣</sup> و«جَاءَ»<sup>٤</sup> و«شَاءَ»<sup>٥</sup> و«أَضَاءَ»<sup>٦</sup> و«أَنْبَاءَ»<sup>٧</sup> و«أَغْنِيَاءَ»<sup>٨</sup> و«أُولِيَاءَ»<sup>٩</sup> و«عَلَى سَوَاءَ»<sup>١٠</sup> و«مِنْهُ الْمَاءُ»<sup>١١</sup> و«تَلَقَّاءَ»<sup>١٢</sup> و«مَنْ عَانَى»<sup>١٣</sup>، فقد تقدم أنك تبدها ألفاً.

وأتى هاهنا فيها بقول آخر، وهو ما روى خلف عن سليم عن حمزة، أنه يجعل الهمز في ذلك كله بين بين.

قال بعضهم: «ولا معنى لِبَيْنَ بَيْنَ إِلَّا روم الحركة؛ لأنك تسكن للوقف، وهمزة بين بين ليست ساكنة».

وإنما معناه أنه رام الحركة، فقربت من الساكن فصارت بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها.

٤

١- من الآية : ١٩ من سورة البقرة وشبهه.

٢- من الآية : ٨٣ من سورة الأنعام وشبهه.

٣- من الآية : ٨٠ من سورة الأنعام وشبهه.

٤- من الآية : ٤٣ من سورة النساء وشبهه. وفي (ص) وجاءو.

٥- من الآية : ٢٠ من سورة البقرة وشبهه. وفي (ص) وشاءو.

٦- من الآية : ٢٠ من سورة البقرة.

٧- من الآية : ٤٤ من سورة آل عمران وشبهه.

٨- من الآية : ٢٧٣ من سورة البقرة وشبهه.

٩- من الآية : ٢٨ من سورة آل عمران وشبهه.

١٠- من الآية : ٥٨ من سورة الأنفال وشبهه.

١١- من الآية : ٧٤ من سورة البقرة وشبهه.

١٢- من الآية : ٤٧ من سورة الأعراف وشبهه.

١٣- من الآية : ١٣٠ من سورة طه وشبهه.

فحالة<sup>١</sup> بين بين، حصلت من قبل الروم، لآ أنه يجعلها بين بين في الأصل؛  
وإنما حُكِمَها عنده في الأصل البدل، فإذا رام الحركة وقع هذا.  
وأما المُحَرَّكُ [المُحَرَّكُ]<sup>٢</sup> ما قبله، فنحو: ﴿يبدأ﴾<sup>٣</sup> و﴿قري﴾<sup>٤</sup> و﴿إن  
الملا﴾<sup>٥</sup> و﴿قال الملا﴾<sup>٦</sup> و﴿يستهي﴾<sup>٧</sup> و﴿من سيا بنيا﴾<sup>٨</sup> و﴿من ملجا﴾<sup>٩</sup>  
و﴿شاطي﴾<sup>١٠</sup> و﴿لكل امرئ﴾<sup>١١</sup> و﴿بيدي﴾<sup>١٢</sup> و﴿البارئ﴾<sup>١٣</sup> و﴿يتبوا﴾<sup>١٤</sup>  
و﴿إن امرؤ﴾<sup>١٥</sup> و﴿لؤلؤ﴾<sup>١٦</sup>، فقد تقدم أنه يُبدل حرفا خالصا من جنس حركة  
ما قبله.

وذكر هاهنا وجهها آخر، وهو أن يجعلها بين بين في حال روم الحركة كما يَنت. قال بعض علمائنا: «وهو وجه حسن في المضمومة والمكسورة؛ لأنه لا يخالف الرسم».

وعلى قول من قال: لا معنى ليين بين إلا روم الحركة، لا يصح في المفتوحة<sup>١٧</sup>.

١- فحالت (ص).

٢- المحرك زيادة من (ع).

٣- من الآية: ٧٦ من سورة يوسف وشبهه.

٤- من الآيتين: ٢٠٤ من سورة الأعراف، و٢١ من سورة الانشقاق.

٥- من الآية: ٢٠ من سورة القصص وشبهه.

٦- من الآية: ٦٠ من سورة الأعراف وشبهه.

٧- من الآية: ١٥ من سورة البقرة.

٨- من الآيتين: ٢٢ من سورة النمل، و١٥ من سورة سبأ.

٩- من الآية: ٤٧ من سورة الشورى وشبهه.

١٠- من الآية: ٣٠ من سورة القصص.

١١- من الآية: ١١ من سورة النور وشبهه.

١٢- من الآية: ١٩ من سورة العنكبوت وشبهه.

١٣- من الآية: ٢٤ من سورة الحشر.

١٤- من الآية: ٥٦ من سورة يوسف.

١٥- من الآية: ١٧٦ من سورة النساء.

١٦- من الآية: ٢٤ من سورة الطور وشبهه.

١٧- لا تصح المفتوحة (ح).

[٢٥٣] وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَأَعْتَدَ مَحْضًا سُكُونَهُ

وَالْحَقَّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَذَّ مُوْغِلًا

يقول: ومن لم يرم لحمزة رحمه الله في شيء من الباب مع ما اشتهر واستقر من أن مذهبه في الوقف الروم والإشمام، ووقف لحمزة بالسكون، وألحق المضموم والمكسور مفتوحاً وقال: لأنني إذا رمت حركتها فكيف يمكن الرجوع إلى حكم الساكنة في التخفيف، فهذا قد أتى بمذهب شاذ ليس بمعروف عن حمزة، لأن النص جاء عنه بالروم والإشمام، إلا حيث تبدل<sup>٢</sup> الهمزة حرف مد، وذلك إذا انفتح ما قبلها أو انضم أو أنكسر أو وقع قبلها ألف<sup>٣</sup> بأي وجه، تحركت الهمزة.

فإذا أبدلت أشبهت الألف الألف في ﴿دعاء﴾<sup>٥</sup>، والواو الواو في ﴿يدعوا﴾<sup>٦</sup>، والياء الياء في ﴿ترمي﴾<sup>٧</sup>، ولا روم<sup>٨</sup> ولا إشمام.

وقد ذكرت في ما سبق أن من القراء من يجعل هذا في الوقف بين بين، ولا معنى له إلا روم الحركة، فيلزم منه روم حركة المفتوح، وليس ذلك من عادة القراء.

والهاء في (سكونه)، تعود على من لم يرم<sup>٩</sup>، ولا تعود على صاحب القراءة، لأنهما اثنان.

١- لان (ص).

٢- يبدل (ع).

٣- الألف (ص) (ع).

٤- حركة (ص).

٥- من الآية : ١٧١ من سورة البقرة وشبهه.

٦- من الآية : ٢٢١ من سورة البقرة وشبهه.

٧- من الآية : ٣٢ من سورة المرسلات.

٨- في الاروم (ج)، وهو تصحيف.

٩- من لا يرم (ح).

[٢٥٤] وَفِي الْهَمْزِ أَنْحَاءٌ وَعِنْدَ لِحَاتِهِ

يُضِيءُ سَنَاهُ كُلَّمَا اسْوَدَّ أَلْيَالاً

(أَنْحَاءٌ)، أي مقاصدٌ غير<sup>١</sup> ما ذكر، وقد ذكرت منها طرفاً نحو: «الموءودة» و«هزوا».

وفي كيفية العمل على ما قرره<sup>٢</sup> من الأصول أنحاء آخر أيضاً تخرج على قياس العربية، ويُجرىها على أصولها مَنْ كان ذا بصيرة بالنحو، فحينئذ (يضيء سناه).

و(كُلَّمَا)، يحتمل وجهين:

أن يكون (كلٌّ) مفعولاً؛ والتقدير: كلٌّ مسود.

ويحتمل أن يكون ظرفاً. فمن ذلك القول في: «لَوْلُو»<sup>٣</sup> المخفوض: إن سهلت على الخط، قلت: (لولو) بواوين ساكتين؛ لأنك أسكنت الهمزة، ثم أبدلت منها واواً لانضمام ما قبلها، وأبدلت الأولى الساكنة أيضاً، فوافقت الرسم لأنه كذلك رسم. وإن سهلت على ما تقرر، جعلتها بين الهمزة المرومة الحركة والياء؛ لأنها مكسورة قبلها ضمة. وإن سهلت على مذهب الأخفش، جعلتها بين الهمزة المرومة الحركة والواو الساكنة، لانضمام ما قبلها، فوافق الخط والأصل في تخفيف الهمز إذا تحرك وما قبله متحرك.

والقول الآخر أقيس، وهو قول سيبويه.

وأما «لَوْلُو»<sup>٤</sup> المرفوع، فإن رمت الحركة، وقفت عليه بين الهمزة المرومة الحركة والواو، لانضمامها وانضمام ما قبلها على ما تقدم؛ وإن لم ترم، أسكنت وأبدلت منها واواً للضمة قبلها، فيوافق الوقف على المخفوض في أحد الوجوه.

١- وغير (ح).

٢- قدره (ص).

٣- كذا في جميع النسخ. وفي التزليل «لَوْلُو» من الآية: ٢٣ من سورة الواقعة.

٤- من الآية: ٢٤ من سورة الطور.

ويقف<sup>١</sup> على ﴿ملجأ﴾<sup>٢</sup> المنصوب المنون ، فيجعل الهمزة مسهلة بينها وبين الألف، وبألف مبدلة من التنوين.  
وتقف على ﴿ملجأ﴾<sup>٣</sup> المنخفض المنون على الرسم بالسكون، وإبدال الهمزة ألفاً فتقول: ﴿ملجأ﴾.  
وعلى أصل تخفيف الهمز، تقف بين الهمزة والياء، إلا أنه لا ياء في الرسم، ففيه مخالفته.

وأما قوله: ﴿ألا ملجأ﴾<sup>٤</sup>، فإنك تسكن ثم تبدل من الهمزة ألفاً.  
وتقف على (رأى) من ﴿رأى كوكباً﴾<sup>٥</sup> مثلاً، فتجعل الهمزة بين بين؛ لأنها مفتوحة وقبلها فتحة، إلا أن الهمزة مماله فتتحو بحركتها نحو الكسرة، فتكون<sup>٦</sup> بين الهمزة والياء الساكنة، وتمد لأجل الألف المماله.  
وفي الوقف على ﴿ترآءت﴾<sup>٧</sup> وجهان:  
أحدهما، تسهيل الهمزة والمد من أجل الهمزة؛ لأنها وإن جعلت بين بين، فهي بزنة المحققة، إلا أن نبرتها خفيت.

والثاني، حذف الهمزة أصلاً والمد اليسير، وقد تقدم.  
وفي<sup>٨</sup> ﴿اشمأزت﴾<sup>٩</sup> و﴿اطمأن﴾<sup>١٠</sup> وجهان:  
بدل الهمزة ألفاً والمد المشبع لالتقاء الساكنين .  
والثاني يجعلها بين بين والمد المتوسط.

١- وتقف (ص).

٢- من الآية : ٥٧ من سورة التوبة.

٣- من الآية : ٤٧ من سورة الشورى.

٤- من الآية : ١١٨ من سورة التوبة.

٥- من الآية : ٧٦ من سورة الأنعام.

٦- فيكون (ص).

٧- من الآية : ٤٨ من سورة الأنفال.

٨- في (ص).

٩- من الآية : ٤٥ من سورة الزمر.

١٠- من الآية : ١١ من سورة الحج.

وأما «رء القمر»<sup>١</sup> وبابه، ففيه وجهان:  
 ردُّ الألف التي سقطت في الوصل لالتقاء الساكنين، لأن الموجب  
 لسقوطها قد زال في الوقف، فيقف بتخفيف الهمزة والإمالة والمد كما سبق.  
 الوجه الثاني: أن لا يرد الألف من أجل حذفها في الرسم، ومن قبل أن  
 الوقف عارض؛ فالهمزة على هذا متطرفة، فتسكنها وتبدلها فتقف براء مماله  
 بعدها ياء ساكنة مبدلة من الهمزة.  
 وإنما قلبتها ياء لإمالة الرء قبلها، ولا تمد، لأنه لا<sup>٢</sup> موجب للمد بعد الياء،  
 فتمد له وتبدلها لهشام ألفا، لأن الرء قبلها مفتوحة عنده. وعلى ذلك القياس.

٢

١- من الآية : ٧٧ من سورة الأنعام.

٢- لا سقط (ح).

## باب الإظهار والإدغام

[٢٥٥] سَأَذْكُرُ أَلْفَاظاً تَلِيهَا حُرُوفُهَا

بِالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تُرَوَّى وَتُجْتَلَى

يريد بالألفاظ، ذال (إذ) وأخواتها.

ومعنى (تَلِيهَا حُرُوفُهَا)، أي الحروف التي وقع الخلاف بين القراء في إدغامها فيها وإظهارها.

[٢٥٦] فَذُورُكَ إِذْ فِي يَتِيهَا وَحُرُوفُهَا

وَمَا بَعْدُ بِالتَّقْيِيدِ قُدَّهْ مُذَلَّلًا

إنما ذكر (إذ) دون غيرها، ضرباً للمثال لأنها السابقة.

وقوله: (وَمَا بَعْدُ)، أي ما يأتي بعدها، فحكمه حكمها.

ومعنى (فِي يَتِيهَا وَحُرُوفُهَا)، أي وحروفها المذكورة معها فيه؛ أي أنه

يذكر (إذ) مثلاً، ثم يذكر الحروف المقدم ذكرها، ثم يأتي بالواو الفاصلة.

[٢٥٧] سَأُسَمِّي وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفُ مَنْ

تَسْمَى عَلَى سِيَمَا تُرَوِّقُ مُقَبَّلًا

فإذا أتى بالواو الفاصلة، أتى بعدها بالحروف الدالة على القراء.

ومعنى قوله: (وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفٌ مِّنْ تَسْمَى)، أن الحروف التي تظهر عندها هذه الألفاظ أو تدغم، إذا جاءت بعد الحروف الدالة على القراء، فصل بينها وبينها بالواو، لئلا يختلطاً.  
والسِّيمَا : العلامة.

و(مُقْبَلًا)، يجوز أن يكون معناه<sup>١</sup> تقبيلها، ويجوز أن يكون نفس الثغر؛ واستعاره هنا، لأنه لما عذب هذا النظم، كان كالثغر ذي المنطق العذب.

[٢٥٨] وَفِي دَالٍ قَدْ أَيْضاً وَتَاءٍ مُّؤَثِّرٍ

وَفِي هَلْ وَبَلٍ فَاحْتَلَّ بِذِهْنِكَ أَحْيَلًا

(فاحتل)، من الحوالة.

و(أَحْيَلًا)، من الحيلة؛ يقال: رجل أحيل، إذا صدقت حيلته. وانتصب على الحال.



طُحْرُ  
حَالِ إِذْ

[٢٥٩] نَعَمْ إِذْ تَمَشَّتْ زَيْنَبٌ صَالَ دُلَّهَا

سَمِيَّ جَمَالٍ وَأَصِيلاً مَنْ تَوَصَّلَا

كأنه قدر [أن] 'مستدعياً استدعى منه الوفاء بما وعد في قوله: (سَأَذْكُرُ)<sup>١</sup>، فقال بحياء: (نَعَمْ إِذْ).  
واعلم أنه عني بما ذكره من الغزل نساء الآخرة تشويقاً إليهن.  
وهذه الحروف إلى قوله: (سَمِيَّ جَمَالٍ) هي<sup>٢</sup> حروف (إذ)<sup>٣</sup>.  
ومعنى (سَمِيَّ جَمَالٍ)، أي رفيع جمال.

[٢٦٠] فإِظْهَارُهَا (أ) جَرَى (د) وَامَ (ن) سِيمِهَا

وَأَظْهَرَ (ر) يَا (ق) وَلَهُ وَأَصِيفَ جَلَا

إِظْهَارُهَا، أي ما أظهرته من الجمال والزينة، (أَجْرَى دَوَامَ نَسِيمِهَا وَأَظْهَرَ رِيًّا).  
قوله: (الرِّيَّا) : الرائحة الطيبة؛ أي لَمَّا وصفها واصف.  
وَجَلَا وصفها، أي كشفه<sup>٤</sup>؛ أظهر بقوله ذلك ثناءً عطراً.  
وتفسير الرمز، أن نافعا وابن كثير وعاصما، أظهروا ذال (إذ) عند جميع  
هذه الحروف، وأظهر الكسائي وخلاد عند الجيم [منها]<sup>٥</sup> فقط<sup>٦</sup>.

١- أن زيادة من (ح).

٢- في صدر البيت : ٢٥٥.

٣- هي سقطت (ع).

٤- أي أوائل الكلم الست التي تلي (إذ)، وهي: التاء والزاي والصاد والذال والسين والجيم.

٥- كشفه (ص).

٦- منها زيادة من (ح).

٧- فتعين لهما الإدغام في باقي الحروف.

[٢٦١] وَأَدْغَمَ (ضَ) لُكَاً وَأَصِلَ تُومَ دُرَّه

وَأَدْغَمَ (مَ) وَلِيَّ وَجْدَهُ دَائِمٌ وَلَا

أي ستر ضنكا ذلك الشخص الذي نظم قلائده من تومٍ ودُرٍّ . والتومة: خرزة من فضة، والجمع تُوم.

(وَأَدْغَمَ مَوَلِيَّ)، أي محب.

(وَجْدُهُ)، أي غناه دائم.

(وَلَا)، أي متابعة ؛ أي ستر هذا المحب حين تجلت له حديثها وما حصل له من الغنى بها.

أي أدغم خلف عند التاء والذال، وأدغم ابن ذكوان عند الدال فقط.

## ذَكَرُ دَالَ قَدْ

[٢٦٢] وَقَدْ سَحَبَتْ ذَيْلًا ضَفَا ظَلَّ زَرْنَبٌ

جَلَّتْهُ صَبَّاهُ شَائِقًا وَمُعَلَّلًا

(وَقَدْ سَحَبَتْ) : الراو للحال.

(وَضَفَا) ، أي طال.

والزرنب : شجر طيب الرائحة، يُعمل منه أنفُسُ الطيب.

(وَجَلَّتْهُ) : كَشَفَتْهُ.

(وَصَبَّاهُ) : رِيحُهُ ؛ أي الريح التي أهدته.

(شَائِقًا) ، أي يُشَوِّقُ من وجده.

(وَمُعَلَّلًا) ، أي مغذياً مرة بعد مرة.

ولا ينسحب من ذيول الثياب إلا ما طال.

وأوائل هذه الكلمات ، مضمنة لحروف دال (قد) إلى الواو .

[٢٦٣] فَأَظْهَرَهَا (نَ)جَمَ (بَ)دَا (دَ)لٌ وَأَضِیْحَدُ

وَأَدْغَمَ (وَرَشٌ) ضَرَّ ظَمَّآنَ وَأَمْتَلَا

النجم هاهنا، مصدر نَجَمَ، وكُنِيَ به عن نسبها وشهرته.

والورش: التناول ؛ أي سَتَرَ التناول<sup>١</sup> منها ضَرَّه الحاصل من الظمأ.

(وَأَمْتَلَا) رِيَاءُ؛ أي أدغم ورش عند الضاد والظاء<sup>٢</sup>.

١- التناوش (ع).

٢- ينظر التعريف : ٢٥١.

[٢٦٤] وَأَدْغَمَ (مُ) رَوٍ وَأَكِفَ ضَيَّرَ ذَابِلِ

زَوَى ظِلُّهُ وَغَرَّ تَسَدَّاهُ كُلُّكَلَا

(وَأَكِفَ)، أي هاتل ؛ والتقدير: وأدغم وصلُ مُرٍ وَأَكِفَ.

(ضَيَّرَ ذَابِلِ) ، أي سَتَرَ ضَرَّهُ وَضَنَاهُ.

(وَزَوَى ظِلُّهُ وَغَرَّ) : في موضع الصفة لِـ (ذَابِلِ).

(وَتَسَدَّاهُ كُلُّكَلَا) : في موضع الصفة لِـ (وَعَرَّ) <sup>١</sup>. والوَعَرُ جمعُ وغرة ،

والوغة شدة الحر.

(وَتَسَدَّاهُ) : ركه.

(وَكُلُّكَلَا) : صَدْرًا، وهو منصوبٌ على البدل.

ويقول: أدغم ابن ذكوان عند <sup>٢</sup> الضاد والذال والزاي والطاء.

[٢٦٥] وَفِي حَرْفِ زَيْنَا خِلَافٌ وَمُظْهَرٌ

(هَشَامٌ) بِصَادٍ حَرْفُهُ مُتَحَمَّلًا

يقول: قد أزالَتْ ضَرَّهُ بلا خلاف . وهل تَزَيَّنَ بما نال منها ؟ فهأنا

خلاف راجع إلى الأحوال.

فمن زاد شوقه ودام طلبه، ازداد جمالا وحُسْنًا.

وفي الحديث: «من كثرت صلاته بالليل، حُسِنَ وجهه بالنهار» <sup>٣</sup>.

١- لوغر سقط (ح).

٢- عن (ح).

٣- أخرجه ابن ماجه عن جابر مرفوعا في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (٥)، باب ما جاء في قيام الليل (١٧٤)، حديث (١٣٣٣). وعلق عليه السندي بقوله: «معنى الحديث ثابت بموافقة القرآن وشهادة التجربة، لكن الحفاظ على أن الحديث بهذا اللفظ غير ثابت ... وقد تواردت أقوال الأئمة على عدم هذا الحديث في الموضوع على سبيل الغلط ، لا التعمد، وخالفهم القضاعي في مسند الشهاب ، فمال في الحديث إلى ثبوته ». سنن ابن ماجه : ٤٢٢/١.

ومنهم من وقف عند ما رآه، وداخله العُجب في ما حواه، فلم يحصل له  
زينة.

والهشام : الكريم ، من : هَشَمَ الثريدَ.  
والحرفُ : الناقة.

والصاد : قدور النحاس ؛ أي فعل ذلك شكراً لله على ما حوله وأعطاه  
منها . فإما أن يكون كُنِيَ بذلك عن صدقاته وإنفاقه أمواله في سبيل الله، أو  
جَعَلَ الناقةَ نَفْسَهُ، فأذاها في رضى محبوبه كما يُفعل بالحرف في قدور النحاس.  
والحرف الذي في ص: «لقد ظلمك»<sup>١</sup>.

١- من الآية : ٢٤ من سورة ص، وفي (ح) في ما ولقد ظلمك . وهو تصحيف.

خَمْرُ  
قَاءِ التَّائِبِ

[٢٦٦] وَأَبْدَتْ سَنَا تَغْرِ صَفَتْ زُرْقُ ظَلْمِهِ

جَمَعْنَ وَرُوداً بَارِداً عَطِرَ الطَّلَا

السَّنا : الضوء.

والزُّرْقُ، جمع أزرق؛ يوصف الماء لكثرة صفائه بذلك، وعَنَى به هاهنا ماء الأسنان.

والطَّلَا: الحمر، وذلك على عادة العرب في وصف الأفواه بذلك؛ أو يكون الطَّلَا بمعنى الشفاء، من طلاء الإبل. وضمن كلمات البيت، أحرف تاء التانيث من بعدها إلى الواو الفاصلة.

[٢٦٧] فَإِظْهَارُهَا (دُرُّ) (رَّ) (تَ) مَتَهُ (بُـ) (دُورُهُ

وَأَدْغَمَ (وَرَشَّ) ظَا فِرَا وَمُخَوَّلَا

فالذي أَظْهَرْتَهُ من ثغرها (دُرُّ نَمَتُهُ)، أي رفعته بُدُورُهُ ؛ أي الكوامل؛ أو شبههن<sup>١</sup> بالبدور.

والمُخَوَّلُ : المُمْلِكُ.

(وَأَدْغَمَ) : أي أخفى ذو ورش - أي تَنَاولَ - يسيراً في حال ظفره وتملكه؛

أي أظهر جميعها ابن كثير وعاصم وقالون، وأدغم ورش عند الظاء فقط<sup>٢</sup>.

١- تشبهن (ص). وفي (ع) وشبههن.

٢- قال الداني: «واحتفلوا أيضاً في تاء التانيث عند حرفين: عند الظاء والذال، فقرأ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد والحلواني من قراءتي على فارس بن أحمد بالإدغام في الظاء، نحو قوله: ﴿حملت ظهورهما﴾ و﴿كانت ظالمه﴾ وشبهه، وقرأ الباقر ورش في رواية الإصهاني بالإظهار». التعريف: ٢٥٨.

[٢٦٨] وَأَظْهَرَ (كَهْفٌ وَأَفِرَّ سَيْبٌ جُودُهُ

زَكِيٌّ وَفِي غُصْرَةٍ وَمُحَلَّلًا

عبر عن القوي المالك لنفسه بقوله: (كَهْفٌ وَأَفِرَّ سَيْبٌ جُودُهُ)، لأن من كان بهذه الصفة، لا يبالي بالإظهار، وهو غُصْرَةٌ يرجع إليها. والعُصْرَةُ والعَصْرُ والمُعَصْرُ والمُعْتَصِرُ: الملجأ.

قال الشاعر:

صَادِيًا يَسْتَعْيِثُ غَيْرَ مُعَاثٍ      وَلَقَدْ كَانَ غُصْرَةَ الْمُنْجُودِ<sup>٢</sup>

أي ملجأ لعباد الله.

وقال آخر<sup>٣</sup>:

لَوْ بَغِيْرَ الْمَاءِ خَلَقِي شَرْقٍ      كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَلِي

ومنه قوله تعالى: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾<sup>٤</sup>.

(وَمُحَلَّلًا)، أي تُشَدُّ الرحال إليه ويُحَلُّ عنده. ومكان مُحَلَّلٌ؛ أي يُحَلُّ فيه؛ أي ذو تحلال.

فمن كان بهذه الصفة، لا يبالي بإظهار ما أطلعه الله عليه وكشفه له؛ أي أظهر ابن عامر عند السين والجيم والزاي فقط.

١- المعصر سقط (ح).

٢- البيت لأبي زيد كما في اللسان: (عصر).

٣- الشاعر هو عدي بن زيد العبادي، وصدر البيت من شواهد سيبويه في الكتاب: ١٢١/٣. وهو بتمامه عند أبي علي في الحجة: ٤٢٧/٤، وابن منظور في اللسان: (عصر)، وسيأتي معزواً لعدي بن زيد عند المصنف رحمه الله في شرح البيت: ٧٧٩.

٤- من الآية: ٤٩ من سورة يوسف.

[٢٦٩] وَأَظْهَرَ رَاوِيَهُ (هَيْشَامٌ) لَهْدَمْتُ

وَفِي وَجَبَتْ خُلْفُ (ابْنِ ذَكْوَانَ) يُفْتَلَا

أي : قال راوي الكهف معلناً : لولا هذا الكهف لهدمت أعمالنا.  
ويقول ابن الذكاء : وجبت أي وقعت أو لم تقع، معناه أن هذا العالم  
القوي، خرس<sup>١</sup> على من دونه أعمالهم، وحفظها عليهم، فلم تنلها الشوائب المفسدة.  
والذكي لحوفه لا يطمئن أبداً، فهو أبداً يخاف، ولحوفه يشك هل حبطت أم لا؟  
أي أظهر هشام «لهدمت صومع»<sup>٢</sup> وأدغمه ابن ذكوان.  
وفي «وجبت جنوبها»<sup>٣</sup> خلف عن ابن ذكوان.  
ومعنى (يُفْتَلَا)، يُتَدَبَّر ويبحث عنه ؛ تقول: افْتَلَيْتَ الشَّعْرَ، إذا  
تدبرته، وكذلك فليت الشَّعْرَ.

وإنما قال ذلك، لأن المشهور عن ابن ذكوان فيه الإظهار. وهو الذي  
ذكره أبو عمرو في التيسير<sup>٤</sup>. وكذلك ذكر ابن مجاهد<sup>٥</sup> والنقاش وأبو الحسن  
ابن غلبون<sup>٦</sup> ومكي<sup>٧</sup> وصاحب الروضة<sup>٨</sup> وابن الفحام<sup>٩</sup> وغيرهم.

١- حريص (ص).

٢- من الآية : ٤٠ من سورة الحج، وقرأ ابن عامر «لهدمت» بتشديد الدال. التيسير : ١٥٧ .

٣- من الآية : ٣٦ من سورة الحج.

٤- التيسير : ٤٣.

٥- السبعة : ١٢٤.

٦- التذكرة : ١٨٢/١.

٧- التبصرة : ١١٢.

٨- أبو إسحاق المالكي في كتاب الروضة : ٨٦.

٩- هو أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف الصقلي ، المقرئ العلامة الأستاذ ، المعروف  
بإبن الفحام، نزيل الإسكندرية، صاحب كتاب "التحريد في القراءات السبع" ، قرأ على أبي إسحاق  
المالكي صاحب الروضة وغيره، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالإسكندرية علواً ومعرفة، توفي في شهر ذي  
القعدة سنة ست عشرة وخمسمائة. معرفة القراء : ٩٠٩/٢ (٦٢٣) ، غاية النهاية : ٣٧٤/١ (١٥٩٠).



وقال أبو عمرو في غير التيسير<sup>١</sup>: «وقد اختلف عن ابن ذكوان في إدغامها في الجيم في ﴿وجبت جنوبها﴾، فقرأت على فارس بن أحمد بالإدغام، وقرأت على أبي القاسم<sup>٢</sup> وأبي الحسن<sup>٣</sup> بالإظهار.  
قال: «ولا خلاف عنه في إظهار ﴿نضجت جلودهم﴾».  
وقال في موضع آخر: «واتفق ابن ذكوان وهشام على الإدغام في الحج في ﴿وجبت جنوبها﴾ من قراءتي على أبي الفتح عن قرأته».  
قال: «وقرأت على أبي الحسن بالإظهار في الروایتين».  
قلت: والذي ذكره أبو الفتح في كتابه، الإظهار عن ابن ذكوان عند الجيم حيث وقع، وعن هشام الإظهار في ﴿نضجت جلودهم﴾، والإدغام في ﴿وجبت جنوبها﴾.

- 
- ١- نص أبو عمرو الداني على الخلاف عن ابن ذكوان في جامع البيان : (ل: ٨٠-١).
  - ٢- هو أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق بن خُوَاسْتَى الفارسي المقرئ المهود، المعروف بابن أبي غسان، قرأ على أبي بكر النقاش وعبد الواحد بن أبي هاشم ، توفي سنة ثلاث عشرة وأربعمائة. معرفة القراء : ٧٠٧/٢ (٤٢٤) ، غاية النهاية : ٣٩٢/١ (١٦٧١).
  - ٣- هو أبو الحسن طاهر بن غلبون، تقدم.
  - ٤- واتبع (ع).

## حُكِرُ لَمْ هَلْ وَبَلْ

[٢٧٠] أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرَوِي ثَنَا ظَعْنِ زَيْنَبِ

سَمِيرَ نَوَاهَا طَلَحَ ضُرٌّ وَمُبْتَلَى

كأنه أضرب عن ما كان فيه من الإخبار، ورجع إلى المخاطبة فقال لمن يخاطبه: هل تروي قول القائل: (ثَنَا ظَعْنِ زَيْنَبِ..) إلى آخره ؟ ، كأنه يستدعي منه أن يسمعه ذلك.

والسمير: المحادث، وكُنِيَ به عن الملابس، لأن المحادث ملابس.  
والطَّلَحُ: الذي تعب<sup>١</sup> وأَعْيَى.

وَضَمَّنَ أوَائِلَ كلمات<sup>٢</sup> هذا البيت، حروفَ (هل) و(بل) إلى الواو الفاصلة.  
والذي<sup>٣</sup> لـ(هَلْ) منها ثلاثة: التاء والتاء والنون، تختص منها بالتاء «هل ثَوَّب»<sup>٥</sup>.

ولـ(بَلْ) سبعة أحرف، وهي [الحروف]<sup>٦</sup> المذكورة إلا التاء، وتختص منها (بل) بخمسة أحرف: بالطاء والظاء والزاي والسين والضاد، نحو: «بل طبع»<sup>٧</sup>، «بل ظننتم»<sup>٨</sup>، «بل زعمتم»<sup>٩</sup> «بل

١- أن تبعه (ح).

٢- بعث (ح).

٣- كلم (ح).

٤- فالذي (ح).

٥- من الآية : ٣٦ من سورة المطففين.

٦- الحروف زيادة من (ح).

٧- من الآية : ١٥٥ من سورة النساء وشبهه.

٨- من الآية : ١٢ من سورة الفتح وشبهه.

٩- من الآية : ٤٨ من سورة الكهف وشبهه.

سَوَّلَتْ<sup>١</sup>، «بل ضلوا عنهم»<sup>٢</sup>.  
ويشتركان في التاء والنون: «هل ننبئكم»<sup>٣</sup>، «هل تربصون»<sup>٤</sup>، «بل تأتاهم»<sup>٥</sup>، «بل نتبع»<sup>٦</sup>.

[٢٧١] فَأَدْغَمَهَا (ر)او وَأَدْغَمَ (ف)اضِلَّ  
وَقُورٌ ثَنَاهُ سَرَّ تَيْمًا وَقَدْ حَلَا

أي لم يُقدم على الجواب ولم يهمل أمرها فبقي مدغماً.  
وأشار بقوله: (وَقُورٌ)، إلى أنه إنما أدغم لما فيه من الوقار.  
(وَتَيْمًا) : إن شئت جعلته من: تَيْمَ الحب، فيكون الكتمان والإخفاء  
والإدغام قد (سَرَّ) مَنْ تَيْمَ الحب، وإن جعلته اسم قبيلة، كان الفاضل الوقور  
المذكور، أبو بكر الصديق رضي الله عنه [لأنه تيمي]<sup>٧</sup>.  
وفي هذا البيت شيء عجيب، وهو أن حمزة رحمه الله<sup>٨</sup> تيمي، وهو المراد  
بقوله: (فاضل)، فهذا من غاية اللطافة.  
أي أدغم جميعها الكسائي، وأدغم حمزة عند التاء والسين والتاء.

١- من الآية : ١٨ من سورة يوسف وشبهه.

٢- من الآية : ٢٨ من سورة الأحقاف وشبهه.

٣- من الآيتين : ١٠٣ من سورة الكهف، و٢٣ من سورة يونس.

٤- من الآية : ٥٢ من سورة التوبة.

٥- من الآية : ٤٠ من سورة الأنبياء.

٦- من الآية : ٢١ من سورة لقمان وشبهه.

٧- بين المعقوفين زيادة من (ح).

٨- رضي الله عنه (ص)، وفي (ح) سقطت الصيغتان.

[٢٧٢] وَبَلْ فِي النِّسَاءِ (خَلَادُهُمْ) بِخِلَافِهِ

وَفِي هَلْ تَرَى الْإِدْغَامَ (حَبُّ) وَحُمَلًا

(وَبَلْ)، إضراب ثان معطوف على الإضراب الأول؛ أي وأضرب في النساء عن نساء الدنيا.

وانحرف إلى النساء المذكورات (خلادهم)، أي دائيمهم، يعني تيما بخلافه. إن أعدت الهاء على الإضراب، فالمعنى: أخذاً بخلافه، وإن أعدتها على دائيمهم، فالمعنى: أضرب بخلافه لهن، ولهاواه فيهن.

(وَفِي هَلْ تَرَى الْإِدْغَامَ)، أي يأيها المخاطب هل ترى؟ فإن رأيت، فالإدغام أحب.

وأراد أن لـخلاد وجهين في لام (بل) في النساء، وهو قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾<sup>٤</sup>.

واختار الحافظ أبو عمرو الإدغام بعد تصحيحه الوجهين<sup>٥</sup>.

وقوله: (وَفِي هَلْ تَرَى)، يعني: ﴿هل ترى من فطور﴾<sup>٦</sup>، ﴿[فـ] هل ترى لهم من باقية﴾<sup>٧</sup>.

١- عن (ح).

٢- وإن (ص).

٣- وهو سقط (ح).

٤- من الآية: ١٥٥ من سورة النساء.

٥- قال الحافظ أبو عمرو: «واختلف عن خلاد عند الطاء في قوله: ﴿بل طبع الله﴾، فقرأته بالوجهين، وبالإدغام آخذ له». التيسير: ٤٣.

٦- من الآية: ٣ من سورة الملك.

٧- من الآية: ٨ من سورة الحاقة.

[٢٧٣] وَأَظْهَرَ (لَمْ) دَى وَاعٍ نَبِيلٍ ضَمَائِهِ

وَفِي الرُّعْدِ هَلْ وَاسْتَوْفٍ لَا زَاجِرًا هَلَا

أي لا تبد<sup>١</sup> هذا السر، إلا لمن يعيه ويثق<sup>٢</sup> بضمانه.  
وإن رأيت من يرؤعك برعد وعيده عند<sup>٣</sup> ذكر شيء من ذلك،  
فـجاهل واعتذر بقولك<sup>٤</sup>: (هل)؛ أي كن كالمستفهم<sup>٥</sup> منه، واستوف هذه  
الغنيمة، وهي الوصية التي أوصي بها غير محتاج فيها إلى كلفة.  
(هَلَا)، لفظة تُزَجَرُ بها الخيل، لأن الغنيمة إذا حصلت من غير إيجاف  
خيل أو ركاب، فتلك الغنيمة الباردة.  
أي وأظهر هشام عند النون والضاد، ولم يظهر عند التاء إلا في قوله تعالى  
في الرعد: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾<sup>٦</sup>.

١- لا تبدأ (ح).

٢- وتثق (ص).

٣- عند سقط (ح).

٤- بقول (ح).

٥- كالمستقيم (ح).

٦- من الآية : ١٦ من سورة الرعد.

بَابُ اتِّفَاقِهِمْ فِي إِدْغَامِ  
إِذْ وَقَدْ وَتَاءِ التَّانِيثِ وَهَلْ وَبَلْ

[٢٧٤] وَلَا خُلْفَ فِي الإِدْغَامِ إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ

وَقَدْ تَيَّمَّتْ دَعْوَةٌ وَسِيمًا تَبَتَّلًا

أي أن هذا السر إن أودع من لم يكنه<sup>١</sup> فأصاب بإفشائه ما كرهه كما  
أصاب الحلاج ونحوه فذلّ، وكان ظالما بإفشائه.  
ولا خلف في الإدغام لأجل ذلك .  
(وقد تَيَّمَّتْ): حال.

وتَبَتَّلَ، أي انقطع؛ أي لاختلاف بين القراء في إدغام ذال (إذ) في الذال  
والظاء نحو: ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾<sup>٢</sup>، و﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾<sup>٣</sup>، ولم يقع في القرآن غير ذلك،  
ودال (قد) في التاء والدال.

وقد ذكرتُ علة ذلك في الإدغام الكبير في التماثل والتقارب.  
وكذلك لا خلاف في إظهارهما عند خمسة أحرف يجمعها قولك: (بل  
نفر)، لبعدهما بينهما وبينهن في المخرج نحو: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا﴾<sup>٤</sup> و﴿لَقَدْ لَقِينَا﴾<sup>٥</sup>  
و﴿قَدْ نَرَى﴾<sup>٦</sup> و﴿فَقَدْ فَازَ﴾<sup>٧</sup> و﴿لَقَدْ رَءَاهُ﴾<sup>٨</sup> و﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا﴾<sup>٩</sup> و﴿وَإِذْ لَمْ

١- يمكنه (ح).

٢- من الآية : ٦٤ من سورة النساء.

٣- من الآية : ٣٩ من سورة الزخرف.

٤- من الآية : ٣٦ من سورة النحل.

٥- من الآية : ٦٢ من سورة الكهف.

٦- من الآية : ١٤٤ من سورة البقرة.

٧- من الآيتين : ١٨٥ من سورة آل عمران، و ٧١ من سورة الأحزاب.

٨- من الآية : ١٣ من سورة النجم وشبهه.

٩- من الآية : ٢٦ من سورة الحج.

يهتدوا<sup>١</sup> و﴿إِذْ تَقْنَأْ﴾<sup>٢</sup> و﴿إِذْ فَرَعُوا﴾<sup>٣</sup> و﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾<sup>٤</sup>.

[٢٧٥] وَقَامَتْ تُرِيهِ دُمِيَّةٌ طِيبٌ وَصَفِيهَا

وَقُلْ بَلْ وَهَلْ رَأَاهَا لَيْبٌ وَيَعْقِلَا

الدُمِيَّة، واحدة الدُمى، وهي<sup>٥</sup> الصور، وسمي به هاهنا.  
(وَيَعْقِلَا)، منصوب على الجواب بالواو بعد الاستفهام، أي: لا خلاف في إدغام<sup>٦</sup> تاء التأنيث في التاء للمماثلة<sup>٧</sup>، وفي الدال والطاء للتقارب.  
ولا خلاف في إدغام لام (هل) و(بل) في الراء واللام لذلك أيضاً.  
وكذلك لا خلاف في إظهار لامهما عند الجيم لما بينهما من التباعد، إذ اللام من حافة اللسان، والجيم من وسطه.  
و(قُلْ) مثلهما في ذلك، وقد ذكرها في قوله: (وَقُلْ بَلْ وَهَلْ).

[٢٧٦] وَمَا أَوَّلُ الْمُثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ

فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلَا

سبب ذلك، ازدحام<sup>٨</sup> الحرفين في المخرج، فلا يطبق اللسان بيان الأول لعدم الحركة التي تنقل اللسان من موضع إلى آخر. وهذا واجب في المثليين بغير خلاف، أجمع على ذلك العرب والقراء.

١- من الآية: ١١ من سورة الأحقاف.

٢- من الآية: ١٧١ من سورة الأعراف.

٣- من الآية: ٥١ من سورة سبأ.

٤- من الآية: ١٧ من سورة الأنفال.

٥- وهو (ج).

٦- إدغام سقط (ج).

٧- المماثلة (ص) (ع).

وسواء كانا من كلمة نحو: «يدرككم»<sup>١</sup>، أو من كلمتين نحو: «إذ ذهب»<sup>٢</sup> و«ربحت تجاركم»<sup>٣</sup> و«بل لا تكرمون»<sup>٤</sup> و«قل لا يعلم»<sup>٥</sup> و«هل لنا»<sup>٦</sup> و«يغيب بعضكم»<sup>٧</sup> و«فلا يسرف في القتل»<sup>٨</sup>.  
وسواء كان السكون أصليا أو عارضا.

وفي قوله تعالى: «ماله هلك»<sup>٩</sup> حُلف، والمختار فيه أن يوقف عليه، لأن الهاء إنما اجْتُلبت<sup>١٠</sup> للوقف، فلا يجوز أن توصل، فإن وصل فالإختيار الإظهار، لأن الهاء موقوف عليها في النية، لأنها سيقف للوقف<sup>١١</sup>، والثانية منفصلة منها، فلا إدغام. وقد سبق في نقل الحركة الكلام عليها<sup>١٢</sup>.

وإن كانا في كلمة واحدة مختلفين، إلا أنهما من مخرج واحد نحو: «حصدتم»<sup>١٣</sup> و«وعدتم»<sup>١٤</sup> و«ألم نخلقكم»<sup>١٥</sup> و«إن طردكم»<sup>١٦</sup>، فالإدغام

١- من الآية : ٧٨ من سورة النساء.

٢- ومن (ج).

٣- من الآية : ٨٧ من سورة الأنبياء.

٤- من الآية : ١٦ من سورة البقرة.

٥- من الآية : ١٧ من سورة الفجر.

٦- من الآية : ٦٥ من سورة النمل.

٧- من الآية : ١٥٤ من سورة آل عمران.

٨- من الآية : ١٢ من سورة الحجرات.

٩- من الآية : ٣٣ من سورة الإسراء.

١٠- من الآيتين : ٢٨ و ٢٩ من سورة الحاقة.

١١- اجلبت (ج).

١٢- للوقوف (ص).

١٣- في شرح البيت : ٢٣٤.

١٤- من الآية : ٤٧ من سورة يوسف.

١٥- كذا في جميع النسخ، ولا وجود لهذه اللفظة في القرآن الكريم، ولعلها «وعدتكم»، من الآية : ٢٢

من سورة إبراهيم.

١٦- من الآية : ٢٠ من سورة المرسلات.

١٧- من الآية : ٣٠ من سورة هود.



أكد، لكونهما من مخرج واحد في كلمة واحدة<sup>١</sup>.  
 وحجة من أدغم ذال (إذ) في أحرفها، قُرب ما بينها وبينهن في المخرج؛  
 ولأنها شاركت حروف الصغير في طرف<sup>٢</sup> اللسان والرخاوة، وقد زادت حروف  
 الصغير بالصغير عليها. وإدغامُ الأنقص في الأكمل هو قاعدة الإدغام.  
 وحجة من أظهر عند الجيم خاصة<sup>٣</sup>، أن الجيم لم تشاركها في طرف  
 اللسان، ومخرجها من وسط اللسان، فهي بعيدة عنها؛ ولأن لام التعريف تدغم  
 في الدال<sup>٤</sup> دونها.  
 واحتج من أدغم، بالمواخاة التي بينهما من قبل أنهما مجهوران من حروف  
 الفم.

وحجة من أظهر في الجميع أربعة أشياء:  
 أحدها، أن الإظهار هو الأصل.  
 الثاني، عدم التماثل الذي يحسن معه الإظهار وإن تقاربت المخارج.  
 الثالث، أنها قد تنفصل منها، وذلك في حالة إرادة الوقف عليها مع  
 الوصل، فيحسن<sup>٥</sup> الإظهار.  
 الرابع، أنه قد يلقاها ما يقع الاتفاق على إظهارها عنده، فاستحسن أن  
 يجري مجرى واحداً في الإظهار.  
 وحجة ابن ذكوان في إدغامه في الدال خاصة وإظهاره مع التاء مع أن  
 الدال والتاء من مخرج واحد، أن الدال والدال مجهورتان، فحسن الإدغام، والتاء  
 مهموسة، فيؤدي الإدغام إلى قلب المجهور مهموساً.  
 وسأوى خلف بينهما في الإدغام، لأنهما يقربان من الدال قرباً ليس

١- واحد (ح).

٢- طرف (ح).

٣- خاصة سقط (ح).

٤- في اللام (ح).

٥- فحسن (ح).

لشيء<sup>١</sup> من حروف الصفير ؛ لأن مخرجهما من طرف اللسان وأصول الثنايا،  
وحروف الصفير مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا.  
وحجة من أدغم دال (قد) في أحرفها، التقارب بينها وبينهن أيضاً.  
وحجة هشام في إظهار ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾<sup>٢</sup>، الجمع بين اللغتين.  
وحجة ابن ذكوان في الإدغام في الذال والزاي<sup>٣</sup> مع القرب، الاتفاق في  
الجهر.

وحجة ورش وابن ذكوان في الضاد والطاء، القرب والاتفاق في الجهر  
وزيادة الاستعلاء والإطباق على الدال. والأنقص يدغم في الزائد ليقوى به.  
وحجة من أظهر، ما قدمته<sup>٤</sup> في ذال (إذ).  
وحجة من أدغم تاء التأنيث، تقارب المخرجين.  
وحجة من أظهر، ما تقدم في (ذال إذ). وفي إظهارها أيضاً، إرادة لبقاء لفظ  
التأنيث.

وحجة ابن عامر<sup>٥</sup> في التاء والصاد والطاء ، أن التاء تشارك التاء في  
الهمس والمخرج ، وكذلك الصاد.  
وأما الطاء ، فلأنه أدغم فيها دال (قد) ، والدال والتاء متواخيتان ، فأدغم  
فيها أيضاً التاء للمشابهة. وكذلك حجة ورش في الطاء.  
وحجة من أظهر لام (هل) و(بل) عند أحرفها مع ما تقدم من الحجة في  
الحروف السابقة للإظهار، تباعد ما بينها<sup>٦</sup> وبينهن في المخرج، وذلك أنها من  
طرف اللسان، واللسان منحرف بها، وهن من الثنايا، وليس فيهن انحراف،

١- بشيء (ص).

٢- من الآية : ٢٤ من سورة ص.

٣- والزاء (ح).

٤- قدمت (ع).

٥- بين القوسين سقط (ع).

٦- بينهما (ح).

فوجب<sup>١</sup> الإظهار.

وحجة من أدغم، وجوب التقارب؛ ولأن لام (هل) و(بل)، يشبهه لام المعرفة في السكون، فأدغما<sup>٢</sup> كما تدغم لام المعرفة في هذه الأحرف.  
وحجة حمزة في ما أدغم فيه لام (هل) و(بل)، التقارب المتقدم. وكذلك حجة خلاد.

وحجة أبي عمرو في: ﴿هَلْ تَرَى لَهُمُ﴾ و﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾، أن هذه اللفظة لَمَّا ضعفت بنقل حركة همزها<sup>٣</sup> إلى ما قبلها وحذفها، حَسُنَ تقويتها بالإدغام لَمَّا جاورها ما يَجُوزُ إدغامه فيها.  
وقال قوم: إن ﴿تَرَى﴾ لَمَّا كثر تكريره في الكلام، طُلِبَ تخفيفه، فتخفف بالإدغام كما تخفف همزه.  
وحجة هشام في ما أظهر، الجمع بين اللغتين<sup>٥</sup>.

١- فوجب (ص).

٢- فأدغهما (ح).

٣- الهمزة (ح).

٤- تكرر (ح).

٥- في (ص) «فافهم ذلك وقس عليه إن شاء الله». بعد قوله: «اللغتين»، ولعله إدراج من الناسخ.

بَاءُ  
أَحْرَفُهُ قَدْرَبَتْ مَخَارِجُهَا

[٢٧٧] وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ (قَ) ذُ (رَ) سَا

(حَ) مِيداً وَخَيْرٌ فِي يَتْبُ (قَ) اصِيداً وَلَا

(باء الجزم في الفاء) ، في خمسة مواضع:

﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾<sup>١</sup> ، ﴿وَإِنْ تَعْجِبْ فَعَجَبٌ﴾<sup>٢</sup> ، ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ﴾<sup>٣</sup> ،  
﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنْ لَكَ﴾<sup>٤</sup> و﴿وَمَنْ لَمْ يَتْبَعْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>٥</sup> .

فمن أدغم، إدغامه قد ثبت حميداً، كما قال: (قَدْ رَسَا حَمِيداً).

وأشار بذلك إلى رد طعن من طعن في إدغامه، واحتج في طعنه بأن الباء أقوى من الفاء، إذ الباء شديد مجهور، والفاء مهموس رخو، فكيف يدغم الأقرى في الأضعف؟

والجواب عن ذلك، أن هذا قد ثبت نقلاً، ومع ذلك فإن النفخ الذي في الفاء، يقابل ما في الباء من الجهر والشدّة، وأيضاً فإنهما قد اشتركا في المخرج وفي أن لام المعرفة لا تدغم فيهما<sup>٦</sup> .

وحجة خلاد في ﴿يَتْبُ﴾، الوقوف عند الأثر. وحكمته الجمع بين اللغتين. ومعنى قوله: (قَاصِداً وَلَا)، أي قاصداً ولأء الوجهين.

١- من الآية : ٧٤ من سورة النساء.

٢- من الآية : ١٥ من سورة الرعد.

٣- من الآية : ٦٣ من سورة الإسراء. و﴿تَبِعَكَ﴾ سقط (ع).

٤- من الآية : ٩٧ من سورة طه. و﴿لَكَ﴾ سقط (ح) (ع).

٥- من الآية : ١١ من سورة الحجرات. و﴿هم الظالمون﴾ زيادة من (ح).

٦- فإنها (ص).

٧- فيها (ح).

وإنما قال بالجزم، احترازاً من الباء المتحركة نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>١</sup>، و﴿مَنْ  
الْمَغْرِبُ فَبُهِتَ﴾<sup>٢</sup>، و﴿الْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا﴾<sup>٣</sup>؛ لأنه لا خلاف عن أبي عمرو  
من طريق اليزيدي في إظهاره.  
قال الحافظ أبو عمرو: «لم يرو الإِدْغَامُ في ذلك عن أبي عمرو غيرُ  
العباس بن الفضل، وليس العمل على ذلك. وروى ابن الرومي<sup>٤</sup> عن اليزيدي  
﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ مدغماً، لم يرو ذلك غيره»<sup>٥</sup>.  
قال أبو الحسن بن غلبون: «الإِدْغَامُ رواية عباس<sup>٦</sup> في ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾،  
ورواية غيره الإظهار<sup>٧</sup> وهو الجيد»<sup>٨</sup>.  
وروى المالكي الإِدْغَامُ الكبير من طريق<sup>٩</sup> شجاع<sup>١٠</sup> وأبي زيد<sup>١١</sup>

١- من الآية: ٢ من سورة البقرة وشبهه.

٢- من الآية: ٢٥٨ من سورة البقرة.

٣- من الآية: ١١٥ من سورة البقرة.

٤- إلا أنه (ح).

٥- هو محمد بن عمر بن عبد الله بن رومي، تقدم التعريف به في حاشية شرح البيت: ٢٢٠.

٦- الإِدْغَامُ الكبير: ٨٠.

٧- ابن عباس (ع)، وعباس: هو العباس بن الفضل، تقدمت ترجمته.

٨- في الإظهار (ح).

٩- التذكرة: ٩٠/١، ونص قوله فيه: «فأما قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، فروى عباس عن أبي عمرو  
إِدْغَامَ الباء في الفاء حيث وقع، وروى غيره الإظهار، وهو المشهور عن أبي عمرو».

١٠- هذه الطرق الثمانية بأسانيدھا ذكرھا المالكي في الروضة: ٢٧ و٢٨.

١١- هو أبو نعيم شجاع بن أبي نصر البلخي المقرئ الزاهد، قرأ القرآن على أبي عمرو البصري، وروى  
عنه أبو عمرو الدوري، توفي ببغداد سنة تسعين ومائة.

معرفة القراء: ١/٣٣٨ (٨٩)، غاية النهاية: ١/٣٢٤ (١٤١٦).

١٢- هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري النحوي، تقدم التعريف به.

ويعقوب الحضرمي<sup>١</sup>، وعن اليزيدي عنه من طريق أبي حمدون<sup>٢</sup> وأبي أيوب<sup>٣</sup> وإبراهيم وأحمد<sup>٤</sup>. وذكر الباء<sup>٥</sup> فقال: «لا أعرف إدغامها عند الفاء إذا تحركت نحو: ﴿لا ريب فيه﴾، عن أحد ممن قرأت عليه»<sup>٦</sup>.

[٢٧٨] وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ بِذَلِكَ (سَـ) لَّمُوا

وَنَخَسِفَ بِهِمْ (رَ) اَعُوا وَشَذًا تَقْلًا

أي وأدغموا<sup>٧</sup> (يَفْعَلُ) مجزوماً في ذلك، وهو في<sup>٨</sup> ستة مواضع: ﴿ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه﴾<sup>٩</sup> في البقرة، وفي آل عمران: ﴿ومن يفعل ذلك فليس من الله [في شيء]﴾<sup>١٠</sup>، وفي النساء: ﴿ومن يفعل ذلك عدواناً﴾<sup>١١</sup>، وفيها: ﴿ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله﴾<sup>١٢</sup>، وفي الفرقان: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً﴾<sup>١٣</sup>، وفي المنافقين: ﴿ومن يفعل ذلك فأولئك هم

١- هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد مولا هم البصري، أحد القراء العشرة، وإمام أهل البصرة ومقرئها، قرأ على أبي عمرو البصري وغيره، توفي في ذي الحجة سنة خمس ومائتين.

معرفة القراء : ٣٢٨/١ (٨٢)، غاية النهاية : ٣٨٦/٢ (٣٨٩١).

٢- ابن حمدون (ج) (ع) وهو تصحيف، وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل، تقدم التعريف به.

٣- هو أبو أيوب سليمان بن أيوب بن الحكم الخياط البغدادي، كان من جلة المقرئين، قرأ على يحيى اليزيدي. معرفة القراء : ٣٩١/١ (١٢٠)، غاية النهاية : ٣١٢/١ (١٣٧٣).

٤- إبراهيم وأحمد اليزيديان، تقدم التعريف بهما.

٥- فذكر (ع) مع إسقاط الباء.

٦- الروضة : ١١٤.

٧- أدغموا (ص).

٨- في سقط (ص).

٩- الآية : ٢٣١ من سورة البقرة.

١٠- من الآية : ٢٨ من سورة آل عمران، و[في شيء] زيادة من (ج) (ع).

١١- من الآية : ٣٠ من سورة النساء.

١٢- من الآية : ١١٤ من سورة النساء.

١٣- من الآية : ٦٨ من سورة الفرقان.

الخسرون<sup>١</sup>.

فأما إذا لم يكن مجزوما كقوله: ﴿فما جزآء من يفعل ذلك منكم﴾<sup>٢</sup>، فلا خلاف في إظهاره.

وحجة ذلك، قرب اللام من الذال في المخرج مع<sup>٣</sup> ضعفها بالسكون. وقد اعترض قوم<sup>٤</sup> على رواية أبي الحارث هذه وقالوا: إن أصل الكسائي إظهار هذه اللام، لأن أصلها الحركة. ولهذا<sup>٥</sup> أظهرها عند حرف هو أولى بها من الذال، لأنه أقرب إليها منها وهو النون نحو: ﴿ومن يُبدل نعمّة [الله]﴾<sup>٦</sup>. ولو كان يرى إدغامها في الذال، لأدغمها في النون من طريق الأولى. وهذا<sup>٧</sup> لا يلزم؛ لأن النون لما<sup>٨</sup> لم يدغم فيها شيء مما أدغمت فيه نحو الميم والواو والياء، استوحش من إدغام اللام فيها لذلك. ولا يلزم على هذا إدغامه لام (هل) و(بل) في النون، نحو: ﴿بل نتبع﴾<sup>٩</sup> و﴿هل نحن﴾<sup>١٠</sup>؛ لأن لاهما<sup>١١</sup> لا حظ لها في الحركة، فحصل في ما نحن فيه سببان مانعان، وهما كون السكون عارضا، وكون النون ليست مما يدغم فيه كما سبق.

وفي لام (هل) و(بل)، السكون أصلي لازم، فضعف المانع وساغ الإدغام.

ومعنى قوله: (سَلِّمُوا)، أي سلموه من الطعن بهذا الاحتجاج.

١- من الآية : ٩ من سورة المنافقون.

٢- من الآية : ٨٥ من سورة البقرة، و[منكم] زيادة من (ح) (ع).

٣- من (ح).

٤- يقصد النحاة البصريين الذين كرهوا الإدغام هنا، بسبب التفشي الذي في الفاء، غير أن الكوفيين أجازوه. ينظر الكشف : ١٥٦/١.

٥- فلهذا (ح).

٦- من الآية : ٢١١ من سورة البقرة، ولفظ الجلالة زيادة من (ع).

٧- فلهذا (ح).

٨- مما (ح).

٩- من الآية : ١٧٠ من سورة البقرة.

١٠- من الآية : ٢٠٣ من سورة الشعراء.

١١- لاهما (ص).

وأما ﴿يَخْسِفُ بِهِمْ﴾<sup>١</sup> في سورة سبأ ، فقد (راعوه)؛ أي راقبوا إدغامه لكونهما من الشفتين، والفاء مع ذلك مهموسة والباء مجهورة فهي أقوى، فجاز إدغامها، وقد أدغموا الضاد، وهي أكثر تفشياً منها في نحو: (مطّجع)<sup>٢</sup> .  
ومن أظهر، احتج بأنها تشبه الثاء والشين.  
أما الثاء، فلأنها انحرفت إلى الفم، فقربت بانحرافها<sup>٣</sup> ذلك من الثايبا، وهو مخرج الثاء . فكما لا تدغم<sup>٤</sup> الثاء في الباء، كذلك لا تدغم الفاء.  
وأما الشين، فبما فيها من التفشي، والشين لا تدغم، فكذلك ما أشبهها<sup>٥</sup>؛ ولأن في إدغامها ذهاب التفشي، وذلك إخلال .  
ومن أدغم، لم يعبأ بالتفشي كما أدغم أبو عمرو الراء، ولم يعبأ بذهاب التكرير.  
(وَشَدًا تَثْقَلًا)، أي<sup>٦</sup> الإدغام في (يفعل) و(يخسف)، غريب عند النحويين شاذ.

## [٢٧٩] وَعُذْتُ عَلَى إِدْغَامِهِ وَبَذْتُهَا

(شَـ) وَأَهْدُ (حَـ) مَادٍ وَأُورِثُمو (حَـ) لَا

أشار بقوله: (شَوَاهِدُ حَمَادٍ)، إلى قوة الإدغام وقيام<sup>٨</sup> الشواهد على صحته؛ لأن شدة التاء قَابَلَتْ جَهْرَ الذَّالِ، ورخو الذال قَابِلٌ هَمْسَ التَّاءِ، وقد اشتركا في إدغام لام المعرفة وفي المخرج، فحسن الإدغام؛ إذ ليس يدرك الحرف المدغم إخلال، وقوي ذلك بكونهما في كلمة واحدة.  
فهذه (شَوَاهِدُ حَمَادٍ)، أي كثير الحمد على كثرتها.

١- من الآية : ٩ من سورة سبأ.

٢- مضجع (ع).

٣- في انحرافها (ص) وفي (ح) من انحرافها.

٤- وهي (ع).

٥- يدغم (ح).

٦- أشبهها (ص).

٧- لأن (ص).

٨- ونماد (ص).



ومن أظهر، فعلى الأصل؛ ولأن الألفاظ مختلفة والمخارج أيضاً؛ ولأن الأصل (عَادَ) وَ(تَبَدَّ)، فهو وإن اتصل في كلمة واحدة، في تقدير الانفصال؛ فالسكون عارض.  
وقوله: (وَأُورِثْتُمُو حَلَاً)، متصل بما بعده وهو:

[٢٨٠] (لَه) ه (شَ) رَغُهُ وَالرَّاءُ جَزْماً بِلَا مِهَا  
كَوَاصِرٍ لِحُكْمِ (طَ) أَلٍ بِالْخُلْفِ (يَ) ذُبْلًا

فالهاء في (له)، تعود في الظاهر على (حماد) صاحب الشواهد .  
ومعنى (حَلَا لَهُ شَرْعُهُ)، أي طريقه؛ يعني طريق الإدغام من قِبَلِ أَنَّ التاء أقوى من الثاء لشدها، ولا مقال<sup>١</sup> في إدغام الأضعف في الأقوى، ولهذا وافقهم هشام.

ومن وجه آخر، وهو أن «أورثتموها»<sup>٢</sup> كثرت حروفها، فخففها هشام بالإدغام، وَقَلَّتْ حُرُوفُ «عَذَتْ»<sup>٣</sup> وَ«[فَ] نَبَذَتْهَا»، فَأَبْقَاهَا عَلَى حَالِهَا؛ وَلِأَنَّ «أُورِثْتُمُوهَا» لم يدخلها حذف، بخلاف «عَذَتْ»؛ فلم يغيره بالإدغام تغييراً<sup>٤</sup> ثانياً.

وقوله: (وَالرَّاءُ جَزْماً بِلَا مِهَا)، هو المشهور عن أبي عمرو بن العلاء رحمه الله من رواية الرِّقِيِّنِ<sup>٥</sup> حَتَّى طَالَ فِي الشَّهْرَةِ (يَذِلُّ)، وهو جبل معروف.  
وحجة أبي عمرو في الإدغام، شدة تقاربهما وازدحامهما في المخرج.

١- ولا يقال (ص).

٢- من الآيتين : ٤٣ من سورة الأعراف، و٧٢ من سورة الزخرف.

٣- من الآيتين : ٢٧ من سورة غافر، و٢٠ من سورة الدخان.

٤- تغيراً (ص).

٥- الرقيين نسبة إلى مدينة الرقة؛ وهي مدينة على طرف الفرات، والمقصود بالرقيين هنا، أبو شعيب صالح ابن زياد السوسي، وابنه أبو معصوم، وموسى بن جرير النحوي الرقي وغيرهم.

التبصرة : ٣١ ، معرفة القراء : ٣٩٠/١.

وذكر مكّي<sup>١</sup> وغيره الإظهار من غير<sup>٢</sup> طريق الرّقين.  
وروى أبو عمرو الحافظ<sup>٣</sup> وغيره عن ابن مجاهد عن يزيد بن إدغام بغير  
خلاف.

وحجة من أظهر ، ذهابُ تكرير الراء بالإدغام ، ففي الإدغام إخلال بالكلمة.  
وهذا في كل راء ساكنة للجزم لقيت لاماً نحو: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ﴾<sup>٤</sup> و﴿أَنْ  
اشْكُرْ لِي﴾<sup>٥</sup> و﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾<sup>٦</sup>.

[٢٨١] وَيَاسِينَ أَظْهَرَ (عَنْ) نَ (فَ) تَى (حَقُّ) هُ (بِ) دَا

وَكُنُونَ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ (وَرَشِهِمْ) خَلَاً

إنما<sup>٧</sup> قال (عَنْ فَتَى حَقُّه بَدَاً)، لأن حروف الهجاء حقها أن يوقف على  
كل حرف منها . فإن وصل بما بعده ، فالنية فيه الوقف .  
ومن أدغم ، أجرى حروف الهجاء مجرى غيرها نحو: ﴿مَنْ وَال﴾<sup>٨</sup> و﴿مَنْ  
وَأَق﴾<sup>٩</sup>.

و(خَلَاً): سبق؛ يعني اختلاف المتقدمين عن ورش.<sup>١٠</sup>  
وقوله: (وفيه الخلف)، يعني ﴿ن والقلم﴾<sup>١١</sup> [خاصة]<sup>١٢</sup>.

١- التبصرة : ١١٦.

٢- غير سقط (ع).

٣- في التيسير : ٤٤.

٤- من الآية : ٣١ من سورة البقرة وشبهه.

٥- من الآية : ١٤ من سورة لقمان.

٦- من الآية : ٤٨ من سورة الطور.

٧- وإنما (ج).

٨- من الآية : ١١ من سورة الرعد.

٩- من الآية : ٣٤ من سورة الرعد.

١٠- من الآية : ١ من سورة القلم.

١١- خاصة زيادة من (ج).

وقد روى أبو عمرو عن ابن غلبون الإدغام<sup>١</sup>، وروى عن غيره الإظهار.  
قال: «وهو الذي كان يأخذ به أكثر أهل الأداء من مشيخة المصريين،  
وبه كان يقرئ محمد بن علي بن أحمد<sup>٢</sup>»<sup>٣</sup>.  
قال: «وبه آخذ، وقد نص على ذلك عن ورش أصحاب بكر بن  
سهل<sup>٤</sup>، وأصحاب أبي جعفر بن هلال<sup>٥</sup>، وأبي بكر بن سيف<sup>٦</sup>، وأبي عبد الله  
الأنماطي<sup>٧</sup>، وأبي القاسم بن داود بن أبي طيبة<sup>٨</sup>، وأصحاب مواس بن سهل<sup>٩</sup>:  
ذكروا ذلك عن شيوخهم عن ورش.

- ١- وذكر مكى الوجهين لورش، وعزا الإدغام مذهباً لأبي الطيب ابن غلبون . التبصرة : ٣٥٧ . ونص ابن غلبون على الإدغام لورش ضمناً، كما استثناءه من أصحاب الإظهار . التذكرة : ٥١١/٢ .
- ٢- هو أبو بكر الأذفوي تقدم.
- ٣- التيسر : ١٨٣، وتنتظر طرق ورش عن نافع في «ن والقلم» في جامع البيان: (ل: ٢١٣).
- ٤- أبو محمد بكر بن سهل بن إسماعيل الدمياطي القرشي، إمام مشهور، قرأ على عبد الصمد صاحب ورش، وهو من كبار أصحابه. غاية النهاية : ١٧٨/١ (٨٢٨).
- ٥- أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال الأزدي المصري، تقدم.
- ٦- أبو بكر بن سيف، تقدم التعريف به.
- ٧- أبو عبد الله محمد بن سعيد الأنماطي المصري، قرأ على أبي يعقوب الأزرق وعبد الصمد بن عبد الرحمن. معرفة القراء : ٥١٩/٢ (٢٥٥)، غاية النهاية : ١٤٦/٢ (٣٠٣٦).
- ٨- هو أبو القاسم عبد الرحمن بن داود بن هارون أبي طيبة المصري، مقرئ ناقل مشهور، أخذ القراءة عن أبيه داود بن هارون، روى القراءة عنه عرضاً أبو بكر الأصبهاني وغيره، توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين. غاية النهاية : ٣٦٨/١ (١٥٦٥).
- ٩- نواس (ع) والصحيح ما أثبت، فهو أبو القاسم مواس بن سهل المعافري المصري، مقرئ مشهور ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن يونس بن عبد الأعلى وداود بن أبي طيبة. معرفة القراء : ٤٦١/١ (١٨٦)، غاية النهاية : ٣١٦/٢ (٣٦٧٠).

[٢٨٢] وَ(حَرْمِيٍّ) (نَصْرٍ صَادٍ مَرِيْمٍ مَنْ يُرَدُّ

ثَوَابَ لَبِثَتِ الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ وَصَلًا

الحجة للإظهار<sup>١</sup> في صاد، ذكر ما ذكرته في ياسين، مع أن الإظهار هو الأصل مع اختلاف الألفاظ وإن قربت المخارج. وحجة الإظهار في «ومن يرد ثواب»<sup>٢</sup>، أن الإظهار هو الأصل، فإن<sup>٣</sup> الدال أقوى من الثاء لما فيها من الجهر، والأقوى لا يدغم في الأضعف، لأنه يكسبه بعد قوته ضعفاً.

وحجة من أدغم، وقوع التقارب.

وأما «لَبِثَ» الفرد، نحو: «لَبِثْتُ فِيكُمْ»<sup>٤</sup> [و] «لَبِثْتُ فِينَا»<sup>٥</sup>، والجمع نحو: «لَبِثْتُمْ»<sup>٦</sup>، فحجة الإظهار اختلاف المخرجين، مع أن الثاء أصلها الحركة، وإذا كانوا يُظهرون الدال من «إِذْ تَقُولُ»<sup>٧</sup>، ولا أصل لها في الحركة، والثاء أخت الدال، لأنهما من مخرج واحد، فالإظهار - مع أن أصلها الحركة - أولى. وحجة من أدغم، أنه رسم في المصحف على الإدغام، مع وجود التقلوب وحصول الاتصال في كلمة واحدة وكثرة الدور، وهذا كله يقتضي التخفيف. [وقوله (صاد مريم)، مفعول، والعامل مضمَر، والتقدير: وأظهر حرمي نصر (صاد مريم)].

وقوله: (وصلاً)، فيه ضمير يرجع إلى (حرمي نصر)؛ لأنه في الظاهر مفرد، وإن كان يدل على جماعة كما قال في موضع آخر: (حرميه كلا).

١- في الإظهار (ح).

٢- من الآية : ١٤٥ من سورة آل عمران.

٣- وإن (ح).

٤- من الآية : ١٦ من سورة يونس.

٥- من الآية : ١٨ من سورة الشعراء.

٦- من الآية : ٥٢ من سورة الإسراء وشبهه.

٧- من الآية : ١٢٤ من سورة آل عمران.

والألف في (وُصلا)، كإطلاق القافية، وأشار بقوله: (حرمي نصر)، إلى ما ذكرته في نصر حجة الإظهار.

وقوله: (الفرد والجمع) بالرفع، كقوله ﷻ ﴿وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحَسَنُ﴾ في قراءة ابن عامر<sup>١</sup>.

ومعنى وصل، توصيل ما بعد (صاد مريم) به في الحكم. وقوله: (ومن يرد)، مرفوع بالابتداء. و(لبثت)، معطوف عليه، فقد تأتي المعطوفات كذلك كما قال الشاعر:

مالي لا أبكي على علائبي صَبَّاحِي غَبَائِقِي قِيَلَاتِي<sup>٢</sup> [٣].

[٢٨٣] وَطَاسِينَ عِنْدَ الْمِيمِ (فَ) اَزْ اَتَّخَذْتُمُو

أَخَذْتُمْ وَفِي الْإِفْرَادِ (عَ) اَشَرَ (دَ) غَفَلَا

إنما (فاز)، لأنه أظهر على الأصل؛ ولأن حروف الهجاء مبنية على قطع بعضها من بعض، ولذلك لم تعرب، فجرت في الإظهار على حكم الوقف عليها وانفصالها مما بعدها.

وحجة من أدغم، أن النون الساكنة إذا لقيتها ميم، أدغمت فيها، لاتفاقهما في الغنة.

وقد وقع الإجماع على إدغام نحو: ﴿مِنْ مَاءٍ﴾<sup>٤</sup> و﴿مِنْ مَعَى﴾<sup>٥</sup>.

١- من الآية : ١٠ من سورة الحديد، وانفرد ابن عامر برفع اللام . التيسير : ٢٠٨.

٢- البيت من شواهد اللسان : (قيل).

٣- بين المعرفين زيادة من (ح).

٤- من الآية : ١٢٤ من سورة البقرة وشبهه.

٥- من الآية : ٢٤ من سورة الأنبياء.

وأما «اتخذتم»<sup>١</sup> و«أخذتم»<sup>٢</sup> و«اتخذت»<sup>٣</sup>، فحجة الإظهار، اختلاف المخرجين وإجراء المتصل مجرى المنفصل نحو: «إذ تقول». فكما أظهر هناك، أظهر هنا، لأن الذال قد تُفارق التاء إذا قلت: (أخذ) و(اتخذ)، فصارت لذلك كأنها كلمة أخرى؛ ولأن الذال أيضاً أصلها الحركة كما سبق في التاء. ومعنى (عَاشَرَ دَغَفَلًا)، أي عاشر زمنًا خصيصًا، يشير إلى سعة الاحتجاج والتمكن<sup>٥</sup> فيه. وحنة من أدغم، وجود التقارب كما سبق.

[٢٨٤] وَفِي ارْكَبْ (هُ) دَى (ب) ر (ق) رِيبٍ بِخُلْفِهِمْ

(ك) هَا (ض) عَ (ج) يَلْهَتْ (ل) هُ (د) اِر (ج) هَلَا

إنما كان (في اركب هدى بر قريب) بوجود الخلف فيه، لأن إظهاره حسن وإدغامه حسن.

أما الإظهار، فعلى الأصل.

وأما الإدغام، فلقرب الباء من الميم، لأنهما من بين الشفتين؛ ولأنهما يشتركان في أن لام المعرفة لا تدغم فيهما، ثم الميم أقوى من الباء بالغنة، وهما يستويان<sup>٦</sup> في الجهر ويتقاربان في الشدة، وإدغام الأضعف في الأقوى هو قضية الإدغام.

و(ضَاعَ)، أي فاح طيبه.

وأما<sup>٧</sup> (يَلْهَتْ لَهُ دَارِ جَهْلًا)، أي دار الجهلة الذين خلطوا في رواية هذا

١- من الآية : ٥١ من سورة البقرة وشبهه.

٢- من الآية : ٦٨ من سورة الأنفال.

٣- من الآية : ٧٧ من سورة الكهف.

٤- هذا (ح).

٥- والتمكين (ح).

٦- مستويان (ح).

٧- وإنما (ص).

الحرف ، كالذين رَوَوْا الإظهار فيه عن عاصم، وذلك من طريق السامري، وذكره عبد الجبار وابن الفحاح وغيرهما.  
كأنه إنما صحح هذه الرواية.  
فمن أظهر فعلى الأصل، ومن أجل انفصال الحرفين؛ ولأن سكون الناء غير لازم.  
وحجة الإدغام، أن الناء والذال من مخرج واحد، والناء أضعف من الذال؛ لأن الناء مهموس، والذال مجهور.  
وكذلك يدغم الأضعف في الأقوى؛ ولأن في الإظهار كلفة ومشقة تنول بالإدغام.

[٢٨٥] (وَقَالُونَ) دُو خُلْفٍ وَفِي الْبَقْرَةِ قُلْ

يُعَذِّبُ (د) نَا بِالْخُلْفِ (ج) وَدَا وَمُوبِلًا

قال أبو عمرو: «قرأت له على أبي الفتح بالإظهار، وعلى أبي الحسن بالإدغام».  
وأما «ويُعَذِّبُ من يشاء»<sup>٢</sup> في البقرة، فالخلاف فيه عن البزي وقنبل؛ فيكون لابن كثير في إظهاره وإدغامه وجهان.  
وحجته الجمع بين اللغتين، مع اتباع الأثر.  
وعن ورش: الإظهار؛ وحجته اختلاف لفظ الحرفين مع الاتباع.  
وقوله: (وفي البقرة)، بالهاء في الوصل<sup>٣</sup>. وما وقع من نظائره في القصيد، على إجراء الهاء في الوصل مجراها في الوقف، وذلك لا يكون إلا بإسكانها؛ لأنها متى تحركت انقلبت تاء.

١- هؤلاء الأعلام الثلاثة تقدم التعريف بهم.

٢- من الآية : ٢٨٤ من سورة البقرة.

٣- بالوصل (ع).

قال الشاعر:

لَمَّا رَأَى أَلَا دَعَهُ وَلَا شَبَعَ      مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفَ فَلَضْطَجَعُ  
وَالْجَوْدُ : المطر القوي .

١- البيت من شواهد ابن جني في الخصائص : ١٦٣/٣ ، والمحاسب : ١/ ١٠٧ ، وابن منظور في اللسان :  
(ضجع) ، ومواضع آخر.



## باب أحكام النون الساكنة والتنوين

[٢٨٦] وَكُلُّهُمْ التَّنْوِينُ وَالثَّنُونُ أَدْغَمُوا

بِلَاغَةٍ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِيَجْمُلَا

النون الساكنة تكون في الأسماء والأفعال والحروف، متوسطة ومتطرفة.  
والتنوين في الأسماء مختص بالأواخر، تابع للإعراب.  
والموجب لإدغامه في اللام والراء طلب الخفة، وساغ<sup>١</sup> ذلك لقرب  
المخرج؛ إذ مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا، والراء منه،  
إلا أنها أدخلت قليلاً إلى ظهر اللسان، منحرفة إلى اللام، واللام من أدنى حافة  
اللسان إلى منتهى طرفه مما يلي الحنك الأعلى فوق الضاحك والنايب والثنايا<sup>٢</sup>  
والرباعية. فللقرب من النون في طرف اللسان، وجب الإدغام.  
والموجب لإذهاب الغنة، أن الغنة هاهنا فيها كلفة على اللسان.  
ومعنى (ليجْمُلَا)، أي ليجمل اللام والراء (في اللفظ بهما كذلك من غير  
كلفة، وينقلب التنوين أو النون من جنس اللام والراء)<sup>٣</sup> قلباً محضاً، وذلك  
حقيقة الإدغام، وعلى ذلك جماعة من النحويين كابن كيسان<sup>٤</sup> وغيره، وهو  
الذي أخذ به القراء، وجاءت به الروايات الصحيحة عنهم.

١- وشاع (ح).

٢- والثنايا سقط (ح) (ع).

٣- بين القوسين سقط (ع).

٤- هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، كان بصرياً وكوفياً يعرف المذهبين، أخذ عن ثعلب  
والميرد، توفي في ذي القعدة سنة تسع وتسعين ومائتين.

طبقات النحويين : ١٥٣ (٧٨) ، إنباه الرواة : ٥٧/٣ (٥٨٦).

وإظهار الغنة في العربية هاهنا، جائز.  
وقيل : إنما أذهبت<sup>١</sup> الغنة هاهنا، للقرب؛ فكأن الراء<sup>٢</sup> واللام لقربهما من التنوين والنون، قد صاراً كالأمثال التي<sup>٣</sup> ينوب بعضها عن بعض، وحين بُعداً من الواو والياء والميم، احتيج إلى بقاء الغنة، لتدل على الحرف المدغم الذي اختصت به.

## [٢٨٧] وَكُلُّ بَيْنَمُو أَدْغَمُوا مَعَ غُنَّةٍ

وَفِي الْوَاوِ وَالْيَا دُونَهَا (خَلْفَ) تَلَا

الموجب لإدغامهما في الياء، أن النون فيها من المد قريب مما في الياء ؛ لأن هواء الفم يتسع بالغنة كاتساعه بالمد.

والياء أيضاً قريبة من الراء، ولا يخرج من طرف اللسان أقرب إليها منها، ولذلك يجعل الألتغ الراء ياءً، وكذلك ينطق أيضاً باللام؛ لأن الياء أقرب الحروف إليهما.

فكما أدغما<sup>٤</sup> فيهما، فكذلك في ما قرب منهما. وهي أيضاً أخت الواو في المد واللين، وكل واحدة منهما تدغم في الأخرى بعد القلب نحو: «مَيْت» و«لَيَا»<sup>٥</sup>.

وللواو أيضاً، مواخاة مع الميم في المخرَج؛ ولأن المد الذي في الواو بمنزلة الغنة التي في الميم والنون.

١- ذهبت (ص).

٢- للرء (ص) (ع).

٣- الذي (ح).

٤- التي (ص).

٥- أدغما (ح).

٦- أي عند القراء الثقيلين للياء وهم نافع وحفص وحزمة والكسائي . التيسير : ٨٧ ، وذلك في نحو قوله تعالى: «سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيْتٍ»، من الآية : ٥٧ من سورة الأعراف.

٧- من الآية : ٤٦ من سورة النساء.

ويدغمان في الميم للاشتراك الذي بينها وبينهما في الغنة، حتى لقد اتحد صوت الميم والنون إذا مددت بهما الصوت، ولم يسمع السامع ابتداءً ولا انتهاءً. وإنما أدغما في النون للمماثلة.

وأما الغنة، فإنما بقيت، لأن النون لها مخرجان: اللسان، وصوت يخرج من الحياشيم. وإذا أمسكت الأنف ناطقاً بالنون علمت ذلك، فكهرواً مع إدغام التنوين والنون إذهاب الغنة من الحياشيم مع إذهابهم النون والتنوين من اللسان، فيكونون لإذهابهم حرفين، كأنهم قد أدغموا حرفين في حرف، فأبقوا الغنة خشية الإخلال بهما.

واعلم أن حقيقة ذلك في الواو والياء، إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغام مجازاً وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يُبقي الغنة؛ لأن ظهور الغنة يمنع تمحُّض الإدغام، إلا أنه لا بد من تشديد يسير فيهما، وهو قول الأكابر. قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة.

وقالوا: النون تُحوَّل مع الواو والياء غنة مخفأة غير مدغمة، لأنهما لو أدغمت لم تثبت الغنة.

وقال بعضهم: الغنة إذا ثبتت في الوصل، لم يشدد الحرف إلا يسيراً، وإذا حذفت الغنة شددت الحرف.

والدليل على ما قالوه، أنك إذا أذهبت الغنة لمن<sup>١</sup> يرى ذلك وأدغمت، وجدت فرقاً بين الحالتين بانقلابهما حرفاً خالصاً: واواً أو ياء، لأنهما تذهب أصلاً مع تمحُّض الإدغام.

ولهذا عبر المصنفون عن الإدغام بغنة، بالإخفاء؛ وحيث لا غنة، يعبرون عنه بالإدغام، وهذه الغنة التي بقيت عند الواو والياء، هي غنة النون بلا إشكال، إذ لا غنة في الواو والياء تنوب مناهما. إلا أن ذلك الصوت صار مقسوماً<sup>٢</sup> بين النون وبين ما أدغمت فيه.

١ لم (ص).

٢ مقصوما (ص) وهو تصحيف.

فأما الغنة الباقية في الميم، فقال ابن كيسان وابن مجاهد: هي غنة النون أو التنوين؛ لأنه إذا جاز إدغامهما<sup>١</sup> في الميم لأجل الغنة، لم يجوز أن يذهب ما أوجب الإدغام.

وقال السيرافي<sup>٢</sup> وغيره: هي غنة الميم، لأن النون قد<sup>٣</sup> انقلبت إلى لفظ الميم، فهي غنة الميم، لا غنتها. والإدغام هاهنا متمحض خالص؛ لأن في كل واحد من المدغم والمدغم فيه غنة، فإذا ذهبت إحدى الغنتين بالقلب، بقيت الأخرى، فوجب الإدغام الصحيح مع بقاء الغنة؛ إذ ليس إلى حذفها سبيل. ولذلك قال ابن مجاهد رحمه الله: «لا يقدر أحد أن يأتي بِـ(عَمَن) بغير غنة من أجل غنة الميم»<sup>٤</sup>.

وإذا أدغمت النون في النون، تحولت إلى المدغم فيها؛ لأن مخرج النون المتحركة من الفم؛ وذلك يمنع بقاء النون الساكنة خارجة من الخيشوم، لما يؤدي إليه من اختلاف المخرجين.

وحجة خلف في إسقاط الغنة عند الواو والياء، أن ذلك حقيقة الإدغام، ليكمل التشديد، وينقلب الأول من جنس الثاني ويدخل فيه من غير إبقاء أثر له؛ ولأن ذلك أقل كلفة وأيسر مؤنة.

وحجة الآخرين، أن بقاءها دلالة على أصل الحرف المدغم الذي اختص بها، وذلك يعتبر ما وجد إليه سبيل، وأجروا ذلك مجرى الإطباق الذي لا بد من إبقاء التصويت<sup>٥</sup> به مع الإدغام، ليكون دلالة على أصل الحرف المدغم المختص

١- إدغامها (ح).

٢- هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي المشهور، روى القراءة عن أبي بكر بن مجاهد، توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة. إنباه الرواة: ٣٤٨/١ (١٩٥)، غاية النهاية: ٢١٨/١ (٩٩٢).

٣- فإن (ح).

٤- السبعة: ١٢٦.

٥- الصوت (ع).

به مثل «أحطت»<sup>١</sup> و«فرطت»<sup>٢</sup> و«لئن بسطت»<sup>٣</sup>، لا يظهر الحرف إظهاراً  
بَيِّنًا، ولا يدغم بحيث لا يبقى له أثر، ولكنه يُخفى . فكما كان ذلك مستحسنًا،  
فكذلك هذا .

### [٢٨٨] وَعِنْدَهُمَا لِلْكَلِّ أَظْهَرُ بِكَلِمَةٍ

مَخَافَةَ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَلًا

يعني عند الواو والياء ، أظهر النون إذا جاء ذلك في كلمة ، وذلك متفق  
عليه للجميع ، نحو: «قِنْوَانٌ»<sup>٤</sup> و«صِنْوَانٌ»<sup>٥</sup> و«بُنْيَانٌ»<sup>٦</sup> و«الدُّنْيَا»<sup>٧</sup>؛  
لأنك لو أدغمت فقلت: (قَوَّان) و(صَوَّان) و(بَيَّان) و(دُيَّان)، لم يفرق السامع بين  
ما أصله النون، وبين ما أصله التضعيف. وكذلك عند الميم في نحو قولهم: (زغما)،  
لا يقولون: (زما) لذلك.

### [٢٨٩] وَعِنْدَ حُرُوفِ الْخَلْقِ لِلْكَلِّ أَظْهَرًا

أَلَا هَاجَ حُكْمَ نَعَمٍ خَالِيهِ غَفْلًا

(أظهرها)، يعني التنوين والنون.

وقد جمع حروف الخلق في أوائل الكلمات من قوله: (أَلَا [هَاجَ] ^) إلى  
آخر البيت.

١- من الآية : ٢٢ من سورة النمل.

٢- من الآية : ٥٦ من سورة الزمر.

٣- من الآية : ٢٨ من سورة المائدة.

٤- من الآية : ٩٩ من سورة الأنعام.

٥- من الآية : ٤ من سورة الرعد.

٦- من الآية : ٤ من سورة الصف.

٧- من الآية : ٨٥ من سورة البقرة وشبهه.

٨- هاج زيادة من (ع).

و(خاليه): ماضيه . و(غفلًا)، جمع غافل .  
ومثال ذلك: ﴿من ءامن﴾<sup>١</sup> و﴿يتنون﴾<sup>٢</sup>، ولم تقع هذه النون قبل الهمزة  
في كلمة واحدة في كتاب الله ﷻ إلا في هذه الكلمة.  
والهاء نحو: ﴿من ضاجر﴾<sup>٣</sup> و﴿من هلك﴾<sup>٤</sup> و﴿منهم﴾<sup>٥</sup> و﴿منها﴾<sup>٦</sup>  
و﴿جوف هار﴾<sup>٧</sup> .  
والحاء نحو: ﴿من حاد الله﴾<sup>٨</sup> و﴿الحر﴾<sup>٩</sup> و﴿ناراً حامية﴾<sup>١٠</sup> .  
والعين نحو: ﴿من عمل﴾<sup>١١</sup> و﴿أنعمت﴾<sup>١٢</sup> و﴿حقيق على﴾<sup>١٣</sup> .  
والحاء نحو: ﴿من خزي﴾<sup>١٤</sup> و﴿المنخقة﴾<sup>١٥</sup> و﴿يومئذ خشعة﴾<sup>١٦</sup> .  
والغين نحو: ﴿من غل﴾<sup>١٧</sup> و﴿فسينغضون﴾<sup>١٨</sup> و﴿من ماء غير ءاسن﴾<sup>١٩</sup> .

- ١- من الآية : ٦٢ من سورة البقرة وشبهه، في غير رواية من ينقل حركة الهمز إلى الساكن قبله.
- ٢- من الآية : ٢٦ من سورة الأنعام.
- ٣- من الآية : ٩ من سورة الحشر.
- ٤- من الآية : ٤٢ من سورة الأنفال.
- ٥- من الآية : ٧٥ من سورة البقرة وشبهه.
- ٦- من الآية : ٣٥ من سورة البقرة وشبهه.
- ٧- من الآية : ١٠٩ من سورة التوبة.
- ٨- من الآية : ٢٢ من سورة المجادلة.
- ٩- من الآية : ٢ من سورة الكوثر.
- ١٠- من الآية : ٤ من سورة الغاشية . وفي (ص) ﴿نار حامية﴾ وكلاهما يفي بالغرض.
- ١١- من الآية : ٦١ من سورة يونس وشبهه.
- ١٢- من الآية : ٧ من سورة الفاتحة وشبهه.
- ١٣- من الآية : ١٠٥ من سورة الأعراف.
- ١٤- من الآية : ٦٦ من سورة هود.
- ١٥- من الآية : ٣ من سورة المائدة.
- ١٦- من الآية : ٢ من سورة الغاشية.
- ١٧- من الآيتين : ٤٣ من سورة الأعراف ، و٤٧ من سورة الحجر.
- ١٨- من الآية : ٥١ من سورة الإسراء، وفي (ص) (ح) وسينغضون.
- ١٩- من الآية : ١٥ من سورة محمد.

وسبب هذا الإظهار، بُعد المسافة بينها وبينهما ؛ لأنها<sup>١</sup> من الحلق، والنون من طرف اللسان . ويقدر التوغل في البعد، يتقدر الإظهار .  
وللحلق ثلاثة مخارج: أدنى وأوسط وأقصى، على ما رتبها في البيت .  
فالأقصى: للهمزة والهاء، والأوسط: للحاء والعين، والأدنى: للحاء والغين، فأعط كل حرف من الإظهار على حسب مخرجه من غير إفراط، وذلك أن الإفراط يكاد يحرك الساكن، وتحريك الساكن لغير علة خطأ .  
ولمّا كان التنوين والنون سهلين لا يحتاجان<sup>٢</sup> في إخراجهما إلى كلفة، وحروف الحلق أشد الحروف كلفة وعلاجاً في الإخراج، حصل بينها وبينهما تباين لم يحسن معه الإخفاء، كما لم يحسن الإدغام - إذ هو قريب منه -، فوجب الإظهار .

## [٢٩٠] وَقَلْبُهُمَا مِماً لَدَى الْبَاءِ وَأَخْفَا

عَلَى غَنَةِ عِنْدَ الْبَوَاقِي لِيَكُمُلَا

(قَلْبُهُمَا مِماً)، عند الباء في<sup>٣</sup> الانفصال .  
فأما في حالة الاتصال، فلا يكون القلب إلا للنون .  
ومثال ذلك: ﴿أَنْ بورك﴾<sup>٤</sup> و﴿سَمِعَ بصير﴾<sup>٥</sup> و﴿خبير بما تعملون﴾<sup>٦</sup> .  
ومثال الاتصال: ﴿أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾<sup>٧</sup> .  
وإنما قلبا عند الباء مِماً، لأن الإظهار لا يحسن؛ لأن فيه كلفة من أجل

١- لأنها (ح).

٢- لا يختلفان (ص).

٣- الباقي (ع).

٤- من الآية : ٨ من سورة النمل.

٥- من الآية : ٦١ من سورة الحج وشبهه. وفي (ص)، (لسميع ...).

٦- من الآية : ١٥٣ من سورة آل عمران وشبهه. وفي (ح)، سقط (تعملون).

٧- من الآية : ٣٣ من سورة البقرة . وفي (ح) (ع)، سقط ﴿بِأَسْمَائِهِمْ﴾.

احتياج الناطق به إلى إخراج النون من مخرجها على ما يجب لها من التصويت<sup>١</sup> بالغنة التي تخرج من الخيشوم، فحتاج إلى فتور يشبه الوقف. وإن لم يفعل ذلك، لم تخرج على ما يجب لها، إذ كان إخراج الباء من مخرجها يمنع<sup>٢</sup> من التصويت بالغنة من أجل انطباق الشفتين بالواو. وأما إظهارهما<sup>٣</sup> مع حروف الحلق، فإن الشفتين لا تنطبقان هناك، والإدغام أيضاً لا يحسن، للتباعد في المخرج والمخالفة بالغنة المختصة بالنون دون الباء؛ فلما وقع التباعد في المخرج والمخالفة في الجنسية، بطل الإدغام. ألا ترى أن الميم من مخرج الباء، ومع ذلك لا تدغم الميم في الباء لذهاب غنتها بالإدغام، فبالأولى<sup>٤</sup> أن لا تدغم فيها النون التي ليست من مخرجها. والسبب الذي امتنع له إدغام الميم موجود في النون. والإخفاء أيضاً لا يحسن كما لا يحسن الإظهار؛ لأن اللفظ بالباء يمنع من إتمام الصوت بالغنة.

فلما لم يحسن وجه من هذه الأوجه<sup>٥</sup> الثلاثة، لم يبق إلا القلب؛ والميم تشارك الباء في الجهر والمخرج، وتشابه النون في الغنة والجهر، فكانت أولى بهذا التوسط من سائر الحروف.

وإنما لم يقلبا عند الواو ميماً كما قلبا عند الميم وإن كانت الواو من مخرج الباء؛ لأن الواو تخالف الميم في اللين والمد، وتتجاف عنها الشفتان؛ بخلاف الباء، فإنها توافق الميم في لزوم الشفتين. وإنما كانت النون في الإدغام مقصورة على المنفصل - وفي الانقلاب

١- الصوت (ع).

٢- يمنع (ح).

٣- إظهارها (ص).

٤- فأولى (ص).

٥- الوجه (ح).

٦- في المد واللين (ح) : تقلع وتأخير.



يستوي<sup>١</sup> المتصل والمنفصل-؛ لأنها في المتصل لو أدغمت، لالتبس كما سبق، وفي الانقلاب لا إلباس؛ لأنه لم تقع ميم ساكنة قبل الباء في كلمة قَطُّ، فيخشى الإلباس؛ ولأن القلب لا بد معه من التصويت بالغة في الحرف المقلوب، إذ لا تشديد هناك يُخرجه عنه، فارتفع الإلباس من كل وجه.

### فصل في الغنة

الغنة صوت<sup>٢</sup> من الخياشيم، وهي فرع عن النون، ولا عمل للسان فيها وله عمل في النون.

ودليله، أن صوتها يمتنع عند الإمساك على الأنف، وهي تصحب الميم والنون.

ففي الميم الأغن صوتان: أحدهما من الشفة، والآخر من الخيشوم، [وللنون مخرجان: أحدهما من طرف اللسان، والآخر من الخيشوم]<sup>٣</sup>، فإذا أدغمت في الياء والواو بغنة، أذهبت ما يخرج من الفم، وأبقيت ما يخرج من الخيشوم. وإن أدغمت في الراء واللام، أذهبتهما جميعاً.

قوله: (وَأَخْفِياً عَلَى غُنَّةٍ): الإخفاء حالة بين الإدغام والإظهار، ويكون تارة إلى الإظهار أقرب، وتارة إلى الإدغام أقرب، على حسب بُعد الحرف من النون والتنوين، وقربه منهما.

فأوائل<sup>٤</sup> كلمات هذا البيت:

طَرَقَتْ زَيْنَبُ صَبًا سَالِيًا تُرْبَةً دَعْدٍ

تَقْرُبُ<sup>٥</sup> منهما وهي إلى الإدغام أقرب، وأظهر من ذلك قليلاً عند الظاء والثاء، وقريب<sup>٥</sup> من ذلك عند الضاد والذال، وأظهر من ذلك قليلاً عند الجيم

١- استوى (ص).

٢- صوت سقط (ص).

٣- بين المعقوفين زيادة من (ح).

٤- كأوائل (ص). وفي (ع) بأوائل.

٥- وقربت (ع).

والشين، وأظهر من جميع ذلك عند القاف والكاف والفاء.  
ولفظ ذلك قريباً بعضه من بعض.

والفرق بين الإخفاء والإدغام من وجهين:  
أحدهما، أن الإخفاء لا تشديد معه إلا على ما سبق، بخلاف الإدغام.  
والثاني، أن إخفاء الحرف في نفسه لا في غيره، وإدغامه في غيره لا في نفسه.

تقول: أخفيت عند السين، ولا تقول أخفيت فيه، وأدغمت النون في الياء، ولا تقول أدغمته<sup>١</sup> عنده .

١- أدغمت (ص) (ع).

## باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

[٢٩١] وَ(حَمْزَةٌ) مِنْهُمْ وَ(الْكِسَائِيُّ) بَعْدَهُ

أَمَالاً ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأْصِلًا

الإمالة : انحراف النطق بالحرف للمال عن مخرجه، مأخوذة من: أملت  
الرمح وشبهه، إذا أزلته عن استقامته.

فلما أشبهت الألف الرمح في استقامته وعُوجت عن استقامتها في النطق،  
سمي ذلك إمالة.

والغرض<sup>١</sup> بها، تشاكل اللفظ بتقريب الحركات والحروف بعضها من  
بعض، ليتجد عمل اللسان.

وهي تنقسم إلى كبرى وصغرى:

فالكبرى: نهاية انحراف الفم عن الاستقامة إلى الاعوجاج بالحرف الممل،  
وهي لثميم.

والصغرى، متوسطة بين الاستقامة والانحراف، وتسمى بين بين، وبين  
اللفظين.

والفتح، استقامة النطق بالحرف المفتوح وإخراجه من مخرجه.

وينقسم أيضاً إلى أكبر وأصغر.

فالأكثر، استيفاء فتح الفم بالحرف الذي تتعقبه الألف . وليس بأصل في

لغة العرب، وإنما هو لغة قوم منهم جاوروا الأعاجم<sup>٢</sup>، كأهل خراسان ومن  
والآهم، فأخذوا تلك العجمة منهم.

١- ومن الغرض (ح).

٢- الإدغام (ص).

والأصغر، توسط فتح الفم بذلك الحرف، حتى يكون بين ذلك الفتح الأكبر وبين الإمالة الصغرى، وهو<sup>١</sup> لغة أهل الحجاز، وعليه القراءة. والفتح هو الأصل، ودليله أنك<sup>٢</sup> إذا أمّلتَ كل مفخّم أخطأتَ، وإذا فخمّت كل مُمال لم تخطئ<sup>٣</sup>.

والتفخيم يكون بغير سبب، والإمالة لا تكون إلا بسبب. وأسباب الإمالة ستة:

كسرة موجودة في اللفظ، أو كسرة عارضة في بعض الأحوال، أو ياء، أو انقلاب عن ياء، أو تشبيه بالانقلاب عن الياء، أو إمالة لإمالة<sup>٤</sup>. وترجع هذه الستة إلى الكسرة والياء لا غير.

وكُلّما مرّ في الباب شيء من هذه الأسباب، نبهتُ عليه إن شاء الله تعالى. وقوله: (وَحَمَزَةٌ مِنْهُمْ)، أي من القراء. (وَالْكِسَائِيُّ بَعْدَهُ)، لأنه أخذ عنه. ومعنى (حَيْثُ تَأَصَّلَ)، أي تأصل الياء، أي حيث كان الياء أصلاً؛ وهو أحد الأسباب المذكورة.

وإنما أُميل، ليدلّ<sup>٥</sup> على الأصل، وهو<sup>٦</sup> أكثر أنواع الإمالة استعمالاً.

## [٢٩٢] وَتَشْيِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْثِيرُهَا وَإِنْ

رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفَتْ مِنْهَا

أصل الإمالة للأسماء لقوتها، وللأفعال لتصرفها، والأفعال أولى بها، والإمالة فيها أمكن وأقوى؛ لأن الأفعال ثقيلة، والإمالة تخفيف.

١- وهي (ع).

٢- ألفا (ع).

٣- لم تخط (ص).

٤- الإمالة (ص).

٥- لتدل (ع).

٦- وهي (ع).

والدليل على أن الإمالة في الأفعال أمكن، أنها تُمال وألفها منقلبة عن واو، وتَمَالُ وفيها أحد الحروف الموانع.

فأما الحرف، فما أُميل منه على قلته، فلمضارعة<sup>١</sup> الاسم ومشابهته له في عدد أو غيره، على ما سيأتي إن شاء الله؛ لأن الحروف جامدة ضعيفة، وألفها غير منقلبة عن شيء.

فإذا أردت معرفة أصل الألف في الأسماء تَنَبَّهْتَ، فإن ظهرت الياء فيها فهي أصل الألف. وإن كان فعلاً، رددته إلى نفسك، وراعى ظهور الياء فيه؛ وقد مثله فقال:

[٢٩٣] هَدَى وَاشْتَرَاهُ وَالْهَوَى وَهُدَاهُمْ

وَفِي أَلْفِ التَّائِيثِ فِي الْكُلِّ مَيْلًا

لأنك تقول: (هديت) و(اشتريت) و(هويان) و(هديان).  
وقوله: (وَفِي أَلْفِ التَّائِيثِ) : هذا من أسباب الإمالة، وهو المشبه بالمنقلب عن الياء. وهذه الألف للتأنيث لا أصل لها فانقلبت عنه. وإنما شُبِّهَتْ بالمنقلبة عن<sup>٢</sup> الياء، لأنها تتصرف بالياء في التثنية والجمع، كقولك: حبلان وحليات؛ ثم ذكر هذه الألف أين تكون فقال:

[٢٩٤] وَكَيْفَ جَرَتْ فَعَلَى فَفِيهَا وَجُودُهَا

وَإِنْ ضُمَّ أَوْ يُفْتَحُ فَعَالِي فَحَصَّ لَا

يقول: (كَيْفَ جَرَتْ فَعَلَى)، بفتح الفاء أو بكسرها أو بضمها، ففيها تجد ألف التأنيث.

١- فلمضارعة (ص).

٢- في (ح).

٣- من (ع).

وإن ضم (فَعَالَى) أو فتح، فهي فيه أيضاً.  
 (فَحَصَّلاً)، أراد فحَصَّنَ. وليست الفاء فيه رمزاً؛ لأنه في هذا البيت لم يحك مذهب قارئ، وإنما ذكر فيه أين تقع ألف<sup>١</sup> التانيث. كيف وقد سبق قوله: (وَفِي أَلْفِ التَّانِيثِ فِي الْكُلِّ مِثْلًا)<sup>٢</sup>، فهذا تصريح بأنهما مِثْلًا ألف التانيث أينما وقعت، ولم ينفرد حمزة بشيء من ذلك دون الكسائي، فلا يكون قوله: (فَحَصَّلاً) رمزاً.

والتحق بهذا الباب ﴿مُوسَى﴾<sup>٣</sup> و﴿عِيسَى﴾<sup>٤</sup> و﴿يَحْيَى﴾<sup>٥</sup>، وهو مذهب الفراء والكوفيين فيها، وبذلك أخذ القراء اعتماداً على أَنَّهُمَا فَعَلَى وَفَعَلَى وَفَعَلَى<sup>٦</sup>.

[٢٩٥] وَفِي اسْمٍ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَلَى وَفِي مَتَى

مَعَا وَعَسَى أَيْضاً أَمَلاً وَقُلْ بَلَى

يقول: وألف التانيث أيضاً<sup>٧</sup> في اسم استعمل في الاستفهام نائباً عن حرف الاستفهام، وهو: ﴿أَنَّى﴾<sup>٨</sup> و﴿مَتَى﴾<sup>٩</sup>.

١- الألف (ح).

٢- عجز البيت : ٢٩٣.

٣- من الآية : ٥١ من سورة البقرة وشبهه.

٤- من الآية : ٨٧ من سورة البقرة وشبهه.

٥- من الآية : ٣٩ من سورة آل عمران وشبهه.

٦- ينظر باب ذكر ما جاء على وزن فَعَلَى، وَفَعَلَى وَفَعَلَى في جميع القرآن، من كتاب الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله ﷻ في مذهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة لأبي الطيب بن غلبون : ٣٠٢.

٧- أيضاً سقط (ص).

٨- من الآية : ٢٢٣ من سورة البقرة وشبهه.

٩- من الآية : ٢١٤ من سورة البقرة وشبهه.

فأما ﴿أَلَى﴾، فكان ابن مجاهد<sup>١</sup> يختار أن يكون فعَلَى، وكان يأخذ فيه بالإمالة لأصحابها.

وأما ﴿مَتَى﴾، فهي لاحقة بالظروف، ومعناها: أي حِينَ، فألفها أصليّة مشبهة بألف التَّأْنِيث؛ لأنها لا أصل لها في الحركة، ولا هي منقلبة عن ياء. ولو سُمِّيَتْ بـ(مَتَى)، لرددت أَلَفُهَا إلى الياء في التثنية فقلت: (مَتَيَانِ)، فَأُمِلَّتْ؛ لأنها أشبهت ما أشبه ما انقلبَ عن الياء.

و(عَسَى)<sup>٢</sup>: فعل غير متصرف، وأمِلْ لأنك تقول: (عسيت).  
وأما (بلى)<sup>٣</sup>، فإنما أُمِلَّتْ وهي حرف؛ لأنها لما كَفَّتْ في الجواب وقامت بنفسها، أشبهت الأسماء؛ تقول إذا قيل لك: ألم يأتك زيد؟ بلى. ولمن قال لك: من عندك؟ زيد.

فـ(بلى) هاهنا، قام مقام زيد هناك: كَفَّتْ في الجواب كما كفى فيه الاسم، وهي أيضاً تضارع الاسم في عدد حروفها.  
وقيل: بل<sup>٤</sup> أشبهت الفعل، فأُمِلَّتْ كما يُمال.

وروجه الشبه<sup>٥</sup>، تضمّنْها معناه في التحقيق والإيجاب بعد النفي، لأن قولك لمن قال: ألم يأتك زيد؟ بلى، بمعنى: قد جاء.

وقيل: إن أَلَفُهَا للتأنيث، وأصلها (بل)، فزيدت كما زيدت التاء على (لا)<sup>٦</sup> و(رب) و(ثم) لتأنيث الكلمة.  
ودليل ذلك، أن ما بعد (بلى) موجب، كما بعد (بل).

١- لم يذكر ابن مجاهد- في معرض حديثه عن ما أمِلَ مِنَّا هو على وزن (فعلى): (أَلَى)، بل ذكر ﴿شَتَّى﴾ ونص على ما أشبهه. السبعة: ١٤٥.

٢- في نحو قوله تعالى: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً﴾، من الآية: ٢١٦ من سورة البقرة وشبهه.

٣- من الآية: ٨١ من سورة البقرة وشبهه.

٤- فإنما (ح).

٥- وكفت (ع).

٦- بلى (ح).

٧- التشبيه (ص).

٨- لا بمعنى ليس في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصِ﴾ من الآية: ٣ من سورة ص.

[٢٩٦] وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَى وَمَا

زَكَى وَإِلَى مِنْ بَعْدُ حَتَّى وَقُلْ عَلَى

أي وأمالاً ما رسموا بالياء، وإن لم تكن الياء أصلية<sup>١</sup>، واستثنى من ذلك هذه الكلمات.

فأما ﴿لدى﴾، فإنها رسمت بالألف في يوسف<sup>٢</sup>، وبالياء في غافر<sup>٣</sup>.

وإنما لم تُمل؛ لأن (لدى) و(حتى) و(على) و(إلى) حروف ليست بمشتقة من فعل، ولم يُحكم لها<sup>٤</sup> بحكم الأسماء؛ لأنك تُرُدُّ الأسماء إلى التشبيه فتعرف<sup>٥</sup> أصلها، فلمَّا لم تساعد<sup>٦</sup> دلائل الأفعال ولا دلائل الأسماء، لم تُمل.

وقد تمال الألف لكسرة تكون قبلها أو بعدها، وذلك معدوم فيها.

فإن قيل : إن الألف ترجع إلى الياء في قولك : ﴿عليك﴾ و﴿إليك﴾ و﴿لديك﴾ !

قيل : ليس ذلك لتدل<sup>٧</sup> على أصل، وهي كالألف في : (رجلان).

فإذا قلت : مررت برجلين، لم تنقلب<sup>٨</sup> إلى الياء، ليدل انقلاهما على أن الياء أصل هناك، فلذلك<sup>٩</sup> لم يمل، فليس هي إذا كآلف (قضى).

١- أصلاً (ص).

٢- «وَأَلْفَا سِبْطَهَا لَدَا الْبَابِ»، من الآية : ٢٥ من سورة يوسف.

٣- «لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظْمِينَ»، من الآية : ١٨ من سورة غافر.

٤- لم يُمل (ح).

٥- بما (ص).

٦- فتعرف لي أصلها (ح).

٧- لم يساعد (ص).

٨- ليدل (ص) وفي (ع) ليدل.

٩- ينقلب (ص).

١٠- فكذلك (ع).



وأما ﴿ما زكي﴾<sup>١</sup> فإنما كتب بالياء - زعموا -، لأن بعده ﴿ولكن الله يُزكي﴾ [من يشاء]<sup>٢</sup>، ليكون رسم الكلمة واحداً فلا يمال؛ لأنه من ذوات الواو؛ ولأن القراءة بأفصح اللغات؛ فلماً كان من العرب من يُميل ذلك ونظائره لعوده إلى الياء إذا بُني<sup>٣</sup> لِمَا لم يسم فاعله، نحو: (زُكي) و(دُعِي)، كانت القراءة بالفتح تنبيهاً على الأفصح

[٢٩٧] وَكُلُّ ثَلَاثِي يَزِيدُ فَإِنَّهُ

مُمَالٌ كَزَكَاها وَأُنْجَى مَعَ ابْتَلَى

إنما أميل هذا؛ لأنه قد رجع إلى الياء حين صار رباعياً بدخول الزائد<sup>٤</sup> عليه فتقول: (أُنْجيت) و(زُكيت) و(ابتليت).

[٢٩٨] وَلَكِنْ أَحْيَا عَنْهُمَا بَعْدَ وَاوِهِ

وَفِيمَا سِوَاهُ لـ (لِكِسَائِيٍّ) مُيَّلاً

يريد أنهما اتفقا على إمالة (أحيا) منسوقاً بالواو، وهو قوله تعالى: ﴿أَمَلَتْ وَأَحْيَا﴾<sup>٥</sup>.

وانفرد الكسائي بما سوى ذلك منه نحو: ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾<sup>٦</sup>، و﴿إِنْ الَّذِي أَحْيَاهَا﴾<sup>٧</sup>.

وحجة حمزة، الوقوف عند الأثر، والجمع بين اللغتين؛ ولأنه رأس آية.

١- من الآية : ٢١ من سورة النور.

٢- من الآية السابقة نفسها، و[من يشاء] زيادة من (ع).

٣- نبي (ح).

٤- الزوائد (ص).

٥- من الآية : ٤٤ من سورة النجم.

٦- من الآية : ٢٨ من سورة البقرة.

٧- من الآية : ٣٩ من سورة فصلت.

[٢٩٩] وَرُعْيَايَ وَالرُّعْيَا وَمَرْضَاتٍ كَيْفَمَا

أَتَى وَخَطَايَا مِثْلَهُ مُتَقَبِّلاً

يقول : وتفرد الكسائي بإمالة «رُعْيَى»<sup>١</sup> و«الرُّعْيَا»<sup>٢</sup> . واحترز بذلك من قوله في يوسف : «رُعْيَاكَ»<sup>٣</sup> .

ورُؤْيَاى : فُعْلَى ، وألفها للتأنيث ، وقد تقدم القول عليها ، وأنها تشبه المنقلبة عن الياء بعودها إلى الياء في التثنية ؛ ولأن التأنيث له الكسر والياء نحو : (إليك) و(قومي) .

وأمال أيضاً (مرضات) كيفما وقع ، نحو : «مرضاتى»<sup>٤</sup> ، و«مرضات الله»<sup>٥</sup> ، وهي مَفْعَلَةٌ من الرضى ، فألفها ترجع إلى الياء في الجمع والتثنية نحو : (مرضيات) و(مرضيتان) ، فصارت بمنزلة ما هو من ذوات الياء لذلك . وأما (خطايا) ، فألفها منقلبة عن ياء .

وهي عند الفراء وأصحابه جمع (خطيئة) بغير همز ، كهدية وهدايا . وعند آخرين ، أصلها (خطاعي) ، فأبدلت كسرة الهمزة فتحة ، فأنقلبت الياء لتحركها<sup>٦</sup> وانفتاح ما قبلها ألفاً ، فصارت (خطاعاً) ، فاستثقلت الهمزة بين ألفين ، إذ هي من جنسهما ، فأبدلت ياء فصارت (خطايا) . وقيل : أصلها (خطايئ) ، بياء مكسورة بعدها همزة ، فقلبت الكلمة بتقدم

١- من الآيتين : ٤٣ و ١٠٠ من سورة يوسف .

٢- من الآية : ٦٠ من سورة الإسراء وشبهه .

٣- من الآية : ٥ من سورة يوسف .

٤- من الآية : ١ من سورة المنتحة .

٥- من الآية : ٢٠٧ من سورة البقرة وشبهه .

٦- أي (خطايا) كيفما وقع ، وهي : «خطيكم» من الآيتين : ٥٨ من سورة البقرة ، و ١٢ من سورة العنكبوت . و«خطينا» من الآيتين : ٧٣ من سورة طه : ٥١ من سورة الشعراء . و«خطيهم» من الآية : ١٢ من سورة العنكبوت .

٧- بتحريكها (ع) .

الهمزة موضع الياء، وتأخير الياء موضعها فصارت (خطأعي): همزة بعدها ياء، فأبدل من الياء ألفاً استثقلاً لها، كما أبدلوها في (عَذَارَى)، فانقلبت الهمزة التي قبلها إلى الفتح من الكسر من أجل الألف فصارت (خطأعا).  
 رَقِيل: بل همزت الياء المكسورة كما همزت في (مداين)، فاستثقل الجمع بين همزتين، فأبدل من الأخيرة<sup>١</sup> ياء، وعمل فيها كما تقدم، فأمال الكسائي هذه الألف؛ لأن أصلها الياء، لا سيما وقبلها ياء، فقويت الإمالة لذلك<sup>٢</sup>.

[٣٠٠] وَمَحْيَاهُمُ أَيْضاً وَحَقُّ تَقَاتِيهِ

وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا

الحيا<sup>٣</sup>، مَفْعَل، وألفه منقلبة عن ياء، فلذلك أماله.  
 و﴿حَقُّ تَقَاتِيهِ﴾<sup>٤</sup> ألفها أيضاً منقلبة عن ياء، وأصله: تَقْيَةٌ، بوزن فعلة، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها، قُلِبَتْ أَلْفًا.  
 وإنما لم يملها<sup>٥</sup> همزة؛ لأنها كتبت بألف في الرسم العراقي على لغة الفتح، وأمال ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْيَةً﴾<sup>٦</sup> مع الكسائي، لأنه رسم بالياء.  
 وقال: (وَفِي قَدْ هَدَانِي<sup>٧</sup> لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا)؛ لأن ألفه لا يخفى أنها منقلبة عن ياء.  
 وإنما فتحه همزة رحمه الله، لاتصاله بضمير المفعول، فصار كالتوسط، فبُعِدَ عن موضع التغير، وهو الطرف.

١- من الآخرة (ص).

٢- كذلك (ح).

٣- في نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ من الآية: ٢١ من سورة الجاثية.

٤- من الآية: ١٠٢ من سورة آل عمران.

٥- يملها (ح).

٦- من الآية: ٢٨ من سورة آل عمران.

٧- يعني ﴿وَقَدْ هَدَانِي﴾ من الآية: ٨٠ من سورة الأنعام.

[على أنه أمال مثله في آخر السورة<sup>١</sup>، وإنما فتح هذا تنبيها على العلة التي ذكرتها]<sup>٢</sup>.

[٣٠١] وَفِي الْكَهْفِ أَنَسَانِي وَمِنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ  
عَصَانِي وَأَوْصَانِي بِمَرِيَمَ يُجْتَلَى

يقول: وكذلك (أنساني)<sup>٣</sup> في الكهف.  
(وَمِنْ قَبْلُ)، يعني في سورة إبراهيم جاء ﴿مَنْ عَصَانِي﴾<sup>٤</sup>  
و﴿أَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ﴾<sup>٥</sup> في مريم.  
(يُجْتَلَى)، أي يكشف.  
وإنما فتح همزة هذه، لاتصال ضمير المفعول بها كما تقدم.  
والكسائي فيها علي الأصل؛ لأن ألفها منقلبة عن ياء.

[٣٠٢] وَفِيهَا وَفِي طَسَ آتَانِي الَّذِي  
أَذْعَتُ بِهِ حَتَّى تَضُوعَ مَنْدَلًا

يعني وفي مريم: ﴿آتَانِي الْكِتَابَ﴾<sup>٦</sup>، وفي طس: ﴿آتَانِ اللَّهَ﴾<sup>٧</sup>، فهذه  
سنة أفعال أمالها الكسائي لأن ألفاها عن ياء.

١- يقصد قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَىٰ رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ من الآية: ١٦١ من سورة الأنعام، فقد  
اتفق حمزة والكسائي على إمالتها . الاستكمال : ٤٥٧ .

٢- بين المعقوفين زيادة من (ح).

٣- قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَسْنِيهِ﴾ من الآية : ٦٣ من سورة الكهف.

٤- من الآية : ٣٦ من سورة إبراهيم.

٥- من الآية : ٣١ من سورة مريم.

٦- من (ص).

٧- من الآية : ٣٠ من سورة مريم..

٨- من الآية : ٣٦ من سورة النمل.

وأيضاً، فإن بعدها نونٌ مكسورةٌ، وبعد النون ياءٌ.  
وأينما كثرت الياءات والكسرات<sup>١</sup>، حسنت الإمالة.  
وفتحها حمزة لتوسطها.

[٣٠٣] وَحَرْفُ ثَلَاثَا مَعَ طَحَاهَا وَفِي سَجَى

وَحَرْفُ دَحَاهَا وَهِيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلَى

هذه وإن كانت ألفاتها منقلبة عن الواو، فهي بمنزلة المنقلبة عن الياء،  
لأن هذه الواو تصير ياءً في بعض الأحوال إذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله، أو  
نقلته إلى الرباعي.

وزاد الإمالة فيها حسناً وتقويةً، أنها جاءت مع ما ألفه منقلبة عن ياء،  
ممالاً في رؤوس الفواصل، فجرت الإمالة على طريقة واحدة<sup>٢</sup>، وذلك أسهل<sup>٣</sup>  
على اللسان وأحسن في السمع.  
وفتح حمزة نظراً إلى الأصل.  
(وتبتلى)، معناه تُختبر<sup>٣</sup>.

[٣٠٤] وَأَمَّا ضَحَاهَا وَالضُّحَى وَالرَّبَا مَعَ الْ—

قُوى فَأَمَّا لَاهَا وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَى

اتفقا على إمالة هذه<sup>٤</sup>، لأن من العرب من يُشَيِّ ما انضم أوله أو انكسر  
من ذوات الواو بالياء، هرباً من ثقل الواو، فيقولون: (ربيان) و(ضحيان).  
والفرار من الواو إلى الياء في لغة العرب معروف<sup>٥</sup>، كقولهم: (ميت).

١- أو الكسرات (ح).

٢- سهل (ح).

٣- تخير (ص).

٤- يعني (ضحياً) من الآية: ٢٩ من سورة النازعات وشبهه، و(الضحى) من الآية: ١ من سورة  
الضحى، و(الربوا) من الآية: ٢٧٥ من سورة البقرة وشبهه، و(القوى) من الآية: ٥ من سورة النجم.

و(هين) و(مرضي).

فلما كانت الإمالة دالةً على الياء، أتوا بها فراراً إليها .  
وأما (القوى)، فجمع <sup>١</sup> قوة، وهو في الأصل لقوى الحبل. وإنما أمالاه،  
لتتفق الفواصل وتتساوى وتتشاكل.  
وإنما ذكره هاهنا، ليُعلم أن أصله الواو.

وإنما لم يذكر (العلی) <sup>٢</sup> وإن كان من الواو في الأصل؛ إذ هو من العلو،  
لأنه قد رد إلى الياء . وإنما رد إلى الياء، لأنه صفة، فهو ثقیل، فكرهوا الجمع بين  
ثقل الصفة وثقل الواو، فردوه إلى الياء، لأنها أخف. فلذلك أمالاه <sup>٣</sup>؛ ولأن  
واحد (فعلی)، وهما يميلانها، فسوّيا بين الواحد والجمع، وهو في طه رأس آية،  
دخل في قوله: (وَمِمَّا أَمَالَه أَوَاخِرَ آيِ مَا بَطَه) <sup>٤</sup>.  
ومعنى (تحتلى) <sup>٥</sup>، تجتنى وتُحصَلُ.  
وأصل ذلك قولهم: اختليت الخلاء، إذا جرزته وقطعته.

[٣٠٥] وَرُؤْيَاكَ مَعَ مَثْوَايَ عَنْهُ لِحَقْفَصِهِمْ

وَمَحْيَايَ مَشْكَاةٍ هُدَايَ قَدْ ائْجَلَى

العلة في إمالة هذه <sup>٦</sup>، تقريب الألف من أصلها، لأن أصل ألفها الياء.

١- جمع (ح).

٢- من الآيتين : ٤ و ٧٥ من سورة طه.

٣- أمالوه (ص) (ع).

٤- من البيت : ٣٠٦.

٥- تجيلا (ص).

٦- أراد (عياك) المضاف إلى الكاف، من الآية : ٥ من سورة يوسف، دون المضاف إلى الياء، والمعروف باللام. فهما للكسائي بكماله كما تقدم. و(مثواي) المضاف إلى الياء، من الآية : ٢٣ من سورة يوسف. و(محياي) المضاف إلى الياء، من الآية : ١٦٢ من سورة الأنعام. و(كمشكوة) من الآية : ٣٥ من سورة النور. و(هداي) المضاف إلى الياء، من الآيتين : ٣٨ من سورة البقرة، و ١٢٣ من سورة طه.

وجميع هذا ما انفرد بإمالاته أبو عمر الدوري عن الكسائي دون أبي الحارث. والدوري هو المراد بـ(حفصهم).

وفي فتح أبي الحارث «رعيالك» مع إمالة الباب<sup>١</sup>، تفرقة بين ما هو في موضع خفض وما هو في موضع نصب، وإشارة إلى الموضعين بالإمالة والفتح. وفي فتح حمزة جميع باب (الرؤيا)، إثارة للتخفيف<sup>٢</sup>، لأن هذه الكلمة ثقيلة بما فيها من الهمز، فلم يُضِفْ إلى ذلك ثقلاً آخر بتقريب الياء من الكسرة. وأما «كمشكوة»<sup>٣</sup>، فإنما أماله الدوري، للكسرة الموجودة<sup>٤</sup> بعد الألف. وهذا من أسباب الإمالة المذكورة، وهو إمالة الألف من أجل الكسرة في اللفظ، كقولهم: (حامد) و(كاتب) و(سالم).

[٣٠٦] وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوَاخِرُ آيِ مَآ

بِطَّة وَآيِ النَّجْمِ كَيْ تَنْعَدَلَا

### حجة الإمالة

أما ما كان من ذوات الياء في رؤوس الآي، فلأن رؤوس الآي موضع وقف، والإمالة تغيير، والتغيير في الوقف أكثر منه في غيره، ولذلك أبدلوا من التنوين فيه ألفاً، نحو: «عليماً حكيماً»<sup>٥</sup>، ومن النون أيضاً ألفاً في الوقف، نحو: «وليكوناً»<sup>٦</sup> و«لنسفعاً»<sup>٧</sup>، ومن التاء هاء، نحو: «نعمة»<sup>٨</sup> و«رحمة»<sup>٩</sup>، وزادوا

١- مع إمالة الباقي (ع).

٢- التخفيف (ص).

٣- المأخوذة (ص).

٤- من الآية : ١١ من سورة النساء.

٥- من الآية : ٣٢ من سورة يوسف.

٦- من الآية : ١٥ من سورة العلق.

٧- من الآية : ٢١١ من سورة البقرة وشبهه.

٨- من الآية : ١٥٧ من سورة البقرة وشبهه.

فيه الهاء، نحو: «مالية»<sup>١</sup> و«سلطنة»<sup>٢</sup>، وأثبتوا الألف في (أنا)، وهي تسقط في الوصل، نحو: «أنا ورسلي»<sup>٣</sup>.

وذكر سيويه<sup>٤</sup>، أنهم يقولون في الوقف: هذه أفْعِي وَحُبْلِي وَهْدِي، وهي لغة طيء بأسرها: يبدلون من الألف ياء في الوقف لحفائها.

وكذلك غيرت ألفات<sup>٥</sup> الفواصل، بأن يُجاء بها نحو الياء تقريبا من الياء التي أبدلت من الألف في الوقف للبيان.

وأما ما ألفه من ذلك منقلبة عن واو، فإنما أميل ليأتي لفظُ الفواصل كُلِّه على طريقة واحدة؛ وهو<sup>٦</sup> معنى قوله: (كي تتعدّلا).

ولأنها قد ترجع إلى الياء في بعض أحوالها كما سبق<sup>٧</sup>.

ولا ثمال الألف المبدلة من التنوين في رؤوس الآي، نحو: «نُسفا»<sup>٨</sup>

و«ضنكا»<sup>٩</sup> و«إلهسا»<sup>١٠</sup>؛ لأن ذلك يُدخل في الإمالة ما هو خارج عنها ويخرجها من باها، إذ لا تكون إمالة بغير سبب.

١- من الآية : ٢٨ من سورة الحاقة.

٢- من الآية : ٢٩ من سورة الحاقة.

٣- من الآية : ٢١ من سورة المجادلة.

٤- الكتاب : ١٢٧/٤.

٥- ألف (ص) (ع).

٦- وهي (ح).

٧- قد سبق (ح).

٨- من الآيتين : ٩٧ و ١٠٥ من سورة طه. وفي (ص) نسفا.

٩- من الآية : ١٢٤ من سورة طه.

١٠- من الآية : ١٠٨ من سورة طه.



وفي سورة طه خلافٌ في قوله: ﴿مَنْ هَدَى﴾<sup>١</sup>؛ لأنها في عدد الكوفي ليست برأس آية، وعددها سواه، فترتب على ذلك مذهب أبي عمرو<sup>٢</sup> في إimalته. وفي سورة والنجم: ﴿فَاعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾<sup>٣</sup>، عددها الشامي آيةً دون غيره<sup>٤</sup>.

[٣٠٧] وَفِي الشَّمْسِ وَالْأَعْلَى وَفِي اللَّيْلِ وَالضُّحَى

وَفِي أَقْرَأَ وَفِي النَّازِعَاتِ تَمِيلاً

يعني: وتَمِيلُ أيضاً آخر<sup>٥</sup> الآي في هذه السور المذكورة. و(الأعلى)، أراد به ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾. وسورة الليل: إحدى وعشرون آية. وليس ﴿مَنْ أَعْطَى﴾ برأس آية، وإنما رأس الآية: ﴿وَاتَّقَى﴾<sup>٦</sup>.

١- رأس الآية: ١٢٠ في العد المدني الأخير، ومن الآية: ١٢٣ من سورة طه في العد الكوفي. قال الداني: «مَنْ هَدَى» و﴿زهرة الحياة الدنيا﴾، لم يعددها الكوفي، وعددها الباقرن. البيان في عد آي القرآن: ١٨٣.

وقال المخلاتي: «مَنْ هَدَى»، عدده غير الكوفي للمشكلة، ولم يعدده الكوفي لتعلق ما بعده بهـ. وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله في ناظمة الزهر: كوفٍ دح الدنيا ومَنْ هَدَى وَأَفْرِ. ناظمة الزهر بشرخ المخلاتي، المسمى بالقول الوجيز: ٢٣٤.

٢- كان أبو عمرو يقرأ من ذلك ما كان في رؤوس الآي بين الكسر والفتح. السبعة: ١٤٥، الاستكمال: ١٠٣، التبصرة: ١٢٩.

٣- من الآية: ٢٩ من سورة النجم في العد الكوفي.

٤- قال الداني: «عددها الشامي، ولم يعددها الباقرن». البيان: ٢٣٤. وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله: ... تَوَلَّى بُعِيدَ عَنْ لِسَامٍ ... القول الوجيز: ٣٠٢.

٥- أواخر (ع).

٦- رأس الآية: ٥ من سورة الليل.

وقد ذكر بعض أصحاب العدد أنها عشرون آية. ولم يعدد إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى رأس آية ، وهو غلط<sup>١</sup>.  
وكذلك قال مكّي: هي عشرون آية<sup>٢</sup>.  
وفي أقرأ: «الذي ينهى»<sup>٣</sup>، عده الشامي وحده<sup>٤</sup>.  
وفي النازعات في قوله: «فأما من طغى»<sup>٥</sup> خلف ، عده البصري والكوفي والشامي ، ولم يعدد المدني<sup>٦</sup>.

١- نص الداني على عدم وجود الخلاف في هذه السورة بين علماء العدد، فقال: «هي إحدى وعشرون آية في جميع العدد، ليس فيها اختلاف». البيان : ٢٧٦.

وقال المخللاتي: «عدد آياتها إحدى وعشرون آية اتفاقاً، واتفقوا على ترك عد «فأما من أعطى» كما قال الشاطبي: ..... وَلَيْلَ أَتَى كَهْفٌ وَأَعْطَى اثْرُكُنْ وَأَبْرٍ». القول الوجيز : ٣٤٨.

٢- هناك اضطراب في عبارات مكّي بين التبصرة والكشف. ففي التبصرة : ٣٨٣ ، عد السورة إحدى وعشرين آية ، ونص كلامه فيه : «فسورة الليل إحدى وعشرون آية» . وفي كتاب الكشف : ٣٨٢/٢ ، قال: «وليس في سورة الليل وسورة الضحى اختلاف إلا ما تقدم من الأصول في الإمالات وغيرها، وهن مكيات. وسورة الليل عشرون آية... ولا اختلاف في عددهن».

فقول مكّي في كتاب التبصرة السالف، وقوله في الكشف: «لا اختلاف في عددهن»، يرجح احتمال وقوع سقط (إحدى) في أصل كتاب الكشف، لاسيما وأن كتاب الكشف شرح لكتاب التبصرة . فنقله السخاوي عنه كذلك.

٣- من الآية : ٩ من سورة العلق في العد الكوفي.

٤- كذا في جميع النسخ، وقد جانب السخاوي الصواب في ذلك، والصواب : (عده غير الشامي).

قال الداني: «(أرايت الذي ينهى) لم يعددها الشامي وعددها الباقون». البيان : ٢٨٠.

وقال المخللاتي: «(الذي ينهى) عده غير الشامي» . القول الوجيز : ٣٥١.

٥- الآية : ٣٧ من سورة النازعات في العد الكوفي.

٦- البيان : ٢٦٣ ، القول الوجيز : ٣٣٧.

[٣٠٨] وَمِنْ تَحْتِهَا ثُمَّ الْقِيَامَةُ ثُمَّ فِي الْ—

مَعَارِجِ يَا مِنْهَالُ أَفْلَحْتَ مِنْهَلًا

(وَمِنْ تَحْتِهَا)، يعني ومن<sup>١</sup> تحت النازعات ؛ يعني عبس .

فهذه إحدى عشرة سورة.

والذي وقع فيه الخلاف أربعة مواضع، أعني مما يدخل في هذا الباب.

و(المنهال)؛ الكثير الإنهال. والإنهال، إيرادك الإبل المنهل .

و(مِنْهَلًا)، أي مُورداً ، أو مُعطيّاً ؛ إذ يقال أيضاً : أَهْلَسَ الرجلُ، إذا

أعطيته. وانتصب على الحال.

[٣٠٩] رَمَى (صَحْبَةً) أَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ ثَانِيًا

سِرُّوِي وَسُدَى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسْبَلًا

إنما جمع في هذا البيت بين هذه الكلمات، لِيُوجز لاتفاق (صحبة)<sup>٢</sup> على

إيمالتها.

فـ(رَمَى)<sup>٣</sup>، لأنك تقول: رميت.

ومن أَمال (أَعْمَى)<sup>٤</sup> الثاني في الإسراء، فهو عنده في معنى الأول : أَلْفُهُ

منقلبة عن باء. ومن فرق بينهما، جعل الألف في الثاني بمنزلتها في قولك:

(أَشَدُّ عَمَى) ؛ فالأول صفة، والثاني اسمٌ في معنى المصدر، ففتح الثاني؛ لأنك إذا

وقفتَ على أَلَف (عمى)، كنتَ واقفاً على المبدلة من التنوين على قول.

١- من (ع).

٢- هم حمزة والكسائي وشعبة.

٣- من الآية : ١٧ من سورة الأنفال.

٤- من الآية : ٧٢ من سورة الإسراء، وسيأتي مزيد تعليل الإمالة في (أعمى) في شرح البيت : ٣١٠.

وأما «سُدَى»<sup>١</sup>، فهو من ذوات الباء، من قولك: أسديت الشيء، إذا<sup>٢</sup> أهملته.

و«سوى»<sup>٣</sup>، أجراه مجراه.

وقوله: (تَسْبَلًا)، أي تحبس؛ يشير إلى ثبوته.

[٣١٠] وَرَاءُ تَرَاعَى (فَـ) اَزْ فِي شُعْرَائِهِ

وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَا (حُـ) كُمْ (صُحْبَةٍ) أَوَّلًا

قد تقدم الكلام في «ترءا الجمع»<sup>٤</sup>، وأن حمزة أمال الرءاء فيه وقفاً ووصلًا إتياعاً لإمالته الهمزة. وذلك أنه عمل فيه أربعة أعمال: قُرب فتحة الرءاء من الكسرة، [وَقُرب الألف من الباء، وقُرب فتحة الهمزة من الكسرة]<sup>٥</sup>، وقُرب الألف التي بعدها من الباء، وهذا هو الإمالة لإمالة المجاور<sup>٦</sup>.

فإذا وصل، أبقى الرءاء على إمالتها، ولم يُمل الهمزة كما فعل في: «رءا القمر»<sup>٧</sup>.

وقد سبق تعليل<sup>٨</sup> فتح «أعمى» الثاني في الإسرائ، والفرق بينه وبين الأول عند من فتح الثاني.

وقد قيل فيه أيضاً: إنما كان الثاني أولى بالفتح من الأول حين أريد الفرق بين أفعل التفضيل وبين الأول، من قبل أن الإمالة أكثر ما تقع في الأطراف،

١- من الآية: ٣٦ من سورة القيامة.

٢- أي (ع).

٣- من الآية: ٥٨ من سورة طه.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة (سوى) بضم السين، والباقيون بكسرها. التيسير: ١٥١.

٤- من الآية: ٦١ من سورة الشعراء، وتقدم مذهب حمزة هذا في شرح البيت: ٢٣٨.

٥- بين المعقوفين زيادة من (ح) (ع).

٦- المجاورة (ح).

٧- من الآية: ٧٧ من سورة الأنعام.

٨- في شرح البيت: ٣٠٩.

وألف<sup>١</sup> الأول طَرَفٌ.

وأما ألفُ الثاني، ففي معنى المتوسطة؛ إذ كان أفعُلُ التفضيل يحتاج إلى أصله، كقولك: (هو أفضل القوم).  
فـ(أعمى) الثاني، يقتضي الإضافة، فألفه على هذا في معنى المتوسطة، وإن لم تكن صلته ظاهرة.  
وإذا كانت الإمالة تغييراً<sup>٢</sup>، فتغيير<sup>٣</sup> الطَّرَفِ أولى.

[٣١١] وَمَا بَعْدَ رَاءٍ (شَ) عَ (حُ) كَمَا وَ (حَفْصُهُمْ)

يُؤَالِي بِمَجْرَاهَا وَفِي هُوْدَ أُتْرِلَا

أي وما وقع<sup>٤</sup> من الألفات بعد راء<sup>٥</sup>، فقد (شاع حكماً) في الإمالة؛ لأنه قد اشتهر عن<sup>٦</sup> العرب إمالته.  
وقد روي عن الكسائي أنه قال: «للعرب في كسر الراء رأي ليس لها في غيره، سمعته يقولون: (رِمي) و(رامني) بكسر الراء والميم؛ حكاها الفراء عنه». فلذلك اعتبرها أبو عمرو، ولم يعتبر غير<sup>٧</sup> ذلك من ذوات الياء نحو: ﴿مَرْسِيهَا﴾<sup>٨</sup> و﴿أَحْيَى﴾ وشبهه.  
قال أبو عمرو<sup>٩</sup>: «وإذا<sup>١٠</sup> كانت الياء بعد الراء، كسرت الراء».

١- والألف (ح).

٢- تغيراً (ص) (ع).

٣- فتغير (ص).

٤- أي ما وقع (ح).

٥- بعد الراء (ع).

٦- عند (ع).

٧- غيره (ح).

٨- من الآية : ١٨٧ من سورة الأعراف وشبهه.

٩- هو أبو عمرو بن العلاء البصري.

١٠- إذا (ح).

وقال: «أدرکتُ أصحاب مجاهد<sup>١</sup> وهم لا يكسرون شيئاً من القرآن، إلا نحو: ﴿وما أدريك﴾<sup>٢</sup> و﴿أدريكم﴾<sup>٣</sup> و﴿افترى﴾<sup>٤</sup> و﴿ترى﴾<sup>٥</sup>: يكسرون الرءاءات».

فخص أبو عمرو ذوات الرءاء من الأسماء والأفعال بخالص الإمامة، فرقاً بينه وبين غيره، مما ليست عينه ولا لامه راءً، أتباعاً للنقل، واقتداءً بأئمته كما حكاها عن أصحاب مجاهد، واختياراً لما تختاره العرب، وذلك نحو: ﴿ذكرى﴾<sup>٦</sup>، ﴿القرى﴾<sup>٧</sup> و﴿يشرى﴾<sup>٨</sup> و﴿أسرى﴾<sup>٩</sup> و﴿التصرى﴾<sup>١٠</sup> و﴿اشترى به﴾<sup>١١</sup> و﴿أريك﴾<sup>١٢</sup> و﴿ترى﴾ و﴿يتورى﴾<sup>١٣</sup> على الصحيح عن أبي عمرو، و﴿يفترى﴾<sup>١٤</sup>، وهو باب متسع، أمال في جميعه فتحة الرءاء، ليميل الألف بعدها. فإمالة الألف: إما لتدل<sup>١٥</sup> على أصلها- إذ الألف في الباب إما منقلبة عن ياء-، وإما مشبهة بها.

وإمالة الرءاء من باب إمالة لإمالة.

- ١- وقع في بعض النسخ التي لم أعتمدها في المقابلة وكذا في شرح أبي شامة: ١٠٨/٢، ابن مجاهد، والصحيح مجاهد وهو مجاهد بن جبر.
- ٢- من الآية: ٣ من سورة الحاقة وشبهه.
- ٣- من الآية: ١٦ من سورة يونس.
- ٤- من الآية: ٩٤ من سورة آل عمران وشبهه.
- ٥- من الآية: ٥٢ من سورة المائدة وشبهه.
- ٦- من الآية: ٦٩ من سورة الأنعام وشبهه.
- ٧- من الآية: ٩٢ من سورة الأنعام وشبهه.
- ٨- من الآية: ٩٧ من سورة البقرة وشبهه.
- ٩- من الآية: ١ من سورة الإسراء، ومن الآية: ٨٥ من سورة البقرة باعتبار قراءة حمزة.
- ١٠- من الآية: ٦٢ من سورة البقرة وشبهه.
- ١١- من الآيتين: ١٠٢ من سورة البقرة، و٢١ من سورة يوسف.
- ١٢- من الآية: ١٠٥ من سورة النساء.
- ١٣- من الآية: ٥٩ من سورة النمل.
- ١٤- من الآيتين: ٣٧ من سورة يونس، و١١١ من سورة يوسف.
- ١٥- لبدل (ع).

وحجة حفص ، أتباع السنة في القراءة والجمع بين اللغتين.  
وقال: (أُنْزِلَ) ، لأن القرآن كله منزل وهو منه.

[٣١٢] نَأَى (شَـ) رُعُ (يُـ) مِنْ بَاخْتِلَافٍ وَ (شُعْبَةٍ)  
فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ وَالتَّوْنُ (صَـ) وَءُ (سَـ) نَأَى (تَـ) لَا

أي إمالة ألف (نأى شرع يُمن) ١.

ومن ضرورة إمالتها، إمالة الهمزة قبلها.

وقوله: (باختلاف)، أي عن النسوسي.

قال أبو عمرو في التيسير: «أمال الكسائي وخلف فتحة النون والهمزة في السورتين. وأمال خلاد فتحة الهمزة فيهما فقط . وقد روي عن أبي شعيب مثل ذلك» ٢.

وحكى في ٣ غير التيسير، إمالة الهمزة عن إبراهيم بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو؛ ثم قال: «وقد روي عن أبي شعيب عن اليزيدي مثل ذلك» ٤.

والمذكور في أكثر كتب الأئمة عن أبي شعيب الفتح ٥.

و(شَرَعُ يُمن)، مرفوع على أنه فاعل، بتقدير: أمال (نأى شرع يمن)؛ أو على ٦ أنه خبر مبتدأ؛ يعني: وإمالة (نأى ٧ شرع يمن) .

(وَشُعْبَةٍ فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ)، أي وافق هؤلاء الثلاثة شعبة في سبحان.

وأضاف إلى ذلك إمالة النون، الكسائي، وخلف عن حمزة.

١- (نك) في الموضعين: من الآيتين: ٨٣ من سورة الإسراء، و٥١ من سورة فصلت.

٢- التيسير: ١٤١ (في فرش سورة الإسراء) . والذي روى عن أبي شعيب مثل ذلك هو أبو بكر المروزي. نص عليه ابن الباذئ في الإقناع: ٣١٠/١.

٣- من (ص) وينظر قريب من هذا القول في جامع البيان: (ل: ١٨٢-١).

٤- الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة: ٥٢١.

٥- السبعة: ٣٨٤، الاستكمال: ٥٠٤، التذكرة: ٤٠٧/٢.

٦- وعلى (ح).

٧- نأى سقط (ع).

وقال (شرع بمن)، لأن إمالة هذه الألف، دليل على الياء التي انقلبت عنها في قولك: (نَأَيْتَ) . وإمالة الهمزة قبلها؛ لأن ما قبل الألف داخل في حكمها. وحجة<sup>١</sup> أبي بكر في التفرقة بين حرف السجدة وحرف سبحان، الجمع بين اللغتين.

وقال : (ضوءٌ سناً تَلَاً)، أي تبع ؛ لأنه<sup>٢</sup> أُمِيل ليتلو ما بعده في الإمالة، ليشاكل اللفظ<sup>٣</sup>، وتتفق الحركات وتناسب، وهو من باب إمالة لإمالة<sup>٤</sup>.

[٣١٣] إِنْهَاءُ (لَـ) هُ (شَـ) فِ وَقُلْ أَوْ كِلَاهُمَا

(شَـ) فَا وَلِكُسْرٍ أَوْ لِيَاءٍ تَمِيْلًا

أي إناء له<sup>٥</sup> في الإمالة دليلٌ شاف، لأن ألفه<sup>٦</sup> عن ياء، وهو من: أُنْى يَلْنِي، إِنْ، والأصل<sup>٧</sup>: إِنْيَاً، لكن<sup>٨</sup> تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وقيل: هو مقلوب من: (آَنَ) (يَتَيْنُ)، والتقدير: (غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنْهَاءَهُ)، أي حينه، لكن قدمت النون قبل الألف وكسرت الهمزة. (وَقُلْ أَوْ كِلَاهُمَا شَفَاً)، أي شفاً دليلاً أيضاً. (وَلِكُسْرٍ أَوْ لِيَاءٍ تَمِيْلًا)، وذلك<sup>٩</sup> أن (كِلاً) عند البصريين، اسمٌ مفرد بمنزلة (معاً)، وُضِعَ للتثنية كما وُضِعَ (كُلٌّ) للجمع. والدليل على أنه اسم مفرد، قولهم: (كَلَا أَخُوَيْكَ قَائِمٌ)، فيقع الخبر عنه

١- فحجة (ح).

٢- ولأنه (ح).

٣- اللفظ سقط (ع).

٤- الإمالة (ص)، مع زيادة: (فاعلم ذلك وقس عليه إن شاء الله). ولعلها زيادة من غير المؤلف.

٥- له سقط (ع)، و(أَنَّهُ) من الآية: ٥٣ من سورة الأحزاب.

٦- الألف (ح).

٧- وأصله (ع).

٨- ولكن (ص).

٩- وكذلك (ح).



مفرداً؛ ومنه قول الشاعر<sup>١</sup>:

كَلَّا يَوْمَئِذٍ أَمَامَةَ يَوْمٍ صَدَّ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا

وألفه منقلبة عن ياء . ولو سُمِّيَ به، لقليل في تثنيته: (كَلِيَان). وإِمَالَةٌ العرب له، دليل على ذلك.

وقد قيل: إن ألفه عن واو، وإنما أُمِيلَت للكسرة الكاف.

وعليه اعتراض من وجهين:

أحدهما، أن اللام قد فصلت بين الألف والكسرة.

والثاني، أن ما أصله الواو، لا يمال لأجل الكسرة؛ لأنهم أرادوا تحقيق الواو

بالدلالة عليها، ففتحوا ليدلوا بالفتح على الواو.

وقد ذكر سيويوه<sup>٢</sup>، أن إمالة ما أصله الواو للكسر، شاذة قليلة.

والجواب:

أما الفصل، فغير مانع للإمالة، وقد أمالوا الألف في: (لن يضربها) لكسرة

الراء، وقد فصل بينهما الباء والهاء.

وكذلك الألف في قولهم: (يريد أن ينزعها).

وأما الإمالة في ما أصله الواو للكسرة<sup>٣</sup>، فقد أمالوا نحو: «النار»<sup>٤</sup>

و«الدار»<sup>٥</sup> و«الغار»<sup>٦</sup>، لأجل الكسرة؛ وأصل ذلك الواو.

ولمن نازع في ذلك أن يقول: الفرق بينهما، أن كسر (كَلَا) ثابت لازم<sup>٧</sup>

غير منتقل عن حاله، وهذه الأحرف المذكورة، قد تنتقل إلى الفتح بانتقالها إلى

١- الشاعر هو جرير، والبيت في ديوانه : ٤٤٢، وهو من شواهد اللسان: (كلا).

٢- الكتاب : ١٢٨/٤.

٣- وللکسرة (ح).

٤- من الآية : ٣٩ من سورة البقرة وشبهه.

٥- من الآية : ١٣٥ من سورة الأنعام وشبهه.

٦- من الآية : ٤٠ من سورة التوبة.

٧- لازم ثابت (ع) : تقلص وتأخير.

الضم والفتح، فيكون ذلك دالاً على أن الإمالة إنما كانت للكسرة<sup>١</sup>، فلا يقع لبس، بخلاف (كلاً).

[٣١٤] وَذُو الرِّاءِ (وَرَشٌّ) بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا

كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَا لَهُ الْخُلْفُ جَمَلاً

يقول: (وذو الرِّاءِ) من الألفات، يقرأه ورش بين بين، نحو: ﴿ذَكَرَى﴾<sup>٢</sup> و﴿شُورَى﴾<sup>٣</sup> و﴿الْأَسْرَى﴾<sup>٤</sup> و﴿قَدْ نَرَى﴾<sup>٥</sup> و﴿أَرَيْكُمْ مَا تَحْبُونَ﴾<sup>٦</sup>، إِلَّا ﴿أَرَيْكُهُمْ كَثِيراً﴾<sup>٧</sup>، فإن المصريين رَوَوْا ذلك بالفتح<sup>٨</sup>.

وعلته: الجمع بين اللغتين.

وحجته<sup>٩</sup>: النقلُ واتباع الأثر.

والحقه ابن غلبون<sup>١٠</sup> وغيره بنظائره فأماله.

١- كانت تقع للكسرة (ع) بزيادة تقع دون سائر النسخ.

٢- من الآية: ٦٩ من سورة الأنعام وشبهه.

٣- من الآية: ٣٨ من سورة الشورى، وفي (ج) ﴿سوى﴾.

٤- من الآية: ٧٠ من سورة الأنفال.

٥- من الآية: ١٤٤ من سورة البقرة.

٦- من الآية: ١٥٢ من سورة آل عمران.

٧- من الآية: ٤٣ من سورة الأنفال.

٨- ليس الأمر على إطلاقه، فالمصريون اختلفوا فيما بينهم كما نص على ذلك الداني بقوله: «واختلف أهل الأداء المصريين عن أبي يعقوب عنه في قوله في الأنفال: ﴿ولو أريكمهم﴾، فررى بعضهم أنه أخلص الفتح للرء وما بعدها فيه، وعلى ذلك عامة أصحاب ابن هلال وأصحاب أبي الحسن النحاس، وبذلك أقراني أبو الفتح عن قرأته، وكذلك روى ذلك أداء محمد بن علي عن أصحابه عنه، وروى آخرون عنه أنه قرأ الرء وما بعدها بين اللفظين، وبذلك أقراني ابن خاقان وابن غلبون عن قرأتهما، وهو القياس، وعلى ذلك أصحاب داود وعبد الصمد». جامع البيان: (ل: ٨٩-ب).

٩- وحجة (ص).

١٠- يقصد أبا الحسن طاهر بن عبد المنعم.

وكذلك الحقه والده أبو الطيب عبد المنعم في كتاب الاستكمال: ٤٦٨.

وأما ذوات الباء وما لحق بها، فنحو: ﴿موسى﴾ و﴿عيسى﴾ و﴿يحيى﴾ و﴿شقي﴾<sup>١</sup> و﴿السلوى﴾<sup>٢</sup> و﴿إحدىهن﴾<sup>٣</sup> و﴿أخرى﴾<sup>٤</sup> و﴿اليتيمى﴾<sup>٥</sup> و﴿خطيا﴾ و﴿خطياكم﴾ و﴿الحوايا﴾<sup>٦</sup> و﴿المولى﴾<sup>٧</sup>.  
 وجميع ما تقدم القول فيه مما يعود إلى الباء، نحو: ﴿أدنى﴾ و﴿أزكى﴾، ونحو: ﴿أنى﴾ و﴿يولتا﴾<sup>٨</sup> و﴿يحسرتى﴾<sup>٩</sup> و﴿يأسفا﴾<sup>١٠</sup> و﴿مقى﴾<sup>١١</sup> و﴿بلى﴾ و﴿عسى﴾، فمذهب<sup>١٢</sup> ابن غلبون في ذلك كله الفتح<sup>١٣</sup>.  
 وغيره يأخذ فيه له بالإمالة اليسيرة، وعليه الأكابر من أصحاب ورش من مشيخة المصريين.

وقد نص عليه أبو يعقوب عن ورش، والأذفوي وابن أبي طيبة وعبد الصمد، ونص عليه ابن مجاهد في كتابه<sup>١٤</sup>، وأجمع عليه البغداديون والشلميون الناقلون لهذه القراءة.  
 قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله: «وهو الصحيح الذي يؤخذ به رواية وتلاوة»<sup>١٥</sup>.

١- من الآية : ٥٣ من سورة طه وشبهه.

٢- من الآية : ٥٧ من سورة البقرة وشبهه.

٣- من الآية : ٢٠ من سورة النساء وشبهه.

٤- من الآية : ١٣ من سورة آل عمران وشبهه.

٥- من الآية : ٨٣ من سورة البقرة وشبهه.

٦- من الآية : ١٤٦ من سورة الأنعام.

٧- من الآية : ١٣ من سورة الحج.

٨- من الآية : ٣١ من سورة المائدة وشبهه.

٩- من الآية : ٥٦ من سورة الزمر.

١٠- من الآية : ٨٤ من سورة يوسف .

١١- من الآية : ٢١٤ من سورة البقرة وشبهه.

١٢- مذهب (ح).

١٣- ينظر باب اختلافهم في الفتح والإمالة وبين المفسطين، من كتاب التذكرة : ١٩٠/١.

١٤- كتاب السبعة : ١٤٥.

١٥- في جامع البيان : (ل: ٨٩-ب).

[٣١٥] وَلَكِنْ رُؤُوسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحُهَا

لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلًا

معنى قوله: (قَلَّ فَتَحُهَا)، أي فتحها فتحاً قليلاً، يعبر بذلك عن الإمالة اليسيرة.

وعنى رؤوس الآي في السور السابق ذكرها.  
ويستوي في ذلك ما هو من ذوات الواو نحو: ﴿وَأَنْ يَحْشُرَ النَّاسَ ضَحَى﴾<sup>١</sup>، ونحو: ﴿وَالضُّحَى﴾ [والليل إذا سجي]<sup>٢</sup>، وبين<sup>٣</sup> ما هو من ذوات الياء.

وعلة ذلك، اتفاق رؤوس الآي، لتأتي الفواصل كلها بلفظ واحد.  
وقوله: (غَيْرَ مَا هَا فِيهِ)، يعني ما وقع بعد الألف منه هاء كناية التأنيث في هذه السور، وهو ينقسم ثلاثة أقسام:  
ما لا خلاف عنه في إمالته نحو: ﴿ذَكْرِيهَا﴾<sup>٤</sup>، وذلك داخل في قوله:  
(وَذُو الرِّاءِ وَرَشَ بَيْنَ بَيْنٍ).<sup>٥</sup>

وما لا خلاف عنه في فتحه نحو: ﴿ضَحِيهَا﴾<sup>٦</sup> وشبهه من ذوات الواو.  
وما فيه الوجهان، وهو ما كان من ذوات الياء.  
قال الحافظ أبو عمرو: «قرأت<sup>٧</sup> على أبي الفتح وعلى الخاقاني ذلك كله بين بين، كسائر رؤوس الآي التي لم تتصل بالألف المنقلبة عن ياء فيها كناية مؤنث<sup>٨</sup>، طرداً للمذهب ورش في سائر ذوات الياء.

١- من الآية : ٥٩ من سورة طه.

٢- من الآية : ١ من سورة الضحى، وبين المعرفين زيادة من (ح) (ع).

٣- بين سقط (ح).

٤- من الآية : ٤٣ من سورة النازعات.

٥- من الآية : ٢٩ من سورة النازعات وشبهه.

٦- وقرأت (ح).

٧- مؤنثا (ص).

وقرأت على أبي الحسن بالفتح في ذلك، جمعاً بين اللغتين، لفشوهما واستعمال العرب لهما»<sup>١</sup>.

على أن قياس قول<sup>٢</sup> أبي يعقوب وغيره عنه في ذلك، التوسط من اللفظ، وذلك طرداً لمذهب ورش في ذوات الياء، إذ لم يراع في ذلك حشواً ولا طرفاً.

وعلى القول الآخر الذي يفتح فيه ذوات الياء، يكون فتح هذه<sup>٣</sup> من طريق الأولى، لوقوعها في غير موضع التغيير وهو الوسط.

والفرق بينهما وبين «والضحى» وشبهه، أن الألف ثم، في موضع التغيير وهو الطرف، فلذلك وقع الإجماع عنه على إمالتها<sup>٤</sup> بخلاف هذه.

### [٣١٦] وَكَيْفَ أَتَيْتُ فَعَلَى وَآخِرُ آيِ مَا

تَقَدَّمَ لـ (لَبْصَرِي) سَوَى رَأْهُمَا اعْتَلَى

معناه<sup>٥</sup>، أن (فَعَلَى) مفتوحة الفاء أو مكسورة ثها أو مضمومة ثها، يقرأها أبو عمرو بين اللفظين، لأن الكلام معطوف على قوله: (وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌ بَيْنَ بَيْنَ)<sup>٦</sup>، وكذلك مذهب أبي عمرو في أواخر آي السور المذكورة، سوى ما فيه الراء من القسمين: (فَعَلَى) كيف تحركت، وأواخر الآي، فإن الإمالة تُعْتَلَى فيه؛ وهو معنى قوله: (سَوَى رَأْهُمَا اعْتَلَى)، أي أُمِيل محضاً.

١- ينظر قريب من هذا في جامع البيان: (٨٩-ب).

٢- قول سقط (ح).

٣- هذا (ص).

٤- إمالتها (ع).

٥- معنى (ح).

٦- من صدر البيت : ٣١٤.

[٣١٧] وَيَا وَيْلَتَى أَلَى وَيَا حَسْرَتَى (ط)وَا

وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْمَهَا وَيَا أَسْفَى الْعُلَا

يقول: وأمالَ «يويلى»، و«ألى» الاستفهامية، و«يحسرتى» و«يأسفى» العُلا : الدُّوري عن أبي عمرو بين اللفظين. و(العُلا)، صفة لهذه الكلمات. و(وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْمَهَا)، على أصله ؛ فَأَمِلْ لَحْمُوزَةَ وَالْكَسَائِي إِمَالَةً مُحْضَةً، ولورش بين بين، وافتح للباقيين.

على أن أبا عمرو قال في التيسير: «قرأت من طريق أهل العراق عن أبي عمرو : «يويلى» و«يحسرتى» و«ألى»، إذا كانت استفهاماً بين اللفظين، و«يأسفى» بالفتح، وقرأت ذلك بالفتح من طريق أهل الرِّقَّة»<sup>١</sup>. وقال في غيره: «روى أبو عبد الرحمن وأبو حمدون عن اليزيدي عنه أنه<sup>٢</sup> أمال هذه الثلاثة، يعني «يويلى» و«يحسرتى» و«يأسفى»»<sup>٣</sup>. وقال أبو طاهر بن أبي هاشم: «قال أبو عبد الرحمن وأبو حمدون عن اليزيدي : ألفاً بين الفتح والكسر».

وقال ابن مجاهد في جامع قراءة أبي عمرو: «عن ابن<sup>٤</sup> اليزيدي عن أبيه «يأسفى» و«يحسرتى» بين الفتح والكسر». ولم يذكر «يويلى»<sup>٥</sup>.

١- التيسير : ٤٨.

٢- أنه سقط (ح).

٣- جامع البيان : (ل : ٩٠-ب).

٤- ابن سقط (ح).

٥- نقل ذلك عنه الداني في جامع البيان : (ل : ٩٠-ب).

«وروى أبو عمر<sup>١</sup> الدُّوري وأبو خلاد وأبو شعيب ومحمد بن شجاع وأحمد بن واصل<sup>٢</sup> عن اليزيدي «يُولِيتِي» بالفتح. ولم يذكروا غيره»<sup>٣</sup>.  
قال أبو عمرو: «وقرأت أنا هذه الثلاثة، يعني: «يُولِيتِي» و«يَحْسَرَتِي» و«يَأْسَفِي» بإخلاص الفتح، على فارس بن أحمد في جميع الطرق عن أبي عمرو. وقرأت من طريق ابن مجاهد على الفارسي<sup>٤</sup> وغيره: «يُولِيتِي» و«يَحْسَرَتِي» بين اللفظين، و«يَأْسَفِي» بإخلاص الفتح»<sup>٥</sup>.  
فمن أمال الكلم الثلاث، فأصلها عنده: (يَا وَيْلَتِي) و(يَا حَسْرَتِي) و(يَأْسَفِي)، فاستثقلت الياء على هذه الصورة وقبلها الكسرة، ففتحوها ما قبلها، فأوجب ذلك قلبها ألناً.

قالوا: وإنما كُتِبَ في المصحف بالياء، للتنبيه على أصلها.  
وهذه إمالة لأجل الياء، للدلالة على الأصل.  
ومن وَسَطَ الإمالة، اقتصر في الدلالة على ذلك.  
ومن فتح، فإمّا أن يسلم هذا وأن الأصل الياء، ولكنه يعتذر بأن الإمالة عودٌ إلى قريب مما فُرُوأ منه، إذ فُرُوأ من الياء، والإمالة تقرب<sup>٦</sup> منها؛ أو يمنع ذلك ويقول: بل هذه الألفات للندبة، والتقدير: (يا ويلتاه) و(يا حسرتاه) و(يا أسفاه). وألف الندبة والتفجع، لا حظ لها في الإمالة.  
وأما «أني»، فحدثنا أبو القاسم شيخنا رحمه الله، حدثنا أبو الحسن بن

١- أبو عمرو (ح) وهو تصحيف.

٢- هو أحمد بن واصل البغدادي، روى القراءة عن اليزيدي والكسائي، روى عنه ابنه محمد بن أحمد.  
غاية النهاية: ١٤٧/١ (٦٨٤).

٣- ذكر ذلك الداني في جامع البيان: (ل: ٩٠-ب). وورد عنده أيضاً في الموضع: ٣٧٥.

٤- هو أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر بن خُواسمي، تقدم.

٥- جامع البيان: (ل: ٩٠-ب).

٦- فهذه (ح).

٧- تقرب (ح).

هذيل [قال]<sup>١</sup>: حدثنا أبو داود عن أبي عمرو قال: «قرأت من طريق ابن مجاهد، بإمالة الألف قليلاً بين اللفظين<sup>٢</sup>. وجاء بذلك نصاً<sup>٣</sup> عن اليزيدي، ابنه إبراهيم. على أنه اضطرب في ذلك فقال في موضع بين الفتح والكسر، وقال في آخر بالفتح»<sup>٤</sup>.

قال: «وقرأت من طريق غير ابن مجاهد بإخلاص فتحها».

قال: «وكذلك حدثنا خلف بن إبراهيم المقرئ قال: حدثنا الحسن بن رشيق<sup>٥</sup>، قال: حدثنا أحمد بن شعيب<sup>٦</sup>، قال: حدثنا أبو شعيب السوسي قال: حدثنا اليزيدي عن أبي عمرو أنه فتح ذلك»<sup>٧</sup>.

قال: «وبذلك قرأت في رواية السوسي».

و(أنى)، اسمٌ يُستفهم به عن الجهات والحالات، وقد عدت في الأسماء هي و(متى) من حيث كانتا ظرفين، وكُتبتا في المصحف بياء، فأمليتا على الرسم، ولتدل الإمالة على أنهما قد جُعِلتا في حيز الأسماء.

وقال الحافظ أبو عمرو: «وزنهما (فَعْلَى)، وهي كقولك: تَلَّى، أي صرعى، وليلة غَمَّى، إذا كان على السماء غيم، فأمليت أَلْفُها كما يمال ما هو على هذا الوزن، وفي آخره ألف التانيث نحو: ﴿نَجْوَى﴾ و﴿شَقَى﴾ وشبههما،

١- قال سقط (ح).

٢- اللفظتين (ع).

٣- أيضاً (ح) (ع).

٤- عن ابنه (ص).

٥- الموضح : ٣٧٦.

٦- أبو محمد الحسن بن رشيق المصري، مشهور عالي السند، روى الحروف عن أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي عن السوسي، ورواها عنه عبد الجبار الطرسوسي وخلف بن إبراهيم.

غاية النهاية : ٢١٢/١ (٩٧٣).

٧- هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الحافظ الكبير، روى القراءة عن أبي شعيب السوسي وغيره، روى الحروف عنه الحسن بن رشيق وغيره، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة.

غاية النهاية : ٦١/١ (٢٦٤).

٨- الموضح : ٣٧٥.



لَتَقَرُّبُهَا بِذَلِكَ مِنَ الْيَاءِ الَّتِي تَنْقَلِبُ إِلَيْهَا<sup>١</sup> فِي التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ. وَمَنْ لَمْ يَشْبِعِ الْإِمَالَةَ اقْتَصَدَ فِيهَا»<sup>٢</sup>.

وهذا الذي ذكره من التعليل فيه ما فيه، والصحيح ما تقدم.  
قال الحافظ أبو عمرو: «وعلة من أخلص الفتح، أن هذه الألف لَمَّا كانت غير منقلبة عن ياء وأُثْمَا<sup>٣</sup> مشبهة بالمنقلبة<sup>٤</sup>، أخلص فتحها على الأصل. وإذا كان يُخلص الفتح مِمَّا<sup>٥</sup> هو منقلب عن الياء، فما ليس بمنقلب عنها وإنما هو مشبه بها، أُولَى<sup>٦</sup>».   
والعلة في الفتح على الحقيقة، أن «أَن» ألحقت بالأسماء لشبه مَّا، وليست باسم يقبل دلائل الأسماء، ففتح لذلك.  
وعلة أبي عمرو في فتحه وإمالته وثبوت الروايتين عنه، التنبية على فصاحة اللغتين والجمع بينهما، وعلى صحة الأثر فيهما<sup>٧</sup>.

### [٣١٨] وَكَيْفَ الثَّلَاثِي غَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِي

أَمِلْ خَابَ خَافُوا طَابَ ضَاقَتْ فَتَجَوَّلَا

يقول: وكيف وقع الثلاثي الماضي المعتل العين . وتمثله يدل على ما ذكرت؛ أي سواء اتصل به شيء مثل: «خافوا»<sup>٨</sup> و«خافت»<sup>٩</sup> و«جاءت»<sup>١٠</sup>،

١- ألفا (ع).

٢- الموضح : ٣٧٩، بتصرف في العبارة يسير.

٣- وإنما (ح).

٤- بالثقل (ص).

٥- فيما (ص).

٦- الموضح : ٣٨٠.

٧- ذكر نحو هذه العلة الداني في الموضح : ٣٨٠.

٨- من الآية : ٩ من سورة النساء.

٩- من الآية : ١٢٨ من سورة النساء.

١٠- من الآية : ١٩ من سورة المائدة وشبهه . وفي (ح) خافا، وفي (ع) حاشا.

أو لَمْ يتصل به نحو: ﴿فَمِنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ﴾<sup>١</sup>، و﴿خَابَ﴾<sup>٢</sup> و﴿ضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾<sup>٣</sup> و﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمْ﴾<sup>٤</sup>.

واحتترز بقوله: (بِمَاضِي)، عن مثل: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾<sup>٥</sup> و﴿خَافُونَ﴾<sup>٦</sup>.  
 (أَمِلَ)، يعني أَلْفَهُ وفَاءَ الفعل قبلها معها ؛ ثم مَثَلَهُ فقال: (خَابَ)؛ وأصله: (خَيَّبَ)، فلَمَّا تحركت الياء وانفتح ما قبلها، قُلِبَتْ أَلْفًا، وَأُمِلَتْ الحَاءُ؛ لأن ما قبل الألف داخل في حكمها ؛ وذلك في كتاب الله ﷻ في أربعة مواضع: ﴿وخاب كل جبار عنيد﴾<sup>٧</sup> في إبراهيم، وفي طه موضعان: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ افترى﴾<sup>٨</sup> و﴿قَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾<sup>٩</sup>، وفي الشمس: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دسّٰها﴾<sup>١٠</sup>.

وأما (خاف)، فألفه عن واو ؛ وأصله: خَوِفَ يَخْوَفُ، مثل: عَلِمَ يَعْلَمُ. فوجهُ إِمَالته، عروضُ الكسرة في بعض أحواله، لأنك تقول: (خِفْتُ). ففي الإِمالة تنبئة على كسرة الفاء، ليقع الفرق بينه وبين (قَالَ) الذي تُضَمُّ<sup>١١</sup> الفاء فيه، [أو لكسرة الواو في الأصل]<sup>١٢</sup>، وهو ثمانية مواضع: ﴿فَمِنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا﴾، ﴿ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾، ﴿خَافَتْ مِنْ

١- من الآية : ١٨٢ من سورة البقرة.

٢- من الآية : ٦١ من سورة طه وشبهه، وفي (ص) جاء.

٣- من الآيتين : ٧٧ من سورة هود، و ٣٣ من سورة العنكبوت.

٤- من الآية : ١١٨ من سورة النوبة وشبهه.

٥- من الآية : ١٧٥ من سورة آل عمران.

٦- من الآية : ١٧٥ من سورة آل عمران.

٧- من الآية : ١٤ من سورة إبراهيم.

٨- من الآية : ٦١ من سورة طه.

٩- من الآية : ١١١ من سورة طه.

١٠- من الآية : ١٠ من سورة الشمس.

١١- تَضَمَّنْ (ص).

١٢- بين المعقوفين زيادة من (ح).

بعلها<sup>١</sup>، وفي هود: ﴿لَمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ﴾<sup>٢</sup>، وفي إبراهيم: ﴿خَافَ مَقْلَمِي وَخَافَ وَعِيدَ﴾<sup>٣</sup>، وفي سورة الرحمن تعالى: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾<sup>٤</sup>، وفي النازعات: ﴿مَنْ خَافَ﴾<sup>٥</sup>.  
 و(طاب)، مثل (خاب) في التعليل، وهو موضع واحد: ﴿فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ [مِنَ النِّسَاءِ]﴾<sup>٦</sup>.

وأما (ضاق) فمثل (خاب) في العلة، وهو خمسة مواضع:  
 في التوبة<sup>٨</sup> ثلاثة مواضع: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكَ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مَدْيَنَ﴾<sup>٩</sup>، ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>١٠</sup>، وفي هود: ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾، ومثله في العنكبوت.  
 وقوله: (بماضي)، أجراه في الضرورة مجرى الصحيح كما قال جرير:  
 فَيَوْمًا يُؤَافِينَ<sup>١١</sup> الْهُوَىٰ غَيْرَ مَلْضِي وَيَوْمًا تُرَىٰ فِيهِنَّ غُولٌ تَغُولُ<sup>١٢</sup>

- ١- وهو في هود (ص).
- ٢- من الآية: ١٠٣ من سورة هود.
- ٣- من الآية: ١٤ من سورة إبراهيم. وفي (ح) (ع) سقط ﴿وَعِيدَ﴾.
- ٤- الآية: ٤٦ من سورة الرحمن.
- ٥- من الآية: ٤٠ من سورة النازعات.
- ٦- وهو في موضع (ص).
- ٧- من الآية: ٣ من سورة النساء. و﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾، زيادة من (ح).
- ٨- في التوراة (ح).
- ٩- من الآية: ٢٥ من سورة التوبة.
- ١٠- من الآية: ١١٨ من سورة التوبة.
- ١١- توافين (ح).
- ١٢- البيت في ديوانه: ٣٦٦. ورواية الديوان: «فيوما يجاري بني أخوى...». وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ٣١٤/٣، وابن منظور في اللسان: (غول)، وفي المصدرين: «... ترى فيهن غولا...».

[٣١٩] وَحَاقَ وَزَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ (فُ—) زُ

وَجَاءَ (ابنُ ذَكْوَانَ) وَفِي شَاءَ مَيْلًا

والكلام في (حاق) و(زاغ)، كالكلام في (خاب).

وحاق<sup>١</sup> في كتاب الله تعالى في تسعة<sup>٢</sup> مواضع:

في الأنعام: ﴿فحاق بالذين سخروا منهم﴾<sup>٣</sup>، وفي هود<sup>٤</sup>: ﴿ليس مصروفاً عنهم وحقاً...﴾<sup>٥</sup>، وفي النحل<sup>٦</sup> ﴿وحقاً بهم﴾، وفي الأنبياء: ﴿فحاق بالذين سخروا منهم﴾<sup>٧</sup>، وفي الزمر: ﴿وحقاً بهم﴾<sup>٨</sup>، وفي المؤمن<sup>٩</sup>: ﴿وحقاً بئال فرعون﴾<sup>١٠</sup>، وفيها: ﴿وحقاً بهم﴾<sup>١١</sup>، ومثله في الجاثية<sup>١٢</sup>، و[كذلك في الأحقاف]<sup>١٣</sup>.

وأما (زاغ)، فموضعان:

١- وخاف (ع).

٢- عشرة (ص) (ع).

٣- من الآية : ١٠ من سورة الأنعام. وفي (ح) سقط ﴿منهم﴾.

٤- في (ص) (ع) «وفي هود موضعان : ﴿ليس مصروفاً عنهم وحقاً...﴾، وفيها: ﴿فحاق بالذين سخروا...﴾» وهو خلاف الصواب، فليس في هود إلا موضع واحد.

٥- من الآية : ٨ من سورة هود.

٦- من الآية : ٣٤ من سورة النحل . وفي جميع النسخ ﴿فحاق بهم﴾ ، والصحيح ما أثبت.

٧- من الآية : ٤١ من سورة الأنبياء.

٨- من الآية : ٤٨ من سورة الزمر. وفي (ح)، فحاق ، والصحيح ما أثبت.

٩- المؤمن (ص).

١٠- من الآية : ٤٥ من سورة غافر، وهي سورة المؤمن.

١١- من الآية : ٨٣ من سورة غافر.

١٢- من الآية : ٣٣ من سورة الجاثية.

١٣- بين المعقوفين زيادة من (ح). وحرف الأحقاف من الآية : ٢٦.

في النجم: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى﴾<sup>١</sup>، وفي الصف: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾<sup>٢</sup>.  
 وفتحوا من هذا الفعل ﴿أَزَاغَ اللَّهُ﴾<sup>٣</sup>، و﴿زَاغَتْ﴾، وهو موضعان: في  
 الأحزاب: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾<sup>٤</sup>، وفي ص: ﴿زَاغَتْ عَنْهُمْ﴾<sup>٥</sup>.  
 وإنما لم يذكر ﴿أَزَاغَ﴾، لأنه ليس من هذا الباب، وهو مثل:  
 ﴿[ف] أَثْبَهَمَ اللَّهُ﴾<sup>٦</sup>، و﴿أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾<sup>٧</sup>.  
 وعلة فتح ﴿زَاغَتْ﴾ في الموضعين، اتِّبَاعُ الأثر والجمعُ بين اللغتين.  
 وأما ﴿جَاءَ﴾ فأصله: حَيًّا، فأُمْلِيت الألف والجيم لما سبق في (خاب).  
 وأيضاً، فإن آخره همزة، وهي تُشَبِّه الألف لأنها تبدل منها كثيراً،  
 وتُقَارِبُهَا في المخرج، فصارت كأنها أَلْفٌ؛ وأيضاً فإن عين المستقبل منه  
 مكسورة.  
 وأصل ﴿شَاءَ﴾: شَيْءٌ، مثل: عَلِمَ. والكلام فيه بعدُ، كالكلام في  
 ﴿جَاءَ﴾.  
 و﴿زَادَ﴾، مثل ﴿خاب﴾، أصله: زَيْدٌ.  
 ووافق ابن ذكوان على ﴿شَاءَ﴾ و﴿جَاءَ﴾، لقوة الإمالة فيهما بما ذكرتُ  
 من العلل.  
 وجُمْلَةُ ما جاء من ﴿جَاءَ﴾ في القرآن، مائتان واثنتان وعشرون موضعاً<sup>٨</sup>.

١- الآية : ١٧ من سورة النجم . وفي (ص) سقط ﴿طَغَى﴾.

٢- من الآية : ٥ من سورة الصف.

٣- من الآية : ٥ من سورة الصف. وفي (ص) ﴿أَزَاغَ اللَّهُ عَلَى﴾ وهو خطأ.

٤- من الآية : ١٠ من سورة الأحزاب.

٥- من الآية : ٦٣ من سورة ص.

٦- من الآية : ٨٥ من سورة المائدة. وفي (ج) ﴿أَتَاهُمْ﴾.

٧- من الآية : ١٧٢ من سورة آل عمران.

٨- بل أكثر من ذلك، وبالتحديد مائتان وسبعة وثلاثون موضعاً، كما في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مادة (جاء). وحصرها ابن غلبون في مائتين واثنين وعشرين موضعاً. الاستكمال : ١٤٣ . ولعل السخاوي تبع ابن غلبون في هذا الحصر، ووقع في الخطأ نفسه .

وليس «فأجاءها المخاض»<sup>١</sup> من هذا، ولا خلاف في فتحه، لأنه رباعي.  
وسواء ولي «جاء» اسم ظاهر أو مكنى نحو: «جاء ربك»<sup>٢</sup> و«جاء  
بعجل»<sup>٣</sup> و«جاء نصر الله»<sup>٤</sup> [و] «فمن جاءه»<sup>٥</sup> و«جاءك من العلم»<sup>٦</sup>  
و«جاءني من العلم»<sup>٧</sup> و«جاءتك عايتي»<sup>٨</sup> و«جاءتما ريح عاصف»<sup>٩</sup> و«لما  
جاءهم»<sup>١٠</sup> و«أفكلما جاءكم»<sup>١١</sup> و«من بعد ما جاءته»<sup>١٢</sup> و«جاءت كل  
نفس»<sup>١٣</sup> و«جاء قم البيت»<sup>١٤</sup> و«إذا جاءوك»<sup>١٥</sup> و«جاءها  
بأسنا»<sup>١٦</sup> و«جاءنا نذير»<sup>١٧</sup>، وكذلك<sup>١٨</sup> «جاء من أقصا المدينة»<sup>١٩</sup>

١- من الآية : ٢٣ من سورة مريم.

٢- من الآية : ٢٢ من سورة الفجر.

٣- من الآيتين : ٦٩ من سورة هود، و ٢٦ من سورة الذاريات.

٤- من الآية : ١ من سورة الفتح.

٥- من الآية : ٢٧٥ من سورة البقرة.

٦- من الآية : ١٢٠ من سورة البقرة وشبهه، وفي (ص) (ع) «ما جاءك».

٧- من الآية : ٤٣ من سورة مريم.

٨- من الآية : ٥٩ من سورة الزمر.

٩- من الآية : ٢٢ من سورة يونس.

١٠- من الآية : ٨٩ من سورة البقرة وشبهه.

١١- من الآية : ٨٧ من سورة البقرة.

١٢- من الآية : ٢١١ من سورة البقرة.

١٣- من الآية : ٢١ من سورة ق.

١٤- من الآية : ٢١٣ من سورة البقرة وشبهه.

١٥- من الآية : ٨ من سورة المجادلة.

١٦- من الآية : ٤ من سورة الأعراف.

١٧- من الآية : ٩ من سورة الملك.

١٨- وكذلك سقط (ح).

١٩- من الآية : ٢٠ من سورة يس.

و﴿جاء معه الملائكة﴾<sup>١</sup> و﴿إذا جاء لا يُؤخَّر﴾<sup>٢</sup> و﴿إذا جاءنا﴾<sup>٣</sup> ابن ذكوان عن ابن عامر.

فأما حمزة فهو يقرأه (جآنا).

وأما ﴿شاء﴾، ففي مائة موضع وستة مواضع<sup>٤</sup> في النصف الأول نصفها، وكذلك في النصف الثاني<sup>٥</sup>.

فأما ﴿أشاء﴾<sup>٦</sup> و﴿نشأ﴾<sup>٧</sup> و﴿تشاء﴾<sup>٨</sup> و﴿يشأ﴾<sup>٩</sup>، فلا خلاف في فتحه في اللغة والقراءة.

و﴿زاد﴾، في خمسة عشر موضعاً:

في البقرة: ﴿فزادهم الله مرضاً﴾<sup>١٠</sup>، وفيها: ﴿وزاده بسطة﴾<sup>١١</sup>، وفي آل عمران: ﴿فزادهم إيماناً﴾<sup>١٢</sup>، وفي الأعراف: ﴿وزادكم في الخلق بسطة﴾<sup>١٣</sup>، وفي الأنفال: ﴿زادهم إيماناً﴾<sup>١٤</sup>، وفي التوبة أربعة

١- من الآية : ٥٣ من سورة الزخرف.

٢- من الآية : ٤ من سورة نوح.

٣- من الآية : ٣٨ من سورة الزخرف، وفي هذا اللفظ قرأ الحرميان وابن عامر وأبو بكر ﴿جاءنا﴾ بالألف على التننية، والباقون بغير ألف على التوحيد . التيسير : ١٩٦.

٤- بل عددها ست وخمسون، كما في المعجم المفهرس مادة : (شأ) . وحصرها أبو الطيب ابن غلبون في ثلاث وخمسين في باب ما جاء من ذكر الشين في ﴿شاء﴾ . الاستكمال : ٩١٤.

٥- بين القوسين سقط (ح).

٦- من الآية : ١٥٦ من سورة الأعراف.

٧- من الآية : ٨٣ من سورة الأنعام وشبهه.

٨- من الآية : ٢٦ من سورة آل عمران وشبهه.

٩- من الآية : ٩٠ من سورة البقرة وشبهه.

١٠- من الآية : ١٠ من سورة البقرة.

١١- من الآية : ٢٤٧ من سورة البقرة.

١٢- من الآية : ١٧٣ من سورة آل عمران.

١٣- من الآية : ٦٩ من سورة الأعراف.

١٤- من الآية : ٢ من سورة الأنفال، وفي (ح) ﴿فزادهم﴾.

مواضع: ﴿ما زادوكم إلا خبالاً﴾<sup>١</sup>، و﴿أيكم زادته هذه﴾<sup>٢</sup>، ﴿فزادهم إيماناً﴾<sup>٣</sup>، ﴿مرض فزادهم﴾<sup>٤</sup>، وفي هود: ﴿وما زادوهم غير تثيت﴾<sup>٥</sup>، وفي الفرقان: ﴿وزادهم نفوراً﴾<sup>٦</sup>، وفي الأحزاب: ﴿وما زادهم إلا إيماناً﴾<sup>٧</sup>، وفي فاطر: ﴿فلما جاءهم نذير (ما زادهم إلا نفوراً)﴾<sup>٨</sup>، وفي سورة محمد ﷺ: ﴿زادهم هدى﴾<sup>٩</sup>، وفي سورة الجن: ﴿فزادوهم رهقاً﴾<sup>١٠</sup>.  
ثم ذكر الخلف فيه عن ابن ذكوان ؛ فقال:

[٣٢٠] فَزَادَهُمُ الْأَوَّلَىٰ وَفِي الْغَيْرِ خُلْفُهُ

وَقُلْ (صُحْبَةً) بَلْ رَانَ وَأَصْحَبٌ مُّعْدِلًا

يعني: ﴿فزادهم الله مرضاً﴾.

وفي فتحه في أحد وجهيه ما بقي، اتباعاً للنقل، وإشعاراً بأن الإمالة والفتح جائزان.

قال أبو عمرو في التيسير: «هي رواية ابن الأخرم<sup>١١</sup> عن الأخفش<sup>١٢</sup>

١- من الآية : ٤٧ من سورة التوبة.

٢- من الآية : ١٢٤ من سورة التوبة. وفي (ح) (ع) سقط «هذه».

٣- من الآية : ١٢٤ من سورة التوبة.

٤- من الآية : ١٢٥ من سورة التوبة.

٥- من الآية : ١٠١ من سورة هود.

٦- من الآية : ٦٠ من سورة الفرقان.

٧- من الآية : ٢٢ من سورة الأحزاب.

٨- من الآية : ٤٢ من سورة فاطر. وفي (ح) : ﴿زادهم إلا نفوراً﴾ و﴿إلا نفوراً﴾ سقط (ح) (ع).

٩- من الآية : ١٧ من سورة محمد.

١٠- من الآية : ٦ من سورة الجن.

١١- هو أبو الحسن محمد بن نصر بن مَرْ بن الحر بن الأخرم الربيعي الدمشقي المقرئ، شيخ القراء، قرأ على هارون الأخفش وغيره ، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالشام ، توفي سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة.

معرفة القراء : ٥٧١/٢ (٢٩٥) ، غاية النهاية : ٢٧٠/٢ (٣٥٠٢).

١٢- الأخفش هو هارون بن موسى الأخفش الدمشقي، تقدم.



عنه. وروى غيره عنه الإمامة<sup>١</sup>.  
 وأما «بل ران»<sup>٢</sup> وهو موضع واحد، فألفه عن ياء، كقولك في المستقبل:  
 (يرين)، وفي المصدر (رَيْنًا)، مع<sup>٣</sup> الكلام السابق في الكسر.  
 ولم يمنع إِمَالَتُهُ فتحة الراء كما منعها في «رَوْدَتْهُ»<sup>٤</sup>، لأن فتحة الراء إنملا  
 تمنع في الأغلب إِمَالَةَ الألف الزائدة، والألف في (ران)<sup>٥</sup> أصلية.  
 (وَاصْحَبْ مُعَدَّلًا)، يعني مشهوداً له بالعدالة، تنبيهاً على من يؤخذ عنه  
 القراءة لصحة نقله.  
 يقول: إن العدول نقلوا الإمامة على ما بينته في هذه الأفعال العشرة لا غير.

[٣٢١] وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرْفٍ أَتَتْ

بِكَسْرِ أَمِلْ (تُ) دَعَى (حَ) مِيداً وَتَقَبَّلَا

احترز بقوله: (طَرْفٍ)، عن مثل: «غَارِقٍ»<sup>٦</sup> و«الحواريين»<sup>٧</sup>  
 و«[ف] لا تُنَارُ»<sup>٨</sup>.

واعلم أن إمالة هذا<sup>٩</sup> تَقَوَّى من وجهين:  
 أحدهما، أن الكسرة على الراء قامت مقام كسرتين من قَبْلِ أَنْ الراء  
 حرف تكرر.

١- التيسير: ٥١.

٢- من الآية: ١٤ من سورة المطففين.

٣- في (ص).

٤- إمالة (ص).

٥- من الآية: ٢٣ من سورة يوسف.

٦- بل ران (ص).

٧- من الآية: ١٥ من سورة الغاشية.

٨- من الآية: ١١١ من سورة المائدة وشبهه.

٩- من الآية: ٢٢ من سورة الكهف.

١٠- هذه (ح).

الثاني، أن الراء لأم الفعل، فالألف قبله قريبٌ من موضع التغيير وهو الطرف.

فمن أمال هذا دون ﴿بل ران﴾ و﴿ترءا الجمعن﴾ و﴿سارعوا﴾<sup>١</sup> و﴿نسارع﴾<sup>٢</sup>، فلهذه العلة؛ لأن عين الفعل تُبعد ما قبلها من الطرف. فتغيير<sup>٣</sup> ما قُرِب من الطرف دون ما بُعد منه، أقيس؛ ولذلك قال: (تُدْعَى حميداً وتُقْبَلُ)، لأن الإمالة فيه قوية، وبها يتشاكل الصوت بتقريب الألف من الياء المشاكلة للكسرة، فيزول الاستعلاء، ويعمل اللسان في جهة واحدة.

[٣٢٢] كَأَبْصَارِهِمْ وَالْدَّارِ ثُمَّ الْجَمَارِ مَعِ

جِمَارِكَ وَالْكَفَّارِ وَأَقْسُ لِنْتُضُلَا

يقال: ناضلهم فنضلهم؛ أي رماهم فغلَبَهُمْ في الرَّمْيِ.

١- من الآية : ١٣٣ من سورة آل عمران.

٢- من الآية : ٥٦ من سورة المؤمنون.

٣- فتغير (ص).

[٣٢٣] وَمَعَ كَافِرِينَ الْكَافِرِينَ يَبَائِهِ

وَهَارٍ (رَوَى) (مُرُو) بِخُلْفٍ (صَد) (حَس) لَا

[٣٢٤] (ب) دَارٍ وَجَبَّارِينَ وَالْجَارِ (ت) مَمُّوا

و(وَرَش) جَمِيعَ الْبَابِ كَانَ مُقْلًا

[٣٢٥] وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ وَمَعَهُ فِي الْـ

جَوَارٍ وَفِي الْقَهَّارِ (حَمَزَةٌ) قَلًّا

إمالة «الكافرين»<sup>١</sup>، إذا كان مجروراً أو منصوباً، ويجمع ذلك قوله: (بَيَّائِهِ).

وعلة إمالته، وجود الكسرة فيه على الراء وهي بكسرتين، ولزوم هذه الكسرة في حالي<sup>٢</sup> الوصل والوقف، وقبل هذه الكسرة كسرة وبعدها ياء؛ وذلك كله مَقْوٍ للإمالة.

فأما (هَارٍ)<sup>٣</sup>، فأصله عند قوم: (هَائِرٍ)، من: (هَارٍ) (يَهِيرُ). و(هَاورٍ) عند آخرين، من: (هَارٍ) (يَهور)، ثم قُلبَ إلى هَاورٍ، أو هَارِي، فصارت واؤه أو يَلُوه طرفاً، فحُذفت حركتها استقلالاً، فاجتمع سكونها مع التنوين، فحُذفت، فصارت كـ: (رَامٍ) و(غَازٍ).

والعلة في إمالته كسرة الراء.

وقوله: (رَوَى)، أي نقل. و(مُرُو): فاعل (روى).

و(صَدِّ): نعت لمرو.

فإن قلت: كيف يكون نعتاً له وهو مُرو، فهذا جمع بين ضدين؟

١- من الآية: ٣٤ من سورة البقرة وشبهه.

٢- حال (ص) (ع).

٣- من الآية: ١٠٩ من سورة التوبة.

٤- صدا (ع).

قلت: هو مروّ بِبَحْرٍ عِلْمِهِ، وَصَدَّ إِلَى الزِيَادَةِ، وَمِنْهُمَا لَا يَشْبَعَانِ، وَكُلُّ  
صَاحِبِ عِلْمٍ غَرَّتَانِ إِلَى عِلْمٍ.  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (صَدَّ) مَفْعُولًا عَلَى إِحْقَاقِ الْمَنْصُوبِ بِالْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ.  
كَقَوْلِهِ:

لَعَلِّي أَرَى بَاقَ عَلَى الْخِلْدَانِ .

وَقَدْ سَبَقَ مِثْلُهُ <sup>١</sup> .

و(بَدَارٍ)، مَعْنَاهُ بَادِرٌ.

وَإِنَّمَا جُمِعَ هَؤُلَاءِ عَلَى إِمَالَتِهِ، النِّقْلُ . وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِمَنْ <sup>٢</sup> لَمْ يُمَلِّ نَظَائِرَهُ  
وَيَجُوزُ <sup>٣</sup> الْإِمَالَةُ فِيهَا ؛ وَلَأنَّهُ قَدْ دَخَلَ <sup>٤</sup> مِنَ التَّغْيِيرِ مَا ذَكَرْتُهُ . وَالتَّغْيِيرُ يُؤَنِّسُ <sup>٥</sup>  
بِالتَّغْيِيرِ .

وَإِنَّمَا لَمْ يَمَلِّ أَبُو عَمْرٍو ﴿جَبَّارِينَ﴾ <sup>٦</sup>، لُبَّعْدِ الْأَلْفِ عَنْ مَوْضِعِ التَّغْيِيرِ .

وَحِجَّةٌ مِنْ أَمَالِهِ، قُوَّةُ الْكُسْرَةِ فِي الرَّاءِ ، وَوُجُودُ الْيَاءِ بَعْدَهَا .

وَعِلَّةُ الْإِمَالَةِ فِي ﴿الْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾ <sup>٧</sup>، كُسْرَةُ الرَّاءِ أَيْضًا .

وَإِنَّمَا لَمْ يَمَلِّ أَبُو عَمْرٍو لِقِلَّةِ دَوْرِهِ . وَالْعَرَضُ بِالْإِمَالَةِ إِزَالَةُ الْكَلْفَةِ، وَلَا  
كَلْفَةٍ فِي مَا قَلَّ دَوْرُهُ .

(وَوَرَّشَ جَمِيعَ الْبَابِ) الْمَذْكُورُ <sup>٨</sup> مِنْ قَوْلِهِ:

(وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَأَى طَرَفٍ أَتَتْ... <sup>٩</sup>).

١- في شرح البيت : ١٩٠ .

٢- فمن (ص).

٣- لجواز (ص).

٤- داخله (ص).

٥- يدنس (ص).

٦- من الآيتين : ٢٢ من سورة المائدة ، و ١٣٠ من سورة الشعراء .

٧- من الآية . ٣٦ من سورة النساء .

٨- المذكور سقط (ع).

٩- صدر البيت : ٢٢١ .

وهذان عنه باختلاف، يعني: «جبارين» و«الجار». فأما «جبارين»، وهو موضعان في المائدة والشعراء، فابن غلبون<sup>١</sup> يروي فتحه. وعلمته أنه في موضع نصب. وغيره<sup>٢</sup> يروي إمالته بين اللفظين لما ذكرته. وكذلك ابن غلبون<sup>٣</sup> رحمه الله، يفتح «الجار» ويروي فتحه؛ وغيره<sup>٤</sup> يميله. وفتح «جبارين» لورش، يخالف فتح «الجار»، لأن فتحه في «الجلر» مخالفة لأصله. ووافق ورشاً حمزة على «القهار»<sup>٥</sup> و«دار البوار»<sup>٦</sup>، أتباعاً للأثر وجمعاً بين اللغتين<sup>٧</sup>.

### [٣٢٦] وَإِضْجَاعُ ذِي رَاعَيْنِ (حَ) جُ (رُ) وَأَتُهُ

كَالْأَبْرَارِ وَالتَّقْلِيلُ (جَ) ادَلْ (فَ) يَصَلَا

قد قدمت القول في الإمالة لأجل الراء، فكيف وقد وقعت الألف بين راعين

١- قال ابن غلبون: «وأما قوله تعالى: «جبارين» في المائدة والشعراء، فأماهما الأعشى ورجال الكسائي، سوى أبي الحارث، وفتحها الباقون». التذكرة: ٢١٤/١. وتبع في ذلك والدّه أبا الطيب ابن غلبون. الاستكمال: ٤٤٤. وكذلك كان يأخذ مكّي بن أبي طالب في ما ذكر ابن الباذش. الإقناع: ٢٧٥/١، وإسماعيل بن خلف الأنصاري في العنوان: ٨٧.

٢- هو أبو عمرو الداني في التيسير: ٥٠، قال: «وقوله: «الجار» و«جبارين»، فإن ورشاً يقرأهما أيضاً بين بين على اختلاف بين أهل الأداء عنه في ذلك، وبالأول قرأت وبه أخذ».

٣- التذكرة: ٢١٤/١.

٤- هو الداني في التيسير: ٥٠.

٥- من الآية: ٣٩ من سورة يوسف وشبهه.

٦- من الآية: ٢٨ من سورة إبراهيم.

٧- المعنيين (ع).

وإحداهما مكسورة ؟ لقد قويت أسباب الإمالة.  
وَحَجَّ رُؤَاةُ إِضْجَاعِهِ، أَي غلبوا في الحجة.  
(وَالْتَقِيلُ جَادَلْفِيصَلًا)، لأنه توسط، فَقَرَّبَ مِنَ اللَّفْظَيْنِ.  
و(فِيصَلًا)، منصوب على الحال من الضمير في (جَادَلَّ) الذي يعود على  
التقليل.

[٣٢٧] وَإِضْجَاعُ أَنْصَارِي (ت) مِيمٌ وَسَارِعُوا  
نُسَارِعُ وَالْبَارِي وَبَارِيكُمْ (ت) لَا  
الكلام في فتح هذا وإمالاته، كالکلام في ﴿جبارين﴾.

[٣٢٨] وَأَذَانِهِمْ طُعْيَانِهِمْ وَيَسَارِعُوا  
نَ أَذَانًا عَنْهُ الْجَوَارِي (ت) مَثَلًا  
أما ﴿أَذَانِهِمْ﴾<sup>١</sup> و﴿أَذَانًا﴾<sup>٢</sup> و﴿طُعْيَانِهِمْ﴾<sup>٣</sup>، فالإمالة فيه من أجل  
الكسرة، وزاد الإمالة قوة في ﴿طُعْيَانِهِمْ﴾، وجود الياء فيه أيضاً .  
و﴿يسارعون﴾<sup>٤</sup> و﴿الجوار﴾<sup>٥</sup>، مثل ﴿جبارين﴾.

١- من الآية : ١٩ من سورة البقرة وشبهه.

٢- من الآية : ٥ من سورة فصلت.

٣- من الآية : ١٥ من سورة البقرة وشبهه.

٤- من الآية : ١١٤ من سورة آل عمران وشبهه.

٥- من الآية : ٣٢ من سورة الشورى.

[٣٢٩] يُوَارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ

ضِعَافًا وَحَرْفًا التَّمْلِ آتِيكَ (ق) وَلَا

حدثني أبو القاسم شيخنا قال: حدثني أبو الحسن بن هذيل، قال: حدثني أبو داود قال: حدثني أبو عمرو عن الفارسي عن أبي طاهر عن أبي عثمان الضريّر<sup>١</sup> عن الدُّوري عن الكسائي، أنه أَمَالَ في المائدة ﴿يُورِي﴾<sup>٢</sup> و﴿فَأُورِي﴾<sup>٣</sup>.

قال أبو عمرو: «وقرأت من طريق ابن مجاهد بإخلاق الفتح»<sup>٤</sup>.  
وحجته في الإمالة هنا، اتباع الأثر، وإلا فأَيُّ فرق بينه وبين قوله تعالى: ﴿يُورِي سَوْءَ تَكْمٍ﴾<sup>٥</sup>، وإِمَالته لكسرة الراء.  
وأما ﴿ضِعَافًا﴾<sup>٦</sup>، فإن الكسرة فيه موجودة، وهي قبل الحرف الممال، وقويت الإمالة بكون المكسور<sup>٧</sup> حرفَ استعلاء؛ إذ في التصعُّد بعدَ كسرة كلفٌ على اللسان، فأتبع التصويت بالكسر الذي هو حركة<sup>٨</sup> التصويت بالإمالة، فكان ذلك أخفَّ من جَرِّي اللسان على طريقتين مختلفتين.

١- هو أبو عثمان سعيد بن عبد الرحيم البغدادي المقرئ المؤدب الضريّر، صاحب الدوري، من جلة القراء، قرأ عليه أبو الفتح بن بدّهن، وعبد الواحد بن أبي هاشم وغيرهما، توفي بعد سنة عشر وثلاثمائة.  
معرفة القراء : ٤٧٧/١ (٢٠٦)، غاية النهاية : ٣٠٦/١ (١٣٤٧).

٢- من الآية : ٣١ من سورة المائدة.

٣- من الآية : ٣١ من سورة المائدة.

٤- الفتح (ح).

٥- التيسير : ٥٠.

٦- من الآية : ٢٦ من سورة الأعراف.

٧- من الآية : ٩ من سورة النساء.

٨- الكسرة (ص).

٩- حركته (ح).

فإن قيل: فهلاً منع الإمالة حرفُ الاستعلاء؟  
قلت: هو قبل الحرف الممال، والتسفل بالإمالة بعد الاستعلاء حسنٌ. ولو  
كان بعده لانعكس ذلك؛ لأن التصعد بعد التسفل ثقیل.  
وأما ﴿أنا آتاك﴾ في موضعي النمل<sup>١</sup>، فإن الفتح والإمالة مأثوران عن خلاد.  
واختار الحافظ أبو عمرو<sup>٢</sup> له الفتح في الثلاثة؛ لأنه المشهور عنه.  
ولا خلاف عن خلف في الإمالة.  
وحجته، وجود الكسرة بعد الألف والياء بعدها.  
وحجة من فتح، أن هذه الألف منقلبة عن همزة، وهي<sup>٣</sup> بمثابة ما انقلبت  
عنه، فإذا كانت الهمزة لا تمال، فكذلك ما انقلبت<sup>٤</sup> عنها.  
ويُجاب عن ذلك، بأن هذه الهمزة قد صيرها القلب الذي لزمها حرفاً  
مدولين، كما صيروا الواو والياء في نحو: (خاف) و(سعى) حرف مدولين<sup>٥</sup>.  
وإمالة الألف في (خاف) و(سعى) جائزة، والإمالة في ما انقلبت عنه  
ممتنعة، فكذلك ما نحن فيه.  
وأيضاً، فإن العرب أجزت الألف المنقلبة عن الهمزة بحرى الألف المنقلبة عن  
الياء والواو في إيقاع كل واحد منهما رداً في الشعر نحو: (صاب) و(راب) و(ذاب).  
ولمن فتح أن يقول: إن همزة ﴿آتاك﴾، أحد حروف المضارعة وأخواتها،  
لو وضع كل واحد منها موضعها، لم تقع مع الإمالة، فكذلك هي، ليجري  
الفعل مع حروف المضارعة بحرى واحداً، كما جرى معهن في الاعتلال مثل:  
(أَعِدُّ) و(تَعِدُّ) و(نَعِدُّ) و(يَعِدُّ)؛ ثم قال:

١- من الآيتين: ٣٩ و ٤٠ من سورة النمل.

٢- التيسير: ٥١.

٣- فهي (ح).

٤- ما انقلب (ح).

٥- حرف مد ولين سقط (ح).

٦- لحق (ع).

٧- حرف (ح).



[٣٣٠] بِخُلْفٍ (ضَ) مَمْنَاهُ مَشَارِبُ (لَ) اِمْعَ

وَأَنِيَّةٌ فِي هَلْ أَتَاكَ (لِ) اَعْدَلَا

أشار بقوله: (ضَمَمْنَاهُ)، إلى أن الخلف في موضعين: في ﴿ضِعْفًا﴾ وفي ﴿عَاتِيكَ﴾؛ فكانه ضم الخلف عن خلاد بعضه إلى بعض. والعلة في إمالة ﴿مَشَارِبُ﴾<sup>١</sup> و﴿عَانِيَّة﴾، وجود الكسرة على الراء ووجود الياء بعد الكسرة.

وإنما أمال ﴿عَانِيَّة﴾ في الغاشية<sup>٢</sup> دون (هل أتى)<sup>٣</sup>، لأن ألفها في الغاشية زائدة، فقويت الإمالة، وفي (هل أتى)، الألف أصلية؛ لأنه أَفْعَلَةٌ، وهي أيضاً منقلبة عن همزة، فضعفت الإمالة.

[٣٣١] وَفِي الْكَافِرُونَ عَابِدُونَ وَعَابِدٌ

وَخُلِفَهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ (حُ) صَّالَا

وعلة هشام في إمالة<sup>٤</sup> ﴿عَابِدُونَ﴾<sup>٥</sup> و﴿عَابِدٌ﴾<sup>٦</sup> أيضاً، الكسرة التي بعد الألف.

وعلة أبي عمرو في إمالة ﴿الناس﴾<sup>٧</sup> في موضع الجر، الكسرة، وزادها قوة

١- من الآية : ٧٣ من سورة يس.

٢- من الآية : ٥ من سورة الغاشية.

٣- يقصد سورة الإنسان والحرف ، من الآية : ١٥ منها.

٤- فعلة (ع).

٥- الكافرين (ص) (ح).

٦- إمالة (ع).

٧- من الآية : ٣ من سورة الكافرون.

٨- من الآية : ٤ من سورة الكافرون.

٩- من الآية : ٨ من سورة البقرة وشبهه.

كوئها كسرة إعراب، والألف قرية من الطرف، وهم يسوغون الإمالة في الألف المنقلبة عن الواو لكسرة الإعراب نحو: «الدار» و«النار».

والألف في «الناس»، زائدة على رأي سيبويه، وذلك أقوى للإمالة<sup>١</sup>. ولم يعل شبهه نحو: «الوسواس الخناس»<sup>٢</sup>، لقلة دوره وكثرة<sup>٣</sup> دور «الناس».

وأما الخلاف فيه، فقال الحافظ أبو عمرو: «اختلف أصحاب اليزيدي عنه في إمالة «الناس» في موضع الجر نحو: «ومن الناس»<sup>٤</sup>، فروى ابن سعدان وأبو حمدون وأبو عبد الرحمن عنه عن أبي عمرو إمالة ذلك في جميع القرآن»<sup>٥</sup>.

قال: «وبذلك قرأت على عبد العزيز بن أبي غسان<sup>٦</sup> عن قرأته على<sup>٧</sup> أبي طاهر بن أبي هاشم»<sup>٨</sup>.

قال: «وذلك الصحيح عندي عن أبي عمرو، إذ لم تأت رواية منصوصة عن اليزيدي عنه بخلاف ذلك»<sup>٩</sup>.

وحمل رواية أحمد<sup>١٠</sup> عن اليزيدي الفتح على غير موضع الجر.

١- الإمالة (ص).

٢- من الآية : ٤ من سورة الناس.

٣- وكثرته (ح).

٤- من الآية : ٨ من سورة البقرة وشبهه.

٥- التيسير : ٥٢، وجامع البيان : (ل: ٩٥-١). وكذلك نقل ابن الباذن في الإقناع : ٢٧٧/١.

٦- هو أبو القاسم الفارسي، تقدم.

٧- عن (ص).

٨- التيسير : ٥٢، وجامع البيان : (ل: ٩٥-١). ونقل ابن الباذن عن أبي طاهر بن أبي هاشم قوله: «و لم يرو عن أبي عمرو من وجه يرتضى صحته خلاف قولهم». الإقناع : ٢٧٧/١.

٩- جامع البيان : (٩٥-١).

١٠- أحمد هو ابن جبير كما في جامع البيان. قال الداني: «ولعله أراد المرفوع والمنصوب دون المخفوض». وابن جبير، هو أبو جعفر أحمد بن جبير بن محمد بن جبير الكوفي، نزيل أنطاكية، كان من كبار القراء وحذاقهم ومعمرهم، توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين.

معرفة القراء : ٤١٦/١ (١٤٠)، غاية النهاية : ٤٢/١ (١٧٦).

وقال: «وفي فتح ابن مجاهد لذلك في جميع القرآن، أن ابن مجاهد صار إلى ذلك من جهة الاختيار لرواية غير اليزيدي، كما اختار غير رواية السيزيدي في فتح (فعلى) كيف وقع، مع روايته الإمامة<sup>٢</sup> الوسطى عن اليزيدي»<sup>٣</sup>.  
قال: «وقد روى عبد الله بن داود الخريبي<sup>٤</sup> عن أبي عمرو أنه قال: الإمامة في (الناس) في موضع الخفض لغة أهل الحجاز»<sup>٥</sup>.  
فدل ذلك على قراءته بها، لأتباعه أهل الحجاز في قراءته وتمسكه بآثارهم ولغاتهم واقتدائه بمذاهبهم دون غيرهم.  
قال: «وبالفتح قرأت على أبي الفتح وابن غلبون»<sup>٦</sup>.  
وهذا الخلاف منسوب في القصيد إلى أبي عمرو دون الدؤوري والسوسي، لما ذكرت.  
وكان شيخنا يقرأ بالإمالة له من طريق الدؤوري، وبالفتح من طريق السوسي، وهو مسطور في كتب الأئمة<sup>٧</sup> كذلك.

١- في (ص) (ح) .

٢- الإمامة سقط (ع) ، وفي (ح) للإمالة.

٣- جامع البيان : (ل: ٩٥-ب).

٤- هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن داود الممداني الخريبي، ثقة حجة، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، روى عنه القراءة مسلم بن عيسى الأحمر، توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين.

غاية النهاية : ٤١٨/١ (١٧٦٧).

٥- جامع البيان : (ل: ٩٥-ب) ، الموضح : ٣٠٨.

٦- الموضح : ٣٠٨.

٧- قال ابن الجزري: «وأما (الناس)، فاختلف فيه عن أبي عمرو من رواية الدؤوري، فروى إمالاته أبو طاهر بن أبي هاشم عن أبي الزعراء عنه، وهو الذي في التيسير... وبه كان يأخذ أبو القاسم الشاطبي في هذه الرواية». النشر : ٦٢/٢.

### [٣٣٢] جَمَارِكَ وَالْمِخْرَابِ إِكْرَاهِهِنَّ وَالْ

جِمَارٍ وَفِي الْإِكْرَامِ عِمْرَانُ (مُ) ثَلَا

أما إمالة ﴿الخراب﴾<sup>١</sup> وما بعده، فإن سيويته<sup>٢</sup> حكى أنهم لم يجعلوا الراء كحرف الاستعلاء في منع الإمالة، وحكى أنهم قالوا: (عمران) و(فراش) و(جرباب) بالإمالة. فعلى هذا جازت إمالة ﴿الخراب﴾ للكسرة في أوله. فأما المخفوض، فإن الكسرتين اكتفتا<sup>٣</sup> الألف فيه، فقويت الإمالة، وكذلك ﴿إكراههن﴾<sup>٤</sup> و﴿الإكرام﴾<sup>٥</sup>.

### [٣٣٣] وَكُلُّ بِخُلْفٍ لِـ (ابْنِ ذَكْوَانَ) غَيْرَ مَا

يُجَرُّ مِنَ الْمِخْرَابِ فَاعْلَمْ لِتَعْمَلَا

روى الحافظ أبو عمرو<sup>٦</sup> الإمالة في جميع ذلك من قراءته على أبي الفتح. وروى الفتح في جميع ذلك -إلا في ﴿الخراب﴾، فإنه روى الإمالة فيه مخفوضاً وغير مخفوض-، من قراءته على الفارسي عن النقاش. وروى بقراءته على<sup>٧</sup> ابن غلبون إمالة الراء من ﴿الخراب﴾، إذا كان مخفوضاً، وهو موضعان: في آل عمران<sup>٨</sup> ومريم<sup>٩</sup>؛ والفتح<sup>١٠</sup> في البواقي. فهذا معنى قوله: (وَكُلُّ بِخُلْفٍ لِابْنِ ذَكْوَانَ... البيت).

١- من الآية : ٣٧ من سورة آل عمران وشبهه.

٢- الكتاب : ١٤٢/٤.

٣- اكتنفها (ص).

٤- من الآية : ٣٣ من سورة النور.

٥- من الآيتين : ٢٧ و ٧٨ من سورة الرحمن.

٦- التيسير : ٥٢.

٧- عن (ص)، وروايته عن أبي الحسن ابن غلبون نص عليها في التيسير : ٥٢.

٨- من الآية : ٣٩.

٩- من الآية : ١١.

١٠- رانفتح (ص).

[٣٣٤] وَلَا يَمْنَعُ الْإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضاً

إِمَالَةً مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيَّلاً

يعني أن الوقف على نحو: ﴿مع الأبرار﴾<sup>١</sup> و﴿للأبرار﴾<sup>٢</sup> و﴿بدينار﴾<sup>٣</sup> و﴿من الناس﴾، قد أزال الموجب للإمالة وهو الكسر.  
إلا أن الوقف لمّا كان عارضاً، كانت الكسرة في حكم الموجودة .  
وأيضاً فإن الإمالة قد سبقت الوقف، فبقي على حاله.  
فإن رمت الحركة ، فالإمالة حينئذ أقوى.  
وعلى هذا القول العمل.  
وقد ذهب قوم<sup>٤</sup> إلى ترك الإمالة، واحتجوا بزوال الموجب.

١- من الآية : ١٩٣ من سورة آل عمران.

٢- من الآية : ١٩٨ من سورة آل عمران ، وفي (ج) ﴿والأبرار﴾.

٣- من الآية : ٧٥ من سورة آل عمران.

٤- «وهو منذهب أبي بكر الشافعي وأبي الحسن بن النابغيني وابن حبان وابن أشتة وغيرهم». النشر : ٧٣/٢.  
قال أبو العلاء المهداني: «فأما السوسي، فإنه أمال جميع الباب في الوصل ووقف عليه بالتفخيم» .  
غاية الاختصار : ٢٨٤/١.

وتفقه الجعيري بقوله: «وإطلاقه يقتضي الفتح مع الروم، والتحقيق قول ابن شريح : اختلف عن أبي عمرو في هذا الفصل، فالبعثاديون يرومون الحركة ويعملون إمالة دون الوصل، والبصريون يسكنون ويفتحون» .  
كثر المعاني : ١٦٠.

[٣٣٥] وَقَبْلَ سُكُونٍ قِفِّ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ

وَذُو الرِّاءِ فِيهِ الْخُلْفُ فِي الْوَصْلِ (يُ) جَتَلَى

[٣٣٦] كَمُوسَى الْهَدَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَالْقَرَى الْـ

لَتِي مَعَ ذِكْرَى الدَّارِ فَافْهَمَ مُحَصَّلاً

امتنعت إمالة هذا في الوصل من أجل الساكن الذي لقيه، فانحذفت الألفُ الممالة وانفتح ما قبلها، لأن إمالة الألف هي الموجبة لذلك فيه. فإذا وقفت عليه، عادت الألف التي انحذفت لالتقاء الساكنين، فعادت الإمالة، ووقفتُ على أصولهم من الإمالة الكبرى والصغرى.

فأما ما رواه السوسى من إمالة ما فيه الراء نحو: ﴿نرى الله﴾<sup>٢</sup> و﴿القرى التي بركنا فيها﴾<sup>٣</sup> و﴿ذكرى الدار﴾<sup>٤</sup> و﴿النصرى المسيح﴾<sup>٥</sup>، فوجه ذلك أنه بقي ما قبل الألف مُمَلاً دليلاً عليها.

واختص الراء، لأن مذهبه فيها الإمالة المحضة. على أن الإمالة في الحقيقة في الراء، لأجل الدلالة على الألف، لا في الألف.

وأراد بقوله: (كَمُوسَى الْهَدَى)، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهَدَى﴾<sup>٦</sup>.

١- ووقعت (ع).

٢- من الآية : ٥٥ من سورة البقرة.

٣- من الآية : ١٨ من سورة سبأ.

٤- من الآية : ٤٦ من سورة ص.

٥- من الآية : ٣٠ من سورة التوبة.

٦- دليل (ح).

٧- من الآية : ٥٣ من سورة غافر.

[٣٣٧] وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا وَرَقَّقُوا

وَتَفَخِّمُهُمْ فِي النَّصَبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا

قال في التيسير: «إن المنون كله يُوقَف عليه بالإمالة لأصحابها»<sup>١</sup>.

وكذلك ذكر ابن غلبون<sup>٢</sup> وغيره<sup>٣</sup>.

وقد قال قوم بفتح ذلك كله<sup>٤</sup>.

وفتح قوم المنسوب من ذلك، وأمالوا ما سواه<sup>٥</sup>.

فأما من أمال الجميع، فحجته أن الألف التي سقطت وصلاً لأجل التنوين، ثبتت وفقاً لزواله، وليست الألف الثانية عنده هي المبدلة من التنوين في جميع الأحوال، وإنما هي الأصلية.

ويقول: إن الألف المعوضة من التنوين، انخضت وبقيت الأصلية؛ لأن بقاء الأصلية أولى من بقاء غيرها، وعليه بعض البصريين<sup>٦</sup> وأكثر الكوفيين.

وحجة من فتح في الجميع، أن هذه الألف عنده هي المبدلة من التنوين في

١- التيسير: ٥٣.

٢- التذكرة: ٢١٧/١، وقوله فيه: «وجميع ما ذكرته لك أنه يُمال أو يقرأ بين اللفظين أو يُفتح، فإن ذلك يستعمل فيه في الوقف كما يستعمل فيه في الوصل سواء بلا اختلاف».

٣- نحو: مكي بن أبي طالب في البصرة: ١٣٦، وابن الجزري في النشر: ٧٢/٢.

٤- قال ابن الجزري: «وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقاً من ذلك في الوقف عن من أمال وقرأ بين بين، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رحمه الله حيث قال: وقد فخموا التنوين وقفا ورفقوا، وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: وقد فتح قوم ذلك كله. قلت: ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي، دعا إليه القياس لا الرواية». النشر: ٧٥/٢.

٥- قال ابن الجزري: «حكى ذلك في مذهب التفصيل الشاطبي، وهو معنى قوله: وتفخيمهم في النصب أجمع أشملاً، وحكاه مكي وابن شريح عن أبي عمرو، وورش من طريق الأزرق، فذكرنا الفتح عنهما في المنسوب والإمالة في المرفوع والمحرور». النشر: ٧٦/٢.

٦- النحويين (ع).

جميع الأحوال.

قال: «وذلك أن التعويض إنما لم يحسن في حالتي الرفع والجر كراهة، لكون الواو والياء في آخر الاسم، وذلك معدوم في هذا النوع من المقصور، لانفتاح ما قبل الألف فيه. فلما انعدمت العلة الموجبة لرفض العوض في الحالتين<sup>١</sup>، حسن العوض لعدمها.

وقد عوّض المازني<sup>٢</sup> في جميع الأحوال<sup>٣</sup>.

وحجة من فرق، أن الألف في حالتي الرفع والجر هي لام الفعل، وفي النصب<sup>٤</sup> هي المبدلة من التنوين كما يكون ذلك في الصحيح، وهو مذهب سيبويه وغيره من الخذاق.

وقوله: (وَقَفَّحِيْمُهُمْ فِي التَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا)، إشارة إلى هذا؛ ثم مثله فقال:

[٣٣٨] مُسَمَّى وَمَوْلَى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ

وَمَنْصُوبُهُ غَزَى وَتَرْتِلاً تَزَيَّلَا

يعني أن (مسمى) و(مولى) وقعاً مرفوعين ومجرورين في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾<sup>٥</sup>، وقوله: ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾<sup>٦</sup>، وفي قوله تعالى: ﴿مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا﴾<sup>٧</sup>.

١- الحالين (ص).

٢- هو أبو عثمان بكر بن محمد النحوي، من أهل البصرة، وهو أستاذ المبرد، توفي سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقيل غير ذلك. إنباه الرواة: ١/٢٨١ (١٥٥).

٣ قال ابن الجوزي: «فحكى عن المازني أنها بدل من التنوين سواء كان الاسم مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وسبب هذا عنده، أن التنوين متى كان بعد فتحة، أبدل في الوقف ألفاً، ولم يراع كون الفتحة علامة للنصب أو ليست كذلك». النشر: ١/٧٥.

٤- وفي الوصل (ع).

٥- من الآية: ٢ من سورة الأنعام.

٦- من الآية: ٢٨٢ من سورة البقرة وشبهه.

٧- من الآية: ٤١ من سورة الدخان.



فمثل المرفوع والمجرور بهما، ومثل المنصوب بقوله تعالى: ﴿غَزَى﴾<sup>١</sup> و﴿تَسْرَا﴾<sup>٢</sup>.

و﴿غَزَى﴾، جمع غازٍ، وهو فاعل جُمع على فَعَلَ، كصائم وصِيَمٌ<sup>٣</sup>، وكما قالوا: عاف وعَفِيَ.

وأصل غاز، غازو، فاستثقلت الحركة على الواو، فأسكنت وقبلها كسرة، فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها؛ فأصل (غَزَى) إِذَا: غَزَى في حالتي رفعه<sup>٤</sup> وجره، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء، فأسكنت فاجتمع سلكنان، فحذفت لالتقاء الساكنين، ثم سوى فيه بين لفظ نصب وغيره.

وأما ﴿تَسْرَا﴾، فإنما يدخل في هذا الباب لأبي عمرو. وأما حمزة والكسائي فهما يقرآن بغير تنوين، ويميلان وصلًا ووقفًا. وكذلك ورش في إمالته بين اللفظين، فهو على هذا: فَعَلَى.

وأصل (تَسْرَا): وَتَرَى من المواترة، فالتاء مبدلة من واو، كما أبدلت من (تجَاه)<sup>٥</sup> و(تراث) و(تخمّة)؛ فهو (فَعَلَى) عند من لم ينون في موضع نصب على المصدر، وهو<sup>٦</sup> من المصادر التي لحقها<sup>٧</sup> ألف التثنية، كـ(الدَّعْوَى). ولا ينصرف للتثنية ولزومه.

ومن تَوَّنَ، فعلى أنه (فَعَلًا): مصدرٌ دخل التنوين فيه<sup>٨</sup> على فتحة الراء؛ أو على أنه ملحق بـ(جعفر).

١- من الآية: ١٥٦ من سورة آل عمران.

٢- من الآية: ٤٤ من سورة غافر، وقرأ هذا الحرف ابن كثير وأبو عمرو (تسراً) بالتنوين، ووفقاً بالألف عوضاً منه، والباقون بغير تنوين، وكل في الراء على أصله. التيسير: ١٥٩.

٣- صوم (ع).

٤- نصبه (ح).

٥- فأما (ح).

٦- في تجاه (ح).

٧- وهي (ح).

٨- تلحقها (ص).

٩- عليه (ع).

فالتنوين على ألف الإلحاق كـ (مغزى).  
فإن أملت، نويت أنك وقفت على ألف الإلحاق، وإن فتحت نويت أنك  
وقفت على المعوضة من التنوين.  
وقوله: (فَحَمُّوا التَّنْوِينَ)، يعني ذا التنوين، على حذف مضاف، أو على  
اعتقاد أن الألف الموقوف عليها هي ألف التنوين.  
ومعنى (تَزَيَّلَا)، أي تَمَيَّزَا؛ أي قد تميز المنصوب من غيره بالمثال .

## بَابُ مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ فِي إِمَالَةِ هَاءِ التَّائِيثِ فِي الْوُقُوفِ<sup>١</sup>

[٣٣٩] وَفِي هَاءِ تَائِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا

مُمَالُ (الْكِسَائِيِّ) غَيْرَ عَشْرِ لِيَعْدِلَا

العلة في إمالة هاء التائيث، أنها تشبه ألف التائيث فأُمِلت كما أُمِلت.  
والمشاهدة في ثمانية أشياء:

الدلالة على التائيث، والزيادة، والسكون، وفتح ما قبلها في الغالب،  
والضعف، والخفاء، وإشباع الصوت، والبدل مع تقاربهما في المخرج.  
وفي الوقف على هذه الهاء عملان:

أحدهما، تقريب فتحة ما قبلها من الكسرة.

والثاني، تقريبها من الياء قياساً على الألف المشبهة بها.

وإليه أشار بقوله: (وَفِي هَاءِ تَائِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا).

وقال قوم بتقريب فتحة ما قبلها من الكسرة لا غير، وتركها على ما  
كانت عليه، لنقص رتبة المشبه<sup>٢</sup> عن ما شبه<sup>٣</sup> به.

والأول هو الأقيس.

فأما العشرة المستثناة، فإنها إذا وقعت قبل هاء التائيث، منعت الإمالة، إذ  
هي مانعة للإمالة مع الألف في كثير من الأحوال؛ وهي حروف الاستعلاء  
السبعة، والألف والحاء والعين.

فأما حروف الاستعلاء، فوجه منعها موافقتها الفتح ومناسبتها له؛ لأنَّ

١- في الوقف سقط (ح).

٢- المشبهة (ح).

٣- يشبه (ص).

بعضها يستعلي إلى الحنك الأعلى، وبعضها ينطبق به اللسان عند خروجه، فكان الفتح أولى بها من الكسر المخالِف لها، ليكون ذلك أخف على اللسان؛ لأنه يعمل عملاً واحداً.

وأيضاً، فإن إمالة هذه الهاء، دون إمالة الألف؛ لأنها لا أصل لها في الإمالة، فمنع مع ضعفها ما لا تمنع الألف لقوتها من الإمالة.

وأما الألف من هذه العشرة إذا وقعت قبل الهاء، فإنما منعت الإمالة؛ لأن الحرف الممال لا بد له من حرف قبله متحرك بالفتح ليغير ذلك الفتح إلى الكسر، فيكون التغير<sup>١</sup> سُلماً إلى إمالاته، والألف ساكنة لا يمكن ذلك فيها، فامتنعت الإمالة؛ ولأن سكون هذه الألف قبل الهاء، قد أزال المناسبة التي بينها وبين الألف. وإذا زال الشبه - وهو العلة -، زال الحكم وهو<sup>٢</sup> الإمالة.

وأيضاً، فإن هذه الألف أكثر ما تقع وأصلها الواو، والواو تبعد من الإمالة.

وأيضاً، فإن هذه الهاء لو أميلت، لم يمكن<sup>٣</sup> ذلك إلا بإمالة هذه الألف وتقريب الفتحة التي قبلها أيضاً من الكسرة. ولو فعلنا ذلك لالتبس، وظُن أن الإمالة للألف دونها.

وأما العين والحاء، فإنهما قريبتان من حروف الاستعلاء، وليس في حروف الحلق أقرب منهما إليها، فجعل لهما حكمهما؛ ولأنهما يوجبان الفتح<sup>٤</sup> في نحو: (يذبح) و(يرحل)<sup>٥</sup> و(يجمع) و(يجعل)، فأوجب ذلك بعدهما من الإمالة. فهذه علة الأحرف<sup>٦</sup> العشر التي ذكرها.

١ - التغير (ص).

٢ - وهي (ص).

٣ - يكن (ص).

٤ - النون (ص).

٥ - يدخل (ص)، وفي (ج) نذبح ونرحل ونجمع.

٦ - الحروف (ح).

[٣٤٠] وَيَجْمَعُهَا حَقٌّ ضِعَاطُ عَصٍ خَطَا

وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مِيلًا

[٣٤١] أَوِ الْكَسْرِ وَالْإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ

وَيَضَعُفُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلًا

أي يجمع هذه العشر، قولك: (حَقٌّ ضِعَاطُ عَصٍ خَطَا).

ومعنى هذه الكلمات، أن ضغاط العاصي حق، لا سيما إذا خطا، أي سجن؛ يقال: خطا الرجل يخطو، إذا سمن وكثر لحمه.

فمن كان بهذه الصفة، فحق<sup>١</sup> ضغاطه؛ يشير إلى ضغطة القبر.

ومثال ذلك: «النطيحة»<sup>٢</sup> و«الحاقة»<sup>٣</sup> و«قبضة»<sup>٤</sup> و«البلغة»<sup>٥</sup> و«الصلوة»<sup>٦</sup> و«بسطة»<sup>٧</sup> و«القارعة»<sup>٨</sup> و«خصاصة»<sup>٩</sup> و«الصاخة»<sup>١٠</sup> و«موعظة»<sup>١١</sup>.

وقوله: (وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مِيلًا... أَوِ الْكَسْرِ...)؛ يقول: إذا وقع أحد هذه الأحرف الأربعة قبل الهاء، نظرت إلى ما قبله، فإن كان كسرة أو ياء ساكنة، قويت الإمالة؛ لأن الكسر والياء يوجبان الإمالة ويُسوِّغانها.

١- فهو (ح).

٢- من الآية: ٣ من سورة المائدة.

٣- الآية: ١ من سورة الحاقة وشبهه.

٤- من الآية: ٩٦ من سورة طه.

٥- من الآية: ١٤٩ من سورة الأنعام.

٦- من الآية: ٣ من سورة البقرة وشبهه.

٧- من الآيتين: ٢٤٧ من سورة البقرة، و٦٩ من سورة الأعراف. ورسمت الأخيرة بالصاد.

٨- الآية: ١ من سورة القارعة وشبهه.

٩- من الآية: ٩ من سورة الحشر.

١٠- من الآية: ٣٣ من سورة عبس.

١١- من الآية: ٦٦ من سورة البقرة وشبهه.

والأكهر: الشديد العبوس ؛ يقال : كهره، إذا استقبله بذلك. والكهر: ارتفاع النهار مع شدة الحر.

وقوله: (وَالْإِسْكَانَ لَيْسَ بِحَاجِزٍ)، نحو: «عبرة»<sup>١</sup> و«فطرت»<sup>٢</sup>. واختار أبو طاهر<sup>٣</sup> فتحه من أجل الطاء.

وقال أبو عمرو: «وبالإمالة قرأت وبها أخذ»<sup>٤</sup>. (ويضعف بعد الفتح والضم أَرْجُلًا)، يعني أكهر.

يريد أن هذه الحروف تضعف إمالتها بعد الفتح والضم نحو: «سفاهة»<sup>٥</sup> و«النشأة»<sup>٦</sup> و«بررة»<sup>٧</sup> و«بكة»<sup>٨</sup>، ونحو: «عسرة»<sup>٩</sup> و«عشرة»<sup>١٠</sup> و«خفرة»<sup>١١</sup> و«محشورة»<sup>١٢</sup> و«التهلكة»<sup>١٣</sup>.

ثم مثل هاء التانيث الممالة بعد حروف أكهر فقال:

١- من الآية : ١١١ من سورة يوسف.

٢- من الآية : ٣٠ من سورة الروم . قال الداني: «وقد كان أبو طاهر وأصحابه وأحمد بن نصر وأتباعه يرون إخلاص الفتح للهاء وما قبلها في قوله في الروم: «فطرت الله» في مذهب الكسائي، لأنه يقف عليه دون عاصم بالهاء، خلافا لرسمه في المصاحف». جامع البيان: (ل: ١٠٠-١).

٣- هو أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي ، تقدم . ونسب إليه الداني هذا المذهب في جامع البيان: (ل: ١٠٠-١) .

٤- وبه (ح).

٥- التيسير : ٥٥.

٦- من الآيتين : ٦٦ و٦٧ من سورة الأعراف.

٧- من الآية : ٢٠ من سورة العنكبوت، وهذا الحرف في المواضع الثلاثة، قرأه ابن كثير وأبو عمرو: «النشأة» بفتح الشين وألف بعدها ، والباقون بإسكان الشين من غير ألف . التيسير : ١٧٣.

٨- من الآية : ١٦ من سورة عبس.

٩- من الآية : ٩٦ من سورة آل عمران.

١٠- من الآية : ٢٨٠ من سورة البقرة.

١١- من الآية : ٦٠ من سورة البقرة وشبهه.

١٢- من الآية : ١٠٣ من سورة آل عمران .

١٣- من الآية : ١٩ من سورة ص.

١٤- من الآية : ١٩٥ من سورة البقرة.

## [٣٤٢] لَعِبْرَةٌ مِائَةٌ وَجَهَةٌ وَلَيْكَةٌ وَبَعْضُهُمْ

سَيِّئٌ أَلْفٍ عِنْدَ (الْكِسَائِيِّ) مِئَلًا

قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله<sup>١</sup>: «لم يأت عن الكسائي نص أنه استثنى هذه الأحرف العشرة، وكذلك<sup>٢</sup> قرأت على فارس بن أحمد عن قرأته. وكذلك حدثني محمد بن أحمد<sup>٣</sup> عن ابن الأنباري<sup>٤</sup> عن إدريس عن خلف عن الكسائي. وبذلك كان يأخذ أبو مزاحم الخاقاني، وكان<sup>٥</sup> إمام هذه القراءة، وهو اختيار ابن الأنباري وغيره من النحويين؛ يعني بالإمالة في جميع ذلك من غير استثناء». قال ثعلب والقراء وابن الأنباري: «الإمالة عندنا على قول أهل الإمالة أولى».

قال أبو عمرو: «فأما ما كان قبل الهاء فيه ألف، فلا تجوز الإمالة فيه؛ يريد إمالة الهاء»<sup>٦</sup>.

فأما الألف التي قبلها، فتنقسم إلى المنقلبة عن الياء، ولا تجوز إمالة الألف المنقلبة عن الواو، نحو: (الصلوة) و(الزكوة).

١- جامع البيان: (ل: ٩٩-ب)، التيسير: ٥٤.

٢- وبذلك (ص). ومعنى قوله كذلك: أي بإطلاق القياس في ذلك. التيسير: ٥٤.

٣- وقع في كتابي التيسير: ٥٥، وجامع البيان (ل: ٩٩-ب): «محمد بن علي عن ابن الأنباري»، والصحيح ما ذكره السخاوي.

وهو أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي بن حسين البغدادي الكاتب، نزيل مصر، روى القراءات سماعا عن ابن مجاهد وغيره، وروى عن ابن الأنباري وغيره. قال الداني في ما نقل عنه الذهبي: «كتبنا عنه كثيرا». توفي في ذي القعدة، سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

معرفة القراء: ٦٨٢/٢ (٣٩٨)، غابة النهاية: ٧٣/٢ (٢٧٥٦).

٤- هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، تقدم.

٥- وهو (ح).

٦- التيسير: ٥٥.

فأما الألف<sup>١</sup> المنقلبة عن الياء وشبهها كـ «التورِيَّة»<sup>٢</sup> و «تَقِيَّة»<sup>٣</sup> و «مزجية»<sup>٤</sup> و «كَمْشَكُوَّة»<sup>٥</sup> و «مَرْضَات»<sup>٦</sup> ونحو ذلك، فإن الألف هي الممالة في ذلك وما قبلها، إلا الهاء . وإمالتها لذلك غير مختصة بالوقف .  
قال أبو محمد مكي رحمه الله: «وقد عُدَّ النص في الوقف على قوله تعالى: «وَمَنُوءَ»<sup>٧</sup>، فوقف قومٌ بالفتح، وقالوا: الألف أصله الواو، واستدلوا بجمعه على (منوات).

ووقف قوم من أهل النظر بالإمالة وقالوا<sup>٨</sup>: أصله الياء، وهو مشتق من: مَنَى الله الشيء يَمْنِيهِ<sup>٩</sup>، أي قدره ، واستدلوا بأنه في باب الميم والنون ، والنون<sup>١٠</sup> والياء في كتاب الخليل<sup>١١</sup> .

قال أبو محمد: «وأولى القولين بالصواب والله أعلم ، القول الأول؛ إذ لو كان من الياء، لأماله في الوصل، كـ «تَقِيَّة» و «تَقِيَّتِه»، إذ لا [مانع]<sup>١٢</sup> يَمْنَع من ذلك، ولم يكن للوقف مزية على الوصل .  
وأيضاً، فإن الفتح هو الأصل؛ فالكون<sup>١٣</sup> على الأصل أولى عند عدم

١- الألف سقط (ص).

٢- من الآية : ٣ من سورة آل عمران وشبهه.

٣- من الآية : ٢٨ من سورة آل عمران.

٤- من الآية : ٨٨ من سورة يوسف.

٥- من الآية : ٣٥ من سورة النور.

٦- من الآية : ٢٠٧ من سورة البقرة وشبهه.

٧- من الآية : ٢٠ من سورة النجم.

٨- قالوا (ح).

٩- يمينه (ع).

١٠- والنون سقط (ح).

١١- التبصرة : ١٣٩.

١٢- مانع زيادة من (ح).

١٣- فالسكون (ح) . والصحيح ما أثبت كما في التبصرة.



الرواية، وقد كُتبت بالواو كـ «الصلوة» و «الزكاة» و «الحيوة»<sup>١</sup>.  
 قال الحافظ أبو عمرو وغيره: «الاستثناء اختيار ابن مجاهد».  
 وكذلك ما ذكرناه في (أكهر).  
 فإن قلت: فما بال هذه الأحرف<sup>٢</sup> الأربعة، اعتبر ما قبلها من كسرٍ أو  
 ياء، فاقضى وجود ذلك الإمالة، وعدمه الفتح؟  
 قلت: أما الهمزة والهاء، فمن حروف الحلق. وحروف الحلق بعيدة من  
 الإمالة، بعيدة من الياء، قريبة من الفتح لقربها من الألف والكاف، قريبة من  
 القاف، فمنعت الإمالة، كما منعت.  
 والراء مشبهة بالمستعلية، لما فيها من التكرير، فمنعت كما منع.  
 فإن قيل: فيجب أن تكونا<sup>٣</sup> مانعتين<sup>٤</sup> على كل حال!  
 قلت: لا يلزم، لأنهما دون ما شُبَّهتا به؛ أعني الراء والكاف.  
 فإذا جاور هذه الأحرف الكسرُ أو الياء<sup>٥</sup>، وقعت الإمالة لما ذكرته  
 متقدماً.  
 والحروف المجمعُ على إمالة هاء التأنيث معها، خمسة عشر حرفاً، جمعتها  
 كلمات نظمت:

ذَوْدُ بُزْلٍ<sup>٦</sup> يَفْنُ<sup>٧</sup> شُمُسٌ جَثَتْ

١- التبصرة : ١٣٩.

٢- الحروف (ص).

٣- يكونا (ص).

٤- مانعين (ص).

٥- والياء (ح).

٦- نزل (ح).

٧- قرّة (ع).

نحو: «الموقوذة»<sup>١</sup> و«قوة»<sup>٢</sup> و«هامدة»<sup>٣</sup> و«حبة»<sup>٤</sup> و«بارزة»<sup>٥</sup>  
و«كاملة»<sup>٦</sup> و«خافية»<sup>٧</sup> و«كافة»<sup>٨</sup> و«جنة»<sup>٩</sup> و«فحشة»<sup>١٠</sup> و«نعمة»<sup>١١</sup>  
و«المقدسة»<sup>١٢</sup> و«درجة»<sup>١٣</sup> و«مبثوثة»<sup>١٤</sup> و«بغثة»<sup>١٥</sup>.

### فصل

و«هُمَزَةٌ» و«لَمَزَةٌ»<sup>١٦</sup>: الهاء للمبالغة فيهما، وقد ألحقت بهاء التأنيث في  
الإمالة لشبهها بهاء، وكذلك الهاء في قوله: «على نفسه بَصِيرَةٌ»<sup>١٧</sup>، و«ليس لها  
من دون الله كاشفة»<sup>١٨</sup>.

فإن قلت: فما باله أمال هذه الهاء في الوقف دون الوصل؟  
قلت: لأنها<sup>١٩</sup> في الوصل تاء، والتاء لا تشبه الألف.

- ١- من الآية : ٣ من سورة المائدة.
- ٢- من الآية : ٦٣ من سورة البقرة وشبهه.
- ٣- من الآية : ٥ من سورة الحج.
- ٤- من الآية : ٢٦١ من سورة البقرة وشبهه.
- ٥- من الآية : ٤٧ من سورة الكهف.
- ٦- من الآيتين : ١٩٦ من سورة البقرة ، و ٢٥ من سورة النحل.
- ٧- من الآية : ١٨ من سورة الحاقة.
- ٨- من الآية : ٢٠٨ من سورة البقرة وشبهه.
- ٩- من الآية : ٢٦٥ من سورة البقرة وشبهه.
- ١٠- من الآية : ١٣٥ من سورة آل عمران وشبهه.
- ١١- من الآية : ٥٣ من سورة الأنفال وشبهه.
- ١٢- من الآية : ٢١ من سورة المائدة.
- ١٣- من الآية : ٢٢٨ من سورة البقرة وشبهه.
- ١٤- من الآية : ١٦ من سورة الغاشية.
- ١٥- من الآية : ٣١ من سورة الأنعام.
- ١٦- الحرفان من الآية : ١ من سورة المزمرة.
- ١٧- من الآية : ١٤ من سورة القيامة.
- ١٨- من الآية : ٥٨ من سورة النجم.
- ١٩- لأن هاء (ع).

### فصل

فأما قوله تعالى: ﴿هذه﴾، فلا تمال؛ لأنها مشبهة بهاء الإضممار. ولذلك كانت في الوقف والوصل هاء. وكُسِر ما قبلها لأن أصلها (هذي). وقيل: لَمَّا كانت هاؤها بدلاً من تاء وخالفت هاءات التأنيث بأنها لا ترجع في الوصل تاء، خُولف بينها وبين سائر هاءات التأنيث، فكُسِر ما قبلها. ولا تجد لها نظيراً.

### فصل

وأما هاء السكت، فإن ابن مجاهد وجميع أصحابه وأكابر أهل الأداء، لا يميزون إمالتها<sup>١</sup>. وسبب ذلك، أن هاء السكت لا تشبه<sup>٢</sup> الألف من حيث أشبهتها هاء التأنيث، ولا تشبه هاء التأنيث أيضاً، لأن ما قبلها مختلف الحركة؛ ولأن هذه هاء في الوقف وتاء في الوصل، بخلاف هاء السكت. وعلى هذا معول الشيخ رحمه الله. وقد ذهب إلى إمالتها ذاهبون<sup>٣</sup>، وشبهوها بهاء التأنيث من جهة سكوتها، وأنها لا توجد في حال الاختبار<sup>٤</sup> إلا في الوقف كهاء التأنيث، وأنها زائدتان وأنها في آخر الكلام<sup>٥</sup>.

١- قال أبو عمرو الداني: «ولا أعلم خلافاً بين جلة أهل الأداء: ابن مجاهد وأبي طاهر وغيرهما في فتح هاء السكت وما قبلها عند الوقف في مذهب الكسائي والأعشى، إذ لا يجوز عندهم غير ذلك». جامع البيان: (ل: ١٠٠-ب).

٢- يشبه (ع).

٣- منهم أبو مزاحم الخاقاني كما نص عليه الداني حين قال: «وقد بلغني أن قوماً من أهل الأداء منهم أبو مزاحم الخاقاني وغيره، يجرؤون بجرى هاء التأنيث، فيميلونها وما قبلها في الوقف، من حيث شاركتها في السكون وفي لزوم موضع التغير، وهو الطرف، وذلك خطأ من متخيله، وغلط من قائله».

جامع البيان: (ل: ١٠٠-ب).

٤- الاختيار (ص).

٥- الكلم (ص).

وأجيب هؤلاء، بأن هاء السكت دخلت لبيان الحركة، والإمالة تمنع البيان، لأنها تُقَرَّبُ<sup>١</sup> الحركة من الكسرة.

ولهم أن يقولوا: إن الحركة باقية. وإن قَرُبَتْ من الكسرة، فقد حصل الغرض المطلوب وهو الإعلام<sup>٢</sup> بأن الحرف متحرك بها<sup>٣</sup>. فالحال في الإعلام سواء، في حالتي الفتح والإمالة. ألا تراهـم شرطوا فتح ما قبل هاء التأنيث ثم أمالوها! وإنما شرطوا ذلك؛ لأنهم شبهوها بألف التأنيث التي لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً؛ ولأن<sup>٤</sup> الفتح من موضع خروج الهاء؛ لأنه من الألف، والهاء من مخرج الألف، فكان [أولى]<sup>٥</sup> بحركة ما قبلها لذلك؛ أو لأنه<sup>٦</sup> كاسم ضم<sup>٧</sup> إلى اسم في قول جماعة من البصريين، فأشبهه خمسة عشر.

وعلى الجملة، فقد أمالوها ونحواً بها نحو الكسر، ولم تفسد الإمالة المعنى، ولم يَرْتَبْ أحد في أنه مفتوح. والصحيح هو الأول.

١- يقرب (ع).

٢- الإدغام (ع).

٣- بما (ص).

٤- أو لأن (ع).

٥- أولى زيادة من (ح).

٦- ولأنه (ح).

٧- ضم (ص).

باب  
[مذاهيمهم في] الراءات

[٣٤٣] وَرَقَقَ (وَرَشَ) كُلَّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا

مُسَكَّنَةً يَاءً أَوْ الْكَسْرَ مُوَصَّلاً

الترقيق ضرب من الإمالة ، والغرض به نوع من الغرض بها ، وهو اعتدال اللفظ بتقريب بعضه من بعض.

فإن قيل : ما التريق ؟ فقل : تقريبُ الفتحة من الكسرة.

والتفخيم في الراء المتحركة التي تُعْرَضُ لها أسبابُ التريق هو الأصل ؛ لأن تفخيمها مع وجود هذه الأسباب جائز ، وترقيقها مع عدمها ممتنع ؛ ولأنها أقرب حروف طَرَفِ اللسان إلى الحنك ، فأشبهت حروف الإستعلاء ؛ ولأنها<sup>٢</sup> حرف<sup>٣</sup> تكرير ؛ ففتحها بمثابة فتحتين.

والموجب للترقيق ، إما مجاورة كسرة لازمة من قبلها ، أو ياء ساكنة . ومعنى قوله : (مُوصَّلاً) ، أي في حال إصاله ؛ وإنما يكون ذلك ، إذا كان كسراً من نفس الكلمة التي هو فيها.

١- [مذاهيمهم في] زيادة من (ع).

٢- لأنها (ع).

٣- حروف (ص).

٤- اتصاله (ص).

وسواء كان المكسور حرف استعلاء نحو: «نَاضِرَةٌ»<sup>١</sup> و«ناظرة»<sup>٢</sup> و«فاقرة»<sup>٣</sup> و«تبصرة»<sup>٤</sup> و«نخوة»<sup>٥</sup>، أو غيره؛ لأن حرف الاستعلاء إذا كان مكسوراً فالكسرة تطلب الإنحدار، فيكون الترقيق بعده حسناً خفيفاً.

[٣٤٤] وَلَمْ يَرَفَضْلاً سَاكِناً بَعْدَ كَسْرَةٍ

سِوَى حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ سِوَى الْخَا فَكَمَّلاً

يقول: فإن حال بين الرء والكسرة ساكن لم يعتد به؛ لأنه غير حاجز حصين<sup>٦</sup> مثل: «الشَّعْر»<sup>٧</sup> و«الذَّكْر»<sup>٨</sup> و«السَّحَر»<sup>٩</sup> و«وَزَر أُخْرَى»<sup>١٠</sup> و«السَّر»<sup>١١</sup> و«الْبَر»<sup>١٢</sup> و«إِخْرَاجُ أَهْلِهِ»<sup>١٣</sup> و«لَعْبَرَةٌ»<sup>١٤</sup>؛ لأن العرب قللوا: (مُتَن) و(مُتَنَن)، فأَتَبَعُوا الميمَ التَّاءَ، والتَّاءَ الميمَ، ولم يعتدوا بالسَّاكن؛ إلا أن يكون الساكن الحائل حرف استعلاء، فإنه يمنع الترقيق لعدم ما وجد فيه إذا كان من الإنحدار، والخروج من إصعاد إلى انحدار ثقيل، ولا يكون (هذا الحرف في

٤

١- من الآية : ٢٢ من سورة القيامة.

٢- من الآية : ٢٣ من سورة القيامة.

٣- من الآية : ٢٥ من سورة القيامة.

٤- من الآية : ٨ من سورة ق.

٥- من الآية : ١١ من سورة النازعات.

٦- حيح حصين (ص).

٧- من الآية : ٦٩ من سورة يس.

٨- من الآية : ٩ من سورة الحجر وشبهه.

٩- من الآية : ١٠٢ من سورة البقرة وشبهه.

١٠- من الآية : ١٦٤ من سورة الأنعام وشبهه.

١١- من الآية : ٦ من سورة الفرقان.

١٢- من الآية : ٩٢ من سورة آل عمران وشبهه.

١٣- من الآية : ٢١٧ من سورة البقرة.

١٤- من الآية : ١٣ من سورة آل عمران وشبهه.

القرآن إلا صاداً نحو: «إصرهم»<sup>١</sup> و«مصيراً»<sup>٢</sup> و«من مصر»<sup>٣</sup>، أو طاءً في قوله تعالى: «فطرت الله»<sup>٤</sup> و«قطراً»<sup>٥</sup>، أو قافاً<sup>٦</sup> في قوله تعالى: «وقراً»<sup>٧</sup> لا غير. وإنما عني بقوله: (سوى حَرْفِ الاستِعْلَامِ)، هذا الذي ذكرته. وإنما استثنى الخاء، لأنه لو لم يفعلْ، لَوَجِبَ تَفْخِيمُ «إِخْرَاجاً»<sup>٨</sup> و«إِخْرَاجَهُمْ»<sup>٩</sup>، لدخول الخاء في حروف الاستعلاء. وإنما لم تكن الخاء مانعة وهي من حروف الاستعلاء، لأنها حرف مهموس يضعف الاعتماد عليه عند خروجه. والصاد وإن كانت حرفاً مهموساً، إلا أنها أقوى من الخاء لما فيها من الإطباق والصفير؛ فمنعت، ولم تمنع<sup>١٠</sup> الخاء.

[٣٤٥] وَفَخَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرَمَ

وَتَكَرَّرَهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً

(الأعجمي): ثلاثة أسماء: «إبراهيم»<sup>١١</sup> و«إسرايل»<sup>١٢</sup> و«عمرن»<sup>١٣</sup>.

١- من الآية : ١٥٧ من سورة الأعراف.

٢- من الآية : ٩٧ من سورة النساء وشبهه . وفي (ص) ومصرأ.

٣- من الآية : ٢١ من سورة يوسف.

٤- من الآية : ٣٠ من سورة الروم.

٥- من الآية : ٩٦ من سورة الكهف .

٦- بين القوسين طمس من (ح).

٧- من الآية : ٢ من سورة الذاريات.

٨- من الآية : ١٨ من سورة نوح.

٩- من الآية : ٨٥ من سورة البقرة.

١٠- ولم يمنع (ص).

١١- من الآية : ١٢٤ من سورة البقرة وشبهه.

١٢- من الآية : ٤٠ من سورة البقرة وشبهه.

١٣- من الآية : ٣٣ من سورة آل عمران وشبهه.

وذلك لأن الإمالة تخفيف، وهذه الأسماء ثقيلة بالعجمة والتعريف. وفي ترك الصرف إشعارٌ بذلك.

ففي الإمالة مناقضة؛ لأنها تُشعر بخفة ما ليس بخفيف؛ ولأن الكسر فيها على حرف الحلق، وحروف الحلق بعيدة من الراء؛ فكأنه قد بُعد ما بين السراء والكسر<sup>١</sup>. هذا مع وجود الحائل؛ ولأن الميم والباء تنطبق بهما الشفتان، فأشبهه ذلك الإطباق<sup>٢</sup> الوقف، فبُعد ما بين الراء والكسر.

وأما «إرم»<sup>٣</sup>، فهو أعجمي على قول من فحمه، وهو اختيار أبي عمرو الحافظ<sup>٤</sup>.

وإنما أفرد في الشعر عن الأعجمي، للخلاف الذي فيه.

وابن غلبون<sup>٥</sup>، يرى ترقيق رائه لأجل الكسرة قبله؛ لأنه اسم قبيلة من (عاد)، أو اسم بلدتهم، أو اسم عاد الأولى<sup>٦</sup>. كل ذلك جاء فيه.

قال أبو عمرو<sup>٧</sup>: «والأول أقيس وعليه الجمهور من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وابن سيف وغيرهم»<sup>٨</sup>.

وقد قيل: هو اسم سام بن نوح؛ ففيه العجمة والعلمية، [أو التأنيث<sup>٩</sup> والعلمية]<sup>١٠</sup>.

١- والكسرة (ح).

٢- الانطباق (ص).

٣- من الآية: ٧ من سورة الفجر.

٤- وهذا (ع).

٥- التيسر: ٥٦.

٦- التذكرة: ٢٢٤/١. ولم يذكر ابن غلبون «إرم» ضمن ما خالف فيه ورش أصله في الأسماء الأعجمية وغيرها.

٧- الأول (ص).

٨- أبو محمد (ع).

٩- جامع البيان: (ل: ١٠٢-١).

١٠- والتأنيث (ح).

١١- بين المعرفين زيادة من (ح) (ع).



فإن كان تركُ صرفه للعُجْمَة والعَلَمِيَّة ، فيتجهُ في تفخيمه ما ذكرُته في  
 ﴿إبراهيم﴾ و﴿إسْرَءِيل﴾ و﴿عِمْرَن﴾ . وكذلك إن كان للتأنيث والعلمية.  
 قوله : (وَتَكْرِيرَهَا) ، يريد به<sup>١</sup> نحو: ﴿فَرَاراً﴾<sup>٢</sup> و﴿مَدَاراً﴾<sup>٣</sup>  
 و﴿ضَرَاراً﴾<sup>٤</sup> و﴿إِسْرَاراً﴾<sup>٥</sup> و﴿الْفَرَارُ﴾<sup>٦</sup> ؛ لأن الراء تُعد من أجل تكريرها  
 بمنزلة راءين مفتوحتين أو مضمومتين ؛ فَمَنَعَتْ لِقَوَّهَا بذلك من إمالة ما قبلها ،  
 وصارت فيه بمنزلة الحرف المستعلي ؛ ولأن في التفخيم استواء اللفظ وتعديله .  
 والمقصود بالإمالة أيضاً ذلك .  
 والإمالة هاهنا مُخرجة لِلْفَظ عن<sup>٧</sup> التعديل والاستواء ، وإليه أشار بقوله :  
 (حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً).

[٣٤٦] وَتَفْخِيمُهُ ذِكْراً وَسِتْراً وَبَابَهُ

لَدَى جَلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا

(وَبَابُهُ) ، يعني به كل راء مفتوحة لحقها التنوين وقبلها ساكن قبله كسرة  
 نحو: ﴿حِجْراً﴾<sup>٨</sup> و﴿صَهْراً﴾<sup>٩</sup> و﴿شَيْئاً أَمْراً﴾<sup>١٠</sup> و﴿وِزْراً﴾<sup>١١</sup> .  
 فالتفخيم في هذا هو مذهب الأكثر ، وبه أخذ محمد بن علي الأذفوي .

١- به سقط (ح).

٢- من الآية : ١٨ من سورة الكهف وشبهه.

٣- من الآية : ٦ من سورة الأنعام وشبهه.

٤- من الآية : ٢٣١ من سورة البقرة.

٥- من الآية : ٩ من سورة نوح.

٦- من الآية : ١٦ من سورة الأحزاب.

٧- على (ص).

٨- من الآيتين : ٢٢ ٥٣ من سورة الفرقان.

٩- من الآية : ٥٤ من سورة الفرقان.

١٠- من الآية : ٧١ من سورة الكهف.

١١- من الآية : ١٠٠ من سورة طه.

وقد استثنى بعضهم «صهراً»، فرقته لكون الهاء خفية.  
فكان الكسرة عنده قد وليت الراء.

وذهب أبو الحسن بن غلبون<sup>١</sup> إلى الترقيق كسائر ما يرقق للكسرة قبله،  
واستثنى من ذلك «مصرأ»<sup>٢</sup> و«إصرأ»<sup>٣</sup> و«قطراً»<sup>٤</sup> من أجل حرف  
الاستعاقلى الحافظ أبو عمرو: «ويلزمه أن يلحق بذلك «وقراً»<sup>٥</sup>، إن كان قد  
راعى القياس.

فأما «سراً»<sup>٦</sup> و«مستقراً عنده»<sup>٧</sup>، فأجمعوا على ترقيقه، وإن كان من  
الباب، لأنه مدغم، [والمدغم]<sup>٨</sup> والمدغم فيه شيء واحد، فقوى إيصال كسرة  
السين بالراء.

وعلة تفخيم هذا الباب، أن الراء مع كونها مفتوحة قد اكتنفها ساكن قبلها  
والتنوين بعدها، فقويت أسباب التفخيم ولم يعتد بالكسر<sup>٩</sup>. وفخم أبو طاهر وعبد  
المنعم بن غلبون وغيرهما نحو: «خبيراً»<sup>١٠</sup> و«بصيراً»<sup>١١</sup> و«نذيراً»<sup>١٢</sup>، مما قبله ياء  
أو كسرة في حال الوصل والوقف. وكان عامة أهل الأداء من المصريين، يميلون

١- التذكرة : ٢٢٥/١.

٢- من الآية : ٦١ من سورة البقرة.

٣- من الآية : ٢٨٦ من سورة البقرة.

٤- من الآية : ٩٦ من سورة الكهف.

٥- من الآية : ٢ من سورة الذاريات . ونقل ابن الجزري الإجماع على استثناء (مصرأ وإصرأ وقطراً ووزراً  
ووقراً). النشر : ٩٥ / ٢. والحال أن ابن غلبون لم يستثن «وقراً» . ينظر التذكرة : ٢٢٥/١.

٦- من الآية : ٢٢ من سورة الرعد وشبهه.

٧- من الآية : ٤٠ من سورة النمل وشبهه.

٨- [والمدغم] زيادة يقتضيها السياق ، ولا توجد في النسخ المعتمدة.

٩- بالكسرة (ع).

١٠- من الآية : ٣٥ من سورة النساء وشبهه.

١١- من الآية : ٥٨ من سورة النساء وشبهه.

١٢- من الآية : ١١٩ من سورة البقرة وشبهه . وفي (ص) (ومدبرا).

ذلك في الوصل كما في الوقف»<sup>١</sup>.

قال أبو عمرو: «وهو الصواب وبه قرأت وبه آخذ»<sup>٢</sup>. انتهى كلامه.  
قلت: ويمنع الإمالة لابن أبي هاشم وغيره في الوقف، أن<sup>٣</sup> الألف المبدلة  
من التنوين، يلحقها الإمالة<sup>٤</sup> فيه بسبب ترقيق الراء وهي لا تمال، فلما تركوا<sup>٥</sup>  
إمالتها في الوقف، تركوها في الوصل.

[٣٤٧] وَفِي شَرَرٍ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلَّهُمْ

وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضٌ تَقَبَّلًا

علة ترقيق «بشَرَرٍ»<sup>٦</sup>، أن الراء المكسورة أوجبت ترقيق الراء قبلها لقوة  
الكسر عليها، لأن كسرتها ككسرتين<sup>٧</sup>.

ولم يرقق «أولى الضَّرَرِ»<sup>٨</sup> لأجل حرف الاستعلاء.

وأما قوله: (وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضٌ تَقَبَّلًا)، فيريد به ما رواه أبو عمرو  
عن ابن خاقان؛ قال: «وزادني ابن خاقان في الاستثناء، إخلاص الفتح للراء في  
قوله: (حَيْرَانَ)»<sup>٩</sup> في الأنعام»<sup>١٠</sup>.

١- جامع البيان: (ل: ١٠٢-ب).

٢- جامع البيان: (ل: ١٠٢-ب).

٣- لأن (ص).

٤- بالإمالة (ص) (ع).

٥- اضطراب في (ص) (ع). ففي (ص): (فلما أماله في الوقف تركوها في الوصل). وفي (ع) (فلا إمالة  
في الوقف تركي لها في الرصل). ولا معنى لهذا الكلام.

٦- من الآية: ٣٢ من سورة المرسلات.

٧- كسرتين (ع).

٨- من الآية: ٩٥ من سورة النساء.

٩- من الآية: ٧١ من سورة الأنعام.

١٠- جامع البيان: (ل: ١٠٢-١).

قال: «وقرأت على غيره بالترقيق»<sup>١</sup>.

قال: «وهو القياس من أجل الياء. وقد ذهب إلى التفخيم جماعة من أهل الأداء. ورأيت بعض أصحاب أبي جعفر أحمد بن هلال قد نص عليه في كتاب سمعته منه بالفتح. وكذلك رواه داود<sup>٢</sup> عن ورش<sup>٣</sup>.

والحجة فيه، أن التَّون فيه بدلٌ من أَلَفِ التَّانِيثِ في (حيرى).

ولو كانت تلك الألف موجودة، لَوَجَبَ التَّرْقِيقُ، [فلما أبدلت منها النون، لم يبق إلا التفخيم. فلو رُقِقت لَأَحْتَمَلُ أن يكون التَّرْقِيقُ] من أجل تلك الألف التي أبدلت منها النون. والتفخيم يُذهب اللَّبَسَ.

ألا ترى أن التَّرْقِيقَ في ﴿ذَكَرَى﴾ من أجل الياء، لا من أجل الكسر، بدليل أنك إذا قلت: ﴿ذَكَرَى الدَّارَ﴾<sup>٤</sup>، لم تَرُقُق. فكما وجب التفخيم في ﴿ذَكَرَى﴾ بالحذف، وجب التفخيم في ﴿حَيْرَانَ﴾ بالبدل.

[٣٤٨] وَفِي الرَّاءِ عَن (وَرَشٍ) سَوَى مَا ذَكَرْتُهُ

مَذَاهِبُ شَذَّتْ فِي الْأَدَاءِ تَوَقُّلاً

(تَوَقُّلاً): صعوداً وارتفاعاً؛ يقال: تَوَقَّلَ في الجبل، إذا علا صاعداً فيه؛ يشير إلى مذاهب أهل القيروان<sup>٥</sup> وغيرهم في الرء، وأنها مبنية على أقيسة يضعف النص في بعضها ويعدم في بعض.

١- جامع البيان : (ل: ١٠٢-١).

٢- هو أبو سليمان داود بن أبي طيبة العدوي، مولاهم المصري، قرأ على ورش وتحقق بالأداء، قرأ عليه ولده عبد الرحمن ومواس بن سهل وغيرهما، توفي سنة ثلاث وعشرين ومائتين.

معرفة القراء : ٣٧٥/١ (١١٣).

٣- جامع البيان : (ل: ١٠٢-١).

٤- بين المعرفين زيادة من (ح) (ع).

٥- من الآية : ٤٦ من سورة ص.

٦- لعله يقصد مثل ما ضمنه الحصري قصيدته الرائية في قراءة نافع لما قال:

وفي الرء أصل بعد ذلك غامضٌ تدق معانيه عن الكهل والغرُّ.

فمن ذلك ما حدثنا شيخنا أبو القاسم قال: حدثنا أبو الحسن<sup>١</sup> قال: حدثنا أبو داود قال: قال الحافظ أبو عمرو: «زادني أبو الفتح تفخيم<sup>٢</sup> ووزر أخرى<sup>٣</sup> حيث وقع»<sup>٣</sup>.

ونص على ذلك بعض المشيخة. والقياس الإمالة.

قال: «وأما قوله: ﴿وَزَرَكَ﴾ و﴿ذَكَرَكَ﴾<sup>٤</sup> في ألم نشرح، فقال لنا أبو الحسن<sup>٥</sup>: «إن الرأء تحتل في ذلك الإمالة طرداً للقياس، والتفخيم للموافقة بذلك بين رؤوس الآي التي الرأء فيها مفحمة بإجماع نحو: ﴿ظَهَرَكَ﴾<sup>٦</sup> و﴿صَدَرَكَ﴾<sup>٧</sup>»<sup>٨</sup>.

قال أبو عمرو: «وهذا الذي حكاه لنا غير مستقيم. وقياس ذلك: ﴿فُجِّرَتْ﴾<sup>٩</sup> و﴿بُعِثَتْ﴾<sup>١٠</sup> في الانفطار، و﴿كُورَتْ﴾<sup>١١</sup> و﴿سُيِّرَتْ﴾<sup>١٢</sup> في التكوير؛ لأن ما قبل ذلك وما بعده في هاتين السورتين مفحّم بإجماع. غير أنه لا خلاف في إمالة الرأء في ذلك من أجل الكسرة»<sup>١٣</sup>.

١- أبو الحسن هو ابن هذيل تقدم.

٢- من الآية : ١٦٤ من سورة الأنعام وشبهه.

٣- جامع البيان : (ل: ١٠٢-١).

٤- من الآية : ٢ من سورة الشرح.

٥- من الآية : ٤ من سورة الشرح.

٦- هو أبو الحسن ابن غليون . وفي (ع) أبو الفتح.

٧- من الآية : ٣ من سورة الشرح.

٨- من الآية : ١ من سورة الشرح.

٩- جامع البيان : (ل: ١٠٢-١).

١٠- من الآية : ٣ من سورة الانفطار.

١١- من الآية : ٤ من سورة الانفطار.

١٢- من الآية : ١ من سورة التكوير.

١٣- من الآية : ٣١ من سورة الرعد وشبهه.

١٤- جامع البيان : (ل: ١٠٢-١) . وعبارة الداني فيه: «وهذا الذي قال حسن، غير أنه يلزم في ما ضلعي

ذلك نحو ﴿فجرت﴾ و﴿بعثت﴾...

ومن ذلك إخلاصُ أبي الحسن بن غلبون الفتح لها في ثلاثة أحوال:  
 «إذا وقع بعدها ألفٌ ثنية سواء كانت اسماً أو حرفاً. فالاسم نحو: ﴿طَهَّرَا  
 بَيْتِي﴾<sup>١</sup> و﴿فَلَا تَنْتَصِرَانِ﴾<sup>٢</sup>، والحرف نحو: ﴿سَجِرَانِ﴾<sup>٣</sup>؛ لأن ألف الثنية  
 مجهولة لا يُعرف أصلها بواو ولا ياء ولذلك لم يُملها أحد.  
 الثاني: «إذا وقع بعد الراء ألفٌ، بعدها همزة، نحو: ﴿مِرَاءً﴾<sup>٤</sup>  
 و﴿افترَاءً﴾<sup>٥</sup>؛ لأن الهمزة حرف حلق. وقد تقدم الكلام فيه.  
 الثالث: «إذا وقع بعدها ألفٌ، بعدها عينٌ نحو: ﴿سِرَاعاً﴾<sup>٦</sup> و﴿ذِرَاعِيهِ  
 بالوصيد﴾<sup>٧</sup>؛ لأن العين أيضاً حرف حلق.  
 والذي ذكره<sup>٨</sup>، إنما يقدر لو كانت الألف هي الممالة، وإنما الكلام في  
 ترقيق الراء، فالتعليل غير صحيح؛ إذ يقع بعد الراء في غير هذه المواضع حروف  
 الحلق، ولا يَمْنَعُ إمالتها، وذلك بالإعتبار بوجود؛ فالعلة غير صحيحة. ولو علَّلَ  
 ألف الثنية بأنها علامة الرفع في الثنية، فلا يُحيل دلالتها على الرفع بترقيق ما  
 قبلها، إذ يلزم من ترقيقه<sup>٩</sup> أن ينحو بالألف نحو الياء، لأنها أبدأ مع ما قبلها،  
 وليس بين الرفع والياء مناسبة ولا مقاربة، فلما أدى إلى إبطال ما جعلت الألف

١- من الآية : ١٢٥ من سورة البقرة.

٢- من الآية : ٣٥ من سورة الرحمن . وفي (ص) (ع) ولا تَنْتَصِرَانِ.

٣- من الآية : ٤٨ من سورة القصص. وذلك في قراءة غير الكوفيين من السبعة.

٤- التذكرة : ٢٢٤/١.

٥- وذلك (ص).

٦- من الآية : ٢٢ من سورة الكهف.

٧- من الآيتين : ١٣٨ و ١٤٠ من سورة الأنعام.

٨- التذكرة : ٢٢٤/١.

٩- من الآية : ٤٤ من سورة ق.

١٠- من الآية : ١٨ من سورة الكهف .

١١- التذكرة : ٢٢٣/١ . ولم يورد ابن غلبون «ذراعيه بالوصيد»، وإنما أورد «سبعون ذراعاً».

١٢- كرهناه (ح).

١٣- بترقيقه (ع).

له علامة ، عدل إلى التفخيم لتسلم<sup>١</sup> دلالة الألف على الرفع.  
ولهذه العلة، لم تمل ألف التثنية.  
ومن ذلك: «وَزَرَكَ» و«ذَكَرَكَ» و«جَذَرَكَ» و«لَعَبَرَهُ»<sup>٢</sup>  
و«كَبَرَهُ»<sup>٣</sup> و«كَبَرَهُ مَا هُمْ بِيَلْغِيهِ»<sup>٤</sup> و«عَشْرُونَ»<sup>٥</sup> و«إِجْرَامِي»<sup>٦</sup>  
و«حَصَرْتُ صَدُورَهُمْ»<sup>٧</sup> - فخم ذلك قوم<sup>٨</sup> - وكذلك «عَشِيرَتُكُمْ»<sup>٩</sup> .  
فأما «جَذَرَكَ» و«عَبَرَهُ»<sup>١٠</sup> و«عَشْرُونَ»، فاحتجوا فيه بأن الكسرة  
على حرف الحلق، فبعدت عن الرءاء كبعد مخرج حرف الحلق عن مخرجها.  
والشين أيضاً في «عَشْرُونَ»<sup>١١</sup> متفشية، تتصل بالتفشي الذي هو ريح زائدة  
منتشرة<sup>١٢</sup> في الفم عند النطق بها بمخرج طرف اللسان، فقوي الحائل فَفُخِمَ.  
وأما<sup>١٣</sup> «كَبَرَهُ» و«كَبَرَهُ»، فلكون الكسرة على حرف قَرَبَ من مخرج  
حرف الحلق، فبعدت عن الرءاء أيضاً كبعد ما قرب من ما بَعُدَ عنها.  
وعلة «وَزَرَكَ» و«وَزَرَ أُخْرَى» ، أن الساكن الحائل<sup>١٤</sup> من حروف

- ١- لتسلم (ص) وفي (ح) ليسلم.
- ٢- من الآيتين : ٧١ و ١٠٢ من سورة النساء.
- ٣- من الآية : ١٣ من سورة آل عمران وشبهه.
- ٤- من الآية : ١١ من سورة النور .
- ٥- من الآية : ٥٦ من سورة غافر.
- ٦- من الآية : ٦٥ من سورة الأنفال.
- ٧- من الآية : ٣٥ من سورة هود.
- ٨- من الآية : ٩٠ من سورة النساء.
- ٩- منهم : مكّي والمهدوي وابن الفحام وغيرهم . ينظر النشر : ٩٧/٢ .
- ١٠- من الآية : ٢٤ من سورة التوبة.
- ١١- وغيره (ص).
- ١٢- عشرين (ص).
- ١٣- متيسرة (ح).
- ١٤- فأما (ح).
- ١٥- الحائل سقط (ع).

الصغير، فقَوِيَ التفخيم لقوة الفاصل.  
وفي ﴿وَزَرَكَ﴾ و﴿ذِكْرَكَ﴾ أيضاً، أُنْهَمَا رَأْسَ آيَةٍ، فَفُخِّمَا لِلْمُوَافَقَةِ كَمَا سَبَقَ.

ورقق هؤلاء ﴿عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾<sup>١</sup>، وفرقوا بينه وبين ﴿عَشِيرَتِكُمْ﴾، جمعاً بين اللغتين، وإشعاراً بأن التفخيم هو الأصل.  
وأما ﴿إِجْرَامِي﴾، فقالوا: الجيم من مخرج الشين، والشين متفشية، فاقتضى ذلك التفخيم.

وأما ﴿حَصْرَتِ صُدُورَهُمْ﴾، فقالوا: الراء بين صادين؛ فإذا وقفوا على ﴿حَصْرَتِ﴾<sup>٢</sup>، رققوا لضعف موجب التفخيم، وفخموه أيضاً إيجراً للوقوف بحرى الوصل.

### [٣٤٩] وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةِ

إِذَا سَكَنْتَ يَا صَاحِبَ السَّبْعَةِ الْمَلَأَ

إنما اتفق الجميع<sup>٣</sup> على ترقيق الراء إذا سكنت وانكسر ما قبلها، ولم يفعلوا ذلك إذا انكسر ما بعدها في نحو: (مرجع) و(مرفق)؛ لأن الحركة مقدرة بعد الحرف وبين يديه.

فإذا كانت الكسرة قبلها، كانت كأنها عليها؛ مثال ذلك: أن كسرة الفاء من ﴿فِرْعَوْنَ﴾ مثلاً مقدرة بين الفاء والراء، فقربت من الراء حتى كأنها عليها.

وهذا مذهب سيبويه وغيره من الخذاق، أعني تقدير الحركة بعد الحرف المتحرك بها.

فكسرة الجيم من (مرجع) على هذا، مقدرة بينها وبين العين، فبعدت

١- من الآية: ٢١٤ من سورة الشعراء.

٢- حصرت صدورهم (ح).

٣- الجمع (ح).



من الراء، وصارت الجيم في حكم الحائل بين الراء والكسرة.  
ولهذا المعنى قُريء ﴿بِالسُّوقِ﴾<sup>١</sup>: لما كانت ضمة السين مقدرة بعدها،  
قدرت الضمة كأنها على الواو، فهمزت.  
وقد اطرَد جعل الواو المضمومة همزةً، إلا واواً واحدةً<sup>٢</sup> على خلاف  
فيها<sup>٣</sup>.

[٣٥٠] وَمَا حَرَفُ الْإِسْتِعْلَاءِ بَعْدُ فَرَاؤُهُ

لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَذَلُّلاً

[٣٥١] وَبِجَمْعِهَا قِطْ خُصَّ ضَعُطٌ وَخُلْفُهُمْ

بِفَرْقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايِخِ سَلْسَلًا

يعني: والذي بعده من الراءات حرف الاستعلاء، فراؤه إن شئت رددت  
الضَّمِيرَ إلى (مَا)، وإن شئت أعدته<sup>٤</sup> على حرف الاستعلاء، فتكون الراء مضافة  
إليه؛ لأنه قد حكم عليها فأوجب لها<sup>٥</sup> التّفخيمَ ومنعها الإمالة. وهذا يكون في  
الساكنة والمفتوحة.

فأما المفتوحة، فهو مقصور فيها على ثلاثة أحرف بأيّ حركة تحركن،  
ولا يقعن إلا بعد ألف تلي الراء، وهن الضاد والطاء والقاف، نحو: ﴿إِعْرَاضًا﴾<sup>٦</sup>

١- من الآية: ٣٣ من سورة ص. وبالحمز يقرأ قبل. التيسير: ١٦٨.

٢- إلا واو واحد (ح).

٣- قال مكّي: «قال بعض العلماء: إنه إنما همزن على توهم الضمة قبل الواو، فكأنه همز الواو لانضمامها، وهذا بعيد في التأويل، غير قوي في النظر. حكى الأخفش أن أبا حية النمرى وهو فصيح، كان يهزم الواو إذا انضم ما قبلها، كأنه يقدر الضمة عليها، فيهمزها، كأنها لغة، وهي لغة قليلة خارجة عن القياس». الكشف: ١٦١/٢.

٤- أعدته (ح).

٥- له (ص).

٦- من الآية: ١٢٨ من سورة النساء.

و«إِعْرَاضُهُمْ»<sup>١</sup> و«إِلَى صِرَطٍ»<sup>٢</sup> و«الصِّرَطُ الْمُسْتَقِيمُ»<sup>٣</sup> و«هَذَا صِرَطٌ»<sup>٤</sup> و«الْفِرَاقُ»<sup>٥</sup> و«الْأَشْرَاقُ»<sup>٦</sup>.

روعي في ذلك ما في الضاد والطاء من الإطباق، وهو ذهاب اللسان إلى جهة الحنك الأعلى، فأشبه التفخيم، فحسن التفخيم في الأسماع، وسَهِّلَ في النطق، لأخذ الصوت في جهة واحدة جهة الصعود.

وروعي ما في القاف أيضاً من الاستعلاء، والاستعلاء<sup>٧</sup> يَطْلُبُ التفخيم. وأما الساكنة، فنحو: «إِرْصَادًا»<sup>٨</sup> و«لِبِالْمِرْصَادِ»<sup>٩</sup> و«قِرْطَاسٍ»<sup>١٠</sup> و«فِرْقَةٍ»<sup>١١</sup>.

وأما قوله تعالى: «كُلُّ فِرْقٍ»<sup>١٢</sup>، فالراء فيه رقيقة لوقوعها بين كسرتين، وفخمها بعضهم لمكان حرف الاستعلاء<sup>١٣</sup>.

قال الحافظ أبو عمرو: «والوجهان جيدان».

وإلى هذا أشار بقوله: (جَرَى بَيْنَ أَلْمَشَايِخِ سَلْسَلًا).

١- من الآية : ٣٥ من سورة الأنعام.

٢- من الآية : ١٤٢ من سورة البقرة وشبهه.

٣- من الآية : ٦ من سورة الفاتحة، وفي (ج) سقط «المستقيم».

٤- من الآية : ١٢٦ من سورة الأنعام.

٥- من الآية : ٢٨ من سورة القيامة.

٦- من الآية : ١٨ من سورة ص.

٧- والاستعلاء سقط (ج).

٨- من الآية : ١٠٧ من سورة التوبة.

٩- من الآية : ١٤ من سورة الفجر، وفي (ص) والمرصاد.

١٠- من الآية : ٧ من سورة الأنعام.

١١- من الآية : ١٢٢ من سورة التوبة.

١٢- من الآية : ٦٣ من سورة الشعراء.

١٣- جامع البيان: (ل: ١٠٣-١). ونص كلام الداني فيه : «وقد اختلف أهل الأداء في قوله: «كُلُّ فِرْقٍ»

في الشعراء، فمنهم من يفخم الراء فيه لأجل حرف الاستعلاء، ومنهم من يرققها لوقوعها بين حرفين مكسورين، والأول أقيس».

ومعنى قوله: (قَطْ خُصَّ ضَعُطٍ) ، أي أقم في القِيْظ في خص ضيق.  
والضعط : الضيق ؛ أي اقنع من الدنيا بمثل ذلك.

[٣٥٢] وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفَصَّلٍ  
فَفَحَّخْمْ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلًا

الكسر العارض يأتي قبل الراء على نوعين:  
أحدهما: ما كُسِرَ لالتقاء<sup>١</sup> الساكنين نحو: «وَأِنْ أَمْرًا»<sup>٢</sup> و«أَوْ أَمْرًا»<sup>٣</sup>،  
و«قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ»<sup>٤</sup> .  
والنوع الثاني: أن يُتَدَيَّ همزة الوصل في<sup>٥</sup> مثل هذه الكلمات فتقول:  
«امْرَأَة»، فتكسر همزة الوصل؛ فهذا يفحَّخْمْ، لأن الكسرة غير أصلية؛ ولأن  
الكسرة في همزة<sup>٦</sup> الوصل غير لازمة؛ لأنها لا توجد إلا في حال الابتداء.  
وأما المفصل فهو<sup>٧</sup> أيضاً ضربان:  
أحدهما، أن تكون الكسرة في كلمة والراء في أخرى، نحو: «بَأْمَرِ رَبِّكَ»<sup>٨</sup>  
و«فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ»<sup>٩</sup> و«فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ»<sup>١٠</sup> و«أَبُوكِ امْرَأَةٌ»<sup>١١</sup>.

١- لالتقاء (ح).

٢- من الآية : ١٢٨ من سورة النساء.

٣- من الآية : ١٢ من سورة النساء.

٤- من الآية : ٥١ من سورة يوسف.

٥- في سقط (ص).

٦- همز (ع).

٧- فهذا (ع).

٨- من الآية : ٦٤ من سورة مريم.

٩- من الآية : ٩٥ من سورة الكهف.

١٠- من الآية : ٣٠ من سورة يوسف.

١١- من الآية : ٢٨ من سورة يوسف.

والضرب الثاني، أن يتقدمها لَامُ الجَرِّ أو بَاوُهُ نَحْوُ: «بِرَسُولٍ»<sup>٢</sup> و«بِرَزَقَيْنِ»<sup>٣</sup> و«بِرَشِيدٍ»<sup>٤</sup> و«لِرَجُلٍ»<sup>٥</sup>. فهذا في حكم المنفصل؛ لأنه زائد في الكلمة يمكن إسقاطه منها، فافتضى ذلك التفخيم، لعدم ملازمة المجاورة بين الراء والكسرة.

### [٣٥٣] وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ يَاءٌ فَمَا لَهُمْ

بِتَرْقِيْقِهِ نَصٌّ وَثِيْقٌ فَيَمْثُلَانِ

يقول: وَمَا وَجَدَ من الراءات بعده كسرة أو ياء وقد انعدم موجبُ الترقيق المذكور قبله، فذلك مفخم<sup>٦</sup>. ولا يعتد بما بعده نحو: «مَرَجَعُكُمْ»<sup>٧</sup> و«كُرْسِيَّهٖ»<sup>٨</sup> و«سَأَرْهَقُهُ»<sup>٩</sup>، لما قدمته من أن حركة الحرف<sup>١٠</sup> مقدرة بعده وبنيته، من بُعد الكسرة عن الراء.

١- ونحو (ح).

٢- من الآية : ٦ من سورة الصف.

٣- من الآية : ٢٠ من سورة الحجر.

٤- من الآية : ٩٧ من سورة هود.

٥- من الآية : ٤ من سورة الأحزاب.

٦- فلذلك فخم (ص).

٧- من الآية : ٥٥ من سورة آل عمران وشبهه.

٨- من الآيتين : ٢٥٥ من سورة البقرة ، و ٣٤ من سورة ص.

٩- من الآية : ١٧ من سورة المدثر.

١٠- الحركة التي للحرف (ح).

واستثنى قوم<sup>١</sup> من هذا ما كان بعده همزة مكسورة نحو: ﴿بين المرء﴾<sup>٢</sup>،  
فرق لأجل كسرة<sup>٣</sup> الهمزة ؛ إذ<sup>٤</sup> كان الكسر فيها أقوى منه في ﴿كرسيه﴾<sup>٥</sup>  
و﴿مرجعهم﴾<sup>٥</sup> وشبهه.

ووجه قوة<sup>٦</sup> الكسر فيها، كونها مُشَابِهَةً حروف<sup>٧</sup> المد واللين ؛ ولما قوي  
الكسر فيها قوي في ما شابهها.

وأيضاً، فكأنه استشعر إلقاء حركة الهمزة على الراء، وكسرها بكسرتها،  
فصارت في حكم الراء المكسورة الواجب ترفيقها وإن كانت ساكنة. وليس  
كذلك الحكم في ﴿كرسيه﴾ وشبهه.

ولهذا الاستشعار، أدخلوا عليه همزة الوصل اعتداداً بهذا الحذف<sup>٨</sup> المقدر  
والإلقاء المستشعر.

ومعاملتهم إياه في التعويض مما استشعروا حذفه، معاملة (اسم) و(ابن) في  
تعويضهما مما حذف منهما فقالوا : (هذا امرؤ) كما قالوا<sup>٩</sup> : (هذا ابن).

فحكم الترفيق في هذا لهذا التوهم، كحكم إدخال همزة الوصل عليه  
لأجله أيضاً.

١- منهم أبو الحسن الحصري . وذلك مراد قوله في قصيدته الرائية :

وَلَا تَقْرَأَنَّ رَأَ الْمَرْءِ إِلَّا رَقِيقَةً لَدَى سُوْرَةِ الْأَنْفَالِ أَوْ قِصَّةَ السَّحْرِ

وقال الداني: «وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وغيره، يروون عن  
قراءتهم ترفيق الراء في قوله : ﴿بين المرء﴾ حيث وقع ، من أجل جره للهمزة . وتفخيمها أقيس لأجل  
الفتحة». جامع البيان : (ل: ١٠٣-١).

٢- من الآيتين : ١٠٢ من سورة البقرة ، و ٢٤ من سورة الأنفال.

٣- كسر (ح).

٤- إذا (ع).

٥- من الآية : ١٠٨ من سورة الأنعام وشبهه.

٦- قوم (ح).

٧- لحروف (ص).

٨- الحرف (ح).

٩- قال (ح).

وأما وقوعُ الياء بعدها، فنحو: ﴿قَرِيَّةٌ﴾<sup>١</sup> و﴿مَرِيْمٌ﴾<sup>٢</sup>، فذهب قوم<sup>٣</sup> إلى ترقيق الراء كما تُرقيق لِيَاءِ الواقعة قبلها، ليتقارب الصوت ويتشاكل. [قالوا: ولو فحمنّاها، لَتَضَادَّ وتنافر، وحصلت في اللفظ كلفة]<sup>٤</sup>. قالوا: والفرق بين الياء والكسرة، أن الحركة على الحرف المكسور بعدها، مقدرة بعده؛ فكأن الكسرة ما جاورت الراء والياء المفتوحة بعدها حركتها، مقدرة بين يديها؛ فكأنها قد وليت الراء ساكنة، فكان حكمها [حكم]<sup>٥</sup> الياء الساكنة قبلها، وهذا قياس.

[٣٥٤] وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاعَةِ مَدْخَلٌ

فَدُوْنُكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاً

نبه على مذهب أبي عمرو في التفخيم، وحض<sup>٦</sup> على لزومه وصحة<sup>٧</sup> نقله. ومن حجة أبي عمرو على التفخيم، أن الياء إذا تحركت بالفتح، التحقت بسائر<sup>٨</sup> الحروف، فلم توجب إمالة ولا ترقيقاً<sup>٩</sup>.

١- من الآية: ٢٥٩ من سورة البقرة وشبهه.

٢- من الآية: ٨٧ من سورة البقرة وشبهه.

٣- قال ابن الجزري: «فأما ﴿قَرِيَّةٌ﴾ حيث وقعت و﴿مَرِيْمٌ﴾، فنص على الترقيق فيها لجميع القراء، أبو عبد الله ابن سفيان وأبو محمد مكي وأبو العباس المهدوي وأبو عبد الله بن شريح وأبو القاسم ابن الفحام وأبو علي الأهوازي وغيرهم من أجل سكوتها ووقوع الياء بعدها. وقد بالغ أبو الحسن الحصري في تغليب من يقول بتفخيم ذلك فقال: وإن سكنت الياء بعد كرمم فرقق وغلط من يفخم عن قهر». النشر: ١٠٢/٢.

٤- بين المعرفين زيادة من (ح).

٥- حكم زيادة من (ح).

٦- وخص (ع).

٧- لصحة (ص).

٨- كسائر (ح).

قال : ولو كان هذا المذهب صحيحاً ، لكانت الياء الساكنة به أولى وكذلك الكسرة ، إذا<sup>١</sup> كانتا توجبان ذلك إذا سبقتا ، فكان يوجب<sup>٢</sup> ترقيق ﴿بَشْرَيْنَ﴾<sup>٣</sup> و ﴿الْبَحْرَيْنِ﴾<sup>٤</sup> و ﴿جَرَيْنَ﴾<sup>٥</sup> و ﴿فـ[أَغْرَيْنَا]﴾<sup>٦</sup> .  
وللكسرة في نحو : ﴿مَرْضِيًّا﴾<sup>٧</sup> و ﴿مَرْفِقًا﴾<sup>٨</sup> و ﴿مَرْجُعُهُمْ﴾<sup>٩</sup> و ﴿لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ﴾<sup>١٠</sup> و ﴿مِنْ قَرْنٍ﴾<sup>١١</sup> و ﴿مِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾<sup>١٢</sup> و ﴿يَرْجِعُونَ﴾<sup>١٣</sup> و ﴿الْأَنْعَمِ وَالْحَرِثِ﴾<sup>١٤</sup> .

قال: وفي الإجماع على تفخيم الرّاء في هذه المواضع، دليلٌ بينٌ على خطأ من رَقَّقَ الرّاء في ما تقدم واعتلّ بمكان الياء.

وأجابَه بعض الشيوخ فقال: امتناع الترقيق لا يخلو؛ إما أن يكون لفتحة الياء، أو لأن الياء بعد الرّاء.

فإن كان المانع فتحة الياء، فإن الياءَ حكمَها في الترقيق عند اللفظِ بها مع الفتح، حكمَها مع السكون ؛ وذلك أمرٌ محسوس إذا قلت: (يا) . ألا ترى أن تفخيمها خطأ بإجماع !؟

١- كذا في جميع النسخ . ولعل الأقرب إلى السياق (إذ).

٢- يجب (ح).

٣- من الآية : ٤٧ من سورة المؤمنون.

٤- من الآية : ٦٠ من سورة الكهف وشبهه.

٥- من الآية : ٢٢ من سورة يونس.

٦- من الآية : ١٤ من سورة المائدة.

٧- من الآية : ٥٥ من سورة مريم.

٨- من الآية : ١٦ من سورة الكهف، بفتح الميم وكسر الفاء، وهي قراءة نافع وابن عامر. التيسير : ١٤٢.

٩- من الآية : ١٠٨ من سورة الأنعام.

١٠- من الآية : ٣٥ من سورة النور.

١١- من الآية : ٦ من سورة الأنعام وشبهه.

١٢- من الآية : ٦٤ من سورة الأنعام.

١٣- من الآية : ١٨ من سورة البقرة وشبهه.

١٤- من الآية : ١٤ من سورة آل عمران.

وإذا<sup>١</sup> كان حكمُ الترقيق في اللفظ بها باقياً كما قلنا، فما<sup>٢</sup> يمنع من ترقيق  
 الرء التي قبلها لأجلها، ليتجانس الصوت ويتقارب اللفظ بهما ؟  
 قال: وأيضاً، فإن الياء تزيد بالتحرك ثقلًا؛ فمراعاة المتحركة في ترقيق ما  
 قبلها، أقوى من مراعاة الساكنة لها لزيادتها في الثقل<sup>٣</sup> عليها. وإن كان المانع  
 كون الياء بعدُ . فترقيقُ الرء فرعٌ عن الإمالة، والإمالة أكثرُ أسبابها بعدُ.  
 وإذا<sup>٤</sup> كانت أسباب الأصل كذلك، لم تمنع أسباب الفرع تأخرها.  
 قال: وأما مواضع الإجماع التي ذكرها، فإن الياء فيها لا تخلو من قسمين:  
 أن تكون ياءً تنثيةً، أو تكون لام الفعل منقلبةً عن ألف.  
 فأما ياء التنثية، فإنها<sup>٥</sup> لا تلزم الترقيق لها، لكونها غير لازمة؛ لأنها تنتقل في  
 الرفع إلى الألف.  
 وأما لام الفعل، فلا يلزم الترقيق لها أيضاً، لكون التغيير فيها عارضاً  
 لاتصال المضمَر المرفوع بها. وليس كذلك الياء في ﴿مريم﴾ و﴿قريّة﴾ وشبههما.  
 ثم قال: فإن قيل: فيلزمك الترقيق لتلك الألف الأصلية إذا<sup>٦</sup> كانت منقلبةً  
 عن ياء كما يلزم في نحو: ﴿افترى﴾<sup>٧</sup>، إن كان التغيير في هذه الياء عارضاً كما  
 زعمت، وكان أصلها الألف !  
 والجواب: أن هذه الألف إنما يلزم الترقيق لها إذا وجدت.

١- وإن كان (ح).

٢- بما (ص).

٣- الثقل (ح).

٤- ترقيق (ص).

٥- وإن كانت (ص).

٦- فلأنها (ص).

٧- إذ كانت (ع).

٨- من الآية: ٩٤ من سورة آل عمران وشبهه.

٩- وإن كان (ح).



فأما إذا عُدمت وَتَابَ غَيْرُهَا مَتَابَهَا، لم يجب لها شيء من ذلك، فسقط الاعتراض.

ثم قال: فإن قيل: هلا عاملتم الراء من «يوتغ»<sup>١</sup> وشبهه في الترقيق لمحلورة الياء<sup>٢</sup> قبلها، معاملة الراء من «مريم»<sup>٣</sup> في الترقيق لمجاورة الياء<sup>٤</sup> بعدها؟ والجواب<sup>٥</sup> من وجهين:

أحدهما: أن الياء من «يوتغ» مزيدة للمضارعة؛ فسكون الراء بعدها عارض من أجلها، فلم يُعتدَّ به. ألا ترى أنها مفتوحة في الماضي نحو قولك: (رتغ)، وليس كذلك الياء من «مريم» فإنها أصلية معتد بها، فسكون الراء قبلها لازم، فلذلك اختلفا.

والثاني: أن حركة الياء من «يوتغ»، قد حذرت بينها وبين الراء، فضعف الترقيق لذلك وقوي التفتيح. وليس كذلك الياء في «مريم»؛ لأنها قد وليت الراء، ولم تحجز حركتها بينهما، إذ كانت مقدرة بعدها، فافترقا.

### [٣٥٥] وَتَرْقِيقُهَا مَكْسُورَةٌ عِنْدَ وَصْلِهِمْ

وَتَفْخِيمُهَا فِي الْوَقْفِ<sup>٦</sup> أَجْمَعُ أَشْمَلًا

لا خلاف في ترقيق الراء المكسورة في الوصل، وسواء كانت الكسرة

١- من الآية: ١٢ من سورة يوسف. وبالياء قرأ الكوفيون ونافع، وقرأ الباقون بالنون، وكسر الحرمان العين، وحزمها الباقون. التيسير: ١٢٨.

٢- الراء (ح).

٣- في (ص).

٤- مجاورة (ع).

٥- بين القوسين سقط (ح).

٦- فالجواب (ح).

٧- النصب (ح).

عارضة نحو: «وأنذر الناس»<sup>١</sup>، أو غير<sup>٢</sup> ذلك لغلبة الكسر<sup>٣</sup> عليها، ولما يقدر فيه من التكرير المقدّر في الراء.

ولأنّ التفخيم ضربٌ من إشباع الفتح، فلو فحمت المكسورة، لصار فيها ضربٌ من الفتح، فيؤدي ذلك إلى كون الحرف مفتوحاً مكسوراً في حال واحدة، وذلك مُحال.

فإن وقفت عليها بالسكون، ولم تَرْمُ حركتها وكان قبلها فتحة أو ضمة نحو: «(من مطر)»<sup>٤</sup> و«(دسر)»<sup>٥</sup>، فحمت الراء في مذهب الجميع. وهو معنى قوله: (أَجْمَعُ أَشْمَلًا)؛ أشار إلى إجماع القراء، لأن موجب الترقيق معدوم.

[٣٥٦] وَلَكِنَّهَا<sup>٦</sup> فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا

تُرْقِقُ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمَّيلاً

يعني مع غيرها من الراءات المفتوحة أو المضمومة، إذا وقفت عليها بالسكون وقبلها كسرة أو فتحة ممالأة عند من رأى الإمالة، فالوقف عند الجميع على ذلك كله بالترقيق، لسكونها وانكسار ما قبلها نحو: «مقتدر»<sup>٧</sup> و«مدكير»<sup>٨</sup>.

١- من الآية : ٤٤ من سورة إبراهيم.

٢- وغير (ص).

٣- الكسرة (ح).

٤- وكانت (ص).

٥- من الآية : ١٠٢ من سورة النساء.

٦- من الآية : ١٣ من سورة القمر.

٧- في هامش (ع) حاشية نصها: «(ولكنها)، أي هذه الراء المكسورة المتقدم ذكرها في البيت السابق (مع غيرها) أي وغيرها من الراءات المفتوحات أو المضمومات، ترقيق عند الوقف إذا تقدمها أحد الأسباب الثلاثة، وهي الياء الساكنة، أو الكسرة، أو الإمالة».

٨- من الآيتين : ٤٢ و ٥٥ من سورة القمر.

٩- من الآية : ١٥ من سورة القمر وشبهه.

والإمالة نحو: «الاجبار»<sup>١</sup> و«النار»<sup>٢</sup> و«القهار»<sup>٣</sup>.  
وكذلك إن وقفت لورش<sup>٤</sup> على قوله تعالى: «بشر»<sup>٥</sup>، رقت من  
أجل الفتحة الممالة.

[٣٥٧] أَوِ الْيَاءِ تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرَوُّهُمْ

كَمَا وَصَلِيَهُمْ فَأَبْلُ الذِّكَاءِ مُصَقَّلاً

وكذلك إن وقع قبل الراء ياء ساكنة نحو: «من بشر ولا نذير»<sup>٦</sup>  
و«الخبير»<sup>٧</sup> و«نعم النصير»<sup>٨</sup>، وقفت للجميع بترقيقتها، هذا<sup>٩</sup> إذا وقفت  
بالسكون. فإن وقفت بالروم، فالمضمومة مفحمة في غير مذهب ورش مع  
الروم، مرققة في مذهبه<sup>١٠</sup>، وقف بالسكون أو بالروم؛ نحو: «سحر مستمر»<sup>١١</sup>  
و«بشير ونذير»<sup>١٢</sup>.

وأجمعوا على ترقيقتها إذا وقفوا بالسكون أو بالإشمام.  
وعلة ذلك ظاهرة.

٢

١- من الآية : ٣٤ من سورة التوبة.

٢- من الآية : ٣٩ من سورة البقرة.

٣- من الآية : ٤٨ من سورة إبراهيم.

٤- لورش سقط (ص).

٥- من الآية : ٣٢ من سورة المرسلات.

٦- من الآية : ١٩ من سورة المائدة.

٧- من الآية : ٢٣٤ من سورة البقرة وشبهه.

٨- من الآيتين : ٤٠ من سورة الأنفال، و٧٨ من سورة الحج.

٩- هذا كله (ح).

١٠- في مذهب من وقف (ع).

١١- من الآية : ٢ من سورة القمر.

١٢- من الآية : ١٩ من سورة المائدة.

وأجمعوا أيضاً على ترقيق المكسورة<sup>١</sup> إذا وقفوا بروم الحركة بأي حركة تحرك ما قبلها. فإن وقفوا بالسكون، فإن كان قبلها فتحة أو ضمة نحو: «من مطر» و«دُسُر»<sup>٢</sup>، أجمعوا على تفخيمها. وإن كان قبلها كسر<sup>٣</sup> أو إمالة أو ياء، نحو: «مستمر» و«منهمر»<sup>٤</sup> و«على البر»<sup>٥</sup> و«من بشير ولا نذير»<sup>٦</sup>، ونحو: «الابرار»<sup>٧</sup> و«من قوار»<sup>٨</sup>، أجمعوا على الترقيق.

وكذلك «بشر»<sup>٩</sup> في مذهب ورش وغيره، ففخّمتها إلا أن تروم.

وكذلك أجمعوا على المفتوحة المكسورة<sup>١٠</sup> ما قبلها.

وإذا أتى قبلها ياء، فوقفوا عليها بالترقيق؛ لأنه لا وجه إلا السكون نحو: «ليغفر»<sup>١١</sup> و«الخنازير»<sup>١٢</sup>.

وأجمعوا أيضاً على تفخيمها إذا انفتح ما قبلها أو انضم نحو: «ألم تر»<sup>١٣</sup> ونحو: «اليسر»<sup>١٤</sup> و«العسر»<sup>١٥</sup>.

١- المكسورة (ح).

٢- كسرة (ص).

٣- من الآية : ١١ من سورة القمر.

٤- من الآية : ٢ من سورة المائدة ، وفي (ح) سقط «على البر».

٥- من الآية : ١٩٣ من سورة آل عمران وشبهه.

٦- من الآية : ٢٦ من سورة إبراهيم.

٧- من الآية : ٣٢ من سورة المرسلات، وفي (ص) (ع) كسرت.

٨- المكسورة (ص) (ع).

٩- من الآية : ٢ من سورة الفتح.

١٠- من الآية : ٦٠ من سورة المائدة.

١١- من الآية : ٢٤٣ من سورة البقرة وشبهه.

١٢- من الآية : ١٨٥ من سورة البقرة.

١٣- من الآية : ١٨٥ من سورة البقرة.

[٣٥٨] وَفِيمَا عَدَا هَذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ

عَلَى الْأَصْلِ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُتَعَمِّلًا

أشار إلى أن الأصل التفخيم ، وقد سبق الكلام فيه.

باب  
اللامات

[٣٥٩] وَغَلَّظَ (ورش) فَتَحَ لَامٍ لِصَادِهِا

أَوْ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلُ تَنْزُلًا

[٣٦٠] إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلَاتِهِمْ

وَمَطْلَعٍ أَيْضًا ثُمَّ ظَلٌّ وَيُوصَلًا

اعلم أن الرواية ثبتت عن ورش من طريق أبي يعقوب، أن نافعاً<sup>١</sup> كان يفخم اللام المفتوحة الواقعة بعد الصاد والطاء المفتوحين أو الساكتين، نحو: «صَلَاتِهِمْ»<sup>٢</sup> و«سَيِّضُونَ»<sup>٣</sup> و«فَيُصَلِّبُ»<sup>٤</sup> و«ظَلَمُوا»<sup>٥</sup> و«مَنْ أَظْلَمُ»<sup>٦</sup>. فأما التي قبلها<sup>٧</sup> الطاء مفتوحة أو ساكنة، فابن<sup>٨</sup> غلبون أبو الحسن يرفقها<sup>٩</sup>. وعلى تفخيمها الخلاق.

قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله: «وبتغليظ اللام مع الثلاثة قرأت على ابن خاقان وعلى فارس بن أحمد. وسألته فأخبرني بذلك عن قرأته؛ وذلك نحو<sup>١٠</sup>:

١- التبصرة : ١٤٤، التيسير : ٥٨ وغيرهما.

٢- من الآية : ٩٢ من سورة الأنعام وشبهه.

٣- من الآية : ١٠ من سورة النساء.

٤- من الآية : ٤١ من سورة يوسف.

٥- من الآية : ٥٩ من سورة البقرة وشبهه.

٦- من الآية : ١١٤ من سورة البقرة وشبهه.

٧- قبل الطاء (ص).

٨- وابن (ص) (ع).

٩- التذكرة : ٢٤٦/١.

١٠- نحو سقط (ح).

﴿طَلَّةٌ﴾<sup>١</sup> و﴿مَطْلَعٌ﴾<sup>٢</sup> و﴿مُعْطَلَةٌ﴾<sup>٣</sup> و﴿مُطْلَعٌ﴾<sup>٤</sup>.

ولم يذكر هذا الخلاف أبو عمرو في التيسير؛ لأنه عول على التفخيم مع الأحرف الثلاثة.

ولذلك<sup>٥</sup> أيضاً لم يذكر في التصيد.

وعلة هذا التفخيم، إطباق هذه الأحرف واستعلاؤها؛ فأريد أن يجري اللسان على طريقة واحدة.

فإن انكسر الحرف، نأفى الكسر التفخيم ووافق الترقيق، وذلك نحو: ﴿فُصِّلَتْ﴾<sup>٦</sup> و﴿عُطِّلَتْ﴾<sup>٧</sup> و﴿فِي ظِلِّ﴾<sup>٨</sup>.

وكذلك إن انضم نحو: ﴿ظَلَّةٌ﴾<sup>٩</sup> و﴿ظُلِّلَ﴾<sup>١٠</sup>.

فأما الضاد، فلم يعتبرها أكثرهم، وقد ذكر بعضهم<sup>١١</sup> التفخيم في نحو: ﴿ضَلَّلْنَا﴾<sup>١٢</sup> و﴿أَضَلُّنَا﴾<sup>١٣</sup>، ولم ير ذلك الحافظ أبو عمرو ولا جماعة من الأئمة.

وعلة ذلك، أن الضاد أضعف من أخواتها. والإعتماد في جميع ذلك على

١- من الآية : ٢٣١ من سورة البقرة وشبهه.

٢- من الآيتين : ٢٢٨ و ٢٤١ من سورة البقرة.

٣- من الآية : ٤٥ من سورة الحج.

٤- من الآية : ٥ من سورة القدر.

٥- جامع البيان: (ل: ١٠٣-ب).

٦- وكذلك (ص).

٧- من الآية : ١ من سورة هود وشبهه.

٨- من الآية : ٤ من سورة التكوين.

٩- من الآيتين : ٥٦ من سورة يس، و ٤١ من سورة المرسلات.

١٠- من الآية : ١٧١ من سورة الأعراف.

١١- من الآية : ٢١٠ من سورة البقرة وشبهه.

١٢- قال ابن الجزري: «وقد شذ بعض المغاربة والمصريين، فرووا تغليظ اللام في غير ما ذكرناه، فروى صاحب الهداية والكافي والتجريد تغليظها بعد الظاء والصاد الساكنين إذا كانت مضمومة». الزهر: ١١٥/٢.

١٣- من الآية : ١٠ من سورة السجدة.

١٤- من الآية : ١٧ من سورة الفرقان.

النقل لآ على القياس . ولو كان للقياس مدخل لكان : ﴿خَلَطُوا﴾<sup>١</sup> و﴿أَخْلَصُوا﴾<sup>٢</sup> و﴿الْمُخْلِصِينَ﴾<sup>٣</sup> و﴿غَلَقَتْ﴾<sup>٤</sup> و﴿خَلَقَ﴾<sup>٥</sup> و﴿الْخُلَطَاءِ﴾<sup>٦</sup> أولى بالتفخيم، لوقوعه بين مستعنيين .  
إلا أن<sup>٧</sup> القراءة سنة متبعة على ما وردت من غير معارضة، [لا]<sup>٨</sup> كما كان قوم يغلطون اللام في ذلك اعتماداً على القياس .

[٣٦١] وَفِي طَالٍ خُلْفٌ مَعَ فَصَالٍ وَعِنْدَمَا

يُسَكِّنُ وَقَفًا وَالْمُفَخِّمُ فُضًّا

من غلظ في : ﴿طَالٍ﴾<sup>٩</sup> و﴿فَصَالًا﴾<sup>١٠</sup> و﴿يَصْلَحًا﴾<sup>١١</sup> ونحوه، لم يعد الحائل حاجزاً ولا مانعاً للتغليظ، كما لم يكن مانعاً منه في : ﴿الْفِرَاقُ﴾<sup>١٢</sup> و﴿الصرط﴾<sup>١٣</sup>، وهذا<sup>١٤</sup> هو الأولى .  
ومن رقق اعتدَّ بالحائل حاجزاً<sup>١٥</sup> .

F

١- من الآية : ١٠٢ من سورة التوبة .

٢- من الآية : ١٤٦ من سورة النساء .

٣- من الآية : ٢٤ من سورة يوسف وشبهه .

٤- من الآية : ٢٣ من سورة يوسف .

٥- من الآية : ٢٩ من سورة البقرة وشبهه .

٦- من الآية : ٢٤ من سورة ص .

٧- لأن (ع) .

٨- لا زيادة من (ح) .

٩- من الآية : ٤٤ من سورة الأنبياء .

١٠- من الآية : ٢٣٣ من سورة البقرة .

١١- من الآية : ١٢٨ من سورة النساء . وذلك في قراءة غير الكوفيين .

١٢- من الآية : ٢٨ من سورة القيامة .

١٣- من الآية : ٦ من سورة الفاتحة وشبهه .

١٤- فهذا (ح) .

١٥- الحاجز (ص) (ع) .



وأما ما يسكن من اللامات المغلظة المذكورة في الوقف نحو: ﴿أَنْ يُوَصِّلَ﴾<sup>١</sup>، ففيه<sup>٢</sup> أيضاً الوجهان: التعليل، لأن السكون عارض وهو الأقيس. والآخر، الترقيق؛ لأنها ساكنة.

### [٣٦٢] وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ

وَعِنْدَ رُءُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اعْتَلَى

ومثل هذا الحكم في المُسَكَّنِ<sup>٣</sup> وَقَفًا، الحكم في اللام التي بعدها ألف منقلبة عن ياء في غير رأس آية. وذلك لا يكون إلا مع الصاد في نحو قوله تعالى: ﴿وَيَصْلِيْهَا﴾<sup>٤</sup> و﴿مُصَلَّى﴾<sup>٥</sup> و﴿يَصَلِّي سَاعِيْرًا﴾<sup>٦</sup> و﴿تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً﴾<sup>٧</sup> و﴿لَا يَصْلِيْهَا إِلَّا الْإِشْقَى﴾<sup>٨</sup>، وفي تبت يدا أبي لهب: ﴿سَيَصَلَّى﴾<sup>٩</sup>. والتعليل يَحْسَنُ طَرْدًا للأصل<sup>١٠</sup> في نظائر ذلك مما لم تصحبه ألف منقلبة عن الياء.

والترقيق على الأصل أيضاً<sup>١١</sup> في إمالة ما كان من ذوات الياء بين بين. والتعليل هاهنا أولى.

١- من الآية : ٢٧ من سورة البقرة وشبهه.

٢- فعنه (ص).

٣- المستكن (ح).

٤- من الآية : ١٨ من سورة الإسراء.

٥- من الآية : ١٢٥ من سورة البقرة.

٦- من الآية : ١٢ من سورة الانشقاق.

٧- من الآية : ٤ من سورة الغاشية.

٨- الآية : ١٥ من سورة الليل . وفي (ص) زيادة ﴿الذي﴾.

٩- من الآية : ٣ من سورة المسد.

١٠- طرد الأصل (ح).

١١- والترقيق أيضاً على الأصل (ع): تفرد وتأخير.

فأما ما وقع من ذلك في <sup>١</sup> رأس آية، فليس إلا ثلاثة مواضع :  
 ﴿وَلَا صَلَّيْ﴾ <sup>٢</sup> و﴿ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ <sup>٣</sup> و﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ <sup>٤</sup> ،  
 فالحكم كذلك . إلا أن الترفيق هاهنا أولى بمذهبه، لاعتباره المساواة بين الألفاظ  
 في رؤوس الآي؛ ولأن الرواية في ذلك بإمالة بين بين. ولم يستثن الرواة من  
 ذلك شيئاً.

ألا تراه أmaal في ذلك ذوات الواو في الأفعال والأسماء لعل المساواة ، ولم  
 يفعل ذلك فيها في غير رؤوس الآي ؟ فهذا مما يُقوي الترفيق هاهنا .  
 ومن غلط، طرد القياس في نظائره ذلك، واحتج بأن الرواية وردت عنه  
 بمحمله من غير تمييز.

١- في سقط (ح).

٢- من الآية : ٣١ من سورة القيامة.

٣- من الآية : ١٥ من سورة الأعلى.

٤- من الآية : ١٠ من سورة العلق.

[٣٦٣] وَكُلُّ لَدَى اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ

يُرَقَّقُهَا حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلَاً

[٣٦٤] كَمَا فَخَّمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمَّةٍ

فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصَلًا وَفَيْصَلًا

يقول: إنهم أجمعوا على ترقيق اللام من اسم الله تعالى بعد الكسرة على كل حال، نحو: «الله»<sup>١</sup> و«بالله»<sup>٢</sup> و«بسم الله»<sup>٣</sup> و«قل الله»<sup>٤</sup> و«قل اللهم»<sup>٥</sup> و«من يشأ الله»<sup>٦</sup> و«هاد الله»<sup>٧</sup>.

ووافق ورش سائر القراء في ذلك، ونص ذلك عنه ابن أبي طيبة، ولم يخالفه في ذلك أحد من الرواة. وأجمع على ذلك النحاة.

وإنما رقت بعد الكسرة، كراهة التصعد بعد التسفل، واستقلالاً له.

وأجمع من ذكرته على تفخيمها بعد الفتحة والضمة نحو: «قال الله»<sup>٨</sup> و«ربنا الله»<sup>٩</sup> و«رسل الله»<sup>١٠</sup> و«قالوا اللهم»<sup>١١</sup>؛ لأن موجب الترفيق معدوم، والضمة والفتحة يستعلمان في الحنك، والإستعلاء خفيف.

١- من الآية : ١ من سورة الفاتحة وشبهه.

٢- من الآية : ٨ من سورة البقرة وشبهه.

٣- من الآية : ١ من سورة الفاتحة وشبهه، وفي (ع) و«باسم الله» و«بالله»: تقلع وتأخير.

٤- من الآية : ١٩ من سورة الأنعام وشبهه.

٥- من الآيتين : ٢٦ من سورة آل عمران ، و٤٦ من سورة الزمر.

٦- من الآية : ٣٩ من سورة الأنعام.

٧- من الآيتين : ٧ و٨ من سورة الرعد.

٨- من الآية : ٥٥ من سورة آل عمران وشبهه.

٩- من الآية : ٣٠ من سورة فصلت.

١٠- من الآية : ١٢٤ من سورة الأنعام.

١١- من الآية : ٣٢ من سورة الأنفال.

وقوله: (وَصَلًّا وَفَيْصَلًا)، أراد به اتصال الحرف باسم الله<sup>١</sup> وانفصاله في حالي<sup>٢</sup> التفخيم والترقيق، نحو: ﴿بِاللَّهِ﴾ و﴿لِلَّهِ﴾ و﴿قُلِ اللّٰهُمَّ﴾، ونحو: ﴿تَاللَّهِ﴾<sup>٣</sup> و﴿سُبْحَنَ اللّٰهِ﴾<sup>٤</sup>.

ولم يجز هذا الحكم في ترقيق الراء؛ لأن المتصل بالراء من الحروف الزوائد والحركات العوارض نادر، فحكم للأصلي<sup>٥</sup> فيها لكثرتها، ولم يحكم للعارض لدوره. بخلاف هذه<sup>٦</sup> اللام؛ إذ لا تتصل بها ويقع قبلها حرف مكسور أصلي؛ فلمّا عُدّ ذلك جعل الحرف الزائد والحركة العارضة والحرف المكسور قبلها من كلمة أخرى كاللازم الأصلي، فرقق له واعتد به: أراد<sup>٧</sup> التخفيف وتسهيل اللفظ<sup>٨</sup>. ونظير هذا، كسرهم الهمزة في: ﴿إِمَّ﴾ وفي ﴿إِمَّهَا﴾<sup>٩</sup> وفي ﴿إِمَّهَات﴾<sup>١٠</sup> وفي ﴿فَلَامِهِ﴾<sup>١١</sup>؛ لأجل الكسرة أو الياء قبل الهمزة تخفيفاً، ليكون النطق بذلك على نحو واحد، وهما لا يقعان إلا في كلمة منفصلة أو حرف زائد. كذلك فعل في لام اسم الله تعالى سواء.

١- تعالى زيادة في (ح).

٢- حال (ص) (ع).

٣- من الآية: ٧٣ من سورة يوسف وشبهه.

٤- من الآية: ١٠٨ من سورة يوسف وشبهه.

٥- الأصلي (ص).

٦- هذا (ص).

٧- إرادة (ح).

٨- اللفظة (ح).

٩- من الآية: ٤ من سورة الزخرف.

١٠- من الآية: ٥٩ من سورة القصص.

١١- يقصد إذا أضيف (الأم) إلى جمع، ووليت همزته كسرة. وحملته أربعة مواضع: في النحل الآية: ٧٨، وفي النور الآية: ٦١، وفي الزمر الآية: ٦، وفي النجم الآية: ٣٢.

١٢- من الآية: ١١ من سورة النساء وشبهه. وفي هذه الحروف كان حمزة يُكسر الهمزة والميم في الوصل، والكسائي يكسر الهمزة في الوصل ويفتح الميم، والباقون يضمون الهمزة ويفتحون الميم في الحللين، والابتداء للجميع بهذه المواضع بضم الهمزة في الواحد، وبضمها وفتح الميم في الجمع. التيسير: ٩٤.

## باب الوقف على أواخر الكلم

[٣٦٥] وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهُوَ اشْتِقَاقُهُ

مِنَ الْوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزُّلاً

الوقف مأخوذ من وقفت عن<sup>١</sup> كذا، إذا لم تأت به. فلما كان ذلك وقوفاً عن الحركة، وتركاً لها، سُمي وقفاً. ولما كان الوقف نقيضاً<sup>٢</sup> الابتداء، والحركة نقيضاً<sup>٣</sup> السكون، جعل لكل واحدٍ من النقيضين نقيضاً ما جعل للآخر. وإنما وجب الابتداء بالحركة، من أجل تعذر الابتداء بالسكون، ثم جعل للوقف السكون لتفارق الغاية البداية. وفيه بعد ذلك لغات<sup>٤</sup> : السكون، وهو الفصح المختار، والأصل في<sup>٥</sup> عادة القراء. والثاني، الروم، وهو الإشارة إلى الحركة مع صوت خفي في المرفوع والمجور دون المنصوب في أفصح اللغات؛ لأن الفتحة خفيفة. فإذا خرج بعضها خرج سائرُها. والثالث، الإشمام، وهو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. ويختص<sup>٦</sup> بالمرفوع.

١- على (ح).

٢- يقتضي (ح).

٣- تقتضي (ح).

٤- تنظر هذه اللغات وتوجيهها في باب الوقف في آخر الكلم، ومن كتاب سيويه : ١٦٨/٤.

٥- وعادة (ح).

٦- ويختص (ص).

فالروم<sup>١</sup> يدركه المحجوب، والإشمام لا يدركه إلا المشاهد له؛ لأنه ضامٌ الشفتين فقط.

الرابع من الوقوف، لغة من لا يعوّض من التنوين في المنصوب المنصرف ألفاً، ويقف عليه بالسكون كالمرفوع والمجرور.

والخامس منها، لغة من عوّض في الجميع، فوقف بالواو في المرفوع، وبألف في المنصوب منصراً وغير منصرف، وبياء في المجرور.

السادس، التشديد نحو: (خالدة) و(فرج).

ولم يستعمل القراء من ذلك إلا الأفصح، ولم ترد السنة بغيره.

[٣٦٦] وَعِنْدَ (أَبِي عَمْرٍو) وَ(كُوفِيهِمْ) بِهِ

مِنَ الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ سَمْتُ تَجَمُّلاً

(به)، يعني بالوقف؛ وذلك أن الرواية وردت عن المذكورين بذلك.

[٣٦٧] وَأَكْثَرُ أَعْلَامِ الْقُرْآنِ يَرَاهُمَا

لِسَائِرِهِمْ أَوْلَى الْعَلَائِقِ مِطْـوَلًا

ولم يأت عن الباقيين نص<sup>٢</sup>، واستحب أكثر المشايخ وأهل الأداء الوقف بالروم والإشمام للجميع، لما في ذلك من البيان.

والعلائق: مَا يَتَعَلَّقُ<sup>٣</sup> بالناس<sup>٤</sup>؛ والعلائق، جمع عليقة<sup>٥</sup> في قوله:

١- والروم (ص) (ع).

٢- نص سقط (ع).

٣- تتعلق (ع).

٤- بالإنسان (ع).

٥- علقه (ص) (ع).

وَقَائِلَةٌ لَا تَرْكَبَنَّ عَلِيقَةً      وَمَنْ لَذَّةِ الدُّنْيَا رُكُوبُ الْعَلَائِقِ<sup>١</sup>

والعلائق : البضائع ؛ والعلائق، جمع علاقة : المصحف وغيره.  
وأراد بها هاهنا البضائع، كأنه يراها لسائر القراء أولى بضاعة.  
و(مِطْوَلًا)، منصوبٌ على الحال من الضمير المستتر في (يَرَاهُمَا)؛ لأنه  
يكون بذلك سبباً للطول أو الطول.  
أو أراد العلائق جمعَ علاقة؛ أي أولى العلائق بالتعلق<sup>٢</sup> حبلاً .  
والمِطْوَلُ: الحبْلُ ؛ قال عنترة<sup>٣</sup>:  
وَصَلْتُ حِبَالِي بِالَّذِي أَنَا أَهْلُهُ      مِنْ وَدَّهَا وَأَنَا رَخِي الْمِطْوُولِ  
فيكون منصوباً على التمييز.

[٣٦٨] وَرَوَّعَكَ إِسْمَاعُ الْمُحَرِّكِ وَأَقْفَاً

بِصَوْتِ خَفِيِّ كُلِّ دَانٍ تَنَوَّلَاً  
يقال: أَتَلَّتهُ المعروف وتَلَّتهُ ونَوَّلَّتهُ فتَنَوَّلَ هُوَ.

[٣٦٩] وَالْإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشَّفَاهِ بُعِيدَ مَا

يُسَكَّنُ لَأَصَوْتِ هُنَاكَ فَيَصْحَلَاً  
صَحَلَ صوته يَصْحَلُ، إذا كانت فيه بُحَّةٌ لا يرتفع الصوت معها.  
فكأنه شَبَّهَ إضعاف الصوت في الرُّوم بذلك.

١- البيت بلا نسبة في اللسان : (علق).

٢- بالتعليق (ح).

٣- البيت في ديوانه : ٥٩.

[٣٧٠] وَفَعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ  
 وَرَوُوكَ عِنْدَ الْكُسْرِ وَالْجَرِّ وَصَلًا  
 [٣٧١] وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالتَّصْبِ قَارِيٌّ  
 وَعِنْدَ إِمَامِ التَّخَوُّ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا

مذهب القراء والقراء من النحاة، وأبي حاتم سهل بن محمد وغيرهما، أنه لا يجوز الروم في المنصوب والمفتوح كما ذكرت أنفاً، من أنه لا يقبل التبعض كما يقبله الكسر والضم بما<sup>١</sup> فيهما من الثقل.

ومذهب إمام النحو سيبويه<sup>٢</sup> وغيره من النحويين، جواز ذلك فيه؛ لأنه وإن خف وخرج سريعاً، فلا بد من إضعاف الصوت به بعض الإضعاف، وذلك موجود بالاعتبار.

[والصحيح في تحديد الروم، ما قاله شيخنا رحمه الله، من أنه إسماع<sup>٣</sup> الحركة بصوت خفي، لا أنه<sup>٤</sup> الإتيان ببعضها، (لأنه لا تبعض أي حركة كانت، إلا أن يعنوا ببعضها)<sup>٥</sup> بعض صوتها.

فإن قيل: فلأي شيء لم ترم<sup>٦</sup> القراء الفتحة؟

قلت: القول فيه عندي أن المفتوحة منها ما تثبت في الوقف. ذلك نحو: «أَسْبَاطُ أُمَّا»<sup>٧</sup>. فلما ثبت بعضها ولم يصح دخول الروم فيه، لم يدخل الروم في

١- لما (ص).

٢- قال سيبويه: «وأما ما كان في موضع نصب أو جر، فإنك تروم فيه الحركة، وتضعف، وتعمل فيه مد تفعل بالجزوم على كل حال، وهو أكثر في كلامهم». الكتاب: ١٧١/٤.

٣- من أنه من إسماع (س).

٤- إلا أنه (ح).

٥- بين الهمزة وسقط (ص).

٦- يرم (س).

٧- من الآية: ١٦٠ من سورة الأعراف.



القسم الآخر.

فإن قيل: فقد كان الواجب على هذا أن ترام<sup>١</sup>، إذ كان بعضها قد ثبت في الوقف!

قلت: منع ذلك التباسها بالنوع الآخر الذي لا ترام، وهو الذي بعده الألف المبدلة من التنوين، هذا<sup>٢</sup> مع ما ذكرته أولاً<sup>٣</sup>.

[٣٧٢] وَمَا نَوْعُ التَّخْرِيبِ إِلَّا لِإِلْزَامِ

بِنَاءٍ وَإِعْرَابٍ غَدَا مُتَقَالًا

ألقاب حركات البناء: ضمٌ وكسرٌ وفتحٌ، وللإعراب: رفعٌ وجرٌ ونصبٌ.

[٣٧٣] وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمٍ الْجَمِيعِ قُلْ

وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا

قوله: (وفي هاء تأنيث)، احترز به من<sup>٤</sup> المرسوم بالهاء<sup>٥</sup> مما<sup>٦</sup> رُسم من ذلك بالهاء نحو: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾<sup>٧</sup> و﴿تِلْكَ نِعْمَةٌ﴾<sup>٨</sup>.

فإذا وقف عليه، وقف بالهاء. وما وقف عليه من ذلك بالهاء، لم يدخل

١- يرام (س).

٢- هذا سقط (س).

٣- بين المعوفين زيادة من (ح)، وقد قابلته على مثله من نسخة باريس التي لم أعتد لها في المقابلة.

٤- وإعراب (ع).

٥- قل سقط (ح).

٦- عن (ح).

٧- بالياء (ح).

٨- كما (ص). وفي (ع) ثم.

٩- من الآية: ١٥٤ من سورة الأنعام وشبهه.

١٠- من الآية: ٢٢ من سورة الشعراء.

فيه روم ولا إشمَام، لأنَّها مشبهة في الوقف بألف التأنيث. فالسكون لازم لها<sup>١</sup> كما يلزم الألف.

ولأنَّ الحركات التي بينها الروم والإِشمَام، إنما هي في التاء لا في الهاء، والتاء معدومة<sup>٢</sup> في الوقف.

فأما المرسوم من ذلك بالتاء، فإن الروم والإِشمَام يدخلان عليه في الوقف إذا وقفت على الرسم؛ لأنَّها هناك تاء محضة، والإِعراب يلزمها في الوصل. وسأذكر ما رسم بالتاء في ما بعد إن شاء الله تعالى<sup>٣</sup>.

وكذلك ميم الجمع<sup>٤</sup>، لا يدخلان فيها؛ لأنَّها لا حركة لها في الوصل<sup>٥</sup> فتبين في الوقف، وإنما تحرك ميم الجمع لالتقاء الساكنين أو مع وصلها بواو؛ فلو وقفت عليها بهما<sup>٦</sup>، لأبهمت، ولظنُّ أنَّا تُضم لغير ذلك.

وقد أجاز مكي<sup>٧</sup> رحمه الله الروم والإِشمَام فيها<sup>٨</sup> على قراءة من ضمَّها لغير الساكنين، واحتج بأن النحاة والقراء لم يفرقوا في الروم والإِشمَام بين حركتي الإِعراب والبناء.

قال: «وليس صلتها بواو بمنع من ذلك فيها، كما لم تمنع هاء الكناية إذا انفتح ما قبلها في نحو: ﴿قَدَّرَهُ﴾<sup>٩</sup>، و﴿أَنْشَرَهُ﴾<sup>١٠</sup>»<sup>١١</sup>.  
ووصل ذلك بكلام أطاله.

١- لها سقط (ح).

٢- معدودة (ح).

٣- في شرح البيت : ٣٧٨ .

٤- الجمع (ص) (ح).

٥- الأصل (ح).

٦- بها (ص) (ع).

٧- في الكشف : ١٢٨/١ .

٨- بها (ص) (ع).

٩- من الآية : ٥ من سورة يونس وشبهه.

١٠- من الآية : ٢٢ من سورة عبس.

١١- الكشف : ١٢٨/١ .

قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله<sup>١</sup>: «خالف في ذلك الإجماع، وأتى بخطاب من القول لا يغيب عن الأصاغر من منتحلي مذاهب القراء فضلاً عن الأكابر. والفرق بين ميم الجمع وهاء الكناية، أن الهاء كانت قبل الصلة متحركة بحركة، فلما ذهبت صلتها في الوقف، وكانت حركتها أصل بنائها، عوملت الحركة في الوقف معاملة سائر حركات البناء، فاستعمل فيها كما يستعملان فيهن، والميم كانت ساكنة قبل الصلة بالواو، فلما ذهبت حركتها في الوقف بذهاب الواو، عوملت بالسكون الذي هو أصلها الذي بُنيت عليه كما فعل ذلك في ما تحرك في الوصل بحركة لم تكن له في الأصل، فامتنعا لذلك كما امتنعا في سائر السواكن والله أعلم».

(وعَارَضَ شَكْلَ)، يريد به<sup>٢</sup> الحركة العارضة نحو: ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ﴾<sup>٣</sup> و﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ﴾<sup>٤</sup> و﴿اشْتَرَوْا الضَّلَّةَ﴾<sup>٥</sup> و﴿يَوْمَئِذٍ﴾<sup>٦</sup>، لأن هذه الحركات ثبتت لعلّة، تلك العلة معدومة في الوقف، وليس هناك حركة فيفتقر<sup>٧</sup> إلى دلالة.

١- قال الجعيري بعد سرده مذهبي مكّي والداني: «قد تنازع الشيخان في هذه المسألة ولا رواية مع أحدهما...»، فردّ عليهما معاً. كثر المعاني: ١٨٥.

٢- لم يرد به (ح).

٣- ﴿فَمَنْ يَشَأِ اللَّهُ﴾ في جميع النسخ. والصحيح ما أثبت، وهو من الآية: ٢٤ من سورة الشورى.

٤- من الآية: ١٣٧ من سورة النساء. وفي (ص) (ومن لم يكن الله).

٥- من الآيتين: ١٦ و١٧٥ من سورة البقرة. وفي (ع) الصلاة.

٦- من الآية: ١٦٧ من سورة آل عمران وشبهه.

٧- فتفتقر (ص).

[٣٧٤] وَفِي الْهَاءِ لِلِإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوُهُمَا

وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مَثَلًا

[٣٧٥] أَوْ أُمَّهُمَا وَآوَ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ

يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا

اختلف أهل الأداء في الوقف على هاء الكناية مضمومة مضموماً ما قبلها، أو قبلها وآو مكسورة قبلها ياء أو كسرة، فمنهم من لم ير الروم والإشلم في هذه الحال طلباً للخفة، لئلا يخرج من واو أو ضم<sup>٢</sup> إلى ضم، أو إشارة إليه، أو من كسر أو ياء إلى كسر<sup>٣</sup>، أو إشارة إليه. وأجازه آخرون كما في سائر الحروف، ولم يعتبر ذلك فيها.

والوجهان جيدان وذلك مثل: «يُخْلِفُهُ»<sup>٤</sup> و«عَقْلُوهُ»<sup>٥</sup> و«فِيهِ»<sup>٦</sup> و«بِمُزْخَرَجِهِ»<sup>٧</sup>.

١- هذا (ص).

٢- وضم (ص) (ع).

٣- كسرة (ح).

٤- من الآية : ٣٩ من سورة سبأ.

٥- من الآية : ٧٥ من سورة البقرة.

٦- من الآية : ٢ من سورة البقرة وشبهه.

٧- من الآية : ٩٦ من سورة البقرة. وفي (ص) (تم يخرجته).

## بابُ الوقوفِ على مرسومِ الخطِّ

[٣٧٦] وَ(كُوفِيْهِمْ) وَ(الْمَازِنِي) وَ(نَافِعِ)

عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِتِّبَالِ

هذا يسمى وقف الاختبار والابتلاء. وقد ينقطع نفس القارئ فيقف على ذلك.

وقد ثبتت الرواية عن المذكورين، أنهم كانوا يُراعون رسم المصحف في الوقف لما في ذلك من الإتيان له والتنبيه عليه.

[٣٧٧] وَلِـ(ابْنِ كَثِيرٍ) يُرْتَضَى وَ(ابْنِ عَامِرٍ)

وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٌّ أَنْ يُفَصَّلَ<sup>١</sup>

أي يُرتضى الوقف على الرسم لهما<sup>٢</sup> اختياراً من أهل الأداء والناقلين للقراءة عنهما.

وذكر هاهنا ما<sup>٣</sup> اختلفوا فيه لا غير. وسأذكر المتفق عليه أيضاً في ما بعد إن شاء الله [تعالى]<sup>٤</sup>.

١ - يفضل (ح).

٢ - لها (ح).

٣ - وما (ص).

٤ - تعالى زيادة من (ح).

[٣٧٨] إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَنَّثَةٌ

فَبِالْهَاءِ قِفْ (حَقَّ) أ (رِ) ضَى وَمُعَوَّلًا

ذهب جماعة من أئمة العربية إلى أن الهاء هي الأصل، واستدلوا على ذلك بأشياء منها: أن أهل الحجاز وقريشا يقفون بالهاء وكذلك عامة القراء.

قال بعض العلماء: وإنما جعلوها تاء في الوصل، لثلاث تلتبس<sup>١</sup> (شجرة) في حال النصب بقولهم<sup>٢</sup> شجرها. وذلك أنهم لو<sup>٣</sup> تركوها في الوصل، لقالوا في حال النصب: (رَأَيْتُ شجرها)، كقولك: (رَأَيْتُ زيداً)؛ لأنها حرف إعراب كالدال من زيد. فيؤدي ذلك إلى الإلباس، فأبدلوا في حال الوصل تاءً خشية الإلباس؛ لأنها حال تعاقب الحركات. ولَمَّا أُمِّنَ<sup>٤</sup> الإلباس في الوقف، تُرِكَتْ على حالها إذ لا حركة. وهذا مذهب ثعلب وغيره.

قالوا: الهاء هي الأصل في الأسماء المؤنثة، وقُصِدَ بها الفرق بين الأسماء والأفعال، لتكون الأفعال بالتاء، والأسماء بالهاء، لثلاث تلتبس<sup>٥</sup> (شَجَرَتْ) بـ (شَجَرَةٌ)<sup>٦</sup> مثلاً.

ودليل صحة ذلك، أن أكثر هذا الباب في المصحف مكتوب بالهاء. وأما في غير المصحف، فيُكْتَبُ جميعه بالهاء؛ ولأنها تسمى هاء التأنيث<sup>٧</sup> والتي في نحو: (ضَرَبْتُ)، تسمى تاء التأنيث. ومذهب سيبويه والقراء وابن كيسان وغيرهم، أن التاء هي الأصل،

١- يلبس (ص).

٢- لقولهم (ص).

٣- وذلك لو أنهم (ع) تقلع وتأخير.

٤- أو من (ص).

٥- تلبس (ع).

٦- بشجرت (ص).

٧- ومذهب والتي (ص) وهي زيادة لا معنى لها.

لأن الإعراب يلحقها دون الهاء.  
قال سيبويه: «إنما أبدلت هاء في الوقف؛ لأن التاء قد تكون من نفس الحرف كعِفْرِيت وملكوت، ففرقوا بينهما بإبدالها هاء»<sup>٣</sup>.  
وقال ابن كيسان: «إنما أبدلت لأن الوقف يلزمها السكون؛ فلو قالوا (شَجَرَتْ)، لأشبه: (ضَرَبَتْ)؛ وهذه التاء مخالفة لتاء (ضَرَبَتْ)، لما يلحقها من الإعراب، فأبدلوا منها الهاء ليكون فصلاً بينهما».  
وقال الفراء: «التاء هي الأصل، والهاء داخلية عليها؛ لأنك تقول: قَلَمْتُ، فهذا هو الأصل الذي بُني عليه ما فيه الهاء».  
قال: «وعلى ذلك لغة طيء في الوقف؛ يقولون: امْرَأْتُ وَجَارِيَتُ وَطَلَحْتُ وَشَجَرْتُ».

وكذلك حكى سيبويه عن أبي الخطاب<sup>٤</sup> عن العرب.  
وأشد أبو الخطاب شاهداً على ذلك:  
اللَّهُ تَجَّأَكَ بِكَفِّي مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَاوَبَعْدَمَا وَبَعْدِمَتْ  
صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتْ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمْتُ<sup>٥</sup>  
وروي عن أبي عمرو والكسائي أنهما يقفان بالهاء.  
وسئل البزري عن الوقف على قوله تعالى: ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾<sup>٦</sup>،  
فقال بالهاء، فدل ذلك على أن مذهب ابن كثير الوقف بالهاء.  
ولا بد من معرفة ما رسم من<sup>٧</sup> هذا الباب بالتاء ليبنى عليه الخلاف.

١- يحجها (ع).

٢- في (ح).

٣- الكتاب : ١٦٦/٤.

٤- هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد بن خِطَام الأَخْفَش الأكبر. تقدم في شرح البيت : ٢٢.  
وحكاية سيبويه عنه في الكتاب : ١٦٧/٤.

٥- الأبيات لأبي النجم كما في اللسان : (ما) . ولم أجد لها في كتاب سيبويه.

٦- من الآية : ٤٧ من سورة فصلت . وذلك في قراءة من يقرأ على التوحيد وهم : ابن كثير وأبو عمرو وحزرة والكسائي وشعبة . التيسير : ١٩٤.

٧- في (ع).

وقد نظمت ذلك إلا مواضع جاءت في القصيد، ليقرب حفظه ويسهل ضبطه.

### المرحمة

فَرَحْمَةً مُضَافَةً مُنْحَصِرَةً<sup>١</sup> فِي سَبْعَةٍ أَوَّلَهَا فِي الْبَقَرَةِ  
بِالْتَاءِ<sup>٢</sup> قَدْ جَاءَتْ تَلِي يَرْجُونَا وَهِيَ فِي الْأَعْرَافِ أَتَتْ يَقِينَا  
وَهَكَذَا قَدْ رُسِمَتْ فِي هُودٍ وَفِي ابْتِدَاءِ مَرْيَمَ الْمَعْدُودِ  
وَجَاءَ فِي الرُّومِ وَآيِ الزُّخْرَفِ جَاءَ بِهَا اثْنَانِ يَقِينَا فَاعْرِفِ<sup>٣</sup>

### المنعمة

وَنِعْمَةً اللَّهِ بِتَاءٍ عَشْرَةٍ<sup>٤</sup> وَوَاحِدٌ فَابْدَأْ بِهَا فِي الْبَقَرَةِ  
وَتَحْتَهَا وَفِي الْعُقُودِ الثَّانِي ثُمَّ بِإِبْرَاهِيمَ الْآخِرَانِ  
وَالنَّحْلِ خُصَّتْ بِثَلَاثِ زُهْرٍ وَجَاءَ فِي لُقْمَانَ بَعْدَ الْبَحْرِ  
وَفَاطِرٍ حَرْفٌ وَفِي الطُّورِ إِلَى رَبِّكَ مَعَزُورًا فَخُذْهَا مُكْمَلًا<sup>٥</sup>

١- مختصرة (ح).

٢- فالتاء (ع).

٣- يقصد المواضع السبعة : الأول : من الآية ١٢٨ من سورة البقرة ، والثاني : من الآية : ٥٦ من سورة الأعراف ، والثالث : من الآية : ٧٣ من سورة هود ، والرابع : من الآية : ٢ من سورة مريم ، والخامس : من الآية : ٥٠ من سورة الروم ، والسادس والسابع : من الآية : ٣٢ من سورة الزخرف.

٤- في (ص) ونعمة الإله ثنتا عشرة.

٥- يقصد في عشرة مواضع . الأول : من الآية : ٢٣١ من سورة البقرة ، والثاني : من الآية : ١٠٣ من سورة آل عمران ، والثالث : من الآية : ١١ من سورة المائدة ، والرابع والخامس : من الآيتين : ٢٨ و ٣٤ من سورة إبراهيم ، والسادس والسابع والثامن : من الآيات : ٧٢ و ٨٣ و ١١٤ من سورة النحل ، والتاسع : من الآية : ٣١ من سورة لقمان ، والعاشر : من الآية : ٣ من سورة فاطر ، والحادي عشر : من الآية : ٢٩ من سورة الطور.



### السنة

وَخَمْسَةُ السَّنَةِ فِي الْأَنْفَالِ      وَقَاطِرٌ فِيهَا عَلَى التَّوَالِي  
ثَلَاثَةٌ فِي نَسَقِ مُيِّنٍ      وَخَامِسٌ جَاءَ بِأُخْرَى الْمُؤْمِنِ<sup>٢</sup>

### المرأة

إِذَا رَأَيْتَ امْرَأَةً مَذْكُورَةً      مَعَ زَوْجِهَا فَتَأَوُّهَا مَجْرُورَةً  
فَهِيَ إِذَا مَكْتُوبَةٌ بِاتِّتَاءِ      فِي آلِ عِمْرَانَ بِلَا امْتِرَاءِ  
وَيُوسُفَ اثْنَانِ وَفِي التَّحْرِيمِ      ثَلَاثَةٌ لَمْ آلِ<sup>٣</sup> فِي التَّفْهِيمِ<sup>٤</sup>  
وَوَاحِدٌ فِي الْقَصَصِ احْفَظْهُ فَقَدْ      أَكْمَلْتُهَا فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْعَدَدِ<sup>٥</sup>

١- وخمس (ح).

٢- يقصد في خمسة مواضع : الأول : من الآية : ٣٨ من سورة الأنفال ، والثاني والثالث والرابع : من الآية : ٤٣ من سورة فاطر ، والخامس : من الآية : ٨٥ من سورة غافر.

٣- ثمال (ح).

٤- في التعليم (ص). وفي (ح) التفخيم.

٥- يقصد في سبعة مواضع : الأول : من الآية : ٣٥ من سورة آل عمران ، والثاني والثالث : من الآيتين :

٣٠ و ٥١ من سورة يوسف ، والرابع : من الآية : ٩ من سورة القصص ، والخامس والسادس والسابع :

من الآيتين : ١٠ و ١١ من سورة التحريم.

### الكلمة

وَرَسَمُوا بِالتَّاءِ فِي الْأَعْرَافِ      كَلِمَةً اكْتُبَهُ بِلَا خِلَافٍ  
وَأَرْبَعٌ تُقْرَأُ بِالْإِفْرَادِ      وَالْجَمْعِ فَافْهَمُ رَاشِدًا مُرَادِي<sup>١</sup>  
فِي يُونُسَ اثْنَانِ وَفِي الْأَنْعَامِ      حَرْفٌ وَفِي الطَّوْلِ بِلَا إِيْهَامٍ  
قَدْ كَتَبُوا جَمِيعَهَا بِالتَّاءِ      وَكَتَبُوا فِي يُونُسَ بِالتَّاءِ  
ثَانِيَهَا فِي مَصْحَفِ الْعِرَاقِ      فَافْهَمُ وَقَسْ مَذَاهِبَ الْحَذَاقِ

### اللغة

وَأَلْ عِمْرَانَ بِهَا وَالتُّورُ      لَعَنَتْ بِالتَّاءِ بِلَا نَظِيرٍ<sup>٢</sup>

### المعصية

وَأَوْدَعُوا مَعْصِيَتَ الرَّسُولِ      قَدْ سَمِعَ اثْنَيْنِ مِنْ<sup>٣</sup> التَّنْزِيلِ

١- يقصد اختلاف القراء فيها:

ففي «كلمت ربك» [من الآية: ١١٥ من سورة الأنعام] ، قرأ الكوفيون على التوحيد، والباقون على الجمع . التيسير : ١٠٦ .

وفي حرفي سورة يونس ، من الآيتين: ٣٣ و ٩٦ ، وحرف غافر من الآية: ٦ ، قرأ نافع وابن عامر على الجمع ، وقرأ الباقر على التوحيد . التيسير : ١٢٢ .

٢- يقصد حرف آل عمران ، من الآية : ٦١ ، وحرف النور ، من الآية : ٧ .

٣- مع (ح).

٤- من الآيتين : ٨ و ٩ من سورة المجادلة.

حروف مفردة

وَهَكَذَا (شَجَرَتُ الزُّقُومِ)	وَجَنَّتْ (ضُمَّتْ إِلَى نَعِيمٍ)
وَكَتَبُوا (قُرَّتْ عَيْنِي لِي) وَقُلْ	(بَقِيَّتُ اللَّهِ) وَ(هَيْهَاتَ) وَظَلْ
و(فَطَرَتَ اللَّهُ) وَ(مَرْضَاتَ اللَّهِ)	و(ابْنَتَ عِمْرَانَ) وَ(ذَاتَ) كُلَّهُ
وَكُلَّ مَا جَاءَ عَنِ الْقُرَاءِ	بِالْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ قُلْ بِالنَّاءِ
كـ (آيَتِ) (غَيَابَتِ) فِي يُوْسُفَ	و(آيَتِ) فِي الْعَنْكَبُوتِ فَأَعْرِفْ <sup>٢</sup>

[٣٧٩] وَفِي اللَّاتِ مَعَ مَرْضَاتٍ مَعَ ذَاتَ بَهْجَةٍ

وَلَاتَ (ر) ضَىْ هَيْهَاتَ (هـ) ادِيهِ (ر) فَلَا

أما «اللَّت»<sup>٣</sup>، فمن وقف عليه بالناء، فإنه أتبع الرسم؛ ولأنه حرف واحد لا نظير له كثر به الكلام، فأجريت الناء فيه بجرى الأصلية؛ ولأنه لو وقف بالهاء، لاشتبه<sup>٤</sup> باسم الله تعالى. هكذا قال قطرب.

١- النعيم (ح).

٢- واعرف (ع). يعني في الكلمات المذكورة: (إن شجرت الزقوم): الآية: ٤٣ من سورة الدخان، و(جنت نعيم): من الآية: ٨٩ من سورة الواقعة، و(قُرَّتْ عَيْنِي): من الآية: ٩ من سورة القصص، و(بَقِيَّتُ اللَّهِ): من الآية: ٨٦ من سورة هود، و(هيهات): من الآية: ٣٦ من سورة المؤمنون، و(فَطَرَتَ اللَّهُ): من الآية: ٣٠ من سورة الروم، و(مرضات الله): من الآية: ٢٠٧ من سورة البقرة وشبهه، و(ابنت عمران): من الآية: ١٢ من سورة التحريم، و(ذات): من الآية: ١١٩ من سورة آل عمران وشبهه، و(آيات للنساء): من الآية: ٧ من سورة يوسف، (وفيها قرأ ابن كثير على التوحيد، والباقون على الجمع)، و(غَيَابَتِ): من الآيتين: ١٠ و١٥ من سورة يوسف، (وفي الموضعين، قرأ نافع على الجمع، والباقون على التوحيد)، و(آيات من ربه): من الآية: ٥٠ من سورة العنكبوت: (وقرأها ابن كثير وأبو بكر وحمة والكسائي على التوحيد، والباقون على الجمع).

٣- من الآية: ١٩ من سورة النجم.

٤- الباء (ح).

٥- لا شبه (ص).

ومن وقف بالهاء، احتجّ بأنها تاء التأنيث التي يخلفها<sup>١</sup> الهاء في الوقف.  
واستدل بعضهم على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا  
إِنْثًا﴾<sup>٢</sup>؛ قال: يعني (اللت والعزى ومنوة).  
وحكى الفراء أنه (لاة)، مثل: شاة، أصله: لاهة، مثل شاهة.  
ومن وقف ﴿مرضات﴾ بالتاء، اتبع الرسم؛ والرسم جاء على الوصل<sup>٣</sup>  
وعلى اللغة المذكورة لطيء.  
ومن وقف بالهاء، أجراه مجرى نظيره.  
وأما ﴿ذات بهجة﴾<sup>٤</sup>، فرُوي عن الكسائي<sup>٥</sup> أنه سأل أبا فقّيس  
الأسدي<sup>٦</sup> عن الوقف عليها فقال: (ذاه)، فلذلك خصها به<sup>٧</sup> دون نظائرها، جمعاً  
بين اللغتين، وإشعاراً لجواز الأمرين.  
وأبو حاتم<sup>٨</sup>، يختار الوقف على (ذات) كلها بالهاء، مثل: ﴿ذاتَ  
بينكم﴾<sup>٩</sup> و﴿ذات الصدور﴾<sup>١٠</sup>.  
وأكثر الأئمة يرد ذلك.  
قال الفراء: «الوقف على جميع ذلك بالتاء، لأنه مضاف غير منفرد».

١- يلحقها (ص).

٢- من الآية: ١١٧ من سورة النساء.

٣- الأصل (ع).

٤- من الآية: ٦٠ من سورة النمل.

٥- روى ذلك عنه أبو عمرو الداني في جامع البيان: (ل: ١٠٦-ب). وذكر ابن غلبون القصة نفسها في التذكرة: ٥٦٨/٢.

٦- أبو فقّيس الأسدي، كان من فصحاء الأعراب، وشهد المناظرة بين الكسائي وسيبويه والأخفش في مجلس يجيى بن خالد البرمكي، وكان من ضمن الأعراب الذين تحاكموا إليهم.  
سفر السعادة وسفر الإفادة: ٥٥١/٢.

٧- به سقط (ص).

٨- أبو حاتم سهل بن محمد، تقدم في شرح البيت: ١٧.

٩- ومثل (ح).

١٠- من الآية: ١ من سورة الأنفال.

١١- في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾: من الآية: ١١٩ من سورة آل عمران.

وأما «وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ»<sup>١</sup>، فحجة من وقف بالهاء، أنه جعلها كلمة واحدة، والتاء داخلة للعلامة كما قالوا: (تَمَّتْ) و(رُبَّتْ)، وهو<sup>٢</sup> مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والقراء<sup>٣</sup>، يرون أن التاء مع (لا)، دون (حين)؛ ويقولون: معناه: ليست حين. وإليه ذهب معمر بن المثنى<sup>٤</sup>. وكذلك كُتِبَتْ في المصاحف، إلا ما حكاه أبو عبيد<sup>٥</sup>، فإنه حكى أنه رأى في الإمام: (تحين)، التاء متصلة بـ(حين).

وكان يقول: «(لا) كلمة، و[تحين كلمة]»<sup>٦</sup>.

وقال: «هذه التاء تزداد في (حين)، فيقال: هذا تحين، كان ذاك<sup>٧</sup> وأنشد: الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ الْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمُ<sup>٨</sup> قال القراء: «الوقوف عليها بالتاء أحبُّ إلي».

وقال: «رأيت الكسائي سأل أبا فقحس عنها، فقال بالتاء».

وأما ما ذكر أبو عبيد أنه رآه في المصحف، فهو كغيره من المواضع التي خرجت في خط المصحف عن القياس.

وأشار بقوله: (رضى)، إلى صحة ما ذهب إليه الكسائي.

وأما «هيهات»، فمن وقف بالهاء عليه، أجراه بجرى تاء التأنيث في

١- من الآية: ٣ من سورة ص.

٢- وهذا (ص).

٣- والقراء (ج). وقد نقل هذا عن الأعلام المذكورين، أبو عمرو الداني في جامع البيان: (ل: ١٠٦-ب).

٤- مجاز القرآن: ١٧٦/٢.

٥- روى ذلك عنه أبو عمرو الداني من طريق شيخه الخاقاني في جامع البيان: (ل: ١٠٦-ب). ورواه أيضاً في المقنع: ٨١. وينظر كتاب الوسيلة: ٦٧٩.

٦- بين المعقوفين زيادة من (ج).

٧- ذلك (ص).

٨- البيت لأبي وخزعة السعدي، من سعد بن بكر، كما ذكر السخاوي في الوسيلة: ٦٨١. وهو ممن شواهد ابن الأثير في النهاية: ١٩٦/١، واللسان: (ليت).

«تورية»<sup>١</sup> و«مرضات»<sup>٢</sup>، وإن لم يكن لها مذكر.  
ومن وقف بالتاء، اتبع الرسم؛ لأنها مكتوبة كذلك.  
وأشار بقوله: (هاديه رفلًا)، إلى مدح الوقف بالهاء وتعظيمه؛ لأن  
الترفيل<sup>٣</sup> : التعظيم؛ وذلك من قبل اتفاق البزري والكسائي، أو إلى الزيادة؛  
لأن الترفيل<sup>٤</sup> زيادة سبب في<sup>٥</sup> القافية في الكامل، كقولك :  
لا تعدلن عن التقى تقى — واك من خير الذخائر<sup>٦</sup>  
من أجل انضياف<sup>٧</sup> البزري إلى الكسائي.

[٣٨٠] وَقَفَ يَا أَبَنُ (كُـ) فَوَأْ (دَ) تَا وَكَأَنَّ إلْ

وُقُوفُ بَنُونَ وَهُوَ بِالْيَاءِ (حُـ) صَّلاً

(كُفُؤًا)، منصوب على الحال من الضمير في قَفَ؛ أي قف كُفُؤًا في إقامة  
الحجة لمن أنكر ذلك<sup>٨</sup>؛ دَانِيًا، أي قريباً من الأفهام؛ لأن حجته واضحة، لأنها تاء  
التأنيث لحقت الأب في باب النداء خاصة، فكان الوقف عليها كغيرها.  
ومن وقف بالتاء اتبع الرسم؛ ولأن ياء الإضافة مقدرة بعدها.  
قال أبو بكر الأنباري<sup>٩</sup> : «يقف بالتاء<sup>١٠</sup> مَنْ كسر، ولا يجوز أن يقف

١- تمراه (ص).

٢- مرماه (ص).

٣- الترفل (ص) (ع).

٤- الرفل (ح).

٥- من (ص).

٦- لم أقف على قائل هذا البيت.

٧- أي ضاف (ص).

٨- في قوله تعالى «يأبت» من الآية : ٤ من سورة يوسف وشبهه.

٩- بالتاء سقط (ع).

١٠- في إيضاح الوقف والابتداء : ٢٩٦/١.

١١- بالياء (ح).

بالهاء، لأن<sup>١</sup> الكسرة التي في التاء، دالة على ياء المتكلم مثل: ﴿يَقُومُ﴾<sup>٢</sup> و﴿يَعْبَادُ﴾<sup>٣</sup>.  
وَمَنْ فَتَحَ وَعَلَّلَ بِالترخيم، وقف على الهاء. وإن عَلَّلَ بالندبة، فإنَّ الأصل  
﴿يَأْبَتْهُ﴾، ولم يُحْزِ الوقف على الهاء». وفي ما قدمته الجواب عن<sup>٤</sup> ما قال.  
ومن وقف على ﴿كَأَيْنَ﴾<sup>٥</sup> بالنون، اتبع الرسم. ومن وقف على الياء، نبه  
على الأصل؛ لأنها (أي) دخلت عليها (كاف التشبيه)<sup>٦</sup>، فحصل ذلك منه  
بالوقف عليه بالياء.

[٣٨١] وَمَالٍ لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنِّسَاءِ

وَسَالَ عَلَى مَا (ح) جَّ وَالْخُلْفُ (ر) تَلَا

إنما حَجَّ وَعَلَبَ، لأنَّهُ وقف على (ما)، ولم يقف على اللام الخافضة التي  
لا يُحْزِرُ النحاة الوقف عليها.  
ومن وقف على اللام اتبع الرسم؛ لأنها رُسِمَتْ في هذه المواضع الأربع  
﴿فَمَالٌ﴾<sup>٨</sup> هكذا.  
واختلف عن الكسائي، فرُوي عنه الوقف على (ما)، وعلى اللام.  
ووقف الباقر على اللام.

١- ولأن (ص).

٢- من الآية : ٥٤ من سورة البقرة وشبهه.

٣- من الآية : ١٠ من سورة الزمر.

٤- وإن (ح).

٥- على (ح).

٦- من الآية : ١٤٦ من سورة آل عمران وشبهه.

٧- الكاف للتشبيه (ح).

٨- الأول : ﴿فَمَالٌ هَؤُلَاءِ﴾ من الآية : ٧٨ من سورة النساء، والثاني : ﴿مال هذا الكسب﴾ من الآية : ٤٩  
من سورة الكهف، والثالث : ﴿مال هذا الرسول﴾ من الآية : ٧ من سورة الفرقان، والرابع : ﴿فَمَالِ الَّذِينَ  
كَفَرُوا﴾ من الآية : ٣٦ من سورة المعارج.

[٣٨٢] وَيَا أَيُّهَا فَوْقَ الدُّخَانِ وَإِيَّهَا

لَدَى الثُّورِ وَالرَّحْمَنِ (رَافِقْنَ) (حُ) مَلَأَ

وقف الكسائي وأبو عمرو على هذه بالألف.

و(حُمَلًا)، جمع حامل؛ أي رافقن؛ يعني الكلم المذكورة (حُمَلًا)؛ يعني القراء الحاملين لها نقلاً؛ يشير بذلك إلى أن<sup>١</sup> أبا عمرو والكسائي لم يقفوا بالألف لأنها الأصل، فأوجب العربية ذلك؛ بل إن ذلك وإن كان صحيحاً، فإنما اتبعا في ذلك النقل، والعربية بعد ذلك شاهدة له، لأن الوقف بالألف ينبه على الأصل.

وإنما حذفت في الوصل لالتقاء<sup>٢</sup> الساكنين، فإذا وقفت<sup>٣</sup>، رجعت؛ لأن مسقطها قد زال.

ومن وقف بغير ألف اتبع الرسم، لأن هذه المواضع الثلاثة كتبت بغير ألف. ويعتذر أبو عمرو والكسائي عن ذلك بأنها<sup>٤</sup> رُسمت على الوصل، لا على الوقف.

[٣٨٣] وَفِي أَلْهَا عَلَى الْإِتْبَاعِ ضَمَّ (ابْنُ عَامِرٍ)

لَدَى الْوَصْلِ وَالْمَرْسُومِ فِيهِنَّ أَخِيلاً

قرأ ابن عامر<sup>٥</sup> (أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ)<sup>٥</sup>، والموضعين<sup>٦</sup> بعده بضم الهاء في حال

١- بأن (ص).

٢- للقاء (ح).

٣- وقف (ع).

٤- لأنها (ص).

٥- من الآية : ٣١ من سورة النور.

٦- الأول : (يَأْيُ السَّاحِرُ) من الآية : ٤٩ من سورة الزحرف ، والثاني : (أَيُّهُ الثَّقَلَانِ) من الآية : ٣١ من سورة الرحمن.



الوصل إتباعاً لضمة الياء.  
لأنه<sup>١</sup> لما حذفت الألف بعدها، قُدرت الهاء طرفاً في المعنى كما هي في اللفظ، فيُضم كما يُضم المنادى المفرد.  
وهي لغة عربية حكاها الكسائي والفراء.  
قال الفراء: «هي لغة لبني<sup>٢</sup> أسد؛ يقولون: أيُّه الرجل أقبل. وذلك أنهم شبهوا هذه الهاء بهاء الضمير فضموها، وكذلك حركوا هاء السكت تشبيهاً<sup>٣</sup> بهاء الضمير، وأسكنوا هاء الضمير تشبيهاً<sup>٤</sup> بهاء السكت.  
وفي قراءة ابن عامر، تحريك هاء السكت. وقوى ذلك موافقة الرسم.  
وأجاز صاحب القصيد (ضمُّ ابن عامر) بالرفع على الابتداء، و(ضمُّ ابن عامر) على أنه فعل وفاعل.  
(وَالْمَرْسُومُ): مبتدأ. و(فِيهِنَّ): الخبر.  
(وَأَخْيَلًا)، منصوب على الحال؛ والتقدير: والمرسوم استقر فيهن (أَخْيَلًا)، أي مشبهاً ذلك<sup>٥</sup>. والأخيل: الحيرة اليمنية؛ شبه الرسم بها.

[٣٨٤] وَقِفْ وَيَكَاَنَّهُ وَيَكَاَنُ بَرَسُومِهِ

وَبِأَلْيَاءِ قِفْ (ر) فَقَاً وَبِالْكَافِ (ح) لَلَا

يقول: قِفْ للجميع على النون في ﴿ويكأن﴾<sup>٦</sup>، [وعلى الهاء في ﴿ويكأنه﴾]<sup>٧</sup> برسمه؛ لأنه كذلك رسم.  
وقد روي عن الكسائي من طريق الدوري وغيره الوقف على الياء.

١- لأنها (ح).

٢- بني (ص) (ع).

٣- لشبهها (ح).

٤- لشبهها (ح).

٥- بذلك (ص).

٦- من الآية: ٨٢ من سورة القصص.

٧- من الآية: ٨٢ من سورة القصص.

٨- بين المعقوفين زيادة من (ح).

وروي عن اليزيدي عن أبي عمرو الوقف على الكاف.  
وأشار بقوله: (رَفَقًا)، إلى معنى الوقف على الياء.  
لأنهم انتبهوا ونبهوا<sup>١</sup> فقالوا<sup>٢</sup>: (وي)، وهي كلمة يقولها من أظهر الندامة  
على ما سلف، وأقصر عن التماذي كما قال الشاعر:  
سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ إِذْ رَأَيْتَانِي      قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتَانِي بِنُكْرٍ  
وَيَ كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ      سَبَّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ<sup>٣</sup>  
وأشار بقوله: (حُللاً)، إلى أطراح قول من قصر الوقف على الكاف،  
وقال: لا يجوز غيره؛ لأن من وقف على الكاف يقول: أصلها (ويلك)، حُذفت  
منها اللام لكثرة الإستعمال كما حذفت في قوله:  
أَلَا وَيْلَكَ الْمَسْرَةَ لَا تَدُومُ      وَلَا يَبْقَى عَلَى الْبُؤْسِ النِّعَمُ<sup>٤</sup>  
وقوله:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا      قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيْلَكَ عَنْتَرُ أَقْدِمُ<sup>٥</sup>

ورد الأول على هذا، بأنهم لم يخاطبوا أحداً فيقولوا له: (ويلك).  
وهذا ليس بشيء؛ لأن بعضهم كان يقول ذلك لبعض على وجه التعجب  
والتنبيه<sup>٦</sup>.

ثم قال: «إِنْ حَذَفَ اللّام من (ويلك) لا يجوز». وقد ذكرنا جوازه.

ثم قال: «إِنْ الْوَجْهَ عِنْدَ النُّحُويِّينَ كَسَرَ (إِنْ) بَعْدَ (ويلك)».

١- وتنبهوا (ع).

٢- فقال (ص) (ع).

٣- البيتان للقرشي زيد بن نغيل كما في الكتاب : ١٥٥/٢. وروايته : ... أن رأتاني ...

٤- البيت أنشده أبو علي القالي في ذيل الأمالي : ٤١/٣ ، ونسبه لرجل من ثقف لم يذكر اسمه. وروايته  
فيه : ألا تلك المسرة ... على الدهر النعيم. وصدره من شواهد السخاوي في الوسيلة : ٦٧٧. وأورده أبو  
شامة في إبراز المعاني : ٢١٧/٢ ، وأبو حيان في البحر المحيط : ١٣١/٧.

٥- البيت من معلقة عنترة بن شداد . شرح القصائد العشر : ٢٤٩.

٦- التنبيه (ع).

فيقال: إنها فتحت على تقدير: (وَيْلَكَ اعْلَمْ).  
وقد أجاز النحويون إضممار العَلَم أو الظن وإعماله في (إن)، وأنكره الفراء.  
وقال قطرب: المضمر قبل (إن)، لَمْ ؛ والتقدير: ويلك<sup>١</sup> لأن الله.  
و(ويلك): مصدر معناه<sup>٢</sup> التعجب والتنبيه في هذا الموضع، واللام متعلقة به.  
والمعتمد<sup>٣</sup> لمن وقف على الكلمة بكاملها، اتباع الرسم، وإليه أشار في قوله<sup>٤</sup>: (برسمه).

### [٣٨٥] وَأَيًّا بَأَيًّا مَا (شَا) فَا وَسِوَاهُمَا

بِمَا وَبِوَادِي التَّمَلِّ بِأَيَّا (سَا) نَا (تَا) لَا  
إنما (شَقَا) الوقف على «أَيَّا»<sup>٥</sup> بإبدال<sup>٦</sup> الألف<sup>٧</sup> من التنوين؛ لأن (مَا)  
عنده بمعنى: أي، فحصل التكرار باختلاف اللفظين للتأكيد كما قال:  
أَقْوَى وَأَفْقَرُ بَعْدَ أُمِّ الْهَيْثَمِ<sup>٨</sup>

وكقوله:

٤

- ١- ويلك (ص).
- ٢- بمعنى (ص).
- ٣- والمتعد (ص).
- ٤- بقوله (ص) (ع).
- ٥- في قوله تعالى: (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) من الآية: ١١٠ من سورة الإسراء.
- ٦- ببدال (ع) (ص).
- ٧- ألف (ح).
- ٨- عجز بيت لعنترة في معلقته، صدره: حَيَّتْ مِنْ طَلَلٍ نَقَادَمَ عَهْدُهُ. شرح القصائد العشر: ٢١٢.

مِنَ النَّفَرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّثَامُ حَلَقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا<sup>٢</sup>  
ومن وقف على (مَا)، جعلها صلةً كالتي في ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾<sup>٣</sup> و﴿فَبِمَا  
نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ﴾<sup>٤</sup>.  
وأما ﴿وَادِ النَّمْلِ﴾<sup>٥</sup>، فإنه كتب بغير ياء.  
فمن وقف كذلك، وافق السواد<sup>٦</sup>. والحذف لغة فصيحة، وقد نزل بها  
القرآن في مواضع كثيرة.  
ومن أثبت، فعلى الأصل؛ لأنَّ المُسْقِط لها هو الساكن بعدها في الوصل،  
وقد زال في الوقف؛ ولأنَّ الرسم مبنيٌّ على الوصل.  
وقد تبع الواقف بالياء سناً، لظهور حجته.

[٣٨٦] وَفِيمَ وَمِمَّةٌ قِفْ وَعَمَّةٌ لِمَ بِمَ

بِخُلْفٍ عَنِ (الْبَزْيِ) وَادْفَعْ مُجَهَّلًا

اعلم أنهم حذفوا أَلِفَ (مَا) الاستفهامية التي دخل عليها حرف الجر،  
ليُفَرِّقُوا بين الاستفهام والخبر، فيفرقوا بين قولهم: أجيب عما سألت، وبين قولهم:  
عَمَّ تَسْأَلُ؟ وبين قولهم<sup>٧</sup>: ﴿فِيمَ أَنْتَ﴾<sup>٨</sup> وقوله: ﴿فِي مَا هُمْ [فِيهِ يَخْتَلِفُونَ]﴾<sup>٩</sup>

١- الامام (ص).

٢- البيت من شواهد الفراء في معاني القرآن : ١٧٦/١ ، وابن منظور في اللسان: (لوي) . وسيأتي صدره  
عند المصنف رحمه الله ثانية في شرح البيت : ٩٦٦.

٣- من الآية : ٢٥ من سورة نوح.

٤- من الآيتين : ١٥٥ من سورة النساء، و ١٣ من سورة المائدة.

٥- من الآية : ١٨ من سورة النمل.

٦- السداد (ع) وفي (ح) الشواد.

٧- وعني بقوله (ص) (ع).

٨- من الآية : ٤٣ من سورة النازعات.

٩- من الآية : ٣ من سورة الزمر . وبين المعقوفين زيادة من (ح).

و﴿مِمَّ خُلِقَ﴾<sup>١</sup> و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>٢</sup> و﴿لَمْ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾<sup>٣</sup> و﴿بِمَ يَرْجِعُ  
الْمُرْسَلُونَ﴾<sup>٤</sup> وشبه ذلك.

فإذا وقفت أوجب الوقف إسكان الميم، فكره بعض العرب إذهاب  
الفتحة في الوقف لدلالاتها على الألف المحذوفة، فألحق هاء السكت جرصاً على  
بقاء الفتحة<sup>٥</sup> الدالة على الألف.

وأيضاً، فإن الإسكان إخلالٌ بالكلمة؛ لأنها كانت على حرفين، فحُذِفَ  
أحدهما وبقي الآخر فأُسْكِنَ، فبقيت الكلمة على حرف واحد ساكن. وهذا  
إخلال.

وإنما قويت بالهاء لتبقى الحركة، فيقوى الاسم بها وبدلالاتها على  
المحذوف. واستغني عنها في الوصل؛ لأن الميم متحركة. وعلى إلحاقه الهاء  
أنشدوا:

صَاحَ الْغُرَابُ بِمَةِ بِالْيَيْنِ مِنْ سَلَمَةٍ  
مَا لِلْغُرَابِ وَلَّى فَضَّ الْإِلَهَ فَمَةٍ  
صَاحَ الْغُرَابُ بِنَا فِي لَيْلَةٍ شَبَمَةٍ<sup>٦</sup>

ثم إن البزري رحمه الله، نقل هذه القراءة مع قوتها في العربية عن ابن كثير.<sup>٧</sup>  
والقراءة سنة متبعة. ولذلك<sup>٨</sup> لم يلحق هذه<sup>٩</sup> الهاء بياء الإضافة، وإن كانت على  
حرف واحد ساكن في الوقف نحو: ﴿اجعل لي﴾<sup>١٠</sup>؛ لأن التعليل تابع للنقل.

١- من الآية : ٥ من سورة الطارق.

٢- الآية : ١ من سورة النبأ.

٣- من الآية : ٤٣ من سورة التوبة.

٤- من الآية : ٣٥ من سورة النمل.

٥- الحركة (ع).

٦- لم أهتم إلى تخريج هذه الأبيات.

٧- وكذلك (ح).

٨- هذه سقط (ع).

٩- من الآية : ١٠ من سورة مريم.

ومن لم يلحق هذه<sup>١</sup> الهاء ، احتج بأن الرسم كذلك، واعتذر بأن سكون الوقف عارض.

### فصل

الوقف على قوله تعالى<sup>٢</sup> ﴿وَيَمْنَحُ اللَّهُ﴾<sup>٣</sup> في الشورى، و﴿يَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾<sup>٤</sup>، وكذلك ﴿يَدْعُ﴾ في قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ تُكْرَهُ﴾<sup>٥</sup> و﴿سَدْعُ الزَّبَانِيَةِ﴾<sup>٦</sup> بالحذف، لأن رسمه كذلك. وكتب ﴿يَمْنَحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ﴾<sup>٧</sup> في الرعد بالإثبات. فالوقف عليه كذلك. والوقف على ﴿أَنَا﴾<sup>٨</sup> بالألف.

واختلف فيها فقليل: جيء بها لبيان الحركة. والاسم: الهمزة والنون فقط، وهو مذهب البصريين. وعلى ذلك أكثر القراء؛ لأنهم<sup>٩</sup> يحذفون الألف في الوصل. وسيدكر في موضعه إن شاء الله. والوقف على ﴿عَمَّا﴾ موصولة، إلا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَتَا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾<sup>١٠</sup>.

وكذلك على ﴿إِمَّا﴾ إلا في الرعد: ﴿وإن مَا تُرِيكَ﴾<sup>١١</sup>.

١- هذا (ع).

٢- لفظ (تعالى) مقط (ع).

٣- من الآية : ٢٤ من سورة الشورى.

٤- من الآية : ١١ من سورة الإسراء.

٥- من الآية : ٦ من سورة القمر.

٦- من الآية : ١٨ من سورة العلق.

٧- من الآية : ٣٩ من سورة الرعد.

٨- في مثل قوله تعالى ﴿إِن أَنَا رَبُّكَ فَأَخْلَع نَعْلِيكَ﴾ ، من الآية : ١٢ من سورة طه.

٩- إلا أنهم (ح).

١٠- من الآية : ١٦٦ من سورة الأعراف.

١١- من الآية : ٤٠ من سورة الرعد.

و«أن لا» مقطوع عشرة أحرف:  
في الأعراف: «أن لا أقول»<sup>١</sup> و«أن لا يقولوا»<sup>٢</sup>، وفي التوبة: «أن لا ملجأ»<sup>٣</sup>، وفي هود: «أن لا تعبدوا [إلا الله]»<sup>٤</sup> و«أن لا إله إلا هو»<sup>٥</sup>، وفي الحج: «أن لا تشرك بي شيئاً»<sup>٦</sup>، وفي يس: «أن لا تعبدوا الشيطان»<sup>٧</sup>، وفي الدخان: «وأن لا تعلوا [على الله]»<sup>٨</sup>، وفي الممتحنة: «أن لا يشركن»<sup>٩</sup>، وفي ن: «أن لا يدخلنها»<sup>١٠</sup>.

و«من ما» مقطوعة في ثلاثة مواضع:  
في النساء: «فمن ما ملكت أيمنكم»<sup>١١</sup>، وفي الروم: «من ما ملكت أيمنكم»<sup>١٢</sup>، وفي المنافقين: «من ما رزقكم»<sup>١٣</sup>.  
فأما «من»، نحو: «ممن منع مسجدة الله»<sup>١٤</sup>، فكله موصول، وكذلك «مم خلق»<sup>١٥</sup>.

- ١- من الآية : ١٠٥ من سورة الأعراف.
- ٢- من الآية : ١٦٩ من سورة الأعراف.
- ٣- من الآية : ١١٨ من سورة التوبة.
- ٤- من الآية : ٢ من سورة هود. و[إلا الله] زيادة من (ح).
- ٥- من الآية : ١٤ من سورة هود. وفي (ح) (أن لا إله إلا الله).
- ٦- من الآية : ٢٦ من سورة الحج.
- ٧- من الآية : ٦٠ من سورة يس.
- ٨- من الآية : ١٩ من سورة الدخان. و[على الله] زيادة من (ح).
- ٩- من الآية : ١٢ من سورة الممتحنة.
- ١٠- من الآية : ٢٤ من سورة القلم.
- ١١- من الآية : ٢٥ من سورة النساء.
- ١٢- من الآية : ٢٨ من سورة الروم. وفي (ح) سقط (أيمنكم).
- ١٣- من الآية : ١٠ من سورة البقرة.
- ١٤- من الآية : ١١٤ من سورة البقرة.
- ١٥- من الآية : ٥ من سورة الطارق.

و﴿فَالَمْ﴾<sup>١</sup>، موصول إلا في القصص: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾<sup>٢</sup>.  
و﴿أَلَنْ﴾، موصول<sup>٣</sup> في الكهف والقيامة<sup>٤</sup> لا غير.  
و﴿عَنْ مَنْ﴾، مقطوع حرفان:  
في النور: ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>٥</sup>، وفي النجم: ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا﴾<sup>٦</sup>.  
و﴿أَمْ مَنْ﴾، مقطوع أربعة:  
في النساء: ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾<sup>٧</sup>، وفي التوبة: ﴿أَمْ مَنْ أَسْسَ﴾<sup>٨</sup>، وفي الصافات: ﴿خَلَقْنَا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا﴾<sup>٩</sup>، وفي فصلت: ﴿أَمْ مَنْ يَأْتِي غَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾<sup>١٠</sup>.  
و﴿أَمَّا﴾، حرف واحد: ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأَنْثَيْنِ﴾<sup>١١</sup> موصول في الرسم.  
و﴿فِي مَا﴾، مقطوع أحد عشر حرفاً:  
في البقرة: ﴿فِي مَا فَعَلْنَ﴾<sup>١٢</sup>، والثاني في المائدة: ﴿لِيَلْوَكُم فِي مَا

- 
- ١- [إلا] زيادة من (ح).
  - ٢- من الآية : ٥٠ من سورة القصص.
  - ٣- موصولة (ح).
  - ٤- من الآية : ٤٨ من سورة الكهف.
  - ٥- من الآية : ٣ من سورة القیامة.
  - ٦- من الآية : ٤٣ من سورة النور. وفي (ح) (ع) سقط ﴿يَشَاءُ﴾.
  - ٧- من الآية : ٢٩ من سورة النجم.
  - ٨- من الآية : ١٠٩ من سورة النساء . وقوله [عليهم وكيلا] زيادة من (ح) (ع).
  - ٩- من الآية : ١٠٩ من سورة التوبة.
  - ١٠- وفي ﴿أسس﴾ قرأ نافع وابن عامر بضم الهزة والباقون بفتحها. التيسير : ١١٩.
  - ١١- من الآية : ١١ من سورة الصافات.
  - ١٢- من الآية : ٤٠ من سورة فصلت. وفي (ع) سقط ﴿يوم القيامة﴾.
  - ١٣- موضعان من الآيتين : ١٤٣ و ١٤٤ من سورة الأنعام.
  - ١٤- من الآية : ٢٤٠ من سورة البقرة.



ءاتكم<sup>١</sup>، ومثله في الأنعام<sup>٢</sup>، وفيها أيضاً: ﴿فِي مَا أُوحِيَ إِلَىٰ مُحَرَّمٍ﴾<sup>٣</sup>، وفي الأنبياء: ﴿فِي مَا اشْتَهَتْ﴾<sup>٤</sup>، وفي النور: ﴿فِي مَا أَفْضْتُمْ﴾<sup>٥</sup>، وفي الشعراء: ﴿فِي مَا هَهُنَا﴾<sup>٦</sup>، وفي الروم: ﴿فِي مَا رَزَقَكُمْ﴾<sup>٧</sup>، وفي الزمر: ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾<sup>٨</sup>، وفيها أيضاً: ﴿فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾<sup>٩</sup>، وفي الواقعة: ﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>١٠</sup>.

وقد اختلفوا في هذا الباب، فمنهم من يصل جميعه إلا الذي في الشعراء. و﴿أَيْنَمَا﴾ موصول بلا خلاف: موضعان في البقرة: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا﴾<sup>١١</sup>، وفي النحل: ﴿أَيْنَمَا يُوجَّهْهُ﴾<sup>١٢</sup>. واختلف في ثلاثة مواضع: في النساء: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>١٣</sup>، وفي الشعراء: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾<sup>١٤</sup>، وفي الأحزاب: ﴿أَيْنَمَا تَقِفُوا أَخَذُوا [وَقَتْلُوا تَفْتِيلًا]﴾<sup>١٥</sup>. وقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ﴾<sup>١٦</sup> مقطوع باتفاق.

- ١- من الآية : ٤٨ من سورة المائدة.
- ٢- من الآية : ١٦٥ من سورة الأنعام.
- ٣- من الآية : ١٤٥ من سورة الأنعام.
- ٤- من الآية : ١٠٢ من سورة الأنبياء.
- ٥- من الآية : ١٤ من سورة النور.
- ٦- من الآية : ١٤٦ من سورة الشعراء.
- ٧- من الآية : ٢٨ من سورة الروم.
- ٨- من الآية : ٣ من سورة الزمر.
- ٩- من الآية : ٤٦ من سورة الزمر.
- ١٠- من الآية : ٦١ من سورة الواقعة.
- ١١- من الآية : ١١٥ من سورة البقرة.
- ١٢- من الآية : ٧٦ من سورة النحل.
- ١٣- من الآية : ٧٨ من سورة النساء.
- ١٤- من الآية : ٩٢ من سورة الشعراء.
- ١٥- من الآية : ٦١ من سورة الأحزاب. و[قتلوا تفتيلاً] زيادة من (ج).
- ١٦- من الآيتين : ١٤٤ و ١٥٠ من سورة البقرة.

و﴿إِنْ مَا﴾، مقطوع في الأنعام: ﴿إِنْ مَا تُوعِدُونَ لَا ت﴾<sup>١</sup>.  
 و﴿أَنْ مَا﴾، مقطوع في الحج ولقمان في قوله: ﴿وَأَنْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾<sup>٢</sup>، وما سوى ذلك من اللفظين موصول.  
 قال أبو عمرو الحافظ رحمه الله: «وقوله تعالى في الأنفال: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾<sup>٣</sup>، وفي النحل: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾<sup>٤</sup>، موصولان في مصاحف أهل العراق. والنص المذكور دالٌّ على ذلك»<sup>٥</sup>.  
 قال: «وقد اجتمع كتاب المصاحف من أهل بلدنا على قطعها في الرسم. والأول عندي آثر، وهو الذي أختار»<sup>٦</sup>.  
 و﴿بِسْمَا﴾، موصول ثلاثة [مواضع]<sup>٧</sup>:  
 في البقرة: ﴿بِسْمَا اشْتَرَوْا﴾<sup>٨</sup> و﴿بِسْمَا يَأْمُرُكُمْ﴾<sup>٩</sup>، وفي الأعراف: ﴿بِسْمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي﴾<sup>١٠</sup>.  
 و﴿كَلِمَا﴾ مختلف فيه وهو أربعة:  
 ﴿كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾<sup>١١</sup> في النساء يقطع، ومنهم من يصله، و﴿كُلَّمَا

٢

- ١- من الآية: ١٣٤ من سورة الأنعام.
- ٢- من الآية: ٦٢ من سورة الحج. ومن الآية: ٣٠ من سورة لقمان. وقوله تعالى: ﴿مَنْ دَرَنَهُ﴾ ساقط (ج) (ع). وقد راعى المصنف رحمه الله قراءة الحرمين وابن عامر وأبي بكر في ﴿تَدْعُونَ﴾ في الموضعين.
- ٣- من الآية: ٤١ من سورة الأنفال.
- ٤- من الآية: ٩٥ من سورة النحل.
- ٥- دل (ص).
- ٦- المقنع: ٧٨.
- ٧- المقنع: ٧٨. ونص كلامه فيه: «وفي مصاحفنا القديمة مقطوعان، والأول أثبت وهو الأكثر».
- ٨- [مواضع] زيادة من (ع).
- ٩- من الآية: ٩٠ من سورة البقرة.
- ١٠- من الآية: ٩٣ من سورة البقرة.
- ١١- من الآية: ١٥٠ من سورة الأعراف.
- ١٢- من الآية: ٩١ من سورة النساء.

دَخَلَتْ أُمَّةً<sup>١</sup>، و﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾<sup>٢</sup>، و﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ﴾<sup>٣</sup>، كل ذلك مختلف فيه.  
فأما قوله تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾<sup>٤</sup>، فمقطوع باتفاق، وليس من هذا.  
و﴿لَكَيْلًا﴾ موصول أربعة أحرف:  
﴿لَكَيْلًا تَحْزَنُوا﴾<sup>٥</sup> عَلَى مَا فَاتَكُمْ<sup>٦</sup> فِي آلِ عِمْرَانَ، و﴿لَكَيْلًا يَعْلَمُ﴾<sup>٧</sup> فِي  
الحَجِّ، و﴿لَكَيْلًا يَكُونُ عَلَيْكَ حَرْجٌ﴾<sup>٨</sup> فِي الْأَحْزَابِ، و﴿لَكَيْلًا تَأْسَوُا﴾<sup>٩</sup> فِي  
الحديد.

﴿يَوْمَ هُمْ﴾، مقطوع حرفان:  
﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ﴾<sup>١٠</sup> و﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾<sup>١١</sup>.  
ويقف على ﴿وَلْيَكُونَا﴾<sup>١٢</sup> و﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>١٣</sup>، و﴿إِنَّكُمْ إِذَا﴾<sup>١٤</sup>  
و﴿لَنَسْفَعَا﴾<sup>١٥</sup> بِالْف.  
وسأذكر اليباءات وحكمها في الوقف [إن شاء الله تعالى]<sup>١٦</sup>.

١- من الآية : ٣٨ من سورة الأعراف.

٢- من الآية : ٤٤ من سورة المؤمنون.

٣- من الآية : ٨ من سورة الملك.

٤- من الآية : ٣٤ من سورة إبراهيم.

٥- ذلك (ح).

٦- تأسوا (ع)، والصواب ما أثبت من (ص) (ح).

٧- من الآية : ١٥٣ من سورة آل عمران.

٨- من الآية : ٥ من سورة الحج.

٩- من الآية : ٥٠ من سورة الأحزاب.

١٠- من الآية : ٢٣ من سورة الحديد.

١١- من الآية : ١٦ من سورة غافر.

١٢- الآية : ١٣ من سورة الذاريات.

١٣- من الآية : ٣٢ من سورة يوسف.

١٤- من الآية : ٣٨ من سورة الكهف.

١٥- من الآية : ١٤٠ من سورة النساء.

١٦- من الآية : ١٥ من سورة العلق.

١٧- بين المعقوفين زيادة من (ح).

## باب

### مذاهبهم في ياءات الإضافة

[٣٨٧] وَلَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ يَاءُ إِضَافَةٍ

وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأُصُولِ فَتَشْكِلًا

أي هي زائدة ليست من نفس الكلمة، ولا هي كالياء في (الداعي) و(المنادي)، ولا كالياء في (أدري) و(ألقي)، فإنها في هذه لام الفعل، بخلاف ياء الإضافة.

[٣٨٨] وَلَكِنَّهَا كَالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلُّ مَا

تَلِيهِ يُرَى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَذْخَلًا

يقول: إنها مضاف<sup>١</sup> إليها كأنها في: ﴿عليه﴾<sup>٢</sup>، والكاف في: ﴿عليك﴾<sup>٣</sup>، ولذلك يحسن تقديرها في موضعها<sup>٤</sup>.

ولشبهها بهما، قلنا: إن أصلها الحركة كما قلنا فيهما، لأن الاسم لا يكون على حرف واحد ساكن.

وقد قال قوم: إن أصلها السكون، لأنها معرأة من الإعراب، وكلُّ ما كان كذلك، فهو ساكن.

وقيل: الفتح على إرادة الهاء، كقولك: (مالي) و(ماليه).  
والأول هو المعول.

١ - مضافة (ع).

٢ - من الآية: ٣٧ من سورة البقرة وشبهه.

٣ - من الآية: ٢٥٢ من سورة البقرة وشبهه.

٤ - موضعهما (ص).

وإنما جاز فيها الإسكان ولم يجز في الكاف والهاء، من أجل ثقل الحركة عليها؛ لأنها ثقيلة في نفسها والحركة تزيد ثقلها .

ولهذا المعنى، تُقلب ألفا في حال تحركها وانفتاح ما قبلها، ولذلك حُرِّكت بالفتح دون الضم والكسر؛ لأنهما أثقل، ولا سيما مع انكسار ما قبلها. فلما لم يكن بُدُّ من تقويتها بحركة، تعيّن الفتح.

ومن العرب من حذفها اجتزاء بالكسرة قبلها، مبالغة في التخفيف. فحجة من فتح، أنه الأصل، وأن الفتح خفيف، وأن العرب قد تأتي بهاء السكت في الوقف حرصاً على بقاء هذه الحركة فيها نحو: **﴿كَيْسِيَّةٌ﴾**<sup>١</sup> و**﴿مَالِيَّةٌ﴾**<sup>٢</sup>، ففي الوصل أولى.

وحجة من أسكن، طلب الخفة، مع أنه لا إحلال، فإن الحركة يخلفها المد في حال الإسكان؛ وقد اشتهر جميع ذلك في لسان العرب.

قال امرؤ القيس:

فَقَاصَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مَنِّي صَبَابَةً عَلَى النَّخْرِ حَتَّى بَلَ دَمْعِي مَحْمَلِي<sup>٣</sup>

فجمع بين الفتح والإسكان.

وأما من اختار فتح الياء عند الهمزة خاصة، فلأجل شدة الهمزة وبُعد مخرجها؛ فَفَتَحَ ليتقوى على النطق بها، ويتوصل أيضاً إلى بيان الياء . وكذلك عند الساكن لهذا، ولثلاث تسقط مع الساكن إذا قال: **﴿نَعْمَتِي الَّتِي﴾**<sup>٤</sup> و**﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾**<sup>٥</sup> .

ولن فتحها في موضع وأسكنها في مثله، أنه<sup>٦</sup> اتبع الأثر، مع ما فيه من

١- وكذلك (ح).

٢ من الآية : ٢٥ من سورة الحاقة.

٣- من الآية : ٢٨ من سورة الحاقة.

٤- البيت من معلقته وهو في ديوانه : ٩. وينظر شرح القصائد العشر : ٢٢.

٥- من الآية : ٤٠ من سورة البقرة وشبهه.

٦- من الآية : ١٢٤ من سورة البقرة.

٧- أنه سقط (ح).

الجمع بين اللغتين، والتنبيه على فصاحتهما.  
ثم إن منهم من احتج في الفتح والإسكان بكثرة حروف الكلمة وقتلها.  
فما كان على أربعة أحرف بالياء فما دون، فتح الياء فيه، وأسكنها في ما زاد  
على ذلك طلباً للتخفيف<sup>١</sup>، ففتح نحو: «مَنَى»<sup>٢</sup> و«لَعَلَى»<sup>٣</sup>، وأسكن  
نحو: «سَبِيلِي»<sup>٤</sup> و«بَيْنَ إِخْوَتِي»<sup>٥</sup> و«حَشَرَتْنِي»<sup>٦</sup>.  
ونخالف في «شِقَاقِي»<sup>٧</sup> و«تَوَفَّقِي»<sup>٨</sup> و«أَرْهَطِي»<sup>٩</sup> و«أَرِيَنِي  
أَعْصِرُ [وَحْمًا]»<sup>١٠</sup> و«عَابَايَ إِبْرَاهِيمَ»<sup>١١</sup> و«عِبَادِي أَنِي»<sup>١٢</sup> و«لَذِكْرِي إِنْ»<sup>١٣</sup>  
و«لَا بَرَأْسِي»<sup>١٤</sup> و«دُعَايِي إِلَّا»<sup>١٥</sup> ففتح. ولذلك وجه.  
أما «تَوَفَّقِي»، فإن الواو والياء لَمَّا سكنتا فيه، لم يعتدَّ<sup>١٦</sup> بهما فلم  
يَعُدَّهما من قبل خفائهما؛ فكأن الكلمة عادت إلى القِلَّة؛ ولأن فيها القاف، وهو  
حرف استعلاء يناسب الفتح؛ ولأن التاء والياء والألف فيها وفي «شِقَاقِي»

١- للخفة (ح).

٢- من الآية : ٢٤٩ من سورة البقرة.

٣- من الآية : ٤٦ من سورة يوسف وشبهه.

٤- من الآية : ١٠٨ من سورة يوسف.

٥- من الآية : ١٠٠ من سورة يوسف.

٦- من الآية : ١٢٥ من سورة طه.

٧- من الآية : ٨٩ من سورة هود.

٨- من الآية : ٨٨ من سورة هود.

٩- من الآية : ٩٢ من سورة هود.

١٠- من الآية : ٣٦ من سورة يوسف. [وَحْمًا]زيادة من (ع).

١١- من الآية : ٣٨ من سورة يوسف.

١٢- من الآية : ٤٩ من سورة الحجر.

١٣- من الآية : ١٤ من سورة طه.

١٤- من الآية : ٩٤ من سورة طه.

١٥- من الآية : ٦ من سورة نوح.

١٦- يعتمد (ص).

(زوائد. وفي «شقاقي») <sup>١</sup>، القاف أيضاً.  
 فإن قيل: فيلزم من فتح «شقاقي» وعلل بالزيادة، أن يفتح «بناتى إن كنتم» <sup>٢</sup>، ولم يفعل ذلك ابن كثير وأبو عمرو!  
 والجواب، أن «بناتى» لفظ دال على الجمع والتأنيث، فهو ثقیل من هذا الوجه؛ ولأن بعده همزة مكسورة، وهي أثقل من المفتوحة.  
 وأما «أرينى» <sup>٣</sup>، ففيه الهمزة والألف وهما زائدتان، فرجع إلى القلة، فحسن الفتح.  
 ومن فتح قبله الياء من «إنى» <sup>٤</sup>، احتج بأنه طلب المشاكلة في اللفظ، ففتح «أرينى».

فإن قيل: فهلا عكس فأسكنهما طلباً للمشاكلة!  
 قلنا: قد سبق أن الفتح في ياء الإضافة هو الأصل. والفرع يتبع الأصل.  
 وكذلك يقول <sup>٥</sup> في «عبادى»: إنه اتبعه في الفتح <sup>٦</sup>، ليأتي باللفظ على طريقة واحدة.  
 وأما «لذكرى»، و«لأبرأسى»، ففتحاً <sup>٧</sup>، لأن حرف الجر زائد ليس من أصل الكلمة.  
 و«عاباءى» في الرسم على أربعة أحرف، وكذلك «دعاءى»، ففتحاً لذلك.  
 وفي إسكانهما أيضاً ثقل من قبل اجتماع مدتين في كل واحد منهما.

١- بين القوسين سقط (ح).

٢- من الآية: ٧١ من سورة الحجر.

٣- من الآية: ٣٦ من سورة يوسف.

٤- من الآية السابقة نفسها.

٥- تقول (ح).

٦- اللفظ (ع).

٧- ففتحها (ص).

[٣٨٩] وَفِي مِائَتِي يَاءٍ وَعَشْرٍ مُنِيفَةٍ

وَتْنَتَيْنِ خُلْفُ الْقَوْمِ أَحْكِيهِ مُجْمَلًا

ذكر الحافظ أبو عمرو في التيسير<sup>١</sup>: مائتين<sup>٢</sup> وأربع عشرة ياء، فعَدَّ ﴿فَمَا ءَاتَنَ اللَّهُ﴾<sup>٣</sup> في النمل، و﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ﴾<sup>٤</sup> في الزمر. وعدهما شيخنا رحمه الله في الزوائد؛ لأنهما حذفتا في الرسم.

[٣٩٠] فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بَفَتْحٍ وَتَسْعُهُمَا

(سَمًا) فَتُحْطِهَا إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَّلًا

فالياءات التي جاءت بعدها الهمزة المفتوحة من هذه الياءات تسع وتسعون

وهي :

في البقرة: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾<sup>٥</sup>، ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾<sup>٦</sup>، ﴿فَاذْكُرُونِي﴾<sup>٧</sup>.  
وفي آل عمران: ﴿اجْعَلْ لِي آيَةً﴾<sup>٨</sup>، ﴿أَنِّي أَخْلُقُ﴾<sup>٩</sup>.  
وفي المائدة: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾<sup>١٠</sup>، ﴿لِي أَنْ أَقُولَ﴾<sup>١١</sup>.

١- التيسير : ٦٣.

٢- مائتي (ص).

٣- من الآية : ٣٦ من سورة النمل.

٤- من الآيتين : ١٧ و ١٨ من سورة الزمر. وفي (ح) (ع) سقط ﴿يَسْتَمْعُونَ﴾.

٥- من الآية : ٣٠ من سورة البقرة.

٦- من الآية : ٣٣ من سورة البقرة.

٧- من الآية : ١٥٢ من سورة البقرة.

٨- من الآية : ٤١ من سورة آل عمران.

٩- من الآية : ٤٩ من سورة آل عمران.

١٠- من الآية : ٢٨ من سورة المائدة.

١١- من الآية : ١١٦ من سورة المائدة.



وفي الأنعام: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾<sup>١</sup>، ﴿إِنِّي أُرِيكَ﴾<sup>٢</sup>.  
 وفي الأعراف: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾<sup>٣</sup>، ﴿مِنْ بَعْدِي أَعْجَلْتُمْ﴾<sup>٤</sup>.  
 وفي الأنفال: ﴿إِنِّي أَرَى﴾<sup>٥</sup>، و﴿إِنِّي أَخَافُ﴾<sup>٦</sup>.  
 وفي التوبة: ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾<sup>٧</sup>.  
 وفي يونس: ﴿لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ﴾<sup>٨</sup>، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾<sup>٩</sup>.  
 وفي هود: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ثلاثة مواضع<sup>١٠</sup>: ﴿إِنِّي أَعْظُكَ﴾<sup>١١</sup>، ﴿إِنِّي أَعُوذُ  
 بِكَ﴾<sup>١٢</sup>، ﴿شِقَاقِي أَنْ﴾<sup>١٣</sup>، ﴿ضَيِّقِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ﴾<sup>١٤</sup>، ﴿وَلَكِنِّي أُرِيكُمْ﴾<sup>١٥</sup>،  
 ﴿إِنِّي أُرِيكُمْ بِخَيْرٍ﴾<sup>١٦</sup>، ﴿فَطَرَنِي أَفْلا﴾<sup>١٧</sup>، ﴿أَرْهَطِي أَعَزَّ﴾<sup>١٨</sup>.

- ١- من الآية : ١٥ من سورة الأنعام.
- ٢- من الآية : ٧٤ من سورة الأنعام.
- ٣- من الآية : ٥٩ من سورة الأعراف.
- ٤- من الآية : ١٥٠ من سورة الأعراف.
- ٥- من الآية : ٤٨ من سورة الأنفال.
- ٦- من الآية : ٤٨ من سورة الأنفال.
- ٧- من الآية : ٨٣ من سورة التوبة.
- ٨- من الآية : ١٥ من سورة يونس.
- ٩- من الآية : ١٥ من سورة يونس.
- ١٠- من الآيات : ٣ و ٢٦ و ٨٤ من سورة هود.
- ١١- من الآية : ٤٦ من سورة هود.
- ١٢- من الآية : ٤٧ من سورة هود.
- ١٣- من الآية : ٨٩ من سورة هود.
- ١٤- من الآية : ٧٨ من سورة هود . وفي (ح) (ع) سقط ﴿منكم﴾.
- ١٥- من الآية : ٢٩ من سورة هود.
- ١٦- من الآية : ٨٤ من سورة هود.
- ١٧- من الآية : ٥١ من سورة هود.
- ١٨- من الآية : ٩٢ من سورة هود.

وفي يوسف: ﴿لِيَحْزُنُنِي أَنْ﴾<sup>١</sup>، ﴿رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾<sup>٢</sup>، ﴿إِنِّي أَرِيَنِي  
أَعَصِرَ خَمْرًا﴾<sup>٣</sup>، ﴿إِنِّي أَرِيَنِي أَحْمِلُ﴾<sup>٤</sup>، ﴿إِنِّي أَرَى﴾<sup>٥</sup>، ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾<sup>٦</sup>،  
﴿لِي أَبْصِيَ أَوْ﴾<sup>٧</sup>، ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾<sup>٨</sup>، ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ﴾<sup>٩</sup>، ﴿سَبِيلِي أَدْعُوا﴾<sup>١٠</sup>.  
وفي إبراهيم: ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾<sup>١١</sup>.  
وفي الحجر: ﴿عِبَادِي أَنِي﴾<sup>١٢</sup>، ﴿أَنِّي أَنَا﴾<sup>١٣</sup>، ﴿إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ﴾<sup>١٤</sup>.  
وفي الكهف: ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾<sup>١٥</sup>، ﴿رَبِّي أَنْ يَوْتِينَ﴾<sup>١٦</sup>، ﴿بِرَبِّي أَحَدًا  
وَلَوْلَا﴾<sup>١٧</sup>، ﴿بِرَبِّي أَحَدًا وَلَمْ تَكُنْ لَهُ﴾<sup>١٨</sup>، ﴿مَنْ دُونِ أَوْلِيَاءَ﴾<sup>١٩</sup>.

١- من الآية : ١٣ من سورة يوسف.

٢- من الآية : ٢٣ من سورة يوسف.

٣- من الآية : ٣٦ من سورة يوسف.

٤- من الآية السابقة نفسها.

٥- من الآية : ٤٣ من سورة يوسف.

٦- من الآية : ٦٩ من سورة يوسف.

٧- من الآية : ٨٠ من سورة يوسف. وفي (ج) سقط (أو).

٨- من الآية : ٩٦ من سورة يوسف. وفي (ص) وإني أعلم.

٩- من الآية : ٤٦ من سورة يوسف.

١٠- من الآية : ١٠٨ من سورة يوسف.

١١- من الآية : ٣٧ من سورة إبراهيم.

١٢- من الآية : ٤٩ من سورة الحجر.

١٣- من الآية السابقة نفسها. وفي (ع) سقط ﴿إني أنا﴾.

١٤- من الآية : ٨٩ من سورة الحجر.

١٥- من الآية : ٢٢ من سورة الكهف.

١٦- من الآية : ٤٠ من سورة الكهف.

١٧- من الآيتين : ٣٨ و ٣٩ من سورة الكهف.

١٨- من الآيتين : ٤٢ و ٤٣ من سورة الكهف. وفي (ع) سقط ﴿له﴾.

١٩- من الآية : ١٠٢ من سورة الكهف.

وفي مريم: ﴿اجعل لى آية﴾<sup>١</sup>، ﴿إنى أعوذ﴾<sup>٢</sup>، ﴿إنى أخاف﴾<sup>٣</sup> .  
 وفي طه: ﴿إنى ءانست﴾<sup>٤</sup>، ﴿إنى أنا ربك﴾<sup>٥</sup>، ﴿إنى أنا الله﴾<sup>٦</sup>، و﴿يسّر  
 لى أمرى﴾<sup>٧</sup>، ﴿لعلنى ءاتىكم﴾<sup>٨</sup>، ﴿حشرتنى أعمى﴾<sup>٩</sup> .  
 وفي المؤمنين: ﴿لعلنى أعمل﴾<sup>١٠</sup> .  
 وفي الشعراء: ﴿إنى أخاف﴾<sup>١١</sup>، ﴿إنى أخاف﴾<sup>١٢</sup>، ﴿إنى أعلم﴾<sup>١٣</sup> .  
 وفي النمل: ﴿إنى ءانست﴾<sup>١٤</sup>، ﴿أوزعنى أن أشكر﴾<sup>١٥</sup>، ﴿ليلونى  
 ءأشكر﴾<sup>١٦</sup> .  
 وفي القصص: ﴿عسى ربى أن﴾<sup>١٧</sup>، ﴿إنى ءانست﴾<sup>١٨</sup>، ﴿إنى أنا الله﴾<sup>١٩</sup>،  
 وفي القصص: ﴿عسى ربى أن﴾<sup>٢٠</sup>، ﴿إنى أنا الله﴾<sup>٢١</sup> .

- ١- من الآية : ١٠ من سورة مريم.
- ٢- من الآية : ١٨ من سورة مريم.
- ٣- من الآية : ٤٥ من سورة الشعراء.
- ٤- من الآية : ١٠ من سورة طه.
- ٥- من الآية : ١٢ من سورة طه.
- ٦- من الآية : ١٤ من سورة طه. وفي (ص) (ح) ﴿إنى أنا الله﴾ وهو تصحيف.
- ٧- من الآية : ٢٦ من سورة طه.
- ٨- من الآية : ١٠ من سورة طه.
- ٩- من الآية : ١٢٥ من سورة طه.
- ١٠- من الآية : ١٠٠ من سورة المؤمنون.
- ١١- من الآية : ١٢ من سورة الشعراء.
- ١٢- من الآية : ١٣٥ من سورة الشعراء. و﴿إنى أخاف﴾ زيادة من (ح) (ع).
- ١٣- كذا في جميع النسخ . والصحيح ﴿ربى أعلم﴾ : من الآية : ١٨٨ من سورة الشعراء.
- ١٤- من الآية : ٧ من سورة النمل.
- ١٥- من الآية : ١٩ من سورة النمل.
- ١٦- من الآية : ٤٠ من سورة النمل.
- ١٧- من الآية : ٢٢ من سورة القصص. وفي (ص) عشر في موضع عسى، وهو تصحيف.
- ١٨- من الآية : ٢٩ من سورة القصص.
- ١٩- بين القوسين سقط (ح).
- ٢٠- من الآية : ٣٠ من سورة القصص.

﴿إني أخاف﴾<sup>١</sup>، ﴿ربي أعلم﴾<sup>٢</sup>، ﴿ربي أعلم﴾<sup>٣</sup>، ﴿لعلى آتاكم﴾<sup>٤</sup>، ﴿لعلى  
أطلع﴾<sup>٥</sup>، ﴿عندى أولم﴾<sup>٦</sup>.  
وفي يس: ﴿إني ءامنن﴾<sup>٧</sup>.  
وفي الصافات: ﴿إني أرى﴾<sup>٨</sup>، ﴿أني أذبحك﴾<sup>٩</sup>.  
وفي ص: ﴿إني أحيت﴾<sup>١٠</sup>.  
وفي الزمر: ﴿إني أخاف﴾<sup>١١</sup>، ﴿تأمروني أعبد﴾<sup>١٢</sup>.  
وفي المؤمن: ﴿إني أخاف﴾، ثلاثة<sup>١٣</sup>: ﴿ذروني أقتل موسى﴾<sup>١٤</sup>، ﴿ادعوني  
أستجب﴾<sup>١٥</sup>، ﴿لعلى أبلغ﴾<sup>١٦</sup>، ﴿مالى أدعوكم﴾<sup>١٧</sup>.  
وفي الزخرف: ﴿من تحتي أفلا﴾<sup>١٨</sup>.  
وفي الدخان: ﴿إني آتاكم﴾<sup>١٩</sup>.

- ١- من الآية : ٣٤ من سورة القصص.
- ٢- من الآية : ٣٧ من سورة القصص.
- ٣- من الآية : ٨٥ من سورة القصص. و﴿ربي أعلم﴾ سقط (ع).
- ٤- من الآية : ٢٩ من سورة القصص.
- ٥- من الآية : ٣٨ من سورة القصص.
- ٦- من الآية : ٧٨ من سورة القصص.
- ٧- من الآية : ٢٥ من سورة يس .
- ٨- من الآية : ١٠٢ من سورة الصافات
- ٩- من الآية : ١٠٢ من سورة الصافات.
- ١٠- من الآية : ٣٢ من سورة طه.
- ١١- من الآية : ١٣ من سورة الزمر.
- ١٢- من الآية : ٦٤ من سورة الزمر.
- ١٣- من الآيات : ٢٦ و٣٠ و٣٢ من سورة غافر.
- ١٤- من الآية : ٢٦ من سورة غافر. و﴿موسى﴾ سقط (ح)(ع).
- ١٥- من الآية : ٦٠ من سورة غافر.
- ١٦- من الآية : ٣٦ من سورة غافر.
- ١٧- من الآية : ٤١ من سورة غافر.
- ١٨- من الآية : ٥١ من سورة الزخرف.
- ١٩- من الآية : ١٩ من سورة الدخان.

وفي الأحقاف: ﴿أَوْزَعْنِي أَنْ﴾<sup>١</sup>، ﴿أَتَعْدَانِي أَنْ﴾<sup>٢</sup>، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾<sup>٣</sup>،  
 ﴿وَلَكِنِّي أُرِيكُمْ﴾<sup>٤</sup>.  
 وفي الحشر: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾<sup>٥</sup>.  
 وفي الملك: ﴿مَعِيَ أَوْ رَحْمَتَا﴾<sup>٦</sup>.  
 وفي نوح: ﴿ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ﴾<sup>٧</sup>.  
 وفي الجن: ﴿رَبِّي أَمِدَا﴾<sup>٨</sup>.  
 وفي الفجر: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾<sup>٩</sup>، ﴿رَبِّي أَهْنَنِ﴾<sup>١٠</sup>.  
 ومعنى قوله: (هملًا) ، أي خارجة عن الأصل ، فمنها ما فتحه بعض  
 (سما)<sup>١١</sup> ، دون بعض . وقد فصله<sup>١٢</sup> .

[٣٩١] فَأَرْنِي وَتَفْتِنِّي أَتَبِعِي سُكُونَهَا

لِكُلِّ وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ وَلَقَدْ جَلَا

ليس ﴿أَرْنِي أَنْظِرْ إِلَيْكَ﴾<sup>١٣</sup>، و﴿تَفْتِنِّي أَلَا﴾<sup>١٤</sup> و﴿[ف] أَتَبِعِي أَهْدُكَ﴾<sup>١٥</sup>،

٢

١- من الآية : ١٥ من سورة الأحقاف.

٢- من الآية : ١٧ من سورة الأحقاف.

٣- من الآية : ٢١ من سورة الأحقاف.

٤- من الآية : ٢٣ من سورة الأحقاف.

٥- من الآية : ١٦ من سورة الحشر.

٦- من الآية : ٢٨ من سورة الملك.

٧- من الآية : ٩ من سورة نوح.

٨- من الآية : ٢٥ من سورة الجن.

٩- من الآية : ١٥ من سورة الفجر.

١٠- من الآية : ١٦ من سورة الفجر.

١١- (سما)، لنافع وابن كثير وأبي عمرو.

١٢- فصل(ص).

١٣- من الآية : ١٤٣ من سورة الأعراف.

١٤- من الآية : ٤٩ من سورة التوبة.

١٥- من الآية : ٤٣ من سورة مريم.

و﴿[و]ترحمني أكن﴾<sup>١</sup> من العدة المذكورة، لأن هذه متفق على إسكانها.  
ووجه ذلك، الجمع بين اللغتين لمن فتح نظيره..  
وفيه دليل على اتباعهم في القراءة الأثر.

[٣٩٢] ذُرُونِيْ وَأَدْعُونِيْ اذْكُرُونِيْ فَتَحُهَا

(ذ) واءٌ وأوزعني معاً (ج) اد (هـ) طلاً

أراد ﴿ذروني أقتل موسى﴾، و﴿ادعوني أستجب لكم﴾،  
و﴿[ف]اذكروني أذكركم﴾، و﴿أوزعني أن أشكر﴾ في النمل والأحقاف.  
وقد تقدمت الحجة لفتح ذلك.

وأيضاً، فإن هذه الكلمات وإن طالت حروفها، ففيها واوٌ ساكنة ؛  
فكان الفتح دواءً من أجل رجوع الكلمة إلى أربعة أحرف.  
وحجة من أسكن، كثرة الحروف، لاسيما و﴿ذروني﴾ لفظه<sup>٢</sup> دالٌّ على  
الجمع، وفيه راء مضمومة وهي حرف تكرير، فهو بمنزلة حرفين مضمومين؛  
ولأن الأياء متصلة بفعل مجزوم، ومن شأنها إسكانها معه كما تسكن معه الهاء في  
نحو: ﴿يُؤَدُّهُ﴾<sup>٣</sup> استثقلاً للفتح.

١- من الآية : ٤٧ من سورة هود.

٢- لفظ (ع).

٣- ﴿يؤدّه﴾ : إسكان الهاء، وهي قراءة أبي بكر وأبي عمرو وحزرة . وقرأ قالون باختلاس كسرة الهاء،  
وكذا هشام في رواية الحلواني عنه . وقرأ الباقون بإشباع الكسرة . التيسير : ٨٩ .  
و﴿يؤدّه﴾ من الآية : ٧٥ من سورة آل عمران.

[٣٩٣] لِيلُونِي مَعَهُ سَبِيلِي لِـ (نَافِع)

وَعَنَّهُ وَلِـ (لُبْصَرِي) ثَمَانِ تُنْخَلَا

أراد ﴿لِيلُونِي أَشْكُرُ﴾، و﴿سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾.

أما ﴿لِيلُونِي﴾، فاللام والياء فيه زائدتان.

وأما ﴿سَبِيلِي﴾، ففيه كسرتان بينهما ياء ساكنة، فحسُن فيه الفتح.

ومن أسكن، اعتبر كثرة الحروف، وأنه لفظ دال على التأنيث.

وقوله: (وعنّه)، يعني عن نافع.

و(للْبَصْرِي)، معه ثمانِ (تُنْخَلَا)، وهي:

[٣٩٤] يُّوسُفَ إِنِّي الْأَوَّلَانِ وَلِي بِهَا

وَضَيْفِي وَيَسَّرَ لِي وَدُونِي تَمَثَّلَا

[٣٩٥] وَيَاعَانَ فِي اجْعَلْ لِي وَأَرْبَعُ أَذْ (ح) مَت

(هـ) دَاهَا وَلَكِنِّي بِهَا اثْنَانِ وَكَلَا

[٣٩٦] وَتَخَيِّي وَقُلْ فِي هُودَ إِنِّي أَرَاكُمْ

وَقُلْ فَطَرَنَ فِي هُودَ (هـ) أَدِيهِ (أ) وَصَلَا

(إِنِّي الْأَوَّلَانِ)، يعني: ﴿إِنِّي أَرِيْنِي﴾ في الموضعين<sup>١</sup>.

(وَلِي بِهَا)، في قوله تعالى: ﴿لِي أَبِي﴾، و﴿فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ﴾، و﴿يَسَّرَ لِي

أَمْرِي﴾ في طه، و﴿مَنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾ في الكهف، و﴿اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ في آل

عمران ومريم.

ثم قال: (وَأَرْبَعُ أَذْ هَذَاهَا)، وهي ﴿وَلَكِنِّي أَرِيْكُمْ﴾ في هود

والأحقاف.

١- من الآية: ٣٦ من سورة يوسف، وقد ذكرنا.

٢- في سقط (ص).

والهاء في (بها)، تعود على كلمة «ولكني» .  
 (وتَحْتِي)، في الزخرف: «من تحتي أفلا» .  
 (في هود): «إني أريكم بخير»، وفيها: «فطرنى أفلا» .  
 وقوله: (إذ حمت هداها)، يريد: فُتِحَتْ إذ حمت هداها ؛ يشير إلى حماية  
 الحجة في فتحها، لأن «ولكني» رُسِمَتْ بغير ألف، ففتحت اتباعاً للرسم في قلة  
 حروفها.

ومن راعى اللفظ، أسكن؛ لأن حروف الكلمة تصير خمسة.  
 وأما «تحتي» و«إني»، فوجه الفتح ظاهر.  
 وأما «فطرنى»، فقد أوصل هاديه فتحه؛ يعني نَاقَلَهُ ، لأنه هدى إليه بنقله  
 إياه ؛ يشير إلى أن حجته النقل.  
 وأيضاً، فإن كون الفتح الأصل، يقوي الفتح مع الهمزة فيكون أولى،  
 كقوله:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى      وَلَا سَابِقاً شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً<sup>١</sup>

[٣٩٧] وَيَحْزُنُنِي (حَرْفِيٌّ) هُمْ تَعْدَانِنِي

حَشَرْتَنِي اِغْمَى تَأْمُرُونِي وَصَّلا

وهذه الياءات، فتحها ظاهر الوجه على ما سبق.

١- البيت لزهير بن أبي سلمى كما في ديوانه : ١٠٧. وهو من شواهد سيبويه : ١٦٥/١.  
 وعجز هذا البيت، سقط (ح) (ع).



[٣٩٨] أَرَهْطِي (سَمَا م) مَوْلَى وَمَا لِي (سَمَا ل) وَيْ

لَعَلِّي (سَمَا ك) فُؤَا مَعِي (تَفَرُّا) لُعَلَا

[٣٩٩] (ع) مَاذَ وَتَحْتَ التَّمَلِّ عِنْدِي (ح) سَنُهُ

(إ) لَى (د) رَهْ بِالْخُلْفِ وَأَفَقَ مُوَهَلَا

الهمزة في ﴿أَرَهْطِي﴾ زائدة، وفيه هاء ساكنة مشبهة للهمزة في الخفاء<sup>١</sup>. ولهذا الشبه، جعلت مكانها فقيلاً: (أَرَقْتُ) و(هَرَقْتُ)، وهي أيضاً من مخرجها. فـ(سما) فتحه (مولى). والمولى: الناصر لهذا<sup>٢</sup>.

و سما لوى مالى<sup>٣</sup>، لأن الكلمة على حرفين.

وسما لعللي كُفُوا؛ أي مماثلاً لهما، لأن كلمته<sup>٤</sup> أربعة أحرف.

(مَعِي<sup>٥</sup> نَفَرُ الْعُلَا)، أي نفر الأدلة الْعُلَا والبراهين الْعُلَا.

(عِمَادٌ): خير المبتدأ، وهو (نفر الْعُلَا)، أي هم<sup>٦</sup> عِمَادٌ لمن اعتمد عليهم

في فتحه.

و(عندي)، أراد به ﴿عِنْدِي أَوْلَمَ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ﴾<sup>٧</sup> في القصص.

و(حُسْنُهُ)، يعني حسن الفتح فيه المضاف إلى دره.

وقوله: (بِالْخُلْفِ وَافَقَ مُوَهَلَا)، أي مجموعاً أهلاً لذلك، من قولهم: آهلك

الله لكذا، أي جعلك له أهلاً.

فـ(موهلاً) على هذا منصوب على الحال، أو وافق مزوجاً من الحور،

١- الخفى (ص).

٢- وهذا (ص) (ع).

٣- في (ح) (وسما مولى أي أمالا)، ولا معنى لهذا الكلام.

٤- الكلمة (ص).

٥- مع (ح).

٦- هم سقط (ح).

٧- من الآية : ٧٨ من سورة القصص. وفي (ح) سقط (عندي).

يعني رجلا صالحا. وهذه صفة من فتحه ومن أسكنه، إذ كلهم صالحون، فيكون من قولهم: أهلك الله، أي أدخلك الجنة فزوجك من نسائها؛ أي جعل لك منهن أهلا.

والخلف: هو قول الإمام أبي عمرو<sup>١</sup>: «قرأت في رواية أبي ربيعة<sup>٢</sup> عنه بالإسكان، وقرأت في رواية ابن مجاهد وغيره عنه بالفتح»؛ يعني بقوله عنه في الموضوعين ابن كثير، وذلك أن أبا ربيعة روى عن البزي وعن قبل عن القواس<sup>٣</sup> بالإسكان. وكذلك روى محمد بن موسى الزيني<sup>٤</sup> ومحمد ابن الصباح<sup>٥</sup> عن قبل عن القواس.

وروى ابن فليح<sup>٦</sup> عن قبل<sup>٧</sup> الفتح. وكذلك روى سائر الرواة عن القواس والبزي<sup>٨</sup>.

١- جامع البيان: (ل: ٢٠٥-ب).

٢- هو أبو ربيعة محمد بن إسحاق الرّبيعي المكي، تقدم في مقدمة المصنف. ٤

٣- هو أبو الحسن أحمد بن محمد المكي القواس، تقدم في مقدمة المصنف.

٤- هو أبو بكر محمد بن موسى الزيني، تقدم في شرح البيت: ٢٧.

٥- هو أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز بن الصباح المكي، من جلة المفكرين، قرأ على قبل وأبي ربيعة.

معرفة القراء: ٥٦٢/٢ (٢٨٤)، غاية النهاية: ١٧٢/٢ (٣١٣٧).

٦- هو أبو إسحاق عبد الوهاب بن فليح المكي المقدسي مولا هم المقرئ، قرأ القرآن على داود بن شبيل بن عباد وغيره، توفي في حدود الخمسين ومائتين.

معرفة القراء: ٣٧٢/١ (١١٠)، غاية النهاية: ٤٨٠/١ (٢٠٠١).

٧- كذا في جميع النسخ. ولعل السخاوي رحمه الله جانب الصواب في ذلك، والأنسب أن يكون ابن فليح عن ابن كثير، لأن ابن فليح توفي في حدود الخمسين ومائتين، وتوفي قبل سنة إحدى وتسعين ومائتين. ولعل سبب وهم السخاوي، عبارة وردت عند الداني في جامع البيان: (ل: ٢٠٦-١) وهي: «روى سائر الرواة عن البزي وقبل فتحها. وكذلك روى ابن فليح عنه». فـ (عنه) أرجعها السخاوي إلى أقرب مذكور، وهي راجعة إلى ابن كثير لا محالة كما يقتضي السياق. وابن فليح أحد رواة قراءة ابن كثير من طريق الحداد والدينوري كما نص على ذلك صاحب غاية الاختصار: ٧١/١.

٨- اليزيدي (ع) وهو تصحيف.

[٤٠٠] وَثْنَتَانِ مَعَ خَمْسِينَ مَعَ كَسْرَةِ هَمْزَةٍ  
يَفْتَحُ (أ) وَلَى (ح) كَمْ سِوَى مَا تَعَزَّلَا

حَظَرَ

هَذِهِ الْبَيِّنَاتُ

في البقرة: ﴿مَنْى إِلَّا﴾<sup>١</sup> .  
وفي آل عمران: ﴿مَنْى إِنَّكَ﴾<sup>٢</sup> ، ﴿أَنْصَارِى إِلَى اللَّهِ﴾<sup>٣</sup> .  
وفي المائدة: ﴿يَدِى إِلَيْكَ﴾<sup>٤</sup> ، ﴿وَأْمِى إِلَهَيْنِ﴾<sup>٥</sup> .  
وفي الأنعام: ﴿رَبِّى إِلَى صِرَاطِ﴾<sup>٦</sup> .  
وفي يونس: ﴿نَفْسِى إِنْ أَتَّبَعُ﴾<sup>٧</sup> ، ﴿إِى وَرَبِّى إِنَّهُ﴾<sup>٨</sup> ، ﴿إِنْ أَجْرِى إِلَّا عَلَى﴾<sup>٩</sup> .  
وفي هود: ﴿عَنْى إِنَّهُ لَفَرَحُ﴾<sup>١٠</sup> ، ﴿نُصْحِى إِنْ [أَرَدْتُ]﴾<sup>١١</sup> ،  
﴿إِنِّى إِذَا لَمُنْتُ﴾<sup>١٢</sup> ، ﴿إِنْ أَجْرِى إِلَّا عَلَى﴾<sup>١٣</sup> ، ﴿إِنْ أَجْرِى إِلَّا﴾<sup>١٤</sup>

١- من الآية : ٢٤٩ من سورة البقرة.

٢- من الآية : ٣٥ من سورة آل عمران.

٣- من الآية : ٥٢ من سورة آل عمران.

٤- من الآية : ٢٨ من سورة المائدة.

٥- من الآية : ١١٦ من سورة المائدة.

٦- من الآية : ١٦١ من سورة الأنعام.

٧- من الآية : ١٥ من سورة يونس.

٨- من الآية : ٥٣ من سورة يونس.

٩- من الآية : ٧٢ من سورة يونس. وفي (ح) سقط ﴿على﴾.

١٠- من الآية : ١٠ من سورة هود.

١١- من الآية : ٣٤ من سورة هود. و [أردت] زيادة من (ح) (ع).

١٢- من الآية : ٣١ من سورة هود.

١٣- من الآية : ٢٩ من سورة هود. و ﴿على﴾ سقط (ح) (ع).

١٤- من الآية : ٥١ من سورة هود.

أَيْضاً، ﴿وَمَا تُوَفِّقُنِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾<sup>١</sup>.  
 وفي يوسف: ﴿نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ﴾<sup>٢</sup>، ﴿رَبِّي إِنَّ رَبِّي﴾<sup>٣</sup>، ﴿رَبِّي  
 إِنَّهُ هُوَ﴾<sup>٤</sup>، ﴿رَبِّي إِذَا أُخْرِجَنِي﴾<sup>٥</sup>، ﴿ءَابَاءِي إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>٦</sup>، ﴿وَحُزْنِي إِلَى  
 اللَّهِ﴾<sup>٧</sup>، ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ﴾<sup>٨</sup>، ﴿رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ﴾<sup>٩</sup>.  
 وفي الحجر: ﴿بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ﴾<sup>١٠</sup>.  
 وفي الإسراء: ﴿رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ﴾<sup>١١</sup>.  
 وفي الكهف: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾<sup>١٢</sup>.  
 وفي مريم: ﴿رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي﴾<sup>١٣</sup>.  
 وفي طه: ﴿لَذِكْرِي إِنْ السَّاعَةِ﴾<sup>١٤</sup>، ﴿عَلَى عَيْنِي إِذَا تَمْشَى أَخْتِكَ﴾<sup>١٥</sup>،  
 ﴿وَلَا بَرَأْسِي إِلَى خَشِيَّتِ﴾<sup>١٦</sup>.

- ١- من الآية : ٨٨ من سورة هود . ولفظ ﴿بِاللَّهِ﴾ سقط (ح).
- ٢- من الآية : ٥٣ من سورة يوسف . و﴿النفس﴾ سقط (ح).
- ٣- من الآية : ٥٣ من سورة يوسف.
- ٤- من الآية : ٩٨ من سورة يوسف . ولفظ ﴿رَبِّي﴾ سقط (ع).
- ٥- من الآية : ١٠٠ من سورة يوسف.
- ٦- من الآية : ٣٨ من سورة يوسف.
- ٧- من الآية : ٨٦ من سورة يوسف.
- ٨- من الآية : ١٠٠ من سورة يوسف.
- ٩- من الآية : ٣٧ من سورة يوسف.
- ١٠- من الآية : ٧١ من سورة الحجر.
- ١١- من الآية : ١٠٠ من سورة الإسراء.
- ١٢- من الآية : ٦٩ من سورة الكهف.
- ١٣- من الآية : ٤٧ من سورة مريم.
- ١٤- من الآيتين : ١٥ و ١٤ من سورة طه.
- ١٥- من الآيتين : ٤٠ و ٣٩ من سورة طه . و﴿أَخْتِكَ﴾ سقط (ح) (ع).
- ١٦- من الآية : ٩٤ من سورة طه.

وفي الأنبياء: ﴿منهم إني إله من﴾<sup>١</sup> .  
 وفي الشعراء: ﴿عدو لي إلا﴾<sup>٢</sup>، ﴿لأبي إنه﴾<sup>٣</sup>، ﴿عبادى إنكم﴾<sup>٤</sup>، ﴿إن  
 أجرى إلا﴾<sup>٥</sup> .  
 وفي القصص: ﴿ستجدني إن شاء الله﴾<sup>٦</sup> .  
 وفي العنكبوت: ﴿إلى ربي إنه﴾<sup>٧</sup> .  
 وفي سبأ: ﴿إن أجرى إلا على﴾<sup>٨</sup>، ﴿ربي إنه سميع﴾<sup>٩</sup> .  
 وفي يس: ﴿إني إذا لقى﴾<sup>١٠</sup> .  
 وفي الصافات: ﴿ستجدني إن شاء الله﴾<sup>١١</sup> .  
 وفي ص: ﴿من بعدى إنك﴾<sup>١٢</sup>، ﴿لعتقى إلى﴾<sup>١٣</sup> .  
 وفي المؤمن: ﴿أمرى إلى الله﴾<sup>١٤</sup> .  
 وفي فصلت: ﴿ربي إن لي عنده﴾<sup>١٥</sup> .  
 وفي المجادلة: ﴿ورسلى إن الله﴾<sup>١٦</sup> .

- ١- من الآية : ٢٩ من سورة الأنبياء.
- ٢- من الآية : ٧٧ من سورة الشعراء.
- ٣- من الآية : ٨٦ من سورة الشعراء.
- ٤- من الآية : ٥٢ من سورة الشعراء.
- ٥- من الآيات : ١٠٩ و ١٢٧ و ١٤٥ و ١٦٤ و ١٨٠ من سورة الشعراء.
- ٦- من الآية : ٢٧ من سورة القصص.
- ٧- من الآية : ٢٦ من سورة العنكبوت.
- ٨- من الآية : ٤٧ من سورة سبأ. وفي (ج) (ع)، سقط ﴿على﴾.
- ٩- من الآية : ٥٠ من سورة سبأ.
- ١٠- من الآية : ٢٤ من سورة يس .
- ١١- من الآية : ١٠٢ من سورة الصافات.
- ١٢- من الآية : ٣٥ من سورة ص.
- ١٣- من الآية : ٧٨ من سورة ص.
- ١٤- من الآية : ٤٤ من سورة غافر.
- ١٥- من الآية : ٥٠ من سورة فصلت.
- ١٦- من الآية : ٢١ من سورة المجادلة.

وفي الصف: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾<sup>١</sup>.  
 وفي نوح: ﴿دَعَايَ إِلَّا﴾<sup>٢</sup>.  
 ومعنى قوله: (أُولِي حُكْمٍ)، أي أُولِي حِكْمَةٍ وَعَدْلٍ، لما تقدم من حُسْنِ  
 فتح الباء مع الهمز<sup>٣</sup>.  
 (سَيُؤَى مَا تَعَزَّلَ)، أي تميز عن هذا مما خالفا فيه الأصل، أو وافق عليه غيرهما.

[٤٠١] بَنَاتِي وَأَنْصَارِي عِبَادِي وَلَعَنَتِي  
 وَمَا بَعْدَهُ إِنْ شَاءَ بِالْفَتْحِ (أُهِمَلَاً)  
 أراد: ﴿بِعِبَادِي إِنْكُمْ﴾<sup>٤</sup>. ولكنه قال: (عبادي) لإقامة الوزن.  
 ولا تجد الباء من ﴿بِعِبَادِي إِنْكُمْ﴾، ولكنه مع الهمزة المكسورة، إلا في  
 هذا. فلذلك لم يلبس حذف الباء.  
 وقوله: (وما بعده إن شاء)، أراد به ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾. وقد ذكرته  
 في اليباءات.  
 ومعنى (أُهِمَلَاً)، أي تُرِكَ فلم يدخل في ما اتفق عليه (أولو حكم)<sup>٥</sup>.

[٤٠٢] وَفِي إِنْخَوَّتِي (وَرَشَّ يَدِي) (عَنْ) (أُولِي) (جَمْعِ)  
 وَفِي رُسُلِي (أُصْلَ) (كَسَا) وَفِي الْمُلَا  
 (الملا)، جمع مَلَاة، وهي الملحفة البيضاء.  
 وقوله: (أُصْلَ)، يعني الأصل الذي تَبَهَّتْ عليه، وهو كون (رُسُلِي)<sup>٦</sup>

١- من الآية : ١٤ من سورة الصف.

٢- من الآية : ٦ من سورة نوح.

٣- الهمزة (ع).

٤- من الآية : ٥٢ من سورة الشعراء.

٥- أي المرموز لهما بالهمزة والحاء، وهما : نافع وأبو عمرو.

٦- يقصد ﴿وَرُسُلِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ من الآية : ٢١ من سورة المجادلة، وقد تقدم.

على أربعة أحرف بالياء، فحسن فيه الفتح على ما تقدم.  
ومن أسكن، احتج بضم الراء، وقال : الضمة فيها بضميتين، والسينُ  
بعدها مضمومة. فكأنه قد توالى ثلاثُ ضماتٍ<sup>١</sup>، ثم اللام بعد ذلك مكسورة،  
فثَقُلَتِ الكلمةُ فحسن الإسكان.

[٤٠٣] وَأُمِّي وَأَجْرِي سُكَّنَا (دِ) يَنْ (صُجْبَة)

دُعَايِي وَآبَايِي لِـ (كُوفٍ) تَجَمَّلَا

(دينٌ صحيحة)، أي عادة صحبة، لأنهم جَرَوْا فيهما<sup>٢</sup> على عادتهم في  
الإسكان.

وتجمل ﴿دُعَايِي﴾ و﴿آبَايِي﴾ بإسكان الكوفيين؛ لأنه في اللفظ  
خماسي، فحسن إسكانه.  
وقد قدمت حجة من فتحه.

[٤٠٤] وَحُزْنِي وَتَوَفِّي (ظِ) لَّالٍ وَكُلُّهُمْ

يُصَدِّقُنِي انْظُرْنِي وَأَخَّرْتَنِي إِلَيَّ

معناه، أن الحزن على ما فَرَطَ. والتوفيقُ ظِلَالٌ واقيةٌ من حر النار يوم  
القيامة.

وفي الحديث: «يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظل عرشه»<sup>٣</sup>.  
ثم ذكر البيئات المتفق على إسكانها المشبهة لهذه البيئات، بأن وليتها

١- حركات (ع).

٢- فيها (ح).

٣- طرف من حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب الحدود (٨٦)، باب فضل من ترك  
الفواحش (١٩)، حديث (٦٨٠٧)، فتح الباري: ١١٥/١٢. وأخرجه مسلم عن أبي هريرة في كتاب  
الزكاة (١٢)، باب فضل إخفاء الصدقة (٣٠)، حديث (٩١) (١٠٣١)، صحيح مسلم: ٧١٥/٢.

الهمزة المكسورة فقال: (وكلهم يصدقني)، أي أسكن ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ إلى أخاف<sup>١</sup>،  
و﴿أَنْظُرُنِي﴾ إلى الأعراف<sup>٢</sup> والحجر<sup>٣</sup> وص<sup>٤</sup>، و﴿لَوْلا﴾ أخرتني إلى أجل  
قريب ﴿في المنافقون<sup>٥</sup>﴾.

[٤٠٥] وَذُرِّيَّتِي يَدْعُونَنِي وَخِطَابُهُ

وَعَشْرٌ يَلِيهَا الْهَمَزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلًا

و﴿ذُرِّيَّتِي﴾ إِنِّي ثُبْتُ إِلَيْكَ<sup>٦</sup> أَيْضًا مِمَّا أُجْمَعُ<sup>٧</sup> عَلَى إِسْكَانِهِ.

وكذلك ﴿ثُمَّ يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾<sup>٨</sup> فِي يَوْسُفَ.

(وَخِطَابُهُ)، وَهُوَ فِي غَافِرٍ: ﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَيْ﴾<sup>٩</sup>، وَقَوْلُهُ فِيهَا أَيْضًا: ﴿لَا جُومَ

أَمَّا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾<sup>١٠</sup>.

فَهَذِهِ تِسْعٌ<sup>١١</sup> يَاءَاتٍ<sup>١٢</sup> جَمْعٌ عَلَى إِسْكَانِهَا، وَلَيْسَتْ مِنَ الْعِدَّةِ<sup>١٣</sup>

الْمَذْكُورَةِ.

والعشر التي تليها الهمزة المضمومة :

١- من الآية : ٣٤ من سورة العنكبوت ، حيث قرأ عاصم وحمة : ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ برفع القاف، والباءون

بجزمها . التيسير : ١٧١ .

٢- من الآية : ١٤ .

٣- ﴿فَأَنْظُرُنِي﴾ من الآية : ٣٦ .

٤- ﴿فَأَنْظُرُنِي﴾ من الآية : ٧٩ .

٥- من الآية : ١٠ . وفي (ص) المنافقين .

٦- من الآية : ١٥ من سورة الأحقاف .

٧- اجتمع (ص) .

٨- من الآية : ٣٣ من سورة يوسف .

٩- من الآية : ٤١ من سورة غافر .

١٠- من الآية : ٤٣ من سورة غافر . وفي (ع) سقط ﴿إِلَيْهِ﴾ .

١١- سبع (ص) .

١٢- آيات (ص) (ع) .

١٣- العدد (ح) .



في آل عمران: ﴿وإني أعيدنها﴾<sup>١</sup>، وفي المائدة: ﴿إني أريد﴾<sup>٢</sup> و﴿فإني أعذبه﴾<sup>٣</sup>، وفي الأنعام: ﴿إني أمرت﴾<sup>٤</sup>، وفي الأعراف: ﴿عذابي أصيب﴾<sup>٥</sup>، وفي هود: ﴿إني أشهد الله﴾<sup>٦</sup>، وفي يوسف: ﴿إني أوفى الكيل﴾<sup>٧</sup>، وفي النمل: ﴿إني ألقى إلى﴾<sup>٨</sup>، وفي القصص: ﴿إني أريد﴾<sup>٩</sup>، وفي الزمر: ﴿إني أمرت﴾<sup>١٠</sup>.

[٤٠٦] فَعَنْ (نَافِعٍ) فَافْتَحْ وَأَسْكِنْ لِكُلِّهِمْ

بِعَهْدِي وَأَتُونِي لِتَفْتَحَ مُقَّةً فَلَا

(فعن نافع فافتح) الجميع.

وحجته، أنه الأصل وقلة الحروف.

وحجة من أسكن، أنه أثر الخفة وإن قلَّت الحروف؛ لأن الهمزة المضمومة أشدُّ ثِقَلًا منها مفتوحة ومكسورة، فلم تراعى<sup>١١</sup> قلة الحروف لذلك.

وأما ﴿بعهدي أوف﴾<sup>١٢</sup> و﴿أتوني أفرغ﴾<sup>١٣</sup>، فمتفق على إسكاهما.

وإنما وافق نافع على إسكاهما لكثرة الحروف.

١- من الآية : ٣٦ من سورة آل عمران.

٢- من الآية : ٢٩ من سورة المائدة.

٣- من الآية : ١١٥ من سورة المائدة.

٤- من الآية : ١٤ من سورة الأنعام.

٥- من الآية : ١٥٦ من سورة الأعراف.

٦- من الآية : ٥٤ من سورة هود.

٧- من الآية : ٥٩ من سورة يوسف.

٨- من الآية : ٢٩ من سورة النمل. وفي (ح) سقط (إلى).

٩- من الآية : ٢٧ من سورة القصص.

١٠- من الآية : ١ من سورة الزمر.

١١- براع (ص).

١٢- من الآية : ٤٠ من سورة البقرة.

١٣- من الآية : ٩٦ من سورة الكهف.

[٤٠٧] وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ

فَأَسْكَانُهَا (فَ) أَشٍ وَعَهْدِي (فَ) ي (عُ) لَا

(فأش)، أي شائع منتشر.

و(عُلاً)، جمع عُليا ؛ لَمَّا انضاف حفص إلى حمزة، قال: (في علا).

[٤٠٨] وَقُلْ لِعِبَادِي (كَ) أَنْ (شَ) رِعَاً وَفِي اللَّدَا

(جِ) مَيَّ (شَ) أَعِ آيَاتِي (كَ) مَأَ (فَ) أَحَ مَنَزِلًا

معنى الكلام، أن <sup>١</sup> «قُلْ لِعِبَادِي» <sup>٢</sup> أمرٌ لرسول <sup>٣</sup> الله ﷺ بالتبليغ . فقد كان شرعاً، ثم زال بانقطاع الرسالة.

(وفي النداء)، أراد به: «يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا» في العنكبوت <sup>٥</sup> و«...الذين أسرفوا» في الزمر <sup>٦</sup>.

وأشار بـ(جِ مَيَّ شاع)، إلى حماية مذهب الإسكان بالحجة الشائعة. وهو أن النداء بابٌ حذف، فأسكنوا هذه الياء في الموضعين، وحذفوها <sup>٧</sup> من أجل النداء .

واتباعهم الرسم يقتضي إثباتها لهم في حال الوقف.

فإن قلت: فقولهُ: (وفي النداء) ، يدخل فيه قوله في الزمر: «يَعْبَادِ الَّذِينَ

١- أن سقط (ح).

٢- من الآيتين : ٣١ من سورة إبراهيم ، و٥٣ من سورة الإسراء.

٣- رسول (ح).

٤- وقد (ح).

٥- من الآية : ٥٦.

٦- «قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أسرفوا» ، من الآية : ٥٣ من سورة الزمر.

٧- وحذفوا (ح).

«امنوا اتقوا ربكم»<sup>١</sup> لوجود النداء ولام التعريف بعده !  
قلت: هذه الباء محذوفة في جميع المصاحف، ولا خلاف فيها بين القراء من هذه الطرق.  
فإن قيل: فقد فتحها<sup>٢</sup> الأعشى<sup>٣</sup> عن أبي بكر عن عاصم من طريق الشموني<sup>٤</sup> عنه في الوصل وحذفها في الوقف. وكذلك روى ضرار بن صرد<sup>٥</sup> عن يحيى بن آدم<sup>٦</sup> عن أبي بكر فتحها في الوصل.  
وروى قتبية<sup>٧</sup> عن الكسائي إثباتها في الوقف !  
قلت: هذا الخلاف من غير الطرق التي ذكرتها في هذا الكتاب.  
وقوله: (آياتي كما فاح)، أراد ﴿آياتي الذين يتكبرون﴾<sup>٨</sup>، أي أسكن (آياتي كما فاح)، أي عبق (منزلاً)؛ لأنه قد ثقل بما فيه من الجمع والتأنيث، فلاق به الإسكان.

١- من الآية: ١٠ من سورة الزمر.

٢- فتح (ح).

٣- هو أبو يوسف يعقوب بن محمد بن خليفة الأعشى الكوفي، قرأ على أبي بكر بن عياش، فكان أحل من قرأ على أبي بكر، وتصدر للإقراء بالكوفة، فقرأ عليه أبو جعفر الشموني وغيره. لم يذكر الذهبي تاريخ وفاته، وقال ابن الجزري: «لم أر أحدا أرخ وفاته، وعندي أنه توفي في حدود المائتين».

معرفة القراء: ١/٣٣٢ (٨٣)، غاية النهاية: ٢/٣٩٠ (٣٨٩٧).

٤- هو أبو جعفر محمد بن حبيب الشموني المقرئ الكوفي، قرأ على أبي يوسف الأعشى فكان أقرأ أصحابه، قرأ عليه إدريس بن عبد الكريم الحداد وغيره.

معرفة القراء: ١/٤١٣ (١٣٧)، غاية النهاية: ٢/١١٤ (٢٩١٣).

٥- هو أبو نعيم ضرار بن صرد بن سليمان التميمي الكوفي، ثقة صالح، روى القراءة عن الكسائي ويحيى بن آدم. وفي غاية النهاية أنه توفي بالكوفة سنة تسع وعشرين ومائة. وهذا يستحيل، لأن شيخه يحيى بن آدم توفي في النصف من ربيع الأول سنة ثلاث ومائتين. ولعل (مائة)، تصحيف لـ(مائتين).

ينظر غاية النهاية: ١/٣٣٨ (١٤٦٩).

٦- هو أبو زكرياء يحيى بن آدم، تقدم في مقدمة المصنف رحمه الله.

٧- أبو عبد الرحمن قتبية بن مهران الإصبهاني الأزادي، إمام مقرئ صالح ثقة، أخذ للقراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي وسليمان بن مسلم بن حماد وإسماعيل بن جعفر. قال الذهبي: «مات بعد المائتين». وقال ابن الجزري: «إنه جاوزها بقليل من السنين». معرفة القراء: ١/٣٥٦ (١٠٥)، غاية النهاية: ٢/٢٦.

٨- من الآية: ١٤٦ من سورة الأعراف.

[٤٠٩] فَخَمْسُ عِبَادِي اَعْدُدْ وَعَهْدِي اُرَادَنِي

وَرَبِّي الَّذِي اَتَانِ آيَاتِي الْحُلَا

[٤١٠] وَأَهْلَكَنِي مِنْهَا وَفِي صَادَ مَسْنِي

مَعَ الْأَنْبِيَاءِ رَبِّي فِي الْأَعْرَافِ كَمَلَا

عَدَّدَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ الْيَاءَاتِ الْمَذْكُورَاتِ فَقَالَ: (فخمس<sup>١</sup> عبادي اعدد)

وهي:

﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾<sup>٢</sup> فِي إِبْرَاهِيمَ، ﴿عِبَادِي الصَّالِحُونَ﴾<sup>٣</sup> فِي  
الْأَنْبِيَاءِ، ﴿يَعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾<sup>٤</sup> فِي الْعَنْكَبُوتِ، ﴿مَنْ عِبَادِي الشُّكُورُ﴾<sup>٥</sup>  
فِي سَبَأَ، ﴿يَعِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾<sup>٦</sup> فِي الزَّمَرِ.

وَقَوْلُهُ: (وَعَهْدِي)، عَنَى بِهِ ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾<sup>٧</sup>.

(وَأُرَادَنِي)، أَرَادَ بِهِ ﴿إِنْ أُرَادَنِي اللَّهُ بَضْرًا﴾<sup>٨</sup>، وَ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾<sup>٩</sup>،  
وَ﴿ءَاتَيْنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾<sup>١٠</sup>، وَ﴿ءَايَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ﴾<sup>١١</sup>،  
[و] ﴿إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ﴾<sup>١٢</sup> فِي الْمَلِكِ.

١- خمس (ح).

٢- من الآية : ٣١ من سورة إبراهيم.

٣- من الآية : ١٠٥ من سورة الأنبياء.

٤- من الآية : ٥٦ من سورة العنكبوت.

٥- من الآية : ١٣ من سورة سبأ

٦- من الآية : ٥٣ من سورة الزمر.

٧- من الآية : ١٢٤ من سورة البقرة.

٨- من الآية : ٣٨ من سورة الزمر .

٩- من الآية : ٢٥٨ من سورة البقرة.

١٠- من الآية : ٣٠ من سورة مريم.

١١- من الآية : ١٤٦ من سورة الأعراف ، وقد تقدمت.

١٢- من الآية : ٢٨ من سورة الملك.

وفي ص: ﴿مَسْنَى الشَّيْطَانِ﴾<sup>١</sup> و﴿مَسْنَى الضَّرِّ﴾<sup>٢</sup> في الأنبياء، ﴿رَبِّي الْفَوَّحِشَ﴾<sup>٣</sup> في الأعراف، فزال الإلباس بذكرها والإشكال بتعيينها.

[٤١١] وَسَعَّ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فَرْدًا وَفَتَحُهمْ

أَخِي مَعَ إِنِّي (حَقُّ) هُ لَيْتَنِي (حَ) لَا

[٤١٢] وَنَفْسِي (سَمَا) ذِكْرِي (سَمَا) قَوْمِي (ا) لِرَضَا

(حَ) مِيدُ (هُ) دِي بَعْدِي (سَمَا صَا) فُوهُ وَلَا

(فَرْدًا)، ليس معه اللام. ونصبه على الحال.

ثم ذكر جميعها مع ذكر الخلاف فيها.

فقوله: (أخي)، يريد به<sup>٤</sup>: ﴿أَخِي أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى﴾<sup>٥</sup>.

(مع إني)، أراد: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ﴾<sup>٦</sup> في الأعراف.

(ليتني)، يريد به: ﴿لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾<sup>٧</sup> في الفرقان.

(ونفسي سما)، يعني: ﴿لِنَفْسِي أَذْهَبُ﴾<sup>٨</sup> في طه، وفيها: ﴿فِي ذِكْرِي

أَذْهَبَا﴾<sup>٩</sup>، وفي الفرقان: ﴿إِنْ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾<sup>١٠</sup>، وفي الصف: ﴿بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾<sup>١١</sup>.

وقوله: (حقه)، يشير به إلى أَنْ فَتَحَهُ حَقُّ، من أجل ما تقدم من احتيار

١- من الآية : ٤١ من سورة ص.

٢- من الآية : ٨٣ من سورة الأنبياء.

٣- من الآية : ٣٣ من سورة الأعراف.

٤- به سقط (ع).

٥- من الآيتين : ٣١ و ٣٠ من سورة طه.

٦- من الآية : ١٤٤ من سورة الأعراف.

٧- من الآية : ٢٧ من سورة الفرقان.. وفي (ح) ليتني.

٨- من الآيتين : ٤٢ و ٤١ من سورة طه.

٩- من الآيتين : ٤٣ و ٤٢ من سورة طه.

١٠- من الآية : ٣٠ من سورة الفرقان.

١١- من الآية : ٦ من سورة الصف.

الفتح مع قلة الحروف.

و(ليتني حلاً)، لأن الكلمة في معنى ما قلّت حروفه من قبل الياء الساكنة.  
و(نفسى) سما، وكذلك (ذكرى)؛ لأنه رباعي.  
و(قومي الرضا حميداً هدى)، من أجل الواو الساكنة. فقد صارت  
الكلمة كأنها على ثلاثة أحرف. [وكذلك بعدي]<sup>١</sup>.  
و(ولاً)، مصدر واليت، أي تابعت.

[٤١٣] وَمَعَ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلَاثِينَ خُلْفَهُمْ  
وَمَحْيَايَ (جـ) يَ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ (خـ) وَلَا

حُكْر

هذه الياءات

في البقرة: ﴿يَتَى لِلطَّائِفِينَ﴾<sup>٢</sup>، ﴿بِ لَعْلَهُمْ يَرْشُدُونَ﴾<sup>٣</sup>.  
وفي آل عمران: ﴿وَجْهِي لِلَّهِ﴾<sup>٤</sup>.  
وفي الأنعام: ﴿وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ﴾<sup>٥</sup>، ﴿صَرَطِي  
مُسْتَقِيمًا﴾<sup>٦</sup>، ﴿وَمَاتِي لِلَّهِ﴾<sup>٧</sup> و﴿مَحْيَايَ﴾<sup>٨</sup> قبلها.  
وفي الأعراف: ﴿مَعِيَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾<sup>٩</sup>.

١- بين المعقوفين زيادة من (ح).

٢- من الآية : ١٢٥ من سورة البقرة.

٣- من الآية : ١٨٦ من سورة البقرة.

٤- من الآية : ٢٠ من سورة آل عمران.

٥- من الآية : ٧٩ من سورة الأنعام. و﴿السّموت﴾ زيادة من (ع). وفي (ح) سقط ﴿فطر السموت﴾.

٦- من الآية : ١٥٣ من سورة الأنعام.

٧- من الآية : ١٦٢ من سورة الأنعام.

٨- من الآية : ١٦٢ من سورة الأنعام.

٩- من الآية : ١٠٥ من سورة الأعراف.

- وفي التوبة: ﴿مَعِيَ عِدُوا﴾<sup>١</sup> .  
 وفي إبراهيم: ﴿لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَنِ﴾<sup>٢</sup> .  
 وفي الكهف: ﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾، ثلاثة مواضع<sup>٣</sup> .  
 وفي مريم: ﴿مَنْ وَرَأَى وَكَانَتْ﴾<sup>٤</sup> .  
 وفي طه: ﴿وَلِي فِيهَا﴾<sup>٥</sup> .  
 وفي الأنبياء: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ﴾<sup>٦</sup> .  
 وفي الحج: ﴿يَبْقَى لِلطَّائِفِينَ﴾<sup>٧</sup> .  
 وفي الشعراء: ﴿كَلَّا إِنْ مَعِيَ رَبِّي﴾<sup>٨</sup>، وفيها: ﴿وَمِنْ مَعِيَ﴾<sup>٩</sup> .  
 وفي النمل: ﴿مَالِي لَا أَرَى﴾<sup>١٠</sup> .  
 وفي القصص: ﴿مَعِيَ رَدْعًا﴾<sup>١١</sup> .  
 وفي العنكبوت: ﴿أَرْضِي وَسَعَةً﴾<sup>١٢</sup> .  
 وفي يس: ﴿وَمَالِي لَا أَعْبُدُ﴾<sup>١٣</sup> .  
 وفي ص: ﴿وَلِي نَعِيجَةٌ﴾<sup>١٤</sup>، ﴿لِي مِنْ عِلْمٍ﴾<sup>١٥</sup> .

- ١- من الآية : ٨٣ من سورة التوبة.  
 ٢- من الآية : ٢٢ من سورة إبراهيم.  
 ٣- من الآيات : ٦٧ و٧٢ و٧٥ من سورة الكهف.  
 ٤- من الآية : ٥ من سورة مريم. وفي (ع) سقط (وكانت).  
 ٥- من الآية : ١٨ من سورة طه.  
 ٦- من الآية : ٢٤ من سورة الأنبياء.  
 ٧- من الآية : ٢٦ من سورة الحج.  
 ٨- من الآية : ٦٢ من سورة الشعراء.  
 ٩- من الآية : ١١٨ من سورة الشعراء.  
 ١٠- من الآية : ٢٠ من سورة النمل.  
 ١١- من الآية : ٣٤ من سورة القصص.  
 ١٢- من الآية : ٥٦ من سورة العنكبوت.  
 ١٣- من الآية : ٢٢ من سورة يس.  
 ١٤- من الآية : ٢٣ من سورة ص.  
 ١٥- من الآية : ٦٩ من سورة ص.

وفي فصلت: ﴿شركاءى قالوا﴾<sup>١</sup>.  
 وفي الزخرف: ﴿يعبادى لا خوف﴾<sup>٢</sup>.  
 وفي الدخان: ﴿لى فاعتزلون﴾<sup>٣</sup>.  
 وفي نوح: ﴿بىقى مومنا﴾<sup>٤</sup>.  
 وفي الكافرين: ﴿ولى دين﴾<sup>٥</sup>.  
 وقوله: (جئى بالخلف)، كلام بليغ وجيز<sup>٦</sup>؛ أي: ائت به، يريد الخلف عن ورش.

(والفتح خولا)، أي: مُلْك . والمخول: المملك. والمملك قوي بما له من كثرة الأتباع، فكذلك<sup>٧</sup> الفتح قوي بكثرة من عليه ومن ينصره.  
 و﴿محميا﴾، مثل: ﴿مثواى﴾<sup>٨</sup> و﴿هداى﴾<sup>٩</sup>، فيقول من يحتج لفتحها إذا كان الفتح الأصل، فاستعماله هاهنا أولى وأوجب من قبل اجتماع الساكنين<sup>١٠</sup>.  
 ومن أسكن، فحجته الإستخفاف لما في الحركة على الياء من الثقل. ويعتذر عن اجتماع الساكنين، بأن الأول حرف مد ولين، فيقوم المد مقام

- 
- ١- من الآية : ٤٧ من سورة فصلت.
  - ٢- من الآية : ٦٨ من سورة الزخرف. قال أبو عمرو الداني: «في مصاحف أهل المدينة والشام: ﴿يعبادى لا خوف عليكم﴾ بالياء، وفي مصاحف أهل العراق: ﴿يعباد﴾ بغير ياء . وكذا ينبغي أن يكون في مصاحف أهل مكة، لأن قراعتهم فيه كذلك، ولا نص عندنا في ذلك عن مصاحفهم، إلا ما حكاه ابن مجاهد أن ذلك في مصاحفهم بغير ياء...». المقنع : ١١٤ . وينظر الوسيلة : ٤٢٣.
  - ٣- من الآية : ٢١ من سورة الدخان.
  - ٤- من الآية : ٢٨ من سورة نوح.
  - ٥- من الآية : ٦ من سورة الكافرون.
  - ٦- وجر (ص).
  - ٧- وكذلك (ص).
  - ٨- من الآية : ٢٣ من سورة يوسف.
  - ٩- من الآيتين : ٣٨ من سورة البقرة ، و ١٢٣ من سورة طه.
  - ١٠- الساكن (ص).



الحركة، فتكون [الاستراحة] <sup>١</sup> التي <sup>٢</sup> في المد كالفواصل بينهما.

[٤١٤] وَ(عَمَّ غُ) لَا وَجْهِي وَيَبْتِي بُنُوحَ (عَ) نْ

(لِ) وِي وَسَوَاهُ (غُ) دَّ (أُ) ضَلَا (لِ) يُحْفَلَا

فَتَحَ (عَمَّ علا) <sup>٣</sup>: «وَجْهِيَ لِلَّهِ» <sup>٤</sup>، «وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ» <sup>٥</sup> من أجل قلة الحروف، وهي علة فتح «يَبْتِي».

و(لَوِي)، أراد لواء الممدود. وإنما قصره للضرورة، وأشار بذلك إلى شهرة <sup>٦</sup> وجه الفتح.

وقد جاء اللواء بمعنى الشهرة <sup>٧</sup>؛ قال الشاعر: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ» <sup>٨</sup>.

وقوله: (وسواه)، يعني «يَبْتِي لِلطَّائِفِينَ» في البقرة والحج.

(عُدَّ أَصْلًا لِيُحْفَلُ)، أي عُدَّ أَصْلًا لِمَنْ فَتَحَ الَّذِي فِي نُوحٍ لِيُحْفَلَ بِهِ؛ أي <sup>٩</sup> ليحفل عليه، من قولهم: حَفَلَ الْقَوْمُ يُحْفَلُونَ، إذا اجتمعوا؛ كأن حفصاً وهشاماً يقولان لِنَافِعٍ: يلزمك فَتَحَ الَّذِي فِي نُوحٍ، كما اجتمعنا على فَتَحَ غيره. <sup>١٠</sup> وَيُحْتَاجُ لِنَافِعٍ بِاتِّبَاعِ الْأَثَرِ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ؛ إِذَا <sup>١١</sup> كَانَتَا فَصِيحَتَيْنِ شَائِعَتَيْنِ.

١- الاستراحة زيادة من (ح).

٢- اللين (ع).

٣- نافع وابن عامر وحفص.

٤- من الآية: ٢٠ من سورة آل عمران.

٥- من الآية: ٧٩ من سورة الأنعام.

٦- سترة (ع).

٧- السترة (ع).

٨- أخرجه مسلم عن ابن عمر مرفوعاً في كتاب الجهاد والسير (٣٢)، باب تحريم الغدر (٤)،

حديث (٩) (١٧٣٥). صحيح مسلم: ١٣٥٩/٣.

٩- أو (ح).

١٠- إذا (ح).

[٤١٥] وَمَعَ شُرَكَائِي مِنْ وَرَائِي (د) وَوُؤُ

وَلِي دِينَ (عَنْ) (هـ) إِذْ يَخْلُفُ (لـ) هُ (١) لِحُلَا

يريد<sup>١</sup> «شركاءى قالوا ءاذئك»<sup>٢</sup> في فصلت، و«من وراعى»<sup>٣</sup> في مريم.

فأما «شركاءى»، ففتحها على الأصل، وكذلك «وراءى»، مع أن أحرفها أربعة.

وَقَوِيَّ الْفَتْحُ فِي «وَلِي دِينَ»<sup>٤</sup> لهذه العلة، فلذلك قال: (عَنْ هاد).

فألهاء<sup>٥</sup> فِي (لـ)، تعود على الخلف.

و(الْحُلَا)، جمع حِلْيَةٍ.

[٤١٦] مَمَاتِي (أ) تَى أَرْضِي صِرَاطِي (ابنُ عَلَمٍ)

وَفِي التَّمَلِّ مَالِي (دُم) (لـ) مَنْ (رَاق) (ك) وَقَلَا

يعني : أتى<sup>٦</sup> فتحه.

و(رَاق)، أي صفا.

والتَّوْفَل: السيد الكثير العطاء؛ وهو منصوب على الحال. يشير بذلك إلى من كثر جوده بالعلم؛ يعني نفسه.

١- يريد سقط (ح).

٢- من الآية : ٤٧ من سورة فصلت.

٣- من الآية : ٥ من سورة مريم.

٤- من (ح).

٥- في سقط (ح).

٦- من الآية : ٦ من سورة الكافرون.

٧- والهاء (ح).

٨- ان (ص).

[٤١٧] وَلِي نَعْجَةٌ مَا كَانَ لِي اثْنَيْنِ مَعِيَ

ثَمَانٍ (عَب) لَأَ وَالظُّلَّةُ الثَّانِ (عَنْ) (ج) لَأَ

يريد أن حفصا فتح ما ذكره من الياقات، وهي «ولى نعجة»<sup>١</sup>، «وما كان لى عليكم من سُلْطَن»<sup>٢</sup> في إبراهيم، و«ما كان لى من علم»<sup>٣</sup> في ص. (مع معي)، وهي ثمانية<sup>٤</sup>:

«معى بنى إسرءيل»<sup>٥</sup> في الأعراف، و«معى عدوا»<sup>٦</sup> في التوبة، وفي<sup>٧</sup> الكهف: «معى صبرا» في ثلاثة<sup>٨</sup> مواضع، وفي الأنبياء: «ذكر من معى»<sup>٩</sup>، وفي الظلة: «إن معى ربى»<sup>١٠</sup>، وفي القصص: «معى ردءا»<sup>١١</sup>: انفرد حفص بفتح<sup>١٢</sup> هذه الثمانية.

والظُّلَّةُ الثاني، وهو قوله تعالى: «ومن معى من المؤمنين»<sup>١٣</sup>، فتحه حفص، ووافقه ورش على فتحه.

و(عن جلا)، أي عن كشف. وجلوت الشيء: كشفته.

F

١- من الآية : ٢٣ من سورة ص.

٢- من الآية : ٢٢ من سورة إبراهيم.

٣- من الآية : ٦٩ من سورة ص.

٤- بل هي إحدى عشرة. وأسقط حرف التوبة الأول، وهو «معى أبدا» من الآية : ٨٣ منها، وحرف الشعراء الثاني «ومن معى»، وهو من الآية : ١١٨ منها، وحرف الملك «ومن معى»، من الآية : ٢٨ من سورة الملك.

٥- من الآية : ١٠٥ من سورة الأعراف.

٦- من الآية : ٨٣ من سورة التوبة.

٧- وكذلك (ص).

٨- من الآيات : ٦٧ و٧٢ و٧٥ من سورة الكهف.

٩- من الآية : ٢٤ من سورة الأنبياء.

١٠- من الآية : ٦٢ من سورة الشعراء.

١١- من الآية : ٣٤ من سورة القصص.

١٢- بفتح سقط (ح).

١٣- من الآية : ١١٨ من سورة الشعراء.

[٤١٨] وَمَعَ تُوْمِنُوا لِي يُؤْمِنُوا بِبِي (ج-١) وَيَا

عِبَادِي (ص-ف) وَالْحَذْفُ (ع-ن) (ش-ا) كِر (د-لَا)

(ص-ف)، أي أذكر قصة هذه الباء، وهي قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>١</sup> في الزخرف. وذلك أنها حذفت في مصاحف العراق، وثبتت في مصاحف الحجاز، على ما يأتي [من بيان]<sup>٢</sup> الخلف فيه. وأما<sup>٣</sup> حفص وحمزة والكسائي، فاتبعوا في حذفها مصاحفهم. فالحذف إذاً (عن شاكر دلا)، أي أخرج دلوه ملاءى فشكر؛ يشير بذلك إلى قوة مذهبهم<sup>٤</sup>، لأن فيه موافقة الرسم في بعض المصاحف، واستعمال الحذف في النداء، وهو<sup>٥</sup> اللغة الفاشية. قال الله ﷻ: ﴿يَقُومُ﴾<sup>٦</sup> و﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾<sup>٧</sup> في قراءة الجماعة، و﴿رَبِّ لَا تَذَر﴾<sup>٨</sup>.

ولم يأت من ذلك مرسوماً بالياء، إلا ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾<sup>٩</sup>، و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾<sup>١٠</sup> في العنكبوت والزمر. وأما هذا، فمختلف فيه. وقد قال أبو عمرو في كتاب التبيين<sup>١١</sup>:

١- من الآية : ٦٨ من سورة الزخرف.

٢- [من بيان] زيادة من (ح).

٣- فأما (ح).

٤- مذاههم (ح).

٥- وهي (ح).

٦- في مثل قوله تعالى: ﴿وَيَقُومُ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ...﴾ من الآية : ٣٠ من سورة هود.

٧- من الآية : ١٦ من سورة الزمر.

٨- من الآية : ٢٦ من سورة نوح.

٩- من الآية : ٥٦ من سورة العنكبوت. وفي (ح) (عبادي الذين...).

١٠- من الآية : ٥٣ من سورة الزمر.

١١- التيسير (ح).

«رسمت في مصاحف المدينة والشام، وحذفت في سائر المصاحف». وقال في موضع آخر من هذا الكتاب عن أبي عمرو بن العلاء: إنه رآها في مصاحف أهل المدينة وأهل الحجاز بالياء<sup>١</sup>، فلذلك أثبتتها. وقال في المقنع<sup>٢</sup>: «ثبتت في مصاحف أهل المدينة والشام، وسقطت في مصاحف العراق».

قال: «وكذلك ينبغي أن تكون محذوفة في مصاحف أهل مكة، لأن قراءتهم كذلك» .

قال: «ورأيت بعض شيوخنا يقول: إن الياء في مصاحفهم» . قال: «وأحسبه أخذ ذلك من قول أبي عمرو، إذ حكى أنه رأى الياء ثابتة في مصاحف أهل الحجاز، ومكة من الحجاز» . وأما ابن كثير وأبو بكر، فخالفا في الحذف والإثبات رسم الحجاز والعراق إن صح ثبوتها في مصاحف أهل مكة. وقد<sup>٣</sup> رأيتها [أنا]<sup>٤</sup> في بعض المصاحف المكية العتيقة التي يركن إليها - لما فيها من العناية - محذوفة الياء.

وأظن قراءة ابن كثير موافقة لمصحف أهل مكة والله أعلم.

[٤١٩] وَتَنَحَّ وَلِي فِيهَا لِـ(وَرَشٍ) وَ(حَفَصِهِمْ)

وَمَا لِي فِي يَاسِينَ سَكَنُ (فَ) تَكْمُلًا

أراد ﴿وَلِي فِيهَا مَنَازِبَ﴾ [أخرى]<sup>٥</sup> .

وأما قوله: ﴿وَمَا لِي﴾ في يس، فإن حمزة انفرد بإسكانه<sup>٦</sup>، وفتح البلقون:

١- وروى هذا القول أيضاً عن أبي عمرو في كتاب المقنع : ١١٤ .

٢- المقنع : ١١٤ . وأقوال أبي عمرو الآتية كلها منه .

٣- فقد (ح) .

٤- أنا زيادة من (ح) .

٥- من الآية : ١٨ من سورة طه . و﴿أخرى﴾ سقط (ح) (ع) .

٦- من الآية : ٢٢ من سورة يس .

٧- بإسكانها (ح) .

مَنْ أَسْكَنَ الَّذِي فِي النَّمْلِ<sup>١</sup> وَمَنْ فَتَحَهُ.  
 فَلَمَنْ سَوَّى بَيْنَهُمَا فِي فَتْحٍ أَوْ إِسْكَانٍ ، مَا سَبَقَ مِنَ الْحِجَّةِ.  
 وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَفَتَحَ هَذَا وَأَسْكَنَ ذَاكَ، فَلَأَنَّ<sup>٢</sup> الَّذِي فِي النَّمْلِ اسْتَفْهَامٌ،  
 وَالَّذِي فِي يَسٍ انْتِزَاعٌ . وَقِيلَ: الَّذِي فِي النَّمْلِ تَهْدِيدٌ<sup>٣</sup>، وَالَّذِي فِي يَسٍ تَعْجِيبٌ،  
 فَحَصَلَتْ الْمَغَايِرَةُ فِي اللَّفْظِ لِتَغَايِيرِ الْمَعْنَى.  
 وَخَصَّ الَّذِي فِي يَسٍ بِالْفَتْحِ، لِأَنَّ الْفَتْحَ حَرَكَةً، وَالْحَرَكَةُ مِنْ خُصَائِصِ  
 الْوَصْلِ، تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهِ قَبِيحٌ لِقَبِيحِ الْإِبْتِدَاءِ بِمَا بَعْدَهُ، بِخِلَافِ النَّمْلِ.  
 وَمَنْ الْفَرْقَ أَيْضًا، أَنَّ الَّذِي فِي النَّمْلِ يَلِيهِ<sup>٤</sup> فَعْلٌ مَعْتَلٌ وَهُوَ ثَقِيلٌ، فَخُفِّفَ  
 اللَّفْظُ بِسُكُونِ الْيَاءِ قَبْلَهُ. وَاعْتَبَارُ خَفَةِ<sup>٥</sup> اللَّفْظِ بَابٌ مُعْتَبَرٌ.  
 وَمَنْ الْحِجَّةُ أَيْضًا، اتِّبَاعُ النُّقْلِ وَالْجَمْعُ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ.

### فصل

انفرد ورش عن نافع بفتح سبع من ياءات الإضافة: ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾<sup>٦</sup> فِي  
 الْبَقَرَةِ، ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾<sup>٧</sup> فِي يُوسُفَ، ﴿وَلِيَّ فِيهَا مَثَابٌ﴾<sup>٨</sup> فِي طه<sup>٩</sup>، ﴿وَمَنْ مَعِيَ  
 مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>١٠</sup>، ﴿أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ﴾<sup>١١</sup> فِي النَّمْلِ<sup>١٢</sup> وَالْأَحْقَافِ<sup>١٣</sup>، ﴿وَإِنْ لَمْ

١- من الآية : ٢٠ من سورة النمل.

٢- ولأن (ص) (ع).

٣- تهدد (ح).

٤- ثلاثة (ص) (ع)، ولا معنى لها.

٥- خفف (ح).

٦- من الآية : ١٨٦ من سورة البقرة.

٧- من الآية : ١٠٠ من سورة يوسف.

٨- من الآية : ١٨ من سورة طه.

٩- في طه سقط (ص) (ح).

١٠- من الآية : ١١٨ من سورة الشعراء.

١١- من الآية : ١٩ من سورة النمل.

١٢- من الآية : ١٥ من سورة الأحقاف.

تومنوناً إلى فاعتزلون<sup>١</sup>.

وأسكن قالون ياء واحدة: ﴿ومحياي﴾<sup>٢</sup>، وعن ورش فيها وجهان<sup>٣</sup>.  
وعن قالون وجهان في ﴿إلى ربِّي إن لي عنده﴾<sup>٤</sup> في فصلت.

### فصل

وجميع ما أسكنه نافع بلا خلاف عنه، أربع وعشرون ياءً؛ من ذلك، مع  
المفتوحة ثلاث: ﴿فاذكروني أذكركم﴾<sup>٥</sup>، ﴿ذروني أقتل﴾<sup>٦</sup>، ﴿أدعوني أستجب  
لكم﴾<sup>٧</sup>.

ومع همزة الوصل ثلاث: ﴿إني اصطفتك﴾<sup>٨</sup>، ﴿أخى اشدد﴾<sup>٩</sup>، ﴿يسليتنى  
اتخذت﴾<sup>١٠</sup>.

ومع غير همز ثمان عشرة<sup>١١</sup> ياء، وهي ثلاثون، تقدم الخلاف عنه منها في

١- الآية : ٢١ من سورة الدخان.

٢- من الآية : ١٦٢ من سورة الأنعام.

٣- قال الداني: «فأما الاختلاف الذي جاء عن ورش في ﴿محياي﴾، فإن أحمد بن صالح روى عنه أنها فتحتها... وبذلك قرأت على أبي الفتح في رواية أبي يعقوب الأزرق عنه من قراءته على المصريين، وبه كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد... وروى الإصبهاني عن أصحابه عنه أنه فتحها. قال ذلك عنه في سورة البقرة حين ذكرها مع ﴿هداي﴾. وقال هاهنا عنه أنه أسكنها، وهو الصحيح من قوله. وبذلك قرأت على الخاقاني... وبذلك أقراني ابن غلبون أيضاً... وبه قرأت لورش من جميع الطرق».

جامع البيان: (ل: ١٥١-١).

٤- من الآية : ٥٠ من سورة فصلت. روى عنه القاضي والكسائي إسكانها، وروى عنه الحلواني وغيره فتحها. جامع البيان: (ل: ٢٢٢-ب).

٥- من الآية : ١٥٢ من سورة البقرة.

٦- من الآية : ٢٦ من سورة غافر.

٧- من الآية : ٦٠ من سورة غافر. وفي (ح) (ع) سقط ﴿لكم﴾.

٨- من الآية : ١٤٤ من سورة الأعراف.

٩- من الآيتين : ٣١ و ٣٠ من سورة طه.

١٠- من الآية : ٢٧ من سورة الفرقان.

١١- اثني عشرة (ص) (ع).

خمس وفتح سبعا:

«يَبْقَى لِلطَّائِفِينَ» في الموضعين<sup>١</sup>، «وَجْهِي» في الموضعين<sup>٢</sup>، «وَمَا تَسَى  
لِلَّهِ»<sup>٣</sup>، «وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ»<sup>٤</sup>، «وَلِي دِينٌ»<sup>٥</sup>، وَأَسْكُنُ بَاقِيهَا.

### فصل

وَأَسْكُنُ ابْنَ كَثِيرٍ بَغِيرٍ خِلَافَ<sup>٦</sup> مِنَ الْبِائِاتِ سِتًّا وَتَسْعِينَ يَاءً:  
العشر التي مع الهمزة المضمومة، وخمسين مع الهمزة المكسورة، لأنه لم  
يفتح معها إلا ياءين: «أَبَاءَي إِبرْهِيمَ»<sup>٧</sup> و«دَعَاءَي إِلَّا فَرَارًا»<sup>٨</sup>.

وَأَسْكُنُ مَعَ الهمزة المفتوحة عشرا:

«اجْعَلْ لِي عَايَةً» في آل عمران ومريم<sup>٩</sup>، و«ضِيفِي أَلَيْسَ»<sup>١٠</sup>، وَيَاءُ  
«إِنِّي» الذي بعده «أَرَانِي» في يوسف في الموضعين<sup>١١</sup>، (وَالْبِائِاتِ مِنْ «لِي»<sup>١٢</sup>  
الذي بعده «أَبِي أَوْ يَحْكُمُ اللَّهُ»<sup>١٣</sup>، و«سَبِيلِي أَدْعُوا»<sup>١٤</sup> و«مَنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ»<sup>١٥</sup>

١- من الآيتين : ١٢٥ من سورة البقرة ، و ٢٦ من سورة الحج .

٢- من الآيتين : ٢٠ من سورة آل عمران ، و ٧٩ من سورة الأنعام .

٣- من الآية : ١٦٢ من سورة الأنعام .

٤- من الآية : ٢٢ من سورة يس .

٥- من الآية : ٦ من سورة الكافرون .

٦- خلف (ج) (ع) .

٧- من الآية : ٣٨ من سورة يوسف .

٨- من الآية : ٦ من سورة نوح .

٩- من الآيتين : ٤١ من سورة آل عمران ، و ١٠ من سورة مريم .

١٠- من الآية : ٧٨ من سورة هود .

١١- من الآية : ٣٦ من سورة يوسف .

١٢- من الآية : ٨٠ من سورة يوسف .

١٣- بين القوسين سقط (ج) (ع) .

١٤- من الآية : ١٠٨ من سورة يوسف .

١٥- من الآية : ١٠٢ من سورة الكهف .



و«ويسر لي أمرى»<sup>١</sup>، و«ليلولوني عاشكر [أم أكفر]»<sup>٢</sup>.  
 وأسكن مع همزة الوصل ياءً واحدة: «يليتني اتخذت»، وفتح مع غير  
 همز من الثلاثين خمسا:  
 «ومحيى»<sup>٣</sup> و«من ورآى»<sup>٤</sup> و«مالى لآ» في النمل<sup>٥</sup> ويس<sup>٦</sup>،  
 و«شركآى قالوا عاذنك»<sup>٧</sup>.  
 وأسكن ما بقي وهو خمس وعشرون ياءً.  
 واختلف عن ابن كثير في: «عندى أولم»<sup>٨</sup> كما سبق.  
 وانفرد البزي عنه بفتح تسع ياءات:  
 «أوزعنى» في الموضعين<sup>٩</sup>، «ولكنى» في الموضعين<sup>١٠</sup>، «إني أريكم  
 بخير»<sup>١١</sup>، «فطرن أ فلا»<sup>١٢</sup>، «من تحق أ فلا»<sup>١٣</sup>، «قومي اتخذوا»<sup>١٤</sup>، «ولى  
 دين»<sup>١٥</sup>.

- ١- من الآية : ٢٦ من سورة طه.
- ٢- من الآية : ٤٠ من سورة النمل. و«أم أكفر» زيادة من (ح).
- ٣- من الآية : ١٦٢ من سورة الأنعام.
- ٤- من الآية : ٥ من سورة مريم.
- ٥- من الآية : ٢٠ من سورة النمل.
- ٦- من الآية : ٢٢ من سورة يونس.
- ٧- من الآية : ٤٧ من سورة فصلت.
- ٨- من الآية : ٧٨ من سورة القصص.
- ٩- سبع (ص)(ع).
- ١٠- من الآيتين : ١٩ من سورة النمل، و ١٥ من سورة الأحقاف.
- ١١- من الآيتين : ٢٩ من سورة هود، و ٢٣ من سورة الأحقاف.
- ١٢- من الآية : ٨٤ من سورة هود.
- ١٣- من الآية : ٥١ من سورة هود.
- ١٤- من الآية : ٥١ من سورة الزخرف.
- ١٥- من الآية : ٣٠ من سورة الفرقان.
- ١٦- من الآية : ٦ من سورة الكافرون.

## فصل

وجميع ما أسكنه أبو عمرو ، اثنتان وستون ياء:

اثني عشر<sup>١</sup> مع الهمزة المفتوحة: «فاذكروني»<sup>٢</sup>، «فطروني»<sup>٣</sup>،  
 «ليحزنني»<sup>٤</sup>، «سبيلي»<sup>٥</sup>، «حشرتني»<sup>٦</sup>، «أوزعني»<sup>٧</sup> معاً، «ليلوني»<sup>٨</sup>،  
 «تأمروني»<sup>٩</sup>، «ذروني»<sup>١٠</sup>، «ادعوني»<sup>١١</sup>، «أتعدانني»<sup>١٢</sup>.  
 ومع المكسورة عشر: «بناتني»<sup>١٣</sup>، «انصارني» معاً<sup>١٤</sup>، «يعبادني»<sup>١٥</sup>،  
 «لعتني»<sup>١٦</sup>، «ستجدني» في الثلاث<sup>١٧</sup>، «إخوتني»<sup>١٨</sup>، «ورسلي»<sup>١٩</sup>.  
 وأسكن العشر التي مع المضمومة.

١- عشرة (ص).

٢- من الآية : ١٥٢ من سورة البقرة.

٣- من الآية : ٥١ من سورة هود.

٤- من الآية : ١٣ من سورة يوسف.

٥- من الآية : ١٠٨ من سورة يوسف.

٦- من الآية : ١٢٥ من سورة طه.

٧- من الآيتين : ١٩ من سورة النمل ، و ١٥ من سورة الأحقاف.

٨- من الآية : ٤٠ من سورة النمل.

٩- من الآية : ٦٤ من سورة الزمر.

١٠- من الآية : ٢٦ من سورة غافر.

١١- من الآية : ٦٠ من سورة غافر.

١٢- من الآية : ١٧ من سورة الأحقاف.

١٣- من الآية : ٧١ من سورة الحجر.

١٤- من الآيتين : ٥٢ من سورة آل عمران و ١٤ من سورة الصف.

١٥- من الآية : ٥٢ من سورة الشعراء.

١٦- من الآية : ٧٨ من سورة ص.

١٧- من الآيات : ٦٩ من سورة الكهف، و ٢٧ من سورة القصص، و ١٠٢ من سورة الصافات.

١٨- من الآية : ١٠٠ من سورة يوسف.

١٩- من الآية : ٢١ من سورة المجادلة.

وأسكن مع لام التعريف: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾<sup>١</sup> في العنكبوت،  
 ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾<sup>٢</sup> في الزمر.  
 وأسكن الثلاثين التي مع غير همز إلا اثنتين<sup>٣</sup>: ﴿وَمَحْيَا﴾<sup>٤</sup>، ﴿وَمَالِي لَا  
 أَعْبُدُ﴾<sup>٥</sup>.

### فصل

وجميع ما فتح ابن عامر ثلاث<sup>٦</sup> وأربعون.  
 مع المفتوحة ثمان ياءات<sup>٧</sup>: ﴿مَعِيَ أَبْدَا﴾<sup>٨</sup>، ﴿لَعَلِّي﴾<sup>٩</sup> وهي ست، ﴿وَمِنْ  
 مَعِيَ أَوْ رَحْمَتَا﴾<sup>١٠</sup>.  
 ومع المكسورة خمس عشرة ياء:  
 في المائدة: ﴿وَأُمِّي إِلْهِين﴾<sup>١١</sup>، وفي يونس: ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾<sup>١٢</sup>،  
 وكذلك في هود في الموضعين<sup>١٣</sup>، وفي الظلة في الخمسة<sup>١٤</sup>، وفي سبأ<sup>١٥</sup> وهو

- 
- ١- من الآية : ٥٦ من سورة العنكبوت.  
 ٢- من الآية : ٥٣ من سورة الزمر.  
 ٣- اثنتين(ص).  
 ٤- من الآية : ١٦٢ من سورة الأنعام. وفي (ح) (وياعبادي).  
 ٥- من الآية : ٢٢ من سورة يس. وفي (ح) (مالي) في يس، و(محياي)، تقلنم وتأخير.  
 ٦- إحدى(ح).  
 ٧- بما في ثلاث (ح)، وهو تصحيف.  
 ٨- من الآية : ٨٣ من سورة التوبة.  
 ٩- من الآيات : ٤٦ من العنكبوت، و١٠ من طه، و١٠٠ من المؤمنون، و٢٩ و٣٨ من القصص، و٣٦ من غافر.  
 ١٠- من الآية : ٢٨ من سورة الملك.  
 ١١- من الآية : ١١٦ من سورة المائدة.  
 ١٢- من الآية : ٧٢ من سورة يونس. وفي (ح)(ع) سقط لفظ ﴿على الله﴾.  
 ١٣- من الآيتين : ٢٩ و٥١ من سورة هود.  
 ١٤- من الآيات : ١٠٩ و١٢٧ و١٤٥ و١٦٤ و١٨٠ من سورة الشعراء. وفي (ح) الخمس.  
 ١٥- من الآية : ٤٧ من سورة سبأ.

موضع واحد، وفي هود: ﴿وما توفيقى﴾<sup>١</sup>، وفي يوسف: ﴿أبأى إبراهيم﴾<sup>٢</sup>،  
﴿وحزنى إلى الله﴾<sup>٣</sup>، وفي المجادلة: ﴿ورسلى﴾<sup>٤</sup>، وفي نوح: ﴿دعأى إلا﴾<sup>٥</sup>.  
ومع لام التعريف اثني عشرة، [لأنه]<sup>٦</sup> أسكن اثنتين<sup>٧</sup>: ﴿عن أيتى  
الذين﴾<sup>٨</sup>، و﴿قل لعبادى الذين﴾<sup>٩</sup>.  
وفتح مع غير همز ستة مواضع: ﴿وجهى لله﴾ فيهما<sup>١٠</sup>، ﴿صرطى  
مستقيما﴾<sup>١١</sup>، ﴿ومحياى﴾<sup>١٢</sup>، ﴿أرضى واسعة﴾<sup>١٣</sup>، ﴿ومالى لأعبد﴾<sup>١٤</sup>.  
واختلف عنه في سبع ياءات<sup>١٥</sup>: ﴿ببقى للظائفين﴾<sup>١٦</sup> فيهما، ﴿ببقى  
مؤمنا﴾<sup>١٧</sup>، ﴿مالى لأرى﴾<sup>١٨</sup>، ﴿مالى أدعوكم﴾<sup>١٩</sup>، ﴿ولى دين﴾<sup>٢٠</sup>، ففتح

١- من الآية : ٨٨ من سورة هود.

٢- من الآية : ٣٨ من سورة يوسف.

٣- من الآية : ٨٦ من سورة يوسف.

٤- من الآية : ٢١ من سورة المجادلة.

٥- من الآية : ٦ من سورة نوح.

٦- لانه زيادة من (ح).

٧- اثنين (ص).

٨- من الآية : ١٤٦ من سورة الأعراف.

٩- من الآية : ٣١ من سورة إبراهيم.

١٠- من الآيتين : ٢٠ من سورة آل عمران ، و ٧٩ من سورة الأنعام.

١١- من الآية : ١٥٣ من سورة الأنعام.

١٢- من الآية : ١٦٢ من سورة من سورة الأنعام.

١٣- من الآية : ٥٦ من سورة العنكبوت.

١٤- من الآية : ٢٢ من سورة يس.

١٥- آيات (ع).

١٦- من الآيتين : ١٢٥ من سورة البقرة و ٢٦ من سورة الحج.

١٧- من الآية : ٢٨ من سورة نوح.

١٨- من الآية : ٢٠ من سورة النمل.

١٩- من الآية : ٤١ من سورة غافر.

٢٠- من الآية : ٦ من سورة الكافرون.

ذلك هشام عنه، وفتح ابن ذكوان عنه<sup>١</sup>: «أرهطى أعز»<sup>٢</sup>.

### فصل

وجميع ما فتحه عاصم من رواية حفص خاصة<sup>٣</sup> عنه، اثنان<sup>٤</sup> وثلاثون موضعاً:  
مع المفتوحة اثنان<sup>٥</sup>: «معى أبدا»<sup>٦</sup>، «معى أو رحمتنا»<sup>٧</sup>.  
ومع المكسورة إحدى عشرة ياء<sup>٨</sup>: «يدى إليك»<sup>٩</sup>، «وأمى إلهين»<sup>١٠</sup>،  
«إن أجرى إلا» في المواضع التسعة<sup>١١</sup>.  
ومع غيرهمز تسع عشرة ياء<sup>١٢</sup>: «يبي»<sup>١٣</sup> في البقرة والحج ونوح،  
«وجهى» في الموضعين<sup>١٤</sup>، «معى» وهي تسع<sup>١٥</sup>، «ما كان لى» في  
الموضعين<sup>١٦</sup>، «ولى فيها»<sup>١٧</sup>، «ولى نعمة»<sup>١٨</sup>، «ولى دين»<sup>١٩</sup>.

١- عنه سقط (ح).

٢- من الآية: ٩٢ من سورة هود.

٣- خاصة سقط (ح).

٤- اثنان (ح) (ع).

٥- اثنان (ص).

٦- من الآية: ٨٣ من سورة التوبة.

٧- من الآية: ٢٨ من سورة الملك.

٨- ياء سقط (ح) (ع).

٩- من الآية: ٢٨ من سورة المائدة.

١٠- من الآية: ١١٦ من سورة المائدة.

١١- تقدم ذكرها في فصل ما فتحه ابن عامر.

١٢- تسعة عشر (ح).

١٣- من الآيات: ١٢٥ من سورة البقرة، و٢٦ من سورة الحج، و٢٨ من سورة نوح.

١٤- من الآيتين: ٢٠ من سورة آل عمران، و٧٩ من سورة الأنعام.

١٥- بل إحدى عشر موضعاً، وتقدم تخريجها في هامش شرح البيت: ٤١٧.

١٦- من الآيتين: ٢٢ من سورة إبراهيم، و٦٩ من سورة ص.

١٧- من الآية: ١٨ من سورة طه.

١٨- من الآية: ٢٣ من سورة ص.

١٩- من الآية: ٦ من سورة الكافرون.

وفتح أبو بكر عنه ثلاثاً:  
 مع همزة الوصل: ﴿يَعْدَى اسْمُهُ﴾<sup>١</sup>.  
 ومع لام التعريف: ﴿عَهْدَى الظَّالِمِينَ﴾<sup>٢</sup>.  
 ومع غير همز ﴿يَعْبَادَى لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>٣</sup> في الزخرف وحذفها حفص.  
 وفتح عاصم من طريقه<sup>٤</sup> ست عشرة<sup>٥</sup>: ﴿مَحْيَايَ﴾<sup>٦</sup>، ﴿وَمَا لِي﴾<sup>٧</sup> فيهما،  
 وثلاث عشرة<sup>٨</sup> مع لام التعريف.

### فصل

وفتح حمزة ياء واحدة ﴿وَمَحْيَايَ﴾<sup>٩</sup>.

### فصل

وفتح الكسائي أربع عشرة ياء:  
 مع لام التعريف: إحدى عشرة، لأنه أسكن منها ثلاثاً: ﴿قُلْ لِعِبَادَى  
 الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾<sup>١٠</sup>، و﴿يَعْبَادَى الَّذِينَ﴾<sup>١١</sup> في العنكبوت والزمر.  
 ومع غير همز ثلاثاً، ﴿وَمَحْيَايَ﴾<sup>١٢</sup>، ﴿وَمَا لِي﴾<sup>١٣</sup> في الموضعين.

- ١- من الآية : ٦ من سورة الصف.
- ٢- من الآية : ١٢٤ من سورة البقرة.
- ٣- من الآية : ٦٨ من سورة الزخرف.
- ٤- طريقه (ح)(ع).
- ٥- ثلاثا (ح).
- ٦- من الآية : ١٦٢ من سورة الأنعام.
- ٧- من الآيتين : ٢٠ من سورة النمل، و ٤١ من سورة غافر.
- ٨- وثلاثة عشر (ح).
- ٩- من الآية : ١٦٢ من سورة الأنعام.
- ١٠- من الآية : ٣١ من سورة إبراهيم.
- ١١- من الآية : ١١١ من سورة الأنعام.
- ١٢- من الآيتين : ٥٦ من سورة العنكبوت و ٥٣ من سورة الزمر.
- ١٣- من الآيتين : ٢٠ من سورة النمل و ٤١ من سورة غافر.

## باب مظاهير في الزوائد

[٤٢٠] وَذُوْكَ يَاءٌ اِتُّسَمِّى زَوَائِدًا

لَأَنَّ كُنَّ عَنْ خَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعَزِلًا

قد تبين أنها إنما سميت زوائد، لأنها زادت على الرسم في قراءة من أثبتها على حال. ومن لم يثبت ياء فليست زائدة له. وهي بعد ذلك تنقسم إلى ما هو زائد وأصلي. ونعني بالزائد، ما ليس بلام الكلمة، وبالأصلي ضد ذلك. والأصلي سبع عشرة ياء : في الأسماء من ذلك، ثلاث عشرة ياء<sup>١</sup>، وفي الأفعال، أربع.

فالذي في الأسماء : «الدَّاع»<sup>٢</sup> في البقرة ، و«الْمُتَعَال»<sup>٣</sup> و«فهو المهتد»<sup>٤</sup> و«[و]الْبَاد»<sup>٥</sup> و«كالجواب»<sup>٦</sup> و«التلاق»<sup>٧</sup> و«التناد»<sup>٨</sup> و«الجوار في البحر»<sup>٩</sup> و«المناد من مكان»<sup>١٠</sup> ، و«الدَّاع»<sup>١١</sup> في القمر، و«إلى الداع»<sup>١٢</sup> و«بالواد»<sup>١٣</sup>.

١- ياء سقط (ح).

٢- من الآية : ١٨٦ من سورة البقرة.

٣- من الآية : ٩ من سورة الرعد.

٤- من الآيتين : ٩٧ من سورة الإسراء ، و١٧ من سورة الكهف.

٥- من الآية : ٢٥ من سورة الحج.

٦- من الآية : ١٣ من سورة سبأ.

٧- من الآية : ١٥ من سورة غافر.

٨- من الآية : ٣٢ من سورة غافر.

٩- من الآية : ٣٢ من سورة الشورى.

١٠- من الآية : ٤١ من سورة ق.

١١- من الآية : ٦ من سورة القمر.

١٢- من الآية : ٨ من سورة القمر.

١٣- من الآيات : ١٢ من سورة طه، و١٦ من سورة النازعات، و٩ من سورة الفجر.

والذي في الأفعال، «يَوْم يَأْت»<sup>١</sup> و«مَا كُنَّا نَبْغُ»<sup>٢</sup> و«[وَأَيْتَق وَيَصْبِر]»<sup>٣</sup> و«يَسِر»<sup>٤</sup>.

وما بقي وهو خمس وأربعون، فكناية زائدة<sup>٥</sup>.  
وتنقسم أيضاً إلى ما هو رأس آية، وإلى ما ليس بذلك.  
فرووس<sup>٦</sup> الآي منها سبعة<sup>٧</sup> وعشرون.

[٤٢١] وَتَثْبُتُ<sup>٨</sup> فِي الْحَالَيْنِ (دُ) رَأً (لَ) وَامِعَا

يَخْلَفُ وَأُولَى التَّمْلِ (حَمْزَةٌ) كَمَلَا

حُجَّةُ إثباتها في الحالين، أنه الأصل؛ لأنه إذا كانت لَامَ الفعل أو كناية<sup>٩</sup>  
متصلة، فلا موجب لحذفها، ولا يلزم من حذفها في الرسم حذفها في التلاوة،  
كما لم يلزم ذلك من حذف الألف في «العلمين»<sup>١٠</sup> وشبهه، ومن حذف الياء  
في «الحواريين»<sup>١١</sup> و«رَبَّنِينَ»<sup>١٢</sup>، والواو في «الغاون»<sup>١٣</sup>، و«يَلُون»<sup>١٤</sup>  
و«دَاوُد»<sup>١٥</sup>.

١- من الآية : ١٠٥ من سورة هود.

٢- من الآية : ٦٤ من سورة الكهف.

٣- من الآية : ٩٠ من سورة يوسف.

٤- من الآية : ٤ من سورة الفجر.

٥- بزائدة (ح) . وفي (ص) تداره ، ولا معنى لها.

٦- فروو من (ح)، وهو تصحيف.

٧- سبع (ص).

٨- وثبت (ع).

٩- وكناية (ح).

١٠- من الآية : ٢ من سورة الفاتحة وشبهه.

١١- من الآية : ١١١ من سورة المائدة.

١٢- من الآية : ٧٩ من سورة آل عمران. وفي النسخ جميعها (الربانيين) وليست من القرآن.

١٣- من الآية : ٢٢٤ من سورة الشعراء. وفي (ع) والغاون.

١٤- من الآية : ٧٨ من سورة آل عمران.

١٥- من الآية : ٢٥١ من سورة البقرة وشبهه.



وإثباتها لغة أهل الحجاز. وحكى ذلك ابن قتيبة عن بعض العرب.  
والإعتماد بعد ذلك على الأثر.  
فلهذا قال: (دُرّاً لَوَامِعاً). وانتصابه على الحال.  
(وأولى النمل)، عنى به: «أَتَمِدُونَن»<sup>١</sup>.  
(كَمَلًا)، أي كمل عدة من أثبتها في الحالين بموافقتها<sup>٢</sup> لهم.  
وهو يثبتها في الحالين، ويشدد النون قبلها. وقد ذكره في السور<sup>٣</sup>.

[٤٢٢] وَفِي الْوَصْلِ (حَ) مَادَّ (ثَ) كُورٌ (لِ) مَامُهُ

وَجُمَلَتْهَا سِتُونٌ وَأَثْنَانِ فَاعْقِلَا

وَحُجَّةُ إِثْبَاتِهَا فِي الْوَصْلِ دُونَ الْوَقْفِ شَيَانُ:  
أحدهما، مراعاة الرسم.  
والثاني، أن الوقف باب تغيير وحذف؛ ألا ترى أن التنوين والإعراب  
يحذفان فيه؟! وإلى هذا أشار بقوله: (حَمَادٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ).  
والباقون يحذفون في الحالين.  
وحجته اتباع الرسم من غير مخالفة له بحال، وهي لغة هذيل.  
وقد قال الفراء: سمعت العرب تقول: (لَا أَدُر) و(لَعَمْرُ).  
وقال أبو عمرو بن العلاء رحمه الله: هذيل لغتها ترك الياء في الوصل.  
وأنشد الفراء<sup>٥</sup>:

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تَلِيَقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِي بِالسَّيْفِ الدَّمَ

١- من الآية: ٣٦ من سورة النمل.

٢- لموافقتها (ص).

٣- السورة (ح) (ع). وقد ذكر ذلك في فريش، سورة النمل في شرح البيت: ٩٣٧.

٤- بل (ص) (ع).

٥- في معاني القرآن: ٢٧/٢. والبيت أيضاً من شواهد اللسان: (ليق).

وأنشد أيضاً<sup>١</sup> :

لَيْسَ تَخْفَى يَسَارَتِي<sup>٢</sup> قَدْرَ يَوْمٍ وَلَقَدْ تَخَفِ<sup>٣</sup> شِيَمَتِي<sup>٤</sup> إِغْسَارِي<sup>٥</sup>

وقال آخر:

وَأَخُو الْغَوَانِ<sup>٦</sup> مَتَى يَشَأُنُ<sup>٧</sup> يَصِرُّهُ زَيْغُذَنَ أَغْدَاءَ بُعِيدٍ وَدَادِ<sup>٨</sup>

وقال الكسائي: العرب تقول: الوال والوالي، والقاض والقاضي، والرام

والرامي.

١- في غير معاني القرآن. والبيت بلا نسبة في الإنصاف: ٣٨٨/١، واللسان: (يسر)، وروايته: «ولقد

يُخْفِي...»

٢- يساري (ع).

٣- يخف (ح).

٤- شيمتي (ص).

٥- لانغماري (ع).

٦- الغواني (ح).

٧- يشأ أن (ع).

٨- البيت للأعشى كما في ديوانه: ١٢٩، وروايته: «وأخو النساء...» وهو أيضاً من شواهد سيبويه في

الكتاب: ٢٨/١.

[٤٢٣] فَيَسِّرْ إِلَى الدَّاعِ الْجَوَارِ الْمُنَادِ يَهْ—

دَيْنٌ يُؤْتِيَن مَعُ أَنْ تُعَلِّمَنِي وَلَا

[٤٢٤] وَأَخَّرْتَنِي الْإِسْرَا وَتَتَّبَعَن (سَمَا)

وَفِي الْكَهْفِ نُبْغِي يَاتِ فِي هُودَ (رُ) فَلَا

[٤٢٥] (سَمَا) وَدَعَايَ (فِي) (جَمَا) (حُلُو) (هَـ) (يَهْ)

وَفِي أَتْبِعُونِي أَهْدِكُمْ (حَقُّ) هُ (بَـ) لَا

أراد : «والليل إذا يسر»<sup>١</sup>، و«مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ»<sup>٢</sup>، «ومن آياته  
الْجَوَارِ»<sup>٣</sup>، و«المناد من مكان»<sup>٤</sup>، «يهدين ربى لأقرب»<sup>٥</sup>، «يؤتين خيراً من  
جنتك»<sup>٦</sup>، «أن تعلمن مما»<sup>٧</sup>، «أخرتن إلى يوم القيامة»<sup>٨</sup>، «ألا تتبعن  
أف عصيت»<sup>٩</sup>، «ذلك ما كنا نبغ»<sup>١٠</sup>، «يوم يات لا تكلم نفس»<sup>١١</sup>، «وتقبل  
دعاء»<sup>١٢</sup>، «اتبعون أهدكم سبيل الرشاد»<sup>١٣</sup>.

١- من الآية : ٤ من سورة الفجر.

٢- من الآية : ٨ من سورة القمر.

٣- من الآية : ٣٢ من سورة الشورى.

٤- من الآية : ٤١ من سورة ق.

٥- من الآية : ٢٤ من سورة الكهف.

٦- من الآية : ٤٠ من سورة الكهف.

٧- من الآية : ٦٦ من سورة الكهف.

٨- من الآية : ٦٢ من سورة الإسراء.

٩- من الآية : ٩٣ من سورة طه.

١٠- من الآية : ٦٤ من سورة الكهف.

١١- من الآية : ١٠٥ من سورة هود.

١٢- من الآية : ٤٠ من سورة إبراهيم.

١٣- من الآية : ٣٨ من سورة غافر.

فهذه ثلاث عشرة<sup>١</sup> ياء أثبتتها هؤلاء ؛ إلا أنهم في إثباتها على ما قرر<sup>٢</sup> :  
فنافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي أصحاب الوصل دون الوقف .  
وابن كثير ثبت في الحاليين .  
وكذلك جميع الباب يأتي على هذا مجملا .  
وقد عرفت بما سبق أصحاب الإثبات في الحاليين ، وفي الوصل ، وأصحاب  
الحذف فيهما .  
والمرقل : المعظم المسود من الناس ، وهو من الثياب : الطويل ، لانضياف  
الكسائي إلى من أثبتهما<sup>٣</sup> ، أعني ياء «نبح» في الكهف ، وياء «يأت» في هود .  
وحجة إثباتهما في الوصل ، أن الياء فيهما علامة رفع الفعل ، فأثبتها في  
الوصل كما ثبتت الضمة في السالم فيه .  
والوقف موضع حذف وتغيير .  
فإن قلت : فيلزم الكسائي ذلك في «يسر» ! قلت : هو رأس آية ،  
ورؤوس الآي في الفجر لا ياء فيها ، فاعتبرت المشاكلة ، كما فعل في الإمالة في  
«ضحها»<sup>٤</sup> و«تلها»<sup>٥</sup> وشبهه .  
على أن الحذف في رؤوس الآي كثير مستعمل . وقد روى قتبية  
والشيزري<sup>٦</sup> ونصير عن الكسائي إثبات الياء فيه في الوصل .  
قال أبو عمرو : «كذلك<sup>٧</sup> كان يقرأ ثم رجع إلى الحذف»<sup>٨</sup> .

١- ثلاث عشر (ج) .

٢- قدر (ص) .

٣- ثبتها (ج) .

٤- من الآيتين : ٢٩ و ٤٦ من سورة النازعات .

٥- من الآية : ٢ من سورة الشمس .

٦- الشيرازي (ج) (ع) . والصحيح ما أثبت . وهو أبو موسى عيسى بن سليمان المعروف بالشيزري  
الحنفي ، مقرئ عالم نحوي معروف ، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن الكسائي وله عنه انفرادات ، لم يذكر  
ابن الجزري تاريخ وفاته . غاية النهاية : ٦٠٨/١ (٢٤٩٠) .

٧- وكذلك (ص) .

٨- جامع البيان : (ل: ٢٤٦-١) .

قال: «وحدثنا ابن خاقان ، حدثنا أحمد بن محمد<sup>١</sup> ، حدثنا علي بن عبد العزيز<sup>٢</sup> ، حدثنا أبو عبيد قال: كان الكسائي يقرأ بالياء دهراً<sup>٣</sup> ثم رجع إلى غيره<sup>٤</sup>» .

وكذلك قال أبو الحارث عنه.

وقال محمد بن عيسى عن نصير عنه بالياء في الوصل، ثم هم أن يرجع لأنها رأس آية.

وقوله: (حَقُّهُ بَلَاً)، من: بلوت، بمعنى<sup>٥</sup> اختبرت. ويشير بذلك إلى ما روي عن ورش من إثبات هذه الياء في الوصل، و[عن<sup>٦</sup> قالون من حذفها في الحاليين قد بلاه الحق<sup>٧</sup> واختبره.

وأن الاختبار اقتضى صحة ما حكاه في القصيد دون ما روي من ذلك.

[٤٢٦] وَإِنْ تَرِنِي عَنْهُمْ تُمِدُّوْنِي (سَمَا)

(فَرِيقًا وَيَذْعُ اللَّاعَ (هَبَ) الْكَ (جَبَأَ) (حَ) لَا

(عَنْهُمْ)، أي عن من تقدم ، وهو قوله (حَقُّهُ بَلَاً).

(وَسَمَا فَرِيقًا)، لانضمام حمزة إليهم.

١- هو أحمد بن محمد بن محمد المكي ، روى الحروف عن علي بن عبد العزيز البغوي ، روى الحروف عنه خلف بن إبراهيم ابن خاقان . غاية النهاية : ١/١٢٩ (٦٠٦).

٢- هو أبو الحسن علي بن عبد العزيز البغوي البغدادي نزيل مكة ، شيخ مسند ثقة ، روى الحروف عن أبي عبيد القاسم بن سلام وهو من أجل أصحابه ، روى الحروف عنه أحمد بن محمد بن مكي وغيره ، توفي بمكة سنة سبع وثمانين ومائتين . غاية النهاية : ١/٥٤٩ (٢٢٤٦).

٣- جهرا (ح).

٤- جامع البيان : (ل: ٢٤٦-١).

٥- يعني (ع).

٦- عن سقط (ج) (ع).

٧- الحق سقط (ح).

وقد ذكر<sup>١</sup> أنه يثبت في الحالين، وإن كان قد روي عنه حذفه في الوقف وحذفه مطلقاً.

إلا أن المعول عليه<sup>٢</sup>، ما ذكر.  
و(فريقاً)، منصوب على التمييز.  
و(هاك)، بمعنى خذ.

[٤٢٧] وفي الفجر بالوادي (د) نأ (ج) رياءه

وفي الوقف بالوجهين وأفق (قنبلاً)

(وَأَفَقٌ قُنْبَلًا)، أي وافق ﴿بالواد﴾<sup>٣</sup> في الوقف بالوجهين قنبلاً، وهما الحذف والإثبات.

قال أبو عمرو: «قرأت<sup>٤</sup> بإثباتها لقبيل في الحالين على فارس بن أحمد عن أصحابه. وكذلك حدثنا محمد بن علي<sup>٥</sup> عن ابن مجاهد عن قبيل، وعن غيره من الرواة عن ابن كثير؛ وإثباتها في الوصل دون الوقف على أبي الحسن وغيره»<sup>٦</sup>.

قال: «وكذلك حكى<sup>٧</sup> ابن مجاهد عن قبيل في غير كتاب السبعة»<sup>٨</sup>.

١- ذكرت (ع).

٢- على (ح).

٣- من الآية : ٩ من سورة الفجر.

٤- وقرأت (ص).

٥- هو أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي بن حسين الكاتب البغدادي نزيل مصر، تقدم التعريف به في هامش شرح البيت : ٣٤٢.

٦- جامع البيان : (ل: ٢٤٦-ب).

٧- على (ج).

٨- أي في كتاب الباءات، وكتاب المكين، وكتاب الجامع . نص على ذلك أبو عمرو الداني في جامع البيان : (ل: ٢٤٦-ب).

[٤٢٨] وَأَكْرَمَنِي مَعَهُ أَهْلَانِي (إِذْ هَـ) دَى  
وَحَذَفُهُمَا لِـ (لَمَّا زَنِي) عُدَّ أَغْدَلًا

إثبات الباء في الحالين للبرزي هي رواية ابن مجاهد.

وعليها عوّل أبو عمرو.

قال<sup>١</sup>: «وبها قرأت على الفارسي عن النقاش<sup>٢</sup> عن أبي ربيعة عنه<sup>٣</sup>؛  
وبذلك قرأت أيضاً من طريق ابن مجاهد<sup>٤</sup>».

وابن مجاهد<sup>٥</sup> وسائر الرواة عن قنبل بالحذف في الحالين.

وأما أبو عمرو<sup>٦</sup>، فخير بين الحذف والإثبات في الوصل، وقال: ما أبلي  
قرأت بالياء أو بغير الياء<sup>٧</sup>.

فأما في الوقف فعلى أصله.

وإنما قال: إن الحذف له أعدل، لأن أبا عمرو<sup>٨</sup> قال: «وقياس قوله في  
حذفها في رؤوس الآي، يوجب حذفها».

قال: «وحدثنا خلف بن إبراهيم المقرئ عن الحسن بن رشيق عن أحمد  
ابن شعيب الشيباني<sup>٩</sup> عن السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو «أكرم من»<sup>١٠</sup>»

١- وقال (ج).

٢ هو أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي، تقدم.

٣- أبو ربيعة، هو محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين، تقدم في مقدمة المصنف.

٤- جامع البيان: (ل: ٢٤٦-ب).

٥- وابن مجاهد سقط (ج).

٦- هو ابن العلاء البصري. وقد نقل الداني عن اليزيدي قوله.

٧- ياء (ج). وعن أبي عمرو أنه كان يقول: «كيف شئت، بالياء وبغير ياء في الوصل وفي الوقف».

جامع البيان: (ل: ٢٤٦-ب).

٨- أبو عمرو هو الداني وقوله هذا في التيسير: ٢٢٣.

٩- في جميع النسخ: الشيباني، ولعلها تصحيف النسائي. فهو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي

النسائي، الخافض الكبير، صاحب السنن وغيرها، تقدم.

١٠- من الآية: ١٥ من سورة الفجر.

و«أهانن»<sup>١</sup> بغير ياء في الحالين ، لأنه رأس آية.  
 وحدثنا محمد بن أحمد الكاتب، حدثنا ابن قطن<sup>٢</sup> حدثنا أبو خلاد<sup>٣</sup> عن  
 اليزيدي عنه بمثل<sup>٤</sup> ذلك». وقال ابن جبير<sup>٥</sup> عن اليزيدي في مختصره : هما بغير ياء في الحالين<sup>٦</sup> .  
 قال أبو عمرو: «وبذلك قرأت وبه آخذ»<sup>٧</sup> .

[٤٢٩] وفي التَّمْلِ آتَانِي وَيُفْتَحُ (عـ) ن (أ) ولي

(جـ) مِى وَخِلَافُ الْوَقْفِ (بـ) ن (حـ) لَ (عـ) لَ

ذكر أبو عمرو في التيسير<sup>٨</sup> عن ورش حذف هذه الياء في الوقف وإثباتها  
 في الوصل مفتوحة.  
 وذكر<sup>٩</sup> في غير التيسير أنه لا خلاف عنه في حذفها في الوقف وفتحها في  
 الوصل.

وروى عن ابن مجاهد : من فتح الياء في الوصل أثبتتها في الوقف.  
 وقال أبو عمرو في كتاب التبيين<sup>١٠</sup> : «حكى لي فارس بن أحمد عن قرأته  
 عن أصحاب نافع أنه من جميع طرقه يقف بغير ياء».

١- من الآية : ١٦ من سورة الفجر.

٢- هو أبو عيسى محمد بن أحمد بن قطن بن خالد الوكيل المؤدب البغدادي ، شيخ مقرئ حاذق ضابط ،  
 روى القراءة سماعا عن أبي خلاد سليمان بن خلاد صاحب اليزيدي . غاية النهاية : ٧٩/٢ (٢٧٧٤).

٣- هو سليمان بن خلاد ، تقدم في شرح البيت : ٣١.

٤- مثل (ح).

٥- هو أبو جعفر أحمد بن جبير بن محمد الكوفي الأنطاكي، تقدم.

٦- نقل ذلك عنه أبو عمرو الداني في جامع البيان: (ل: ٢٤٦-ب).

٧- التيسير : ٢٢٣.

٨- التيسير : ١٧٠.

٩- وذكر سقط (ص).

١٠- التيسير (ح).



وقال ابن مجاهد في كتابه الذي صنفه في قراءة نافع: «لم يأت فيها عن نافع شيء<sup>١</sup> في الوقف، غير أن ألفاظ الرواة فيها كألفاظهم في ما يرجع في الوقف عليه إلى الكتاب».

قال أبو عمرو: «وروى أبو الأزهر<sup>٢</sup> وداود<sup>٣</sup> وأبو يعقوب الأصبهاني<sup>٤</sup> عن أصحابه أن ورشاً حذفها في الوقف وفتحها في الوصل».

وأما قالون وأبو عمرو، فكُتِبُ الأئمة على إثباتها عنهما في الوقف.

وقد سبق ما يدل على حذفها عن قالون أيضاً.

قال أبو عمرو: «وحدثنا عبد العزيز بن أبي<sup>٥</sup> الفضل الفارسي، حدثنا

أبو طاهر بن أبي هاشم، قال: ذكر أبو عبد الرحمن عن أبيه أن أبا عمرو كان يقف بغير ياء.

وكذلك روى الأصبهاني عن ابن سعدان<sup>٦</sup> عن اليزيدي».

واختلف عن حفص أيضاً في الوقف، فروى أبو عمرو عن فارس بن

أحمد عن قرأته على أصحابه عن أحمد بن سهل الأشناني<sup>٧</sup> بحذف الياء.

قال أبو عمرو: «وأخبرنا عبد العزيز بن جعفر عن أحمد بن موسى<sup>٨</sup> عن

الأشناني بإثبات الياء».

١- بشيء (ص).

٢- هو أبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن، تقدم.

٣- هو داود بن أبي طيبة، تقدم.

٤- كذا في جميع النسخ، والصحيح أبو بكر، وهو محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب، الإمام الإصبهاني المقرئ، شيخ القراء في زمانه، ارتحل فقرأ لورش على عامر الحرّمي وسليمان ابن أخي الرشديني، وعبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، حذق في معرفة حرف نافع، توفي ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين. معرفة القراء: ١/٤٥٩ (١٨٥)، غاية النهاية: ٢/١٦٩ (٣١٢٩).

٥- أبي سقط (ص).

٦- هو أبو جعفر بن سعدان، تقدم في شرح البيت: ٣١.

٧- أحمد بن سهل الأشناني، تقدم في مقدمة المصنف رحمه الله.

٨- هو ابن مجاهد، تقدم.

قال: «وكذلك حكى لي أبو الحسن<sup>١</sup> عن قرأته على علي بن محمد الهاشمي<sup>٢</sup> عن الأشنائي».

ومعنى قوله: (وخلاف الوقف بين حلاًّ علّام، أي سما وارتفع بين حلاًّ من قبل أن الحذف فيه اتباع الرسم، وفي الإثبات اتباع الأصل. وقد دل على إثباتها عندهم، تحريكهم إياها في الوصل، وهي عند الباقين محذوفة في الحالين اتباعاً للرسم وإجراءً للوقف على الوصل<sup>٣</sup>).

[٤٣٠] وَمَعْ كَالْجَوَابِ الْبَادِ (حَقٍّ) (جَبَّ) نَاهُمَا

وَفِي الْمُهْتَدِ الْإِسْرَا وَتَخْتُ (أ) خُو (حُ) لَا

الجنّى : كُلُّ مَا اجْتَنَيْتَ.

(وَجَنَاهُمَا): مبتدأ . و(حق): خبره.

وإنما كان جناهما حقّاً، لأنّ الياء فيهما هي لام الفعل.

فابن كثير أثبتهما<sup>٤</sup> في الحالين لهذه العلة، وأبو عمرو وورش راعيا الرسم والأصل.

فهذا الجنى حق للجميع.

١- هو طاهر بن غلبون، تقدم.

٢- في (ح) أبي على... والصحيح ما أثبت. فهو أبو الحسن علي بن محمد بن صالح بن أبي داود الهاشمي، ويقال الأنصاري البصري الضرير، ثقة عارف مشهور، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أحمد بن سهل الأشنائي، روى القراءة عنه أبو الحسن طاهر بن غلبون، توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة.

معرفة القراءة : ٦١٨/٢ (٣٣٧)، غاية النهاية : ٥٦٨/١ (٢٣١٦).

٣- الأصل (ص).

٤- يعني (كالجواب) من الآية : ١٣ من سورة سبأ، و(الباد) من الآية : ٢٥ من سورة الحج.

٥- أثبتها (ص).

وكذلك القول في «المهتد» في الإسراء<sup>١</sup> والكهف<sup>٢</sup>. ولهذا جعله أخا<sup>٣</sup> حلا.  
فإن قلت : كان الوجه أن يقول : وفي<sup>٤</sup> الإسراء المهتدي وتحت !  
قلت : معناه : واشترك في «المهتد» الإسراء والكهف ، وهو أخو حلا.

[٤٣١] وَفِي أَتْبَعَنَ فِي آلِ عِمْرَانَ عَنْهُمَا

وَكَيْدُونُ فِي الْأَعْرَافِ (ح) ج (ل) يُحْمَلُ

يعني عن نافع وأبي عمرو ؛ أي ورد النقل عنهما.  
وقوله : (حج) ، أي غلب في الحجة ؛ لأن أصله إثبات الياء في الوصل ؛ لأن  
ذلك الأصل . وحذفها في الوقف ، موافقة للرسم كما سبق ، ما لم يكن رأس  
آية ، فإنه يُحذف حينئذ في الحالين.

والياء هاهنا ، ليست في رأس آية ، فطرده أصله.  
فظاهر الكلام الذي ينتظم به ، أنه حج يُحْمَلُ ذلك عنه.  
وأراد بقوله (لِيُحْمَلُ) ، هشاماً . وهذا الموضع المشار إليه في أول الباب في  
قوله : (لَوَامِعاً بِخُلْفٍ)<sup>٥</sup> .

قال أبو عمرو : «أثبتها هشام في الحالين من قراءتي على ابن غلبون أبي  
الحسن وغيره».

قال : «وقرأت على أبي الفتح عن قرأته بالوجهين» .  
وروى عن أبي الفتح وعن ابن خواسقي الفارسي وعن طاهر بن غلبون  
وعن أحمد بن عمر ، كلهم يروي عن هشام بإسناده عن ابن عامر بغير ياء.

١- من الآية : ٩٧ من سورة الإسراء.

٢- من الآية : ١٧ من سورة الكهف.

٣- أخو (ع).

٤- بغير واو في (ح).

٥- من البيت : ٤٢١.

٦- هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن محفوظ المصري الجيزي ، روى القراءة عن أبي الفتح  
ابن بذهن قراءة وعرضاً ، روى القراءة عنه أبو عمرو الداني ، توفي بمصر سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.  
غاية النهاية : ١/٢٦ (٥٨٦).

وروي عن ابن ذكوان إثباتها في الحاليين.  
 وروي عنه أنه قال: «في كتابي بياء وحفظي بغير ياء».  
 قال أبو عمرو: «وبغير<sup>١</sup> ياء قرأت على كل من قرأت عليه لابن ذكوان  
 بإسناده عن ابن عامر؛ وبذلك آخذ».  
 قال أبو عمرو: «وبالياء رسم ذلك في مصاحف أهل حمص دون  
 مصاحف أهل<sup>٢</sup> الشام وسائر الأمصار».  
 وقد أشار ناظم<sup>٣</sup> القصيد إلى هذا الخلاف عن هشام [فقال]<sup>٤</sup>:

[٤٣٢] بِخُلْفٍ وَتُوثِنِي يَوْسُفَ (حَقُّ) هُ

وَفِي هُودَ تَسْأَلُنِي (حَ) وَأَرِيهِ (جَ) مَلَأَ

أراد: «حَتَّى تُوثِنَ مَوْثِقًا»<sup>٥</sup>.

وقد سبق الكلام في الإثبات والحذف.

و(حَوَارِيهِ): ناصرِيهِ<sup>٦</sup>.

والكلام هاهنا في إثبات الياء في «تَسْأَلُنِي»<sup>٧</sup> وحذفها<sup>٨</sup>.

وأما<sup>٩</sup> تشديد النون وتخفيفها وفتح اللام وإسكانها، فمذكور في  
 السورة<sup>١٠</sup>.

١- بغير (ص).

٢- أهل سقط (ح) (ع).

٣- بنظم (ص).

٤- فقال زيادة من (ح).

٥- من الآية : ٦٦ من سورة يوسف.

٦- ناصرهِ (ح).

٧- من الآية : ٤٦ من سورة هود.

٨- وحذفهِ (ع).

٩- فأما (ص).

١٠- السور (ص). وهذا الخلاف ذكر في فرش سورة هود (البيت : ٧٦٠).

[٤٣٣] وَتَخْزُون فِيهَا (ح) جَ أَشْرَكْتُمُونَ قَدْ  
هَذَا اتَّقُونَ يَا أُولِي الْأَخْسَافِ مَعَ وَلَا  
[٤٣٤] وَعَنْهُ وَخَافُونِي وَمَنْ يَتَّقِي (ز) كَا  
يُوسُفَ وَافِي كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلًا

(فيها)، يعني في هود<sup>١</sup>.  
وهذه الياءات إلى «وَخَافُونَ»، كلها عن أبي عمرو على أصله.  
والباقون يحدفونها في الحالين.  
وقوله: (مَعَ وَلَا)، أي الذي بعده «وَلَا تَشْتَرُوا»<sup>٢</sup>، وهو الثاني في المائة؛  
احترز بذلك من التي في البقرة<sup>٣</sup> فإنها ثابتة بإجماع في الحالين، والتي في أول  
المائة<sup>٤</sup>، فإنها محذوفة باتفاق في الحالين.  
وقوله: (وعنه)، يعني عن أبي عمرو.  
(وَخَافُونِي)، أراد به: «وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ»<sup>٥</sup>.  
وقوله: (وَمَنْ يَتَّقِي زَكَا)، أي زَكَا في صحة نقله، رداً على مَنْ عَابَ  
ذلك وأكثر القول فيه.  
وَعَدَّ قَوْمَ الْإِحْتِجَاجِ لَهُ مَفْصَلاً حَتَّى قَالَ الْخَصْرِيُّ:  
وَقَدْ قَرَأَ مَنْ يَتَّقِي قَبْلَ فَائِضٍ عَلَى مَذْهَبِهِ قُبُلًا  
وأشار بقوله: (وَافِي كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلًا)، إلى ما اختاره من الإحتجاج له.  
ومعنى ذلك، أنه حكم على المعتل بحكم الصحيح. وَحُكِّمَ الصَّحِيحُ فِي

١- «وَتَخْزُون» من الآية : ٧٨ من سورة هود.

٢- من الآية : ٤٤ من سورة المائدة.

٣- «وَإِخْشَوْهُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ» من الآية : ١٥٠ من سورة البقرة.

٤- «فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ» من الآية : ٣ من سورة المائدة.

٥- من الآية : ١٧٥ من سورة آل عمران.

الجزم، أن يحذف الحركة من آخره. فلما كانت الحركة هاهنا محذوفة، اكتفى بذلك فيه .

قال قيس بن زهير<sup>١</sup> :

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَبَاءُ تَنْوِي بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ

وقال آخر:

هَجَوْتُ<sup>٢</sup> زَبَانَ ثُمَّ<sup>٣</sup> جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعُ<sup>٤</sup>

فالحركة مقدرة في الواو والياء؛ فكأن الجازم في التقدير دخل على حركة الرفع كما دخل عليها في بهب<sup>٥</sup> ، فصار كأنه أسقط الحركة المقدرة كما أسقط الحركة الموجودة .

ومن هذا قول الشاعر [أيضاً]<sup>٦</sup> :

قَمِ نَادَى إِذَا دَخَلْتَ دَمَشَقًا يَا يَزِيدَ بْنَ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ<sup>٧</sup>

ومنهم من جعل (من) بمعنى الذي ، وجعل (يتقي) مرتفعاً في صلته، ويجعل (ويصبر) ساكناً تخفيفاً<sup>٨</sup> كما قرأ أبو عمرو «يَأْمُرُكُمْ»<sup>٩</sup> وبابه. ف

١- البيت من شواهد سيبويه : ٣١٦/٣ ، والفراء في معاني القرآن : ١٨٨/٢ .

٢- هجرت (ع).

٣- مت (ص) (ح).

٤- البيت من شواهد الفراء في معاني القرآن : ١٨٨/٢ ، وروايته : «... من سب زبان...» .

٥- ذهب (ص).

٦- أيضاً زيادة من (ح).

٧- البيت لم أقف على قائله.

٨- تحقيقاً (ص).

٩- من الآية : ٥٤ من سورة البقرة وشبهه . وقرأ أبو عمرو «بَارِئُكُمْ» في الحرفين، و«يَأْمُرُكُمْ» و«يَأْمُرُهُمْ» و«يَنْصُرُكُمْ» و«يَشْعُرُكُمْ» ، باختلاس الحركة في ذلك كله من طريق البغداديين، وهو اختيار سيبويه، ومن طريق الرقيين وغيرهم بالإسكان. التيسير : ٧٣.

## [٤٣٥] وَفِي الْمُتَعَالِي (دُرَّةُ) وَالتَّلَاقِ وَالتَّنَادِ

تَنَادِ (دَرَا) (بَ) اِغِيهِ بِالْخُلْفِ (جُ) هَلَا

حجة إثبات الياء في «المتعال»<sup>١</sup> في الحالين، أن التنوين الموجب لحذف الياء قد ذهب بدخول التعريف. وإذا زال موجب الحذف، رجع المحذوف؛ وذلك مشهور في لسان العرب، وعليه أكثر النحويين. وللحذف<sup>٢</sup> في الحالين، أنه اتباع الرسم، وأنه رأس آية. والكسرة مع ذلك تدل على الياء المحذوفة.

وكذلك الكلام في «التلاق»<sup>٣</sup> و«التناد»<sup>٤</sup>.

وللإثبات في الوصل دون الوقف، اتباع الأصل والرسم. والخلف الذي أشار إليه عن قالون، أراد به قول أبي عمرو: «وقرأت<sup>٥</sup> على فارس بن أحمد<sup>٦</sup> عن<sup>٧</sup> قرأته على عبد الباقي بن الحسن بالإثبات والحذف؛ يعني في الوصل»<sup>٨</sup>.

وروى أحمد بن صالح العثماني عن قالون الإثبات في الوصل أيضاً. و(دَرَا بَاغِيهِ)، لهذا الخلف (جهلاً)، أي دفعهم؛ وأصله: درأ، فَخَفَّفَ الهمزة؛ يعني أنه درأهم عن التعصب على مذهب الإثبات أو لمذهب [الحذف]<sup>٩</sup>، بالجمع بينهما.

١- من الآية : ٩ من سورة الرعد.

٢- والحذف (ح).

٣- من الآية : ١٥ من سورة غافر.

٤- من الآية : ٣٢ من سورة غافر.

٥- قرأت (ص).

٦- بن أحمد سقط (ح) (ع).

٧- على (ص) (ع).

٨- ذكر مثل ذلك في جامع البيان : (ل: ٢٢١-١). ونص أيضاً عليه ابن الجزري في النشر : ١٩٠/٢.

٩- الحذف زيادة من (ح) (ع).

[٤٣٦] وَمَعَ دَعْوَةِ الدَّاعِي دَعَانِي (حَ) لَا (جَ) نَأْ

وَلَيْسَا لِـ (قَالَوْنَ) عَنِ الْغُرِّ سُبُلًا

إنما حلا جناه، من قبل أنه حُذِفَ من الرسم.  
فمن وصل بالياء وحذفها في الوقف، نبه على الأمرين<sup>١</sup>، ومن حذف  
فيهما اتبع الرسم.

و(لَيْسَا لِقَالُونَ عَنِ الْغُرِّ)، يريد عن النقلة الغر.  
و(سُبُلًا): جمع سابلة، وهم المختلفون في الطرق. وانتصابه على الحال؛  
أي<sup>٢</sup> في حال اختلافهم في سلوك طرق النقل.

روى الحلواني وأحمد بن صالح عن قالون الحذف في الحالين.  
وروى الإمام أبو عمرو عن أحمد بن عمر<sup>٣</sup> عن محمد بن أحمد بن منير<sup>٤</sup>  
عن عبد الله بن عيسى<sup>٥</sup> عن قالون كذلك في: ﴿الداع﴾<sup>٦</sup>.  
ولم يذكر ﴿دعان﴾<sup>٧</sup>.

قال: «وذكرها إبراهيم<sup>٨</sup> عن قالون بالحذف».

١- الأثر (ص). وفي (ع) الأصل.

٢- أي سقط (ح).

٣- هو أحمد بن محمد بن عمر، تقدم.

٤- هو أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن منير، ويعرف بابن أبي الأصمغ الحراي نزيل مصر، قرأ  
على أحمد بن هلال الأزدي، وسمع حرف نافع من عبد الله بن عيسى المدني عن قالون، توفي في شوال سنة  
تسع وثلاثين وثلاثمائة. معرفة القراءة : ٥٨٧/٢ (٣٠٥)، غاية النهاية : ٦٨/٢ (٢٧٤٢).

٥- هو أبو موسى عبد الله بن عيسى بن عبد الله بن شعيب القرشي المدني المعروف بطيارة نزيل مصر،  
أخذ القراءة عرضا وسماعا عن قالون، روى القراءة عنه محمد بن أحمد بن منير، توفي في صفر سنة سبع  
وثمانين ومائتين. غاية النهاية : ٤٤٠/١ (١٨٣٩).

٦- من الآية : ٦ من سورة القمر.

٧- من الآية : ٦ من سورة القمر.

٨- إبراهيم مبهم، ولعله إبراهيم بن قالون، وهو إبراهيم بن عيسى بن مينا المدني، قرأ على أبيه، وقرأ  
عليه محمد بن عبد الله بن فليح. غاية النهاية : ٢٢/١ (٨٩).



وروى أبو نشيط<sup>١</sup> عن قالون وصل ﴿الداع﴾ بياء، ووصل ﴿دعان﴾  
[من] غير<sup>٢</sup> بياء.

قلت: لأن الياء في ﴿الداع﴾ لام الفعل.  
قال أبو عمرو: «وروى لي فارس عن قرأته على عبد الله بن الحسين<sup>٣</sup>  
عن محمد بن حمدون<sup>٤</sup> عن أبي عون<sup>٥</sup> عن الحلواني عن قالون بإثبات<sup>٦</sup> الياء في  
الوصل في ﴿دعان﴾ خاصة<sup>٧</sup>» .  
قال: «وكذلك<sup>٨</sup> نص عليه أبو عون في كتابه عنه».

[٤٣٧] نَذِيرِي لِـ(وَرَشٍ) ثُمَّ تُرْدِينِ تَرْجُمُو  
نِ فَاعْتَرِلُونِ سِتَّةً تُنْذِرِي جَلًّا  
[٤٣٨] وَعَيْدِي ثَلَاثٌ يُنْقِذُونَ يُكَذِّبُو  
نِ قَالَ نَكِيرِي أَرْبَعٌ عَنْهُ وَصَلًّا  
أراد ﴿فستعلمون كيف نذير﴾ في الملك<sup>٩</sup>، و﴿إن كدت لتردين﴾ في

١- أبو شبة (ص) . وأبو نشيط تقدم في مقدمة المصنف.

٢- من زيادة من (ح). وفي (ع) بغير.

٣- عبد الله أبي الحسين (ح). والصحيح ما أثبت. فهو أبو أحمد عبد الله بن الحسين السامري ، تقدم في مقدمة المصنف.

٤- هو أبو الحسن محمد بن حمدون الواسطي الخذاء، قرأ القرآن على قنبل وعلى أبي عون محمد بن عمرو، روى القراءة عنه ابن مجاهد وأبو أحمد السامري وغيرهما .

معرفة القراءة : ٤٩٢/١ (٢٢٣) ، غاية النهاية : ١٣٥/٢ (٢٩٨٣).

٥- هو أبو عون محمد بن عمرو بن عون بن أوس السلمي الواسطي، مقرئ محدث مشهور ضابط متقن، عرض على أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون، توفي قبل السبعين ومائتين. غاية النهاية : ٢٢١/٢ (٣٣٢٩).

٦- في إثبات (ح).

٧- نص على نحو ذلك، في جامع البيان : (١٢٩-ب).

٨- وكذا (ح).

٩- من الآية : ١٧ من سورة الملك.

الصفات<sup>١</sup>، و«أن ترجون» في الدخان<sup>٢</sup>، وفيها: «فاعتزلون»<sup>٣</sup>، و«نذر» في القمر في ستة مواضع<sup>٤</sup>.

«وعيد»<sup>٥</sup> ثلاثة: منها في إبراهيم: «وخاف وعيد»<sup>٦</sup>، وفي قاثان: «فحق وعيد»<sup>٧</sup>، و«من يخاف وعيد»<sup>٨</sup>، [و] «ولا يتقذون»<sup>٩</sup> في يس، و«أخاف أن يكذبون»<sup>١٠</sup> في القصص، بعده «قال سنشد»<sup>١١</sup>.

واحترز من «يكذبون»<sup>١٢</sup> الذي ليس بعده «قال»، فقال: «يكذبون قال».

و«نكير» في<sup>١٣</sup> أربعة<sup>١٤</sup> مواضع:  
في الحج: «نكير فكأين من قرية»<sup>١٥</sup>، وفي سبأ: «فكيف كان نكير قل أمّا أعظكم»<sup>١٦</sup>، وفي فاطر: «فكيف كان نكير ألم تر أن الله»<sup>١٧</sup>، وفي الملك: «فكيف كان نكير أو لم يروا»<sup>١٨</sup>.

١- من الآية : ٥٦ من سورة الصفات.

٢- من الآية : ٢٠ من سورة الدخان.

٣- من الآية : ٢١ من سورة الدخان.

٤- من الآيات : ١٦ و ١٨ و ٢١ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٩ من سورة القمر.

٥- ووعيدي (ح).

٦- من الآية : ١٤ من سورة إبراهيم.

٧- من الآية : ١٤ من سورة ق.

٨- من الآية : ٤٥ من سورة ق.

٩- من الآية : ٢٣ من سورة يس.

١٠- من الآية : ٣٤ من سورة القصص.

١١- من الآية : ٣٥ من سورة القصص.

١٢- من الآية : ١٢ من سورة الشعراء.

١٣- في سقط (ح).

١٤- أربع (ح).

١٥- من الآيتين : ٤٤ و ٤٥ من سورة الحج.

١٦- من الآيتين : ٤٥ و ٤٦ من سورة سبأ.

١٧- من الآيتين : ٢٦ و ٢٧ من سورة فاطر.

١٨- من الآيتين : ١٨ و ١٩ من سورة الملك.

فهذه تسع عشرة زائدة، انفرد بها ورش عن نافع.  
[و(نكيري): مرفوعٌ بالابتداء، وفي (وصل)، ضمير مرفوع يرجع إليه،  
والألف لإطلاق القافية. ويجوز أن يعود الضمير إلى جميع الياءات من قوله: (ثم  
يردين)... إلى (نكيري)، أي وصل المذكور بنذيري في الحكم كما قال رؤبة:  
كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِّيعُ الْبَهَقِ<sup>١</sup>  
والهاء في (عنه) تعود إلى ورش]<sup>٢</sup>.

[٤٣٩] فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنًا (يـ) دَا

وَوَاتَّبِعُونِي (حـ) جُ فِي الزُّخْرُفِ الْعَلَا

أشار بقوله: (ساكننا يدا)، إلى ترك الحركة باليد؛ لأن المتكلم في إبطال  
الشيء أو إثباته، قد يحرك يده في تضاعيف<sup>٣</sup> كلامه؛ فكأنه قال: (قف ساكننا  
يدا)، ولا تحرك في رد ذلك بسبب ما وقع من الخلاف فيه. وذلك أن أبا  
عمرو ذكر في التيسير<sup>٤</sup> عن السوسي فتح الياء في الوصل وسكونها في الوقف.  
قال: «وقد روى أبو حمدون وغيره عن اليزيدي عن أبي عمرو الفتح في  
الوصل، والحذف في الوقف»<sup>٥</sup>.  
قال: «وهو عندي قياس مذهب أبي عمرو في اتباع المرسوم في  
الوقف»<sup>٦</sup>.

وقال في غير التيسير<sup>٧</sup>: «روى أبو شعيب عن اليزيدي عن أبي عمرو فتح

١- عجز بيت لرؤبة في ديوانه: ١٠٤. صدره: فيها خطوط من بياض وبلق. وسيأتي بتمامه في شرح  
البيت: ٩٨٧.

٢- بين المعقوفين زيادة من (ح).

٣- تضاعف (ح).

٤- التيسير: ١٨٩.

٥- المصدر نفسه.

٦- المصدر نفسه.

٧- جامع البيان: (ل: ٢١٩-١).

هذه الياء في الوصل». ولم يذكر الوقف .  
«وروى عن أبي<sup>١</sup> حمدون عن اليزيدي عن أبي عمرو فتحها في الوصل،  
وحذفها<sup>٢</sup> في الوقف.  
وكذلك روى أيضاً عن ابن مجاهد بإسناده عن [أبي]<sup>٣</sup> عبد الرحمن بن  
اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو<sup>٤</sup> .  
قال: «وكذلك روي محمد بن سعدان وأحمد بن واصل عن اليزيدي  
عنه. وزاد الإصباحي عن ابن سعدان عن اليزيدي قال : الوقف على الكتاب.  
وقال إبراهيم بن اليزيدي عن أبيه : مفتوحة الياء.  
وقد لخص مذهب أبي عمرو في ذلك في الحالين أبو عبد الرحمن وأبو  
حمدون فقالا : بالياء في الوصل، لأنه رأس آية . والياء<sup>٥</sup> في الوصل منصوبة، لأنها  
استقبلتها ألف خفيفة . وبغير الياء في السكت؛ لأنه مكتوب كذلك<sup>٦</sup> .  
قال أبو عمرو رحمه الله: «وبالحذف في الحالين قرأت عن اليزيدي عن  
أبي عمرو، على فارس وعلى الفارسي وعلى أبي الحسن وغيرهم<sup>٧</sup> .  
وقد ذكر مذهب أبي شعيب، مكّي<sup>٨</sup> وغيره.  
وحجته أن الأصل إثبات هذه الياء؛ لأنه ليس بنداء فيحذف الياء فيه. وإنما  
كتب على لفظ الوصل، لأن الياء ذهبت في اللفظ لسكونها وسكون اللام بعدها.

١- ابن (ص)(ع).

٢- وحذفه (ص)(ع).

٣- أبي زيادة من (ج).

٤- جامع البيان : (ل: ٢١٩-ب).

٥- فالياء(ح).

٦- جامع البيان : (ل: ٢١٩-ا).

٧- لم اجد هذا القول في كتابيه جامع البيان والتيسير . ولعله من كتاب التبيين ولم أفق عليه.

٨- التبصرة : ٣١٤ ، والكشف : ٢٣٨/٢ . ونص قول مكّي في التبصرة: «وكلهم أيضاً حذَف الياء من

«فبشر عباد» ، إلا ما روي عن أبي عمرو وابن كثير والأعشى عن أبي بكر بياء مفتوحة في الوصل...».

وقال في الكشف: «وروي عن أبي عمرو وابن كثير والأعشى [وهو تصحيف للأعشى] عن أبي بكر أنهم

قرؤوها بياء مفتوحة» ، فلم ينص مكّي على كون هذا المذهب مذهباً للسوسي.

قوله: ([و]وَاتَّبَعُونَ<sup>١</sup> حج في الزخرف العلا)، أراد قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُونَ هَذَا صِرَاطَ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>٢</sup>.

وإنما حج، لاحتجاجة بأن<sup>٣</sup> الكلمة ليست برأس آية، فتحذف في الحالين كما وقع ذلك في قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾<sup>٤</sup> ونظائره. هذا بعد ثبوت نقله. والحجة تابعة للنقل.

[٤٤٠] وَفِي الْكَهْفِ تَسْأَلُنِي عَنِ الْكُلِّ يَأْوُهُ

عَلَى رَأْسِهِ وَالْحَذَفُ بِالْخُلْفِ (مُ) ثَلَا

روى ابن مجاهد عن التعلبي<sup>٥</sup> وابن شنبوذ عن الأخفش<sup>٦</sup> عن ابن ذكوان حذف هذه الياء في الحالين.

قال أبو عمرو: «وقرأت على الفارسي عن قرأته على النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بإثباتها في الحالين»<sup>٧</sup>.

قال: «وكذلك قرأت على أبي الفتح عن قرأته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن الأخفش»<sup>٨</sup>.

قال: «وكذلك روى عثمان بن خُرَزَاد<sup>٩</sup> عن ابن ذكوان أيضاً»<sup>١٠</sup>.

١- واتبعون(ص)(ع).

٢- من الآية : ٦١ من سورة الزخرف.

٣- لأن (ص).

٤- الآية : ٧٨ من سورة الشعراء.

٥- هو أبو عبد الله أحمد بن يوسف التعلبي البغدادي، روى القراءة عن ابن ذكوان، ورواها سماعا عن أبي عبيد القاسم وغيره، روى القراءة ابن مجاهد وابن جرير الطبري وغيرهما. غاية النهاية : ١٥٢/١ (٧١٠).

٦- هو هارون بن موسى الأخفش تقدم.

٧- جامع البيان : (ل: ١٨٧-ب).

٨- المصدر نفسه.

٩- هو أبو عمرو عثمان بن عبد الله بن محمد بن خُرَزَاد البصري، نزيل أنطاكية، روى القراءات عن ابن ذكوان، روى القراءات عنه إبراهيم بن عبد الرزاق. غاية النهاية : ٥٠٦/١ (٢٠٩٨).

١٠- جامع البيان : (ل: ١٨٧-ب).

قال: «وقرأت على أبي الحسن عن قرأته بالحذف والإثبات جميعاً»<sup>١</sup>.  
قال: «وأختار إثباتها في الحالين لابن ذكوان لثبوتها في كل المصاحف»<sup>٢</sup>.

[٤٤١] وَفِي تَرْتَعِي خُلْفًا (ز) كَا وَجَمِيعُهُمْ

بِالْإِثْبَاتِ تَحْتَ التَّمْلِ يَهْدِينِي تَالًا

قال أبو عمرو: «اختلف عن<sup>٣</sup> قبل في إثبات ياء بعد العين من «يرتفع»<sup>٤</sup>،  
فروى عنه أبو ربيعة وابن الصباح إثباتها في الحالين، وروى عنه غيرهما حذفها  
فيهما»<sup>٥</sup>.

وإثباتها كإثبات «يتقى»<sup>٦</sup>.

وأجمعوا على إثبات الياء في: «قال عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ»<sup>٧</sup>  
في القصص في الحالين<sup>٨</sup>، وهي ثابتة في الرسم.  
فإن قلت: فلم ذكر هذه الياء، و«تَسْأَلُنِي»<sup>٩</sup> في الكهف دون غيرهما مما  
وقع الإتفاق على إثباته<sup>١٠</sup> خطأ وقراءة؟  
قلت: أما هذه، فلأنه لما عدَّ الزوائد المختلف فيها، ذكر «يهديني»<sup>١١</sup> ولم

١- جامع البيان : (ل: ١٨٧ ب).

٢- في غير كتابي : جامع البيان والتيسير.

٣- واختلف (ح).

٤- من الآية : ١٢ من سورة يوسف.

٥- التيسير : ١٣١.

٦- قوله تعالى: «إنه من يتقى» من الآية : ٩٠ من سورة يوسف، أثبتها في الحالين قبل، وحذفها الباقون  
في الحالين . التيسير : ١٣١. وفي (ح) نبغى. وفي (ص) و(ع) (فهما بإثباتها كإثبات..).

٧- من الآية : ٢٢ من سورة القصص.

٨- في الحالين سقط (ح).

٩- من الآية : ٧٠ من سورة الكهف.

١٠- إثباتها (ع).

١١- هادين (ع).

يعين أنها التي في الكهف، فخشى أن تلتبس بهذه، فاحتاج إلى ذكر هذه وأنها متفق عليها، ليتعين<sup>١</sup> الخلاف في «يهدين»<sup>٢</sup>.  
وأما «تسئلني»، فللخلف المروي عن ابن ذكوان فيه ذكره<sup>٣</sup>.

### فصل

وقد نظمت الثابت من الياءات في الحالين إجماعاً لثبوتها في الرسم مما هو المختلف فيه في المعنى واللفظ فقلت :

أَلَا قُلْ لِمَنْ وَأَفَاكَ يَسْأَلُ رَاغِبًا      عَنْ أَلْيَا ذَاتِ الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ عَنْ خُبِرِ  
فَلَيْكَ ثَمَانٌ بَعْدَ عِشْرِينَ أَثْبِتْ      كِتَابًا وَرَاعَى خَطَّهَا<sup>٥</sup> كُلُّ مَنْ يُقْرِئِ  
فَمِنْهَا فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي وَقَبْلَهُ      مَضَى يَاءَ وَاخْشَوْنِي<sup>٦</sup> الْمَقْدَمُ فِي الذِّكْرِ  
وَقَاتِبِعُونِي تَحْتَهَا ثُمَّ يَهْدِنِي      بِالْأَنْعَامِ مَعَ يَأْتِي هَذَا نِي أَلَا فَادْرِي  
وَفِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ يَأْتِي وَبَعْدَهُ      بِهَا الْمُهْتَدِي مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَلَا نُكُورِ  
وَجَاءَ فَكَيْدُونِي بِهَوْدٍ وَيُوسُفٍ      مَعَ أَتْبَعَنْ نَبْغِي بِهَا عَنْ أُولِي السُّبْرِ  
وَفِي آيِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ غَيْرِ رِيبَةٍ<sup>٧</sup>      فَمَنْ تَبِعَنِي ثُمَّ الْمَثَانِي لَدَى الْحِجْرِ  
وَفِي النَّحْلِ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ وَبَعْدَهُ      وَقُلْ لِعِبَادِي حَرْفُ سُبْحَانَ يَا مُقْرِئِ

١- بتعين (ص). وفي (ع) بتعين.

٢- من الآية : ٢٤ من سورة الكهف.

٣- ينظر هذا الخلاف في شرح البيت : ٤٤٠.

٤- ما (ح).

٥- حفظها (ح).

٦- فاختشوني في جميع النسخ . والصحيح ما أثبت. وهو قوله تعالى: «فلا تخشوهم واخشون» من الآية :

١٥٠ من سورة البقرة.

٧- رتبة (ص).

وَمِنْ بَعْدِهِ فِي الْكَهْفِ يَاءُ اتَّبَعْتَنِي      وَفِي مَرِّمَ خُذْ فَاتَّبِعْنِي عَلَى ذِكْرِ  
وَفِي اتَّبِعُونِي حَرْفُ طَهْ وَيَعْبُدُو      نَنِي اِقْبَلْهُ الزَّائِي لَدَى الثَّوْرِ فَاسْتَقِرْ  
وَيَاسِينَ قُلْ فِيهَا اعْبُدُونِي وَصَادٌ فِيْ      هَا الْأَيْدِي أَخيراً لَا يَرِيبُ أَخَا حِجْرِ  
وَفِي زُمَرٍ حَرْفًا هَذَا نِي وَيَتَّقِي      وَقُلْ بِالنَّوَاصِي ثَابِتٌ وَأَصِحُّ الشَّطْرِ  
وَتَوْذُونِي فِي الصَّفِّ أَخْرَجْتَنِي الْمُنَا      فَقُونَ حَوْنَهَا وَهِيَ خَاتِمَةُ الزُّهْرِ  
وَحِرْزُ الْأَمَانِي فِيهِ يَاعَانِ بَيْنَا      فَأَغْنَى بَيَانًا أَنْ أَضْمَنَهَا شِعْرِي<sup>١</sup>

فهذه ثابتة في الحاليين إجماعاً.

وقد تقدمت المختلف فيها، وما بقي فمحذوف في الحاليين إجماعاً.

من ذلك رؤوس الآي كلها نحو: ﴿فَارْهَبُونَ﴾<sup>٢</sup> و﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾<sup>٣</sup>

١- تعبدونني (ع).

٢- في (ح) نص البيت: وتؤذونني يأتي لدى الصف والمنا فقون لها أخرتني آخر الزهر.

٣- بضمنها (ح).

٤- والحروف التي ضمنها السخاوي هذه الأبيات، هي: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي﴾ من الآية : ٢٥٨ من البقرة، و﴿وَإِخْشَوْنِي﴾ من الآية : ١٥٠ من البقرة، و﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ من الآية : ٣١ من آل عمران، و﴿يَهْدِي﴾ من الآية : ٧٧ من الأنعام، ﴿يَأْتِي﴾ من الآية : ١٥٨ من الأنعام، و﴿يَهْدِي﴾ من الآية : ١٦١ من الأنعام، و﴿يَأْتِي﴾ من الآية : ٥٣ من الأعراف، و﴿المُهْتَدَى﴾ من الآية : ١٧٨ من الأعراف، و﴿فَكِيدُونِي﴾ من الآية : ٥٥ من سورة هود، و﴿اتَّبَعْنِي﴾ من الآية : ١٠٨ من يوسف، و﴿نَبِيٍّ﴾ من الآية : ٦٥ من يوسف، و﴿تَبِعْنِي﴾ من الآية : ٣٦ من إبراهيم، و﴿الْمُنَانِي﴾ من الآية : ٨٧ من الحجر، وتأتي من الآية : ١١١ من النحل، و﴿لِعِبَادِي﴾ من الآية : ٥٣ من الإسراء، و﴿فَإِنْ اتَّبَعْتَنِي﴾ من الآية : ٧٠ من الكهف، و﴿فَاتَّبِعْنِي﴾ من الآية : ٤٣ من مريم، و﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ من الآية : ٩٠ من طه، و﴿يعبدونني﴾ من الآية : ٥٥ من النور، و﴿الزَّائِي﴾ من الآية : ٣ من النور، و﴿وَأَنْ اعْبُدُونِي﴾ من الآية : ٦١ من يس، و﴿أُولَى الْأَيْدِي﴾ من الآية : ٤٥ من ص، و﴿يَهْدِي﴾ من الآية : ٥٧ من الزمر، و﴿بِالنَّوَاصِي﴾ من الآية : ٤١ من الرحمن، و﴿تَوْذُونِي﴾ من الآية : ٥ من الصف، و﴿أَخْرَجْتَنِي﴾ من الآية : ١٠ من المنافقون.

٥- من الآيتين : ٤٠ من سورة البقرة، و٥١ من سورة النحل.

٦- من الآية : ١٥٢ من سورة البقرة.



و«مئاب»<sup>١</sup> و«مئاب»<sup>٢</sup>.

[هذا قول أبي عمرو في كتاب التبيين الذي صُنف<sup>٣</sup> في الياءات. وعلى ما فيه نظمت هذه الأبيات.

ولم يذكر هاهنا «أَتَحَجُّونِي»<sup>٤</sup> في الأنعام، وهي ثابتة بإجماع، وفي الأعراف: «لَنْ تَرِيَنِي» في الموضعين<sup>٥</sup> و«اسْتَغْفُونِي»<sup>٦</sup> و«يَقْتُلُونَنِي»<sup>٧</sup>، وفي الحجر: «أَبَشِّرْهُمْ بِنَارِي»<sup>٨</sup>، وفي طه: «بِعِبَادِي»<sup>٩</sup>، و«بِعِبَادِي»<sup>١٠</sup> أيضاً في الدخان، وفي الفجر: «فِي عِبَادِي»<sup>١١</sup> و«جَنَّتِي»<sup>١٢</sup>.

وهذه الياءات ذكرها في تصنيف آخر.

ومما لم يذكره<sup>١٣</sup> «دِينِي» في يونس<sup>١٤</sup> والزمر<sup>١٥</sup>، و«فَطَرَنِي»<sup>١٦</sup> في الزخرف. ولو نظر فيها حق النظر، لوجد منها جملة نحو: «خَلَقَنِي»<sup>١٧</sup>

١- من الآية : ٣٦ من سورة الرعد.

٢- من الآية : ٣٠ من سورة الرعد.

٣- صنعه (ح).

٤- من الآية : ٨٠ من سورة الأنعام.

٥- الموضعان من الآية : ١٤٣ من سورة الأعراف.

٦- من الآية : ١٥٠ من سورة الأعراف.

٧- من الآية : ١٥٠ من سورة الأعراف.

٨- من الآية : ٥٤ من سورة الحجر.

٩- من الآية : ٧٧ من سورة طه.

١٠- من الآية : ٢٣ من سورة الدخان.

١١- من الآية : ٢٩ من سورة الفجر.

١٢- من الآية : ٣٠ من سورة الفجر.

١٣- لم يذكر (ح).

١٤- من الآية : ١٠٤ من سورة يونس.

١٥- من الآية : ١٤ من سورة الزمر.

١٦- من الآية : ٢٧ من سورة الزخرف.

١٧- من الآية : ٧٨ من سورة الشعراء.

و﴿يُطْعِمَنِي﴾<sup>١</sup> و﴿يُمِيتَنِي﴾<sup>٢</sup> والله أعلم<sup>٣</sup>.

[٤٤٢] فَهَذِي أَصُولُ الْقَوْمِ حَالِ اطْرَادِهَا

أَجَابَتْ بِعَوْنِ اللَّهِ فَانْتَظَمَتْ حُلَا

(حال اطرادها)، منصوب على الظرف؛ والعامل: ما في (هذي)<sup>٤</sup> من معنى الإشارة.

و(حُلَا)، منصوب على الحال؛ أي: مماثلة أو مشبهة. ويجوز نصبه على التمييز، بمعنى: فانتظمت حلاها.

[٤٤٣] وَإِنِّي لَأَرْجُوهُ لِنَظْمِ حُرُوفِهِمْ

نَفَائِسَ أَغْلَاقٍ تُنْفَسُ عُطْلَا

(نَفَائِسَ أَغْلَاقٍ)، منصوب على الحال أيضاً.

و(تُنْفَسُ عُطْلَا)، أي أجیاداً عَطْلَاً، أي يجعلها ذات<sup>٥</sup> نفاسة.

ومعنى ذلك، أنه إذا نظمها فحفظها من لا علم له، صار كمن تحلّى جيده بعقد نفيس.

١- من الآية: ٧٩ من سورة الشعراء.

٢- من الآية: ٨١ من سورة الشعراء.

٣- بين المعقوفين زيادة من (ح). وتضمنت هذه الزيادة أيضاً نسخة المدينة المنورة.

٤- هذا (ح).

٥- ذا (ع).

[٤٤٤] سَأْمُضِي عَلَى شَرْطِي وَبِاللَّهِ أَكْتَفِي

وَمَا خَابَ ذُو جِدٍّ إِذَا هُوَ حَسْبًا

(عَلَى شَرْطِي)، أي على ما شرطته من الرموز وما قدمته من القيود.  
وَحَسْبًا، إِذَا قَالَ : حَسْبِيَ اللَّهُ .

---

١ في (ح)...الجزء الأول من كتاب فتح الوصيد في شرح القصيد. وافق الفراغ من نسخه صبيحة يوم الخميس ... من جمادى الأولى سنة تسع وستين وستمائة... وفي (ع)، آخر الجزء الأول من فتح الوصيد في شرح القصيد، والحمد لله كما هو أهله، والصلاة على محمد نبيه وآله.

## فهرس الجنبء الثاني

١٩٧	باب الاستعاذة :
٢٠٢	باب البسمة :
٢١٣	سورة أم القرآن :
٢٢١	باب الإدغام الكبير :
٢٣٦	باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين :
٢٥٨	باب هاء الكناية :
٢٦٩	باب المد والقصر :
٢٩٠	باب الهمزتين من كلمة :
٣٠٥	باب الهمزتين من كلمتين :
٣١٤	باب الهمز المفرد :
٣٢٩	باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها :
٣٤٥	باب وقف حمزة وهشام على الهمز :
٣٧٣	باب الإظهار والإدغام :
٣٧٥	ذكر ذال إذ :
٣٧٧	ذكر دال قد :
٣٨٠	ذكر تاء التانيث :
٣٨٤	ذكر لام هل ويل :
٣٨٨	باب اتفاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التانيث وهل ويل :
٣٩٤	باب أحرف قربت مخارجها :
٤٠٧	باب أحكام النون الساكنة والتنوين :
٤١٧	باب الفتح والإمالة وبين اللفظين :
٤٧٣	باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التانيث في الوقف :
٤٨٣	باب [مذاهبهم في] الرءاءات :
٥٠٨	باب اللامات :
٥١٥	باب الوقف على أواخر الكلم :
٥٢٣	باب الوقف على مرسوم الخط :

باب مذاهبيهم في ياءات الإضافة :

٥٤٦

باب مذاهبيهم في الزوائد :

٥٨٩

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس